



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



مركز البحوث والمعلومات

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ربيع سنوية ★ علمية ★ محكمة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. / هدى صقر

رئيس الأكاديمية

رئيس التحرير

أ.د. / عبدالمطلب عبدالحاميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

السنة الثالثة والعشرون - العدد الرابع - أكتوبر ٢٠٠٥



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

العدد الرابع - أكتوبر ٢٠٠٥

السنة الثالثة والعشرون

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

رئيس مجلس الإدارة

أ. د / هدى صقر

رئيس الأكاديمية

رئيس التحرير

أ. د / عبد المطلب عبد الحميد

صيد مركز البحوث والمعلومات

الأفراد	المؤسسات	الاشتراكات السنوية:
٦٠ جنيهاً مصرياً	١٥٠ جنيهاً مصرياً	جمهورية مصر العربية:
٤٠ دولاراً	١٠٠ دولاراً	الدول العربية والأجنبية:
يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.		الإعلانات:
		عنوان المراسلات:
		السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وصيد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية
		كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فكس: ٣٥٨٤٤٨٧ موبيل: ٣٥٨١٠٢٣
		Website : www.sams-ric.edu.eg
		e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
		info@sams-ric.edu.eg

تشكيل مجلس البحوث

والمعلومات

برئاسة

أ.د. / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

وعضوية كل من

* أ.د. / محمد حسن العزاوي

أستاذ مقرر ومشرف على قسم الإدارة

العامة والمحابة

* أ.د. / محمد زكي عيد

أستاذ وعميد المعهد القومي للإدارة العليا

* أ.د. / أحمد فهمي أبو القمصان

أستاذ مساعد وعميد مركز التدريب

* أ.د. / صفوت علي محمد حميدة

أستاذ ومشرف على فرع الأكاديمية

بيورسعيد

* فريد شوشة

أستاذ وقائم بعمل رئيس قسم إدارة الأعمال

* د / مجدي محمد حسن أبو العلا

أستاذ مساعد ومدير تنفيذي لوحدة تكنولوجيا

المعلومات

مستشارو التحرير

١- أ.د. / علي لطفي

٢- أ.د. / سيد عبد الوهاب

٣- أ.د. / علي عبد المجيد عبده

٤- أ.د. / عبد المنعم راضي

٥- أ.د. / مصطفى محمد علي

٦- أ.د. / سميحة القليوبي

٧- أ.د. / عمرو غنيم

٨- أ.د. / محمد حسن العزاوي

٩- أ.د. / هدى صقر

١٠- أ.د. / حسن حسني

١١- أ.د. / سيد محمود الهواري

١٢- أ.د. / علي عبد الوهاب

١٣- أ.د. / فريد راغب التجار

١٤- أ.د. / حامد طلبة

١٥- أ.د. / مصطفى بهجت عبد المتعال

١٦- أ.د. / محمود سمير طوبار

١٧- أ.د. / مصطفى السعيد

١٨- أ.د. / شوقي حسين

١٩- أ.د. / أحمد فرغلي

٢٠- أ.د. / إجلال عبد المنعم حافظ

٢١- أ.د. / نجاد خميس

٢٢- أ.د. / مصطفى علوي

٢٣- أ.د. / محمد كمال أبو هند

٢٤- أ.د. / عالية المهدي

٢٥- أ.د. / محمد الحناوي

٢٦- أ.د. / سعيد عبد الفتاح

٢٧- أ.د. / محمد محمد إبراهيم

٢٨- أ.د. / يسري خضر إسماعيل

٢٩- أ.د. / محمود الناضي

٣٠- أ.د. / محمد كامل عمران

في هذا العدد

الصفحة	الموضوع	م
	افتتاحية العدد:	أولاً
٧	مدى تأثير كفاءة التمويل المصرفي على أداء الاقتصاد المصري	*
	أ.د/ هدى صقر رئيس أكاديمية السادات	
٩	آليات منظمة التجارة العالمية	*
	أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد صيد مركز البحوث والمعلومات	
	بحوث مُحكَّمة:	ثانياً
١١	النظام السياسي والبناء الاجتماعي بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع	*
	د. جمال سلامة علي	
٢٩	تحديات العولمة.. وأثرها على السوق العربية المشتركة	*
	لشيماء محمد محمود حسن "دراسة تحليلية"	
٤١	الاتحاد الإفريقي: الحاضر والمستشرق المستقبل	*
	د. ماجد رضا بطرس	
٨٠	توجهات طلاب جامعة الملك عبد العزيز نحو الدراسة عن طريق الإنترنت	*
	د. كمال بن منصور جمبي	
٩٣	A Knowledge Management Approach to Developing Web-Based Education	*
	PhD. Mohamed Magdy Kabeil	
١٠٢	Building Multi-agent Code Generation Tool For component-based application	*
	Dr. Mohamed Mounir Eassa	
	ملخصات الرسائل:	ثالثاً
١١٢	نموذج اقتصادي قياسي لمستقبل الخدمة الطبية في مصر	*
	إعداد: د. يحيى محمد عبد القادر	
١٢٣	تقييم جودة التدريب بالتطبيق على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة	*
	إعداد: د. محمد إبراهيم علي حجازي	
	المؤتمرات والندوات:	رابعاً
١٣٣	ندوة: "التعديل الدستوري وتأثيره على المناخ الاستثماري والإماري في مصر" ٢٠٠٥/٤/١٠م.	*
١٣٧	الملتقى العلمي السنوي الثالث لقطاع الأسمنت بعنوان: "مستقبل صناعة الأسمنت في ظل الخصخصة والعولمة" ٢٠٠٥/٥/٢٩م.	*

م	الموضوع	الصفحة
خامساً	إطلالة على الجديد بالأكاديمية	١٤٢
سادساً	شخصية العدد :	
*	الأستاذ الدكتور / عمرو خليل رئيس أكاديمية السادات الأسبق	١٤٨

مدى تأثير كفاءة التمويل المصرفي

على أداء الاقتصاد المصري

أ.د/هدى صقر

رئيس أكاديمية السادات

المصرفي للعديد من المشكلات.

وأوضحت العديد من الدراسات أن التأرجح الحاد في التضخم أو في معدلات النمو يحدث دوما قبل حدوث أزمة مصرفية أو أزمة في ميزان المدفوعات.

ب) سياسات الإقراض:

إن حدوث أية أزمة مصرفية يساعد عليها الإقراض في تقديم الائتمان والتمويل غير الكفء أثناء مرحلة التوسع في دائرة الأعمال؛ لأنه من الصعب التفرقة بين القروض الجيدة والردية أثناء مرحلة التوسع والرواج الاقتصادي داخل بيئة مصرفية تنافسية.

ج) التقلبات الرأسمالية والسياسات النقدية:

إن التقلبات في الأسعار العالمية للفائدة تزيد من تكلفة الاقتراض في أسواق الدول النامية، وتقل من حوافز الاستثمار داخل حدودها.

كما أن خروج رؤوس الأموال سيودي إلى زيادة الضغط على البنوك لتكبير العملات ومحاولات لاسترداد البنوك للقروض الممنوحة أو تصفية بعض الاستثمارات أو رفض تجديدها؛ مما يعرض البنك أحيانا إلى أزمة السيولة.

د) التطور المالي:

أوضحت دراسات عديدة أن الإصلاحات غير المناسبة لتحرير الأسواق المالية يمكن أن تزيد من المخاطر المصرفية، وأن دخول أطراف جديدة في السوق يزيد من المنافسة بين البنوك التي قد تؤدي إلى مزيد من دخول البنوك في صعايت تنطوي على مخاطر كبيرة.

هـ) التدخل الحكومي:

يأتي للتدخل الحكومي المتزايد وللضوابط غير الحاكمة

يمكن تعريف الأزمة المصرفية بأنها: تعبير عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، والتي يمكن استعراض حالتها كما يلي:

(١) أن يعجز البنك عن تلبية التزاماته المستحقة الأداء على الرغم من أن التقييم الفعلي لأصوله تغطي جميع التزاماته فيما فيها حقوق المساهمين.

(٢) أن تكون أصول البنك أقل من خصومه، ولا تغطي حقوق المساهمين أو جزءا من حقوق الغير.

قام العديد من الاقتصاديين بدراسة الأزمات المصرفية من جميع جوانبها ففتحوا لأسبابها وآثارها المترتبة عليها ووسائل التغلب عليها.

ويمكن القول أن حالات التضرر المصرفي التي حدثت في الأزمات المالية الأخيرة لم تنجم عن جانب الالتزامات في ميزانيات البنوك وإنما حدثت عن جانب الأصول، وإذا افترضنا بأن المؤثرات الناجمة عن العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية تؤدي إلى الأزمات المصرفية عندئذ يمكنه قياس هذه المؤشرات بشكل منظم، وإحدى هذه الطرائق تتمثل في النظر إلى التضرر المصرفي على أنه ناجم عن مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة.

وتتمثل أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى أزمات مصرفية كما يلي:

أ) الاختلالات الاقتصادية الكلية:

هناك عدد من الأسباب التي تؤدي إلى سرعة التقلبات في الأسواق الناشئة؛ فعلى سبيل المثال: نجد أن التضخم ومعدلات النمو من الأمور سريعة التغير بصفة عامة وهذا بدوره يؤدي إلى مخاطر لائتمانية ومن ثم يعرض النظام



- ضرورة تقوية النظام المالي خاصة فيما يتعلق بالرقابة والإشراف من جانب السلطة النقدية.
- أهمية التصدي لأية مشكلات مالية أو نقدية والموامل المؤثرة فيها مبكراً.
- أهمية التنسيق والتعاون بين الدول لبحث استراتيجيات لاحتماء مثل هذه الأزمات.
- الامتناع عن للتدخل الحكومي في سياسات الجهاز المصرفي.

- الاهتمام بإعطاء المزيد من الحوافز التشجيعية للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل في المحفظة المالية ببورصة الأوراق المالية والاستثمارات المباشرة في مصر.

- ضرورة مراعاة وضع الضوابط الكفيلة للسوق؛ لكي يعمل في إطار من الشفافية والوضوح ومنع الاحتكار.
- وفي الختام؛ توجد بعض الوسائل التي يجب اتباعها لتفادي الوقوع في أزمات مالية مصرفية، وهي:
- أولاً : العمل على إنشاء إدارة متخصصة بالبنوك لإدارة المخاطر.

- ثانياً: ضرورة إعادة النظر في استخدام معيار كفاية رأس المال.

- ثالثاً: ضرورة العمل على دراسة وفهم الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) وللتعامل معها كأساليب للتحوط ضد المخاطر لا كآليات لزيادة المخاطر عن طريق المضاربة.

- رابعاً: ضرورة أن تقوم البنوك عند نشر قوائمها المالية بالإفصاح عن الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر.

خامساً: زيادة وعي المصرفيين بمفهوم إدارة المخاطر.

سادساً: تفعيل دور البنك المركزي في إدارة المخاطر.

على الإفراض ضمن أهم أسباب ضعف البنوك،
ففي بعض البنوك الحكومية في الدول اللامية بدأ تخصيص الائتمان الذي يمكن توجيهه إلى قطاعات اقتصادية معينة بغض النظر عن جداتها الائتمانية، وتعتد هذه البنوك على مساندة الحكومة لها والنجاح في إخفاء أخطائها وضم كفاءتها.

و) الخطر المعنوي والعدوى:

تحدث العدوى عندما تنتسب المشكلات في بعض البنوك بالتأثير سلباً على بنوك أخرى في النظام المصرفي، وإحدى النتائج التي تترتب على انتقال لا العدوى هو الهروب الجماعي للودائع من الجهاز المصرفي.

وينشأ الخطر المعنوي عندما تريد البنوك من حدة التعرض للمخاطر نتيجة الإفراض في ظروف يكون فيها العائد على المدى القصير مرتعاجاً؛

يمكن اعتبار الأزمات نتيجة حتمية للاضطرابات المالية والاقتصادية وفي بعض الأحيان قد تجتمع في آن واحد عوامل أزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمة لديون الخارجية مثلما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا أواخر عام ١٩٩٧ وكذلك الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤.

تعتبر أزمات البنوك من أهم الأزمات تأثيراً على الاقتصاد إن لم يكن أهمها على الإطلاق حيث أن مليارات أزمات البنوك لا تقتصر فقط على الخسائر المحققة، ولكن تشمل أيضاً آثاراً سلبية على الاقتصاد.

وفيما يلي أهم الدروس المستفادة من الأزمات المالية المصرفية للبنوك المصرية:

- أهمية مراعاة ظروف وتقاليد كل بلد، وأن تعمل المسيرة الاقتصادية نحو الإصلاح بقدر مناسب من الخصوصية والإقليمية.
- يجب أن تراعي عملية التغيير الاقتصادي "المرحلية" بأن يتم التغيير في تركيب وتعاقب حتى لا تقاوى بظروف يفرضها علينا الواقع الاقتصادي العالمي.
- خطورة الإفراض قسیر الأجل بمبالغ كبيرة يمثل أحد الدروس المهمة التي نتجت عن الأزمة الآسيوية.

آليات منظمة التجارة العالمية

أ.د. / عبد المطلب عيد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

المشمولة على أساس تمييز في اتجاه العضو الآخر، وذلك بترخيص من جهاز فض المنازعات يقضي باتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما يتمتع جهاز فض المنازعات بسلطة إنشاء الهيئات الخاصة بالتحكيم واعتماد تقارير جهاز الاستئناف ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات والترخيص بتطبيق التنازلات وغيرها من الالتزامات التي تبرم بموجب الاتفاقيات المشمولة. (ج) تشكيل فريق التحكيم واختصاصاته :

بناء على طلب أحد طرفي النزاع يتم تشكيل فريق المحكمين، ويتكون هذا الفريق من أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين لممارسة التحكيم، بما فيهم الأشخاص الذين سبق أن كانوا أعضاء في فرق مماثلة أو ممن حلوا كممثلين لطرف متعاقد في اتفاقية الجات ١٩٤٧.

(د) جهاز الاستئناف :

لا يملك جهاز الاستئناف في توصيته أن يضيف إلى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات أو ينتقص منها، وإنما يصدر توصياته بسحب أو تعديل للتدابير وفقا لأحكام هذه الاتفاقيات، وتعد تلك التوصيات نهائية.

(هـ) الإجراءات العقابية التبادلية :

هي إجراءات تصاعدية تهدف منها الحفاظ على مصالح الطرف المضار وتحقيق الردع الكافي للعضو المخالف، حيث نمت صياغتها بصورة متوازنة لتحقيق العدالة فيما بين الدول الأعضاء وتكفل التزام الجميع بأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بما ضمن مصالح كافة لدول الأعضاء وخاصة لدول التنمية والأقل نمواً في مواجهة طرفين مصالح الدول الكبرى التي تملك القدرة والوسيلة.

(و) مراحل فض المنازعات التجارية :

إن عملية تسوية المنازعات تتم على مراحل وذلك على

تعتمد منظمة التجارة العالمية في تطبيقها لنتائج جولة أوروغواي واتفاقياتها على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة على مر الزمن من تثبيت دعائم للنظام التجاري العالمي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتنفيذ المهام والوظائف التي لوكلت إليها.

يمثل صنع القرارات لدخل منظمة التجارة العالمية الآلية الأولى، حيث يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق إجماع الآراء، أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد.

هناك أربعة أساليب تصويتية لاتخاذ القرارات في أجهزة منظمة التجارة العالمية المختلفة، وهي: توافق الآراء، وأسلوب الأغلبية، وأغلبية الثلثين، وأغلبية الثلثين.

أما فض المنازعات التجارية فتعتبر الآلية الثانية، وتتضمن مجموعة من العناصر، وهي: الإنشاء والقواعد الحاكمة، الأهداف والاختصاصات، تشكيل فريق التحكيم واختصاصاته، جهاز الاستئناف، الإجراءات العقابية للتبادلية، مراحل فض المنازعات التجارية، وبيانها كالتالي :

(أ) الإنشاء والقواعد الحاكمة :

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء للمنظمة، حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الجات تنسم بالتصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية للمخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، فضلا عن كونها غير ملازمة بالقدر الكافي للأعضاء.

(ب) الأهداف والاختصاصات :

إن هدف آلية فض المنازعات هو البحث في إمكانية تعليق التنازلات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقيات



وفي ضوء ذلك، يعد تقريراً عن السياسات التجارية للدول محل المراجعة تعتمد على أي من المصادر التي تراها وليس فقط من خلال البيانات التي تقدمها الدولة مع الأخذ في الاعتبار أن صلاية مرحلة السياسات التجارية تتفق على أن تتم للدول الأربع الكبرى مرة كل عامين وللباقى الدول المتقدمة مرة كل أربع سنوات وللدول النامية مرة كل ست سنوات.

فترات زمنية مقبولة وبطريقة تلقائية، حيث تتمثل هذه المراحل في المشاورات والمصالحات، وتشكيل هيئة التحكم، ومداولات هيئة التحكم، وإمكانية اللجوء إلى جهاز الاستئناف، وأخيراً مرحلة التعويض وتطبيق التفاضلات والامتيازات أو التعويض بالرد الاقتصادي.

تعد مراجعة السياسات التجارية الآلية الثالثة، حيث أنها تهدف إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالاتفاقيات والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وحيثما أمكن بالاتفاقيات الجساعية متعددة الأطراف، عن طريق زيادة شفافية السياسات والممارسات التجارية لأعضاء على للتصادات الأعضاء الآخرين وعلى للنظم التجارية المتعددة الأطراف.

وفي هذا الإطار فقد أنشأت المنظمة جهازاً دائماً لمرحلة السليمة للتجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة في عام 1990 ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية . ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية. يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية حديثة استناداً إلى نموذج متفق عليه ويقره الجهاز ويراعي في هذا الخصوص ظروف الدول النامية والأكل نمواً بحيث توفر لها أمانة المنظمة المساعدات الفنية التي تطلبها. كذلك يرسل الجهاز تقارير الأعضاء محل المراجعة مصحوبة بتقارير الأمانة إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم.

وهكذا يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية من خلال آلياتها المختلفة تتولى القيام بالدور الرئيس في إدارة السياسات التجارية الدولية وتكثّر في توجهاتها ومستقبلها بصورة تاتوق في صلاحياتها تلك الممنوحة لكل من صندوق النقد والبنك الدوليين. مما سبق يتضح لنا أن آلية السياسات التجارية تتوجه لتحديد من المشكلات وللتضاي التي يبدو أنها تستغل فرصة لفترة ليست قصيرة وتحتاج إلى المزيد من الجهد والمفاوضات الشائكة للوصول إلى أوضاع أفضل في مجال تحرير للتجارة العالمية.

النظام السياسي والبناء الاجتماعي

بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع

دكتور / جمال سلامة علي

مدرس العلوم السياسية - جامعة قناة السويس

مقدمة

أهمية البحث :

من الملاحظ أن معظم الاتجاهات الحديثة في التحليل السياسي باتت تتخذ من الوحدات الجزئية للنظام السياسي وحدات أولية للتحليل، ولعل ذلك يتسق مع حقيقة أن للنظام هو في حد ذاته عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر التي تحدث نتائج مجموعة معقدة من العمليات.

ومن ثم ولكي نقف على طبيعة أي نظام من النظم الاجتماعية أو الإنسانية ومن ضمنها النظم السياسية - فلا بد أولاً من فهم طبيعة تلك الظواهر الاجتماعية وطبيعة العمليات التي أسهمت في تكوينها.

وفي هذا الصدد نجد أن معظم علماء الاجتماع لا ينظرون إلى للنظام السياسي بصورة مجردة - بل في إطار العلاقة بين الكل والجزء، أي أن دراسة الظواهر الاجتماعية هي للمنطلق لديهم لأي دراسة تحليلية تتناول النظم السياسية، حيث قد لا توث عملية دراسة النظم السياسية ثمارها إلا بالوقوف على طبيعة باقي الظواهر الاجتماعية واستيعابها.

هدف البحث :

يعتبر البحث في مجمله العلم بمثابة دراسة أو بحث في العلاقة بين الجزء والكل، فهو يهدف إلى إيجاد صياغة تربط بين الظواهر السياسية وباقي الظواهر الاجتماعية، ومن هذا الربط يمكن أن نصل إلى صياغة العلاقة بين النظام السياسي بمفهومه الاجتماعي وبين البناء الاجتماعي في أي مجتمع، هذه الصياغة يرى الباحث أنها بمثابة رد أو إرجاع الفرع إلى الأصل أو ربط للجزء السياسي بالكل الاجتماعي.

ويأتي بعد ذلك عدة أهداف فرعية ترتبط بمفهوم

وخصائص للنظم الاجتماعية (ومن ضمنها النظام السياسي) والفرق بين مفهوم النظم الاجتماعية وغيرها من المصطلحات المتداخلة مثل الروابط والعادات.

فروض البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية تتمحور في أن النظام السياسي - شأنه شأن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بالسلوك الإنساني أو التي تتخذ من النشاط الإنساني محوراً لها .. غاية الأمر أن للنظام السياسي سماته التي تميزه عن النظم الاجتماعية الأخرى، وأهم تلك السمات أنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، ولأن ظاهرة السلطة هي أهم الظواهر التي تصنف على النظام السياسي صفته وطبيعته المميزة عن باقي النظم الاجتماعية.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي كمنهج أساسي يتناسب مع موضوع الدراسة، وذلك لكون المنهج الاستقرائي يعد منفحلاً مناسباً (إل هو المنحل المناسب) لدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية - حيث الاستقراء هو بمثابة بحث في الجزئيات، أو هو التفرع من التحليل الجزئي أو الفردي إلى التحليل الكلي أو العام- عكس القياس الذي ينظر إلى الأمور نظرة كلية محلولاً استقفاً أو تطبيقاً على ما هو فردي أو خاص. وبما أن الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الظواهر السياسية هي أهم الوحدات الجزئية في التحليل - نجد أن هذا المنهج قد يفي تماماً بالفرض بما يتضمنه من أدوات تحليلية متعددة لعل أهمها أداة تحليل المضمون.

وبما أن موضوع البحث يندرج أساساً تحت إطار موضوعات علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي قبل



لنظام السياسي أو دراسة ما هو مفترض في النظام بغض النظر عما هو واقع فعلاً، وكلها مسائل تدخل في إطار موضوعات القانون الدستوري أكثر من ارتباطها بالتحليل السياسي أو بموضوعات النظام السياسية كأحد العلوم السياسية .

بالطبع نحن نعلم أن عملية تناول الظواهر أو الموضوعات الاجتماعية هو أمر يكلفه العديد من الصعوبات - وهذا شيء طبيعي حيث ترتبط كل الظواهر الاجتماعية بالسلوك الإنساني، فعمل السياسة شأنه شأن سائر العلوم الإنسانية يعتبر الإنسان هو محور التحليل، والإنسان لا يمكن ضبط سلوكه وتفكره في قانون معين - حيث يتغير من بيئة لأخرى ومن زمن لأخر ومن مرحلة عمرية لأخرى (طفولة، رجولة، كهولة) وإذا وضعنا في الحسبان أن الإنسان عادة لا يروح بأسراره فإن الأمر هنا قد يزداد تعقيداً حيث يصعب معه الحصول على بيانات صحيحة.

ويرغم أن التحليل الاجتماعي أو السياسي يشترك مع التحليل المسمي للماديات في أن كلا منهما يحاول أن يعطي تفسيراً علمياً لتلك الظواهر التي يلاحظها عن طريق إخضاع تلك الظواهر للبحث واستكشاف أسبابها والعوامل المؤثرة فيها - غير أن الفرق بين التحليل السياسي كعلم نظري عن تحليل الماديات الفيزيائية أو البيولوجية يتمثل في اختلاف شروطهما التحليلية وطرق تناولهما تناولاً علمياً نتيجة لاختلاف الظواهر محل البحث من حيث طبيعة وخصائص كل منهما.

فملاحظة للظواهر الطبيعية ولتعامل معها هي عملية تتم بشكل مباشر، فالحرارة والضغط والجاذبية هي في الغالب ظواهر ملموسة يستطيع الباحث مشاهدتها والتحقق من آثارها القوية عن طريق الملاحظة الحسية، وعليه يمكن حصر الظاهرة وملاحظتها بدقة وإضافة أو حذف أحد العوامل المؤثرة لمعرفة للتأثير وإعطاء تفسير كامل لها ولتتبع حدوث الظاهرة ومسبباتها والشروط الملائمة لحدوثها.

ويضاف إلى ذلك أن تفسير للظواهر المادية قد يستفيد من إمكانية نقل الظاهرة عن محيطها أو عزلها عن بعض

ارتباطها بموضوعات النظم السياسية - لذلك نجد أننا سوف نتقرب من موضوع الدراسة اقترباً سلوكياً نظراً لطبيعة العلاقة بين لنظم الاجتماعية (ومن ضمنها النظم السياسية) وارتباطها ببلوحي السلوك الإنساني.

وفيما يسبق مع حديثنا عن الاستقرار كمنهجية - فإن عملية المقارنة قد تكون من الأدوات للتحليلية التي تتكاسب مع موضوع للدراسة حيث أن للمقارنة كأداة تحليلية هي في الأساس أسلوب نقدي يعني للمضاهة أو للتمييز بين عدة نماذج أو نتائج.

الظاهرة الاجتماعية والتحليل السياسي:

إذا كانت النظم الاجتماعية هي في النهاية مجموعة من الظواهر الاجتماعية أو السلوكية المترابطة - فإنه يجدر بنا أولاً التعرف عند حدود مصطلح للظاهرة قبل أن نتطرق لمفهوم للنظام السياسي كنظام اجتماعي.

والظاهرة بالمفهوم العام هي نتاج أو حاصل للنشاط الحركي أو للتفاعلات.

أما الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية فهي حاصل جمع تصرفات الأفراد أو هي نتاج لكل من النشاط الحركي والفكري للإنسان، بمعنى آخر فإن الظواهر الاجتماعية هي نتاج للسلوك الإنساني سواء كان هذا السلوك سلوكاً كلامياً (شفهياً أو كتابياً) أو سلوكاً حركياً.

وفي هذا السياق نجد أن للظواهر السياسية كاستيلاء أو الديمقراطية أو القوة أو السلطة هي كلها ظواهر اجتماعية ترتبط في مجملها بالنظام السياسي، ولعل مسألة ارتباط للنظام السياسي كنظام فرعي بالبناء الاجتماعي أو للنظام الاجتماعي العام ما قد يعنينا على عملية تحليل للنظام السياسي مزيد من التعمق - لما تقتضيه تلك العملية من دراسة وتحليل للبناء الاجتماعي أو للنظام الاجتماعي العام بما يتضمنه من ظواهر اجتماعية متعددة ومتشعبة.

غير أن هذا الأمر لا يجب أن يصبح نكأة أو يعطي مبرراً للبعض لتناول النظام السياسي بصورة تجريدية أو بمنأى عن العوامل الاجتماعية أو المؤثرات البيئية - كما هو عليه حال أصحاب المنهج القانوني، وهم أولئك الذين تنصب تحدياتهم على الشكل والإطار القانوني أو البعد الوظيفي



Montesquieu مونتسكيو خلاصة في كتابه «روح القوانين» وذلك حينما تحدث عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ والسكان والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة والقواعد والملاكمات والفرابيط الإنسانية التي تشكل في جوهرها فكرة البناء الاجتماعي، وهكذا كان مونتسكيو يشير ضمناً إلى مفهوم للنسق أو البناء الاجتماعي انطلاقاً من فكرة أن مظاهر الحياة أو الظواهر الاجتماعية تولد فيما بينها وحدة متماسكة متسقة (١).

وقد تبلور هذا المفهوم بصورة أوضح عند دوركايم Emile Durkheim (٢) حينما تناول تفسيرياً الظواهر التي تشكل معظم للنظم الاجتماعية، حيث رأى دوركايم أن تلك النظم الاجتماعية (سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها) هي في مجملها عبارة عن بناء له درجة معينة من الثبات والاستمرار - نظراً لما تنقسم به من صومية وقدرة على أن تفرض نفسها على المجتمع، فضلاً عن قدرتها على الانتقال من جيل لآخر (٣).

وفي إطار تلك العلاقة بين الجزء والكل يرى عالم الاجتماع البريطاني رانكليف براون Radcliffe Brown (٤) أن كلمة بناء تشير إلى وجود نوع من التنسيق أو للترتيب بين الأجزاء التي تتشكل في تكوين هذا الكل المسمى بالبناء، وتكثرُ بمفاهيم الأنثروبولوجيا يرى رانكليف براون أن «الوحدات الجزئية» الدافعة في تكوين البناء الاجتماعي هي «الأشخاص» أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في إطار الحياة الاجتماعية.

ولعل مسألة الربط بين البناء الاجتماعي ودور الأشخاص هي أبرز ما يمكن استنتاجه من مفهوم أو تصور براون الخاص بالبناء الاجتماعي، فالإنسان كمجرد فرد أو بصفته الجسدية لا يمكن اعتباره وحدة من وحدات البناء الاجتماعي. أما ما يمكن أن يجب التعميل عليه هنا من وجهة نظر براون هو الصيغة السلوكية لا الجسدية للإنسان، أي الإنسان كوحدة سلوكية بما له من قدرة على إحداث ظواهر اجتماعية، بمعنى آخر فإن الإنسان المعنى هنا هو الإنسان كشخص بما يتضمنه من خصائص تشكل طبيعته السلوكية، فوحدات البناء الاجتماعي عند براون هم أعضاء المجتمع

المورثات - أما في حالة للظواهر الاجتماعية، فليس بالمقدور تغيير تلك الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية أو نقلها من جوها وشروطها الاجتماعية إلى بيئة أخرى، حيث تعدد الظاهرة الاجتماعية قيمتها بمجرد نقلها إلى ظرف مكاني أو زماني آخر. أما دراسة للظواهر الاجتماعية كالدولة والمملكة والثورات والملكية والثقافة فهي أمور قد لا تتحقق عن طريق الملاحظة المباشرة أو للمشاهدة الحسية لتلك الظواهر، فغاية ما تحققة الأمور السابقة هو تكوين تصور - هذا التصور يعتمد بشكل أساسي على النقل والرواية أو للتراث ونشئ الدلائل العمرانية وغيرها من الأكثر ذات الدلالات البالصة.

أولاً: مفهوم البناء الاجتماعي

يعد مصطلح البناء الاجتماعي من المصطلحات التي تحمل أكثر من معنى شأنه شأن معظم المصطلحات التي يتم تداولها في إطار موضوعات علم الاجتماع ولعل هذا التعدد في المعاني التي يحملها هذا المصطلح يعود في الأساس إلى تعدد الموضوعات التي يهتم بها أو يعالجها علم الاجتماع وتنشعبه لكثير من الأفرع فهناك علم الاجتماع السياسي Political Sociology وعلم النفس الاجتماعي Social Psychology والأنثروبولوجيا الاجتماعية Social Anthropology وغير ذلك من الموضوعات التي تتناولها العلوم الاجتماعية.

فهناك البعض من المتأخرين بمفاهيم الأنثروبولوجيا يروا أن البناء الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة الأفراد القاطنين في محيط ما، أو هو تلك المحتوى البشري الذي يتألف من مجموعة الكائنات الإنسانية .. وفي هذا خط واضح بين مفهوم المجتمع والبناء الاجتماعي، فالمجتمع هو مجرد تولد أو تجمع بشري في إطار جغرافي معين، ومن ثم ينحصر مفهوم المجتمع بين عملية التجمع أو لتوليد البشري كظاهرة بيولوجية وبين الإطار الجغرافي لهذا التجمع دون أن يني كثيراً بطبيعة أو ظواهر السلوك البشري لهذا التجمع - عكس الحال بالنسبة لمفهوم البناء الاجتماعي.

ويرغب الحدثة النسبية لمفهوم البناء الاجتماعي إلا أننا قد نجد لهذا المفهوم أثر ملحوظ في كتابات مونتسكيو



ككونهم لأشخاص Parsons لا من حيث كونهم أفراد Individuals (٣).

فإنسان كثر هو عبارة عن كائن عضوي بيولوجي مكون من مجموعة كبيرة من الجزئيات المادية والنفسية التي تنظم في نسق واحد، ومن ثم قد يصبح الإنسان كثر هنا موضوعاً لدراسة علم الأحياء « بيولوجي BIOLOGY » ، أو قد يكون موضوعاً لعلم الأمراض «إيولوجي PATHOLOGY» أو علم وظائف الأعضاء «فسيولوجي PHYSIOLOGY» أو قد يكون موضوعاً لعلم الأجناس البشرية « الأنثروبولوجي ANTHROPOLOGY » المعني بالشكل والصفات الوراثية، أو علم النفس «سيكولوجي PSYCHOLOGY» المعني بالحوافز والدوافع السلوكية سواء كانت غريز أو خصائص مكتسبة.

لما الإنسان كـشخص كما يتلوه «علم الاجتماع SOCIOLOGY» فترتبط بمجموعة العلاقات الاجتماعية - فالإنسان كـشخص هو مواطن في بلد ما، وعضو في حزب ما، ويزاول مهنة معينة ويلتقي لثقافة معينة، وهو زوج وأب، ويؤمن بعبادة معينة، ويتحدث لغة معينة ويمارس هواية ما، وهكذا، لكل تلك الصفات تشير إلى مجموعة من العلاقات الاجتماعية تتخذ مكاماً واضحاً لدخل البناء الاجتماعي، ومن ثم يمكن النظر إلى البناء الاجتماعي في إطار نمط العلاقات المرتبط بسلوك الأشخاص.

وفيما يتسق مع مفهومه يرى راد كلايف براون أن البناء الاجتماعي هو مجموعة من الأنساق الاجتماعية، ويشير مفهوم النسق عند براون إلى مجموعة العلاقات التي تربط بين عدد محدد من النظم الاجتماعية بحيث تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل.

إن فالنسق هو عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابه في نمط تكاملها، لذا نجد أن علاقة مثل علاقة القرابة تشكل نسقاً يحتوي مجموعة من النظم المرتبطة به كنظام التوريث والنظام الأبوي ونظام الأمومة وهكذا.

لما للنظام الاجتماعي فوشير عند براون إلى مجموعة التواعد المنظمة للسلوك التي يتفق عليها الأشخاص داخل البناء - وهو ما ستأوله لاحقاً.

بمعنى آخر وبشيء من التوضيح ولتيسير تلك العلاقات يمكن القول بأن البناء الاجتماعي هو للنظام الاجتماعي العام الذي يتكون من مجموعة من الأنساق هي بمثابة نظم اجتماعية رئيسية (نظام عائلة أو قرابة، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ثقافي الخ) وتتألف للنظم الاجتماعية الرئيسية بدورها من مجموعة نظم فرعية. وفي هذا الصدد نجد أن براون يستخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعنى واسع حيث يُدخل فيه كل العلاقات الثنائية التي تقوم بين شخص وآخر مثل العلاقة بين الأب والابن أو علاقة بين الشعب والدولة وغيرها (٤).

غير أن آخرون مثل السير ليفاز برتشارد Evans Pritchard (٥) يعارضون هذا التوسع في المفهوم، حيث يرى برتشارد أن البناء الاجتماعي ليس مجرد إطار يشمل كل مجموعة العلاقات التي تقوم بين الأشخاص - بل فقط تلك العلاقات القائمة بين الأشخاص المنطوقين تحت لواء الجماعات أو للزمر الاجتماعية الكبيرة. فالبناء عند برتشارد يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات الأشخاص الذين يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً وثيقاً منظمًا.

وعلى النقيض مما يراه براون - يؤكد برتشارد أن للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بثبات والاستقرار هي فقط التي تدخل في البناء الاجتماعي.

فهو يرى أن العلاقة الثنائية هي مجرد علاقة طارئة مؤقتة قد تنتهي بموت أحد الطرفين، وبالمثل يستبعد برتشارد أيضاً من البناء الاجتماعي الزمر الاجتماعية أو المجموعات الصغيرة مثل الأسرة التي تتكون من جيلين لأنها لا تثبت أن تختفي كوحدة بنائية متميزة، أما ما يدخل في البناء الاجتماعي طبقاً لمفهوم برتشارد - فهي فقط تلك الجماعات الكبيرة المتماسكة الدائمة كالعائلات والقبائل والجماعات التي تتمتع في الوجود لجيالاً طويلة رغم ما يطرا على مكوناتها من تغيرات (٥).

ويرغم وجهة الحجج التي ساقها برتشارد - فإننا نميل إلى استخدام مفهوم البناء الاجتماعي طبقاً لما أورده براون، لأن التسليم بالتبديد التي أوردها برتشارد معناه إخراج علاقات هامة مثل علاقة البيع والشراء من إطار البناء الاجتماعي لمجرد أنها تنتهي سريعاً بمجرد دفع الثمن



بالسلوك الإنساني أو بتلك الظواهر التي تتأثر بالسلوك الإنساني، لهذا يجب أن نستقي من هذا المفهوم كل الظواهر والعناصر الطبيعية الفيزيكية أو الوصفية التي تخرج عن نطاق وقدرة وحدود تأثيرات السلوك الإنساني مثل الظواهر الجوية كالأمطار والرياح، فضلاً عن الظواهر البيولوجية كالنمساخ والغذاء، وكذلك المرض والشفاء كظواهر فُتْرِيَّة أو بيولوجية.

وإذا كنا قد غلصنا مما سبق إلى أن البناء الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة فينا نستلوا في الجزئية التالية تصديقاً ما هي أو تعريف تلك النظم الاجتماعية وخصائصها وأنواعها.

ثانياً : للنظم الاجتماعية (خصائصها وأنواعها)

أ: ماهية النظم الاجتماعي

النظم بصفة عامة هو مجموعة مترابطة من الوحدات الوظيفية المتفاعلة فيما بينها بموجب مجموعة من القواعد لأداء وظيفة معينة وتحقيق هدف محدد. وقد يكون النظام نظاماً رئيسياً في ذاته أو قد يشترك كعناصر في تكوين نظام أفر- ويسمى في هذه الحالة بالنظام الفرعي.

ويطلق مصطلح النظم الاجتماعي على الأنشطة والتفاعلات الإنسانية للنمطية والمستقرة، ويرتبط النظام الاجتماعي بلحظ أنماط السلوك الإنساني المعنوي الذي من خلاله تتولد مجموعة ظواهر سلوكية مترابطة. وإذا كان البناء الاجتماعي كما سبق أن نتولاه يعني بمجموع أنماط وأنماط السلوك الإنساني داخل المجتمع- فإن للنظام الاجتماعي يعني بلوح ولحد أو بنمط محدد من هذا السلوك.

وقد تحدثت التعريفات التي نتناول مفهوم للنظام الاجتماعي... فهذه تعريف لعالم الاجتماع نادل S. F. Nadel يرى فيه أن النظام الاجتماعي هو عبارة عن طريقة مقننة للسلوك الاجتماعي أو للسلم المشترك، وعلى هذا الأساس يؤكد نادل أنه لا يجب النظر إلى النظم الاجتماعية على أنها مجرد سلوك لفظ - بل وأيضاً تلك التي تتضمن مجموعة القواعد التي تحكم هذا السلوك (٦).

ويعرف رانكاف برلون للنظام الاجتماعي بأنه مجموعة للحالات المقررة للسلوك وهو الأداة التي تستطيع بواسطتها

ولاستلام السلعة - برغم أن هذه العلاقة تشكل ظاهرة هامة في نظام للتجارة الذي يشكل بدوره جزء من النسيج أو النظم الاقتصادي كنظام رئيسي داخل البناء الاجتماعي، وبالمقابل تلك المعيار أيضاً كيف يمكن تجاهل العلاقة الثقافية بين الرجل والمرأة من إطار العلاقات التي تشكل البناء الاجتماعي؟ فهذا الأمر يتناقض مع طبيعة أهم النظم الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي وهو نظام العائلة أو القرابة القائم أساساً على نظام اجتماعي فرعي هو نظام الزواج الذي ينطلق أساساً من مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار شرعي.

إن فالبناء الاجتماعي هو للنظام الاجتماعي العام، وهو عبارة عن مجموعة للنظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البشري لأي مجتمع.

وكما أشرنا سابقاً إلى الفرق بين مفهوم للمجتمع ومفهوم البناء الاجتماعي فينا هذا الصدد أيضاً يجب التفرقة بين مفهومي البيئة والبناء الاجتماعي.

لمفهوم البيئة يختلف عن مفهوم المجتمع السابق الإشارة إليه حيث يتضمن مفهوم البيئة مجموعة المقومات المعيشية والظواهر والعناصر الطبيعية اللازمة لحياة الأفراد داخل المجتمع، أما إذا كنا بصدد مضاميلته بمفهوم البناء الاجتماعي- نجد أن مفهوم البيئة هو مفهوم أوسع لا يقتصر على مجرد الظواهر الإنسانية التي تشكل البناء الاجتماعي - بل يتضمن كثير من العناصر المادية أو الطبيعية أو الفيزيكية.

فوجد للمعادين أو للعناصر المادية المتعددة داخل الإطار الجغرافي الطبيعي للبيئة هو أمر يخرج عن إطار مفهوم البناء الاجتماعي، حيث لا تعتبر تلك العناصر ولا تشكل وجودها ظواهر اجتماعية في حد ذاتها- إلا إذا ارتبطت بالسلوك الإنساني في صورة عملية استخراج لتلك المعادن حيث قد تشكل حينها ظواهر اجتماعية ترتبط فيما بعضها بنظم رئيسي أو فرعي داخل البناء الاجتماعي مثل النظم الاقتصادي أو الصناعي.

نخلص من ذلك إلى أن مفهوم البناء الاجتماعي بما يتضمنه من نظم اجتماعية رئيسية وفرعية هو مفهوم يرتبط



السلوك المعقن الذي يحدث داخل البرلمان فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم النظام - حيث يشكل السلوك أو الأداء داخل البرلمان نظاماً اجتماعياً، أو بمعنى أدق يمثل نظاماً سياسياً فرعياً يسمى بنظام التشريع ونظام التمثيل البرلماني.

وبغضاً عن تمييز مكيفر بين الرابطة والنظام فإننا نجده يفرق بين الرابطة كعلاقة وبين الجماعة المحلية كأفراد أو مجتمع، فيؤكد أن الرابطة ليست في حد ذاتها جماعة محلية بل هي هيئة داخل الجماعة المحلية، فالنادي والقلعة والمؤسسة كلها روابط تنشأ داخل الجماعات المحلية التي تتواجد في إطار جغرافي معين يسمى المجتمع (٨)

ولعل هذا التمييز الدقيق بين الرابطة والنظام وبين الرابطة والجماعات المحلية كالتقيلة أو مجتمع القرية أو المدينة أو الدولة من أهم ما يميز مفهوم مكيفر حول النظام الاجتماعي ناتياً عن ذلك الخطأ أو الخلط الذي وقع فيه غيره ممن تناولوا موضوعات النظام الاجتماعية.

وفي نفس السياق يفرق مكيفر أيضاً بين النظام الاجتماعية التي تنص بالثبات وتنظم بموجب مجموعة من السلوك المعقن وبين ما اسماء بالعادات الجمعية، فالعادة الجمعية هي سلوك جماعي تراكمي يرتبط أكثر بالجماعات، تلك العادات ظهرت بالنتيجة دون دية أو رغبة مسبقة أو مقصودة لصنمها، ودون وجود سلطة رسمية تكفي أو تطبق أو تسمى هذا السلوك أو تلك العادات- إذ أن ما يساندها هو مجرد الميل العام لتقبل تلك العادات، وليس هناك على سبيل المثال سلطة تلزم الأفراد بدفع الإكراهات لعمال المطاعم، وليس هناك سلطة تلزم الأفراد بتناول أنواع معينة من الأطعمة والحلوى في المناسبات الدينية والشعبية، وليس هناك ما يلزم الأفراد بتقديم الهدايا والتفود إلى الحروسين.

ويرغم أن العادات الجمعية هي سلوك يتسم بالتلقائية - إلا أننا نجد نجدها في بعض الأحيان تعد من أكثر قواعد السلوك إلزاماً، وهي إن كلفت لا تمتد إلى جزاءات قانونية أو قهرية - فإن ذلك لا ينفي وجود جزاءات ترتبط بتلك العادات، حيث تتمثل الجزاءات المرتبطة بالعادات الجمعية في تلك المظاهر المتعددة من أنواع الضغوط الاجتماعية (٩).

ولعل ما يميز تلك العادات الجمعية هو تلك الطريقة

شبكة العلاقات الطبيعية في المجتمع أن تحافظ على وجودها واستمرارها. ويرى براون أن علاقة للنظم بالبناء هي علاقة متعددة، فهي تتضمن:

- علاقة للنظام الاجتماعي بأعضاء الجماعة لدخله.
- علاقة للنظام بالنظام الاجتماعية الأخرى التي تتخلل في نفس ولده.
- علاقة للنظام بمسار النظام الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي (٧).

ويستلزم تعريف ماكيفر Robert M. MacIver (١٠) مع تعريف براون حيث يرى مكيفر أن النظم الاجتماعية ما هي إلا الأشكال المقررة لأساليب العمل والسلوك في الحياة الاجتماعية، وأن كل ما هو مقرأ اجتماعياً يمكن تسميته بالنظام، لذا يعرف مكيفر النظام الاجتماعي بأنه مجموعة الأشكال أو الصور الثابتة أو الأمط التي بمقتضاها يرتبط الناس بعلاقات اجتماعية.

غير أن مكيفر يشير إلى خطأ شائع يقع فيه البعض ممن يخلطون بين مفهوم الرابطة أو التنظيم ومفهوم النظام، حيث يعرف الرابطة بأنها زمرة أو مجموعة من الناس تنظم بقرص تحقيق مصلحة أو مصالح مشتركة.

فالحديث عن مجرد مجموعة منتظمة داخل إطار ما- هو أمر يرتبط بشكل أساسي بمفهوم الرابطة، أما مجموعة للأفراد التي تنظم السلوك والتي تشكل بمقتضاها العلاقات داخل هذا الإطار- هو شيء يشير إلى نظام سلوكي أو اجتماعي.

فالرابطة هي مفهوم يشير إلى العضوية أو الارتباط بتنظيم معين، أما النظام فيشير إلى الأسلوب والقواعد التي تدار بها الأصول أو الأنشطة، فالأسرة هي رابطة - أما الزواج فهو نظام لتحقيق الرابطة، وبالمثل نجد الجماعة تعتبر رابطة إذا نظرنا إليها كهيئة تتكلف من أعضاء هيئة التدريس والطلبة- أما أسلوب التعليم السائد داخلها فإنه يمكن اعتباره نظاماً اجتماعياً.

في نفس السياق نجد البرلمان كهيئة أو تنظيم لا يعدو كونه مجرد رابطة أو تجمع يهدف إلى تحقيق وظيفة ما سواء كانت وظيفة تشريعية أو تمثيلية، أما العمليات أو

مجموعة من الذين يشتركون في أداء عمل معين يرتبط بناحية معينة من البيئة التي يعيشوا فيها، ويستعينون في ذلك بأساليب محددة، ويخضعون لمجموعة من القواعد والقوانين. ويرى المليونفيسكي أن للنظم الاجتماعية هي مجموعة من الأنشطة السلوكية المنتظمة، وأن كل نظام من تلك النظم الاجتماعية له أغراض محددة وموجهة لإشباع حاجة معينة، ويؤكد المليونفيسكي أن فكرة النظم تقتضي وجود توافق أو اتفاق عام بين الأفراد لدخول المجتمع على فئة معينة من القيم التقليدية - هذه القيم تتخذ إلهاراً لئليه بالتأمد (١١)

نخرج من تعريف المليونفيسكي بأن النظم الاجتماعي يفترض وجود عنصرين الأول : جماعة من الناس ينتظمون فيما بينهم ويرتبطون بعلاقات محددة فيما بينهم كأفراد من ناحية - وبالبيئة التي يعيشون فيها سواء كانت بيئة طبيعية أو بيئة وصنية كإطار تنظيمي من ناحية أخرى، الحصر لثاني مجموعة القيم للتقليدية الخلقية والقانونية المنطق عليها التي تتشكل من العادات والحاجات والخبرات.

مما سبق يتضح أن النظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الاجتماعي هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني، وتتحدد طبيعة كل نظام اجتماعي بموجب هذا الترابط بين مجموعة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بناحية معينة من السلوك الإنساني التي تميز كل نظام اجتماعي عن النظم الأخر.

- وعبر للترابط بين الظواهر الاجتماعية لمتسقة ينشأ للنظم الاجتماعي.

- ثم عبر للترابط بين النظم الاجتماعية ينشأ البناء الاجتماعي.

وإذا كانت الظواهر الاجتماعية في ارتباطها تمثل مجموعة من النظم الاجتماعية الرئيسية أو الفرعية- يصبح من الضرورة التأكيد على أن هذا الارتباط بين تلك الظواهر وتشابكها مع غيرها هو الذي يعطي لظاهرة قيمتها ويجعل منها موضوعاً للدراسة العلمية في إطار تحليل النظم.

إن فسر وجود ظاهرة في حد ذاتها لا يكفي لاعتبارها ظاهرة اجتماعية يمكن إخضاعها للتحليل العلمي،

الخفية التي تغلغل بها أو تسالت إلى حيلتنا، وقد يرجع ذلك إلى عدة احتمالات: فقد يكون ذلك نتائج الصنعة أو التجريبية أو المحاكاة أو الاستحسان- ومن ثم وجدت قبولاً وإتباعاً، في نفس الوقت قد تضعف العادات وتخفي أيضاً بنفس الكيفية أي دون إلهاء رسمي- علماً بأن لاختفاء تلك العادات هو أمر قد لا يلاحظه إلا كبار السن ممن يرتبط الماضي عندهم بذكريات حسنة. غير أن وجود بعض العادات أو لاختفاءها قد يرتبط لحيناً بشيأ مادية- فمثلاً نجد أن عادة رفع القيمة كسلوك من الرجال لتحية النساء في المجتمعات الغربية اختفى الآن نتيجة لتغير شكل وطريقة الملابس.

وكما تناول ماكفر للفرق بين النظم والرابطة والعادة الجمعية نجد أن عالم الاجتماع الشهير سمر William Graham Sumner, 1840-1910 قد تناول من قبل في كتابه للعادات الشعبية FOLKWAYS الفرق بين النظم والعادات الشعبية. فهو يرى أن العادات الشعبية هي مجرد ظواهر اجتماعية أولية نتجت من سلوك جماعي للأفراد في الماضي غير أنها ما لبست أن انتقلت عبر الموروثات السلوكية واعتاد عليها الناس لتشكل جزءاً من السلوك الحالي للجماعات. ويؤكد سمر أن العادات الشعبية نشأت بطريقة لا شعورية أو غير مقصودة.

ويؤكد سمر أن العادات الشعبية تمثل قوة ضغط اجتماعية، فبرغم أن تلك العادات قد لا تؤدي وظيفة معينة - إلا أن الأفراد قد يضطروا إلى قبولها ولتتمسك بها دون إدراكه أو اقتناع بفائدة حقيقية، بل دون وجود قدرة لديهم لتبرير قبول هذا السلوك أو لتمسك بتلك العادات.

وبرغم أن النظم الاجتماعية تتشابه مع للعادات الشعبية حيث أن كل من للنظم والعادات هي نتائج ظواهر أو سلوك ماضوي تنتقل بالتواتر عبر تواسل الأجيال - إلا أن ما يميز النظم الاجتماعية من وجهة نظر سمر أن للنظم تؤدي وظيفة أو وظائف يدرك الفرد أهميتها وفائدتها، وأن لتلك النظم بناءً وحدوداً معينة تنظم سلوك الأفراد ويصعب تجاوزها (١٠).

لما عالم الاجتماع المليونفيسكي Bronislaw 1884-1942 Malinowski^(٩) فيعرف النظم الاجتماعي على أنه



تلك الاستمرارية التي تنسم بها للنظم الاجتماعية هي نتاج للتأثير المتبادل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر البيولوجية، فلا يجب أن نتجاهل حقيقة أن هذا تلك للظواهر الاجتماعية هي نتاج ظاهرة بيولوجية أسهمت في وجودها- هذه الظاهرة البيولوجية تتمثل في عملية التتالي دون انقطاع للبشر على الأرض.

فالظواهر الاجتماعية لا تتم في لحظة واحدة، كما أن الأجيال متواصلة وليست على شكل شرائح مستقلة الواحدة عن الأخرى - ففي كل لحظة يولد بشر ويتوفى آخرون، وبالتالي فالمحيط السلوكي للفرد في تغير دائم.

وكما تنسم ظاهرة التولد البيولوجي للأفراد بالتواصل فإن الظواهر الاجتماعية هي الأخرى تنسم بالتواصل، لهذه الظواهر الاجتماعية هي نتاج عوامل لم يوجد لها فرداً واحداً، بل نتاج تراكم وتفاعل أفكار متصلة عبر المليون- لمعظم الظواهر الاجتماعية تنتقل من جيل ما إلى من يأتي بعده عن طريق هذا التواصل البيولوجي والتأثيرات الفكرية المتجددة.

نخرج من ذلك بأن مسألة استمرارية التولد تعد من أهم السمات التي تنسم بها للنظم الاجتماعية، حيث تبقى للنظم ورغم زوال الأشخاص الذين يتكلمون فيها، ومثال ذلك نجد أن للنظام السياسي الرئاسي في الولايات المتحدة كنظام فرعي في إنشاء الاجتماعي الأمريكي قد ظل مستمرراً رغم تنابع الرؤساء والإدارات.

٢ الصومية

تشير تلك الخاصية إلى امتداد السلوك المتقن للنظام ليشمل كل المجتمع.

ومسألة العمومية في واقع الأمر هي مسألة نسبية قد تختلف باختلاف المجتمعات المحلية لدخل المجتمع الأكبر، كما أن مسألة العمومية هذه ترتبط أيضاً وبدرجة ما بمسألة القبول- فكثيراً ما نجد أن نمطاً معيناً من السلوك الاجتماعي يتخذ شكل النظام في مجتمع محلي بعينه دون أن يود ذلك بالضرورة إلى شيوخه أو قبوله كنظام في المجتمع الأكبر الذي يحتوي هذا المجتمع المحلي للصغير.

فعلى سبيل ذلك نجد لثقل كنظام اجتماعي متراً ومعمول به في المجتمعات القبلية ويرغم أنه يعتبر نظاماً اجتماعياً من قبل

مسألة تناول الطعام أو مجرد الكلام أو أداء الصلوات لا تشكل في حد ذاتها ظواهر اجتماعية تجسد أنظمة اجتماعية فرعية، فهذه الحوادث اليومية ليست سوى مظاهر سلوكية جزئية أو هي مجرد عناصر أولية للظواهر الاجتماعية الأكثر شمولاً والتي تتشابه مع ظواهر أخرى لتشكل نظاماً اجتماعياً فرعية كنظام الفذائي ونظام اللغة، أو نظم رئيسية كنظام المعتقدات والنظام السياسي والنظام الثقافي والنظام الاقتصادي والنظام المالي ... الخ

ب : خصائص النظام الاجتماعية

نشترك كل تعريفات السابقة للنظم الاجتماعية وتطلق من محوريات أساسية تنظر إلى أي نظام اجتماعي على أنه هو الأساليب المقررة المقننة للسلوك الاجتماعي وفي ضوء تلك النظرة الشاملة والجامعة للنظم الاجتماعية نجد أن هناك عدة قواسم مشتركة تجمع بين للنظم الاجتماعية - تلك القواسم هي في الحقيقة تعتبر بمثابة سمات عامة أو خصائص تنسم بها كل للنظم الاجتماعية مهما اختلفت طبيعتها أو صلتها المميزة التي تكسبها أسسها وخصوصيتها، ومهما اختلفت الألبية الاجتماعية التي تحتوي تلك للنظم عبر الأطر البيئية المختلفة .

ويرغم تعدد تلك الخصائص العامة التي تنسم بها للنظم الاجتماعية وقابليتها لمزيد من التعمول والإضافة - إلا أننا سنقتصر في دراستنا على تلك الخصائص الأكثر أهمية ووضوحاً ، والتي سلوردها على النحو التالي:

١ الثبات والاستمرارية النسبية

يشير مصطلح النظام إلى مظاهر الحياة الاجتماعية التي تستمر لأجيال متعاقبة لدخل المجتمع، وهذا يعني أن للنظم الاجتماعي لا يرتبط بوجود الأفراد أو بالظواهر البيولوجية بل يتعدى مسألة بقاء أو زوال الأفراد ليمتدحور في للظواهر السلوكية، لذلك ينتمى للنظم الاجتماعي بقدر كبيرة على الصمود إزاء التغيرات الطارئة التي يظن البعض أنها كفيلة لهدمه وزواله، فكثير من أوجه السلوك الإنساني تبرز في صورة ظواهر تبقى وتكون حتى بعد فناء صانعها لتبقى نتاجها نافذة داخل المجتمع- وهذا ما وكسب للنظم الاجتماعي الثبات والاستمرارية.

تحدث بصورة منتظمة داخل المجتمع، ويرمي كل نمط من تلك الأنماط إلى تحقيق هدف محدد بذاته، وبموجب هذا الإطراد السلوكي النمطي تحدث حالة من التقنين السلوك الاجتماعي بما يتفق ويتواءم مع حاجة الفرد والمجتمع. وبما أن النظام الاجتماعي كما سبق أن بينا يتسم بالتشابه بين أنظمتها الفرعية - لذا يمكن القول بأن النظام الاجتماعي يتضمن العديد من الأنشطة السلوكية التي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف، ومن ثم فعين نتحدث عن وظيفة النظام الاجتماعي في مجمله-فلنأخذ نمط عدة وظائف تتحدد بتعدد الأنظمة الاجتماعية التي تنترج من هذا النظام.

وبناء على هذا المفهوم الوظيفي للنظام الاجتماعي يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية داخل كل نظام - أي الربط بين تفسير حدوث تلك الظاهرة الاجتماعية وبين حاجة المجتمع، وعلى هذا القياس يتم تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية بالربط بين وظيفة النظام وبين الفائدة المتحققة من قيام النظام أو الظواهر التي تشكل هذا النظام، فعلى سبيل المثال يمكن تفسير ظواهر مثل نشأة الدول أو تشكيل الحكومات بالفائدة التي تعود على المجتمع من ذلك والتي تتمثل في تنظيم العلاقات وحماية أمن الأفراد والإشراف على توزيع موارد المجتمع.

• العلاقة السببية

يتوقف وجود الظاهرة في حد ذاتها ومن ثم وجود للنظام الاجتماعي على وجود علاقة سببية، بمعنى آخر أن هناك عدة أسباب أو عوامل معينة قد أدت إلى حدوث تلك الظواهر الاجتماعية التي من مجملها يتشكل النظام الاجتماعي- وذلك بغض النظر عن وجود وظيفة من حمله لتلك الظواهر أو للنظام الاجتماعي الفرعية.

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم أن البحث في الظواهر الاجتماعية يجب أن يعني فقط بالعلاقة بين الظاهرة الاجتماعية وبين الحاجات العامة للمجتمع دون الاستغراق في دراسة ما إذا كانت تلك العلاقة قد وجدت صدأً أو قسداً لتحقيق غاية معينة، فمثل هذه الأمور يظن عليها طابع الاجتهادات الشخصية وبالتالي يصعب معالجتها بطريقة علمية سليمة.

للمجتمعات التي تمارسه- إلا أنه موضع إنكار ومقولة من بقية المجتمع، بل أنه محل استهداف للقضاء عليه من قبل للنظم الاجتماعية الأخرى في البناء الاجتماعي كالنظام السياسي والقانوني، ومع ذلك ويرغم أن التأثير لا يبدو كونه أو لا يعد إلا بمثابة جريمة في التكيف للقانوني- إلا أنه في حقيقته نظاما اجتماعيا على المستوى المعطي للمجتمعات التي تلأخذ به.

٣ التعقيد

لا يجب النظر إلى أي نظام اجتماعي كمجرد ظاهرة بسيطة في تكوينها، فمفهوم للنظم الاجتماعية تعتبر نظاما عالية التعقيد- حيث يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتداخلة والمتشابهة، فأي نظام اجتماعي هو في حقيقته ليس إلا شبكة معقدة من العلاقات، لذا تستغرق جهد كبيراً لتحليلها والوقوف على طبيعتها .

فإذا نظرنا إلى نظام للزواج كأحد النظم الاجتماعية البسيطة نسبياً نجد أنه يضم كثير من النظم الفرعية والروابط المعقدة والمتشابهة مثل: نظام المهر وروابط الأمرة (الأب، الأم، الأولاد) ونظام العلاقات الاجتماعية بين عائلتي الزوجين (للنساء، المصاهرة).

لكن برغم تعدد أي نظام اجتماعي وتعدد ظواهره التي ترتبط به وحداصره التي يتألف منها والتي تتشابه مع للنظم الاجتماعية الأخرى - فإن كل نظام يقوم أساساً على نمط معين من أنماط الفعل أو السلوك الاجتماعي، هذا النمط هو الذي يعطي للنظام صبغة وخصوصية معينة سواء كانت تلك الصبغة - صبغة سياسية أو اقتصادية أو دينية أو غيرها ومن ثم تعطي تلك الصبغة للنظام اسمه ... ففي نظام الزواج مثلاً نجد أن المحصر الأساسي الذي يقوم عليه مجمل هذا النظام ويكسبه طبيعته واسمه هو عنصر تنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، بينما تعتبر كل الشعائر والطقوس الأخرى وكذلك كل المظاهر الاقتصادية المرتبطة بالزواج هي كلها بمثابة عناصر ثانوية بالنسبة لعملية تنظيم العلاقة الجنسية في إطار شرعي- يرغم أنها تسهم في إتمام هذا للنظم الاجتماعي الأساسي (١٢).

٤ الوظيفة

النظام الاجتماعي هو مجموعة من الأنماط السلوكية التي



مجتمع برغم لعدم الفقدّة التي قد ترجى منها أو برغم غياب الوظيفة التي تؤدّيها. وهذا يتّوحدنا بطبيعة الحال للحديث عن الدوافع النفسية كأحد خصائص للنظم الاجتماعية.

٦ الارتباط بالدوافع والظواهر النفسية

ينظر السلوكيون إلى الإنسان كوحدة سلوكية متحركة ومقاطعة ويسفرون حركته بآلية أو ثنائية المحركات Stimulus والاستجابات Responses.

أي أن السلوك الإنساني هو وليد عملية التّعرض والاستجابة. لذا فهم يرون أنه لا يمكن استنتاج قوانين عامة تصرّ نتائج السلوك الإنساني أو تلك الظواهر الاجتماعية إلا بتحليل المحركات والاستجابات التي تسبق سلوك الفرد (١٤). وكما سبق أن أشرنا إلى كل الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الظاهرة السياسية نفسها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإنسان - والإنسان نفسه مخلوق معقد تتنازعه عدة غرائز ودوافع تتراوح بين الرغبة والأهواء والشهوات والغرور والأطماع والأحقاد، لذا فإنّ أُنسداً تفسير هذه الظواهر الاجتماعية للظاهرة يستتمّ العودة إلى العوامل النفسية التي تفرض ذاتها أو إلى الظواهر النفسية كظواهر اجتماعية أولية. فإذا نظرنا إلى أي ظاهرة سياسية كإحدى الظواهر الاجتماعية نجد على سبيل المثال أن ظاهرة التطور أو التغيير السياسي أو الديمقراطية هي كلها نتائج دوافع وظواهر نفسية، فقد يتولد للغضب كظاهرة نفسية لدى شعب في مرحلة ما تمتدّ دافع عدم الشعور بالرضا عن أداء النظام السياسي، وعليه يتطلّع الجميع وبدرجات متفاوتة إلى شيء مختلف قد يرتبط بأداء ودور النظام أو قد يرتبط ببقاء أو زوال النظام نفسه، ويأخذ على تلك الحالة النفسية قد يسود المجتمع شعور وحالة نفسية جديدة تمتدّ دافع الرغبة لإيجاد نظم سياسي جديد - هذا الشعور قد يتطور إلى نوع آخر من الضغوط النفسية قد يتمّ التعبير عنها لتخرج من الحيز النفسي إلى الحيز العملي، فتبدأ حركة ضيقة من المعارضة سرعان ما ينضمّ إليها قطّاع كبير، ومن ثمّ ينشأ تيار جديد أقوى من الأفراد يدفع في هذا الاتجاه.

وهكذا فالقوى تنطق للرغبة في النظام، والتمتع والتصفّح يخلق الرغبة في الحرية، والنظم يخلق للرغبة في

ذلك يرى دوركلم ضرورة الفصل بين نوعين من العناصر المرتبطة بدراسة الظواهر الاجتماعية - الأول يتصل بأسباب ظهور تلك الظواهر ومن ثمّ للنظم، والثاني يتصل بالوظائف التي تؤدّيها .. وفي هذا الصدد يرى دوركلم أن ما ينبغي التركيز عليه هو دراسة أسباب الظاهرة التي تسهم في إيجاد النظم الاجتماعي، وذلك لأنّ السبب أو تلك العلاقة السببية هي مسألة تُعدّ ارتباطاً بالظاهرة أكثر من الوظيفة أو الغاية، فمن الطبيعي أن يحاول المرء معرفة سبب وجود الظاهرة قبل الشروع في دراسة النتائج المرتبطة بتحقيق وظائف معينة لتلك الظاهرة (١٣).

فضلاً عن أن هذا الربط المباشر بين الظاهرة والوظيفة قد لا يسهم في كثير من الأحيان في تفسير بعض للظواهر الاجتماعية التي قد تنشأ دون علاقة واضحة تربطها بتحقيق وظيفة أو غاية أو حتى لفائدة ترجى منها.. فهناك بعض الظواهر لا يحقق وجودها أي غاية أو فائدة بعينها، ويرجع ذلك إما لكون أن تلك الظواهر لم تنشأ من الأساس لتحقيق أي غاية أو القيام بأي وظيفة، وإما أنها فقدت غايتها أو فائدتها - لكنها ظلت مستمرة كأمور واقع بحكم العادة كشكل من الرواسب الاجتماعية والتراكبات التاريخية غالتقوس الاجتماعية التي يمارسها البعض في بعض المجتمعات الجنائزية مثل الاحتفال بذكرى الأبرعين وغيرها من الطقوس التي يشترك فيها المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري هي ظواهر اجتماعية قد لا يتحقق من وراءها أي فائدة ولا تؤدي أي وظيفة اجتماعية، ومع ذلك مزالت مستمرة حيث يرجعها البعض إلى المراسم الجنائزية في مصر القروية.

يضاف لذلك أن بعض الظواهر أو النظم الاجتماعية الفرعية قد تشهد تغيّراً في الوظيفة التي تؤدّيها دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في طبيعتها الظاهرية سواء من ناحية السمات أو لفتتاعات السلوكية.

وعلى ذلك فإنّ غاية الأمر هنا ونحن بصدد الحديث عن الظواهر الاجتماعية أو النظم الاجتماعية الفرعية هو أننا يمكن للتحدث عن لعل أو الأسباب أو الدوافع التي أدت إلى ظهور تلك الظواهر وإيجاد تلك النظم الاجتماعية لدخل كل

الخروج عليها بما تحكمها من فترة تخرج عن إرادة البشر - نجد أن القوانين التي تحكم النظم الاجتماعية تتسم بالمرونة حيث يمكن الخروج عليها بل وتغييرها، شأية الأمر أن الخروج على أو انتقاص أحد شروط أو قواعد القوانين التي تحكم النظم الطبيعية والمادية هو أمر يؤد إلى إما حدوث اختلال شديد أو لغياء للنظم نفسه.

لما الخروج عن قوانين النظم الاجتماعية فيقبله على الجانب الآخر مجموعة من الجزاءات الاجتماعية **Social Sanctions** هذه الجزاءات تتوقف على مدى تأسل تلك النظم الاجتماعية بما تتضمنها من قوانين تحكم ظواهرها وتتفاوت من نظام إلى آخر .. صحيح أن حاجة ورغبة الفرد الدائمة للخنوع أو الانضواء تحت ظل المجتمع تجعل تلك القوانين التي تحكم سلوك الفرد تبدو وكأنها قواعد متأسلة في الطبيعة الإنسانية - إلا أن تلك القواعد نفسها ليست ثابتة، فهي عرضة للتغيير شأنها شأن تغير وتطور سلوك الفرد الذي يتغير دائماً بمجموعة المحفزات والودائع تحت محفزات الرضة وودائع الحاجة يسمى الأفراد دائماً للبحث عن طرق جديدة للتعبير، ومن ثم تتغير تلك القواعد وتتغير أيضاً الجزاءات .

وإذا كانت مختلف النظم الاجتماعية قد تتشابه فيما بينها من ناحية واحدة على الأقل وهي إمكانية الخروج على كل أوامر القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي - يشاؤى في هذا الأمر كل الأبنية الاجتماعية البدائية أو المتحضرة، لذا كانت هناك ضرورة لوجود جزاءات لدخل كل نظام اجتماعي تهدف إلى مقاومة الميل إلى الخروج عن القواعد التنظيمية لصلية للنظام والحفاظ على استمراره.

وهكذا فكمما يرتبط وجود النظم الاجتماعي باعتباره نوعاً من السلوك المقنن بوجود قوانين معينة فإنه يرتبط بطبيعة الحال بوجود بعض الجزاءات الاجتماعية ، وهذا يرتبط كما نشردنا من قبل بتعريف مالينوفسكي الذي يشير إلى وجود معايير خلقية وقانونية - تلك المعايير ليست فقط بمثابة ضمانات لعدم الخروج أو الانحراف عن إطار النظم الاجتماعية بل أيضاً لضمان استمراره تلك النظم.

في هذا الصدد يعتقد كثيرون أن السبب الأساسي لخنوع

لعدالة والمساواة - وهكذا تتشكل ظواهر نفسية جماعية تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي وتصلبها مقاومة عنيفة لمن يمارسها.

٧ القول :

بما أن للنظام الاجتماعي العام وما يترفع عنه من نظم اجتماعية سواء كانت في صورة نظام قرابة أو نظام سياسي أو نظام لتصادي أو غيرها من النظم - هو في حد ذاته مجموعة من السلوك المقصود للهدف لتحقيق غرض محدد ومعين، وبما أن كل نظام اجتماعي من تلك النظم يهدف إلى تأدية وظيفة معينة في الحياة الاجتماعية - فمن الضروري أن تتسل تلك الوظيفة التي يودها النظام في إطار الأهداف التي يقرها ويقبلها المجتمع، للظواهر الاجتماعية لا اكتسب صفة النظام إلا حينما تخضع للمعايير ثابتة وقيم مستقرة يؤمن ويتمسك بها المجتمع بشدة.

ولا يعني هذا أن تلك المعايير أو القيم التي قبل بها معظم أفراد المجتمع هي معايير لا يمكن الخروج عليها - فهذا موضوع لأخر، فكل القواعد والمعايير التي تقوم عليها النظم الاجتماعية يستطيع كثير من الأفراد الخروج عليها برغم أنها قد حظيت بقبولهم، ومن ثم تجس الجزاءات الاجتماعية التي تهدف إلى ضبط وتنظيم السلوك والحفاظ على تلك النظم.

فهناك فرق بين قبول للنظام الاجتماعي والعمل في إطار صلايات وتفاعلات وقواعد تشكل ظواهره - وحتى قبول جزاءاته من حيث المبدأ، وبين الالتزام أو الخروج عن قواعد للنظام ومحاولة الإقلاص من جزاءاته- وهو ما سنتناوله تفصيلاً.

٨ الجزاءات الاجتماعية

لا يمكن تصور وجود نظام من أي نوع إلا ويخضع لقانون يتواءم مع طبيعته سواء كان هذا الأمر يتعلق بالقوانين التي تحكم النظم الطبيعية أو الاجتماعية، وإذا كانت دراسة النظم الطبيعية تقتضي ظروف على القوانين المرتبطة بتلك النظم مثل قوانين الجاذبية والحركة وغيرها - فإن البحث في طبيعة النظم الاجتماعية تقتضي بضرورة الحال للوقوف على طبيعة المبادئ والقوانين التي تحكم تلك النظم .

وبعكس قوانين عالم المادة أو الطبيعة التي لا يمكن



تقبلت تحت دافع الغرائز أو الاهتمامات. ورغم تفاوت تلك الحاجات في الأهمية حيث هناك حاجات أساسية لا يمكن استمرار المعيشة الاجتماعية دونها بينما توجد حاجات أخرى أقل أهمية يمكن الاستغناء عنها، إلا أن ما يعيننا هنا وما يجمع عليه معظم علماء الاجتماع هو أنه لا يمكن تصور ظهور نظام اجتماعي إن لم يكن حاجة معينة ترتبط بظهوره واستمراره - صحيح أن هناك بعض الظواهر الاجتماعية قد لا تؤدي وظيفة معينة خاصة تلك الظواهر التي جاءت نتيجة تركيزات من الماضي ولقدت أهميتها ومعناها - إلا أن هذا الأمر قد يرتبط فقط بإحدى الظواهر التي هي مجرد وحدة جزئية في النظام، فلا يمكن تصور وجود نظام اجتماعي متكامل دون أن يؤدي وظيفة محددة في الحياة الاجتماعية أو أن يشبع بعض حاجات المجتمع.

ونتيجة لتعدد النظم الاجتماعية وتعدد ما في كثير من علماء الاجتماع يجمعون على أن هناك عدد قليل من النظم يمكن اعتبارها نظاماً أساسية شاملة يقرع من كل واحد منها عدد من النظم الجزئية، مثلاً هو الحال في النظام السياسي كنظام رئيسي يرتبط بشئون الحكم ويضم نظام التشريع والنظام القضائي والنظام التنفيذي، أيضاً ينطبق الحال على النظام الاقتصادي الذي يرتبط بتوفير الحاجات المعيشية لل فرد ويشمل تقسيم العمل (الإنتاج، التوزيع) والملكية والاستهلاك والتمويل، ونظام العائلة ويشمل الزواج والطلاق وتنشئة الأطفال ومعاملة كبار السن، والنظام الثقافي ويرتبط باللاوعي والتعبيرات الفكرية والجمالية والنظام الديني ويرتبط بالمعتقدات والسمات.

غير أن مسألة تحديد ماهية النظم الأساسية لم تزل مسألة محل خلاف باختلاف وجهات النظر، لذا قد نصيغ أو نتبع دائرة النظم الاجتماعية الأساسية أو الكبرى طبقاً للمعايير المختلفة التي ينظر منها البعض.

لذا سوف نتعرض هنا لأهم تلك التصنيفات على النحو التالي:

١- تقسيم مالينوفسكى Malinowski Classification

يعد تصنيف مالينوفسكى 1884-1942 Bronislaw Malinowski من أبرز التصنيفات للنظم الاجتماعية،

الأفراد وارتباطهم بالنظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم بنوع من خبثهم فتعرض لتلك الجزاءات الاجتماعية، ورغم أن مظاهر السلوك التي تطفئ كثير من النظم الاجتماعية قد تشير إلى تماثل تلك النظم - إلا أن هذا التماثل ليس كاملاً بصورة دائمة نظراً لأن المصالح الشخصية للأفراد قد تشير ضد المصلحة العامة للمجموع، أو أن المصالح الضيقة للجماعات الصغيرة تشير في كثير من الأحيان ضد مصالح الجماعات الأكبر . فكثيراً ما تصاغ القواعد والجزاءات الاجتماعية لتحقيق مصالح جماعة أو فئة لها التفوق والغلبة ومن ثم تلقى مقاومة من فئات أخرى، وعلى ذلك لا تقبل أو تطاع قواعد السلوك الاجتماعي بنفس الكيفية (١٥).

فمن طريق تلك الجزاءات يستطيع المجتمع ممارسة ضغوطه على الأفراد والجماعات التي تخرج عن مقتضيات ارتباط النظم، هذه الجزاءات لا تقتصر فقط على الصياغات القانونية المستمدة من النظام القانوني - بل تستقي من العادات والأعراف التي هي جزء لا يتجزأ من تلك النظم، فضلاً عما تفرضه النظم الاجتماعية الأخرى ذات التأثير من جزاءات مثل نظم العقيدة أو نظم العائلة وغيرها من النظم الاجتماعية (١٦).

ثالثاً : أنواع النظم الاجتماعية

لقد التفت للسمات والخصائص السابقة التي تنتم بها النظم الاجتماعية الرئيسية بظلالها على صفة تحليل وتحديد النظم الاجتماعية للفرعية التي يتكون منها أي كل اجتماعي - لتسهيل من الأمر أكثر صعوبة وتعبداً، وهذا بدوره قد أدى إلى الكثير من التضارب أو للتفاوت لدى البعض في تصنيفاتهم لأنواع النظم الاجتماعية لدخل البناء الاجتماعي. هذا التفاوت يرجع إلى اختلاف المعايير التي قامت عليها تلك التصنيفات، واختلاف الأسس التي تم الاستناد عليها عند ترتيب الأنماط السلوكية.

ولعل الاتجاه السائد بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بتصنيف النظم الاجتماعية هو الربط بين وجود تلك النظم وبين الغرائز والاهتمامات وحاجات المجتمع، فتلك الغرائز والحاجات والاهتمامات هي التي أسهمت بشكل أساسي في ظهور النظم الاجتماعية ، فلم تنشأ النظم إلا لإشباع حاجات



بمثابة نظاماً اجتماعياً، فهي لا تدو كونها مجرد مجموعة من الروابط بين الأفراد - برغم تسليمنا بأن للرابطة الاجتماعية في معظم الأحيان هي المنطلق لنشأة النظام الاجتماعي.

٧- تقسيم جيرث وميلز Mills & Gerth

انطلاقاً من مفهوم البنية للخصبة ودورها في صياغة للنظم الاجتماعية يضع كل من هانز جيرث Hans Heinrich Gerth [1908-1978] (١٨) ورايت ميلز C. Wright Mills [1916-1962] (١٩) تصنيفهم للنظم الاجتماعية، حيث ينفق كل من جيرث وميلز مع الرؤية السابقة لرافكليف براون بأن الوحدة الأساسية للنظم الاجتماعية هي الشخص بصفته كائن حيوي يحمل مجموعة من الخصائص النفسية لسياسها بالبنية النفسية، ومن مجموع تلك الخصائص النفسية لل فرد ككائن حيوي تشكل البنية الشخصية، هذه البنية الشخصية هي التي تلعب دوراً أساسياً في تشكيل مجموعة للنظم الاجتماعية ومن ثم البناء الاجتماعي.

ففي كتابهما المشترك *Character and Social Structure* يطلق جيرث وميلز في تصنيفهما للنظم الاجتماعية من مفهوم البنية الشخصية ودور الشخص- حيث تحصر مجموعة النظم الاجتماعية من وجهة نظريهما في خمس نظم رئيسية وهي: نظم القرابة، ونظم المعتقدات، والنظم السياسي، والنظم العسكري أو الجندية، ثم للنظم الاقتصادي. وحول تلك النظم توجد مجموعة من المؤثرات تؤثر في صياغة تلك النظم وتثأثر بها- هذه المؤثرات تتمثل في مكانة الأشخاص بما تتضمنه من قيم ورموز ومهارات تكنولوجية ومعرفية أو تعليم (١٨)

٨- تقسيم نادل للنظم Nadel Classification

ينطلق نادل S.F.Nadel (٢٠) في تصنيفه للنظم الاجتماعية مما أسماه بـ "الغرض الكلي الشامل للنظام الاجتماعي المركب" ويعني بذلك أن كل نظام من النظم الاجتماعية الكبرى يتألف من عدد من النظم الفرعية أو الجزئية البسيطة التي تتشابه في الأهداف، وأن ذلك التشابه هو الذي يجعلها تتجمع معاً لتشكل أحد النظم الرئيسية التي نرعى إلى تحقيق هدف معين، وأن ذلك التشابه هو الذي يعطى لأي نظام

وينطلق المايونوسكي من افتراضه لسبعة معايير أساسية تشكل بموجبها للروابط الاجتماعية، ويندرج تحت كل من تلك المعايير عدد من النظم الاجتماعية التي يطلق عليها المايونوسكي بالأطر النظامية للكلية (١٧) - كما هو موضح على النحو التالي :

(أ) معيار للتشامل.

(ب) المعيار الإقليمي.

(ج) المعيار الفسيولوجي.

(د) للتجمعات الاختيارية.

(هـ) العمل واللمعة.

(و) معيار المكانة الاجتماعية.

(ز) معيار الترابط الشامل.

وبرغم صومية وشمول تقسيم المايونوسكي- إلا أن تكرر المايونوسكي بموضوعات الأثروبولوجي قد جعلته يخلط بين مفهوم الرابطة أو العلاقة وبين مفهوم للنظم الذي لا يتشكل إلا بموجب نوعاً من السلوك المتقن.

فعلى سبيل المثال يدرج المايونوسكي كل من الأمة أو القبيلة في إطار النظم الاجتماعية لاطلاقاً من الروابط التي تربط بين الأفراد في إطار تلك للتجمعات، وفي هذا خلط واضح بين للنظم الاجتماعي كإطار للسلوك البشري - وبين الرابطة الثقافية أو العضوية للفرد . فمجرد وجود رابطة تربط بين الأفراد لا يحى في حد ذاته أن هناك نظام يحكم هذا السلوك، فوحدة الدم أو العرق أو السلالة أو الرضعة أو الهدف أو المصلحة المشتركة- كلها أمور قد تصلح لتفهم وجود الرابطة، لكنها لا تشكل في حد ذاتها نظاماً إلا حينما يتم التعبير عنها في صورة سلوك متقن، بمعنى آخر فإن تلك الروابط قد تصلح فيما بعد لقيام علاقات اجتماعية متعددة الأنماط السلوكية ويتخذ كل نمط منها طابع السلوك المتقن الذي يشكل نظاماً من النظم الاجتماعية.

أي أن الحديث عن الروابط الاجتماعية سواء كانت ثقافية كالأمة أو تنسالية كالقبيلة - في إطار الحديث عن النظم الاجتماعية هو أمر يتوقف على ترجمة تلك الروابط في صورة علاقات مبنية على سلوك مقرر أو متقن، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار بعض الروابط مثل الأمة أو القومية أو القبيلة



إطار ذلك كل الظواهر العضوية المرتبطة باختلاف الجنس والسن وما يرتبط بها من أمراض وتغيرات فيولوجية.

ويرى نادل أن النظم الجسدية أو العضوية هي أول تلك النظم العملية التي تدرج تحتها أيضاً النظم الاقتصادية والنظم المتعلقة بالأمور الجمالية والتسليية والترفيه - كالفن والصحافة وغيرها من اللوحى الجمالية.

لما النظم التنظيمية فهي التي تؤدي دوراً في تنظيم العلاقة بين الأفراد والجماعات لدخل المجتمع - ويجهى على رأسها كل من النظم القانونية والقرابية، بينما تهتم بقية النظم (العلمية والدينية والتعليمية والسياسية) تدريجياً عن الناحية العملية لتقترب شيئاً فشيئاً من الناحية التنظيمية (٢٠).

نصل إلى نقطة أخيرة، فهرم التفاضل في التصنيفات والمعايير التي سبق التمرس لها- إلا أن هناك شبه إجماع لدى معظم علماء الاجتماع على أن دراسة أو تحليل البناء الاجتماعي قد لا تحتاج إلا إلى عدد محدود من النظم الاجتماعية التي تتواجد في كل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها، ومن ثم فإن هناك عدد من النظم الاجتماعية الرئيسية قد باتت محل اتفاق بين كثير من علماء الاجتماع وهي: النظم السياسي، نظام المعتقدات، النظام الاقتصادي، نظام القرابة والعائلة والزواج، نظام التعليم، نظام الثقافة والتعبير، نظام اللغة، نظام الصحة.

بالطبع ونحن إن كنا نتفق مع هذا الاتجاه إلا أنه يجب ملاحظة أن تلك الأنظمة الاجتماعية الرئيسية تتفاوت أيضاً في درجة أهميتها أو سيطرتها على النظم الاجتماعية الأخرى، فهناك نظاماً مهيمنة على مختلف النشاط والسلوك الإنساني لدخل للمجتمع وبالتالي تهيم على النظم الأخرى، ويوجب ذلك؛ وعلى سبيل المثال يمكن القول بأن كل من النظام السياسي والنظم المعتقدات يحدان من لنظم المهيمنة على النظم الأخرى.

أيضاً ولما يرتبط بمسألة هيمنة نظم على أخرى يجب القول بأن تلك المسألة هي أيضاً تتفاوت بتفاوت الظروف البيئية يحدها الزماني والمكاني، فبينما نجد أن نظام المعتقدات قد يلعب دوراً رئيسياً مهيماً في مجتمع ما - نجد أنه قد يتراجع أو ينقضي في مجتمع آخر، أو أنه قد يتخذ

سماته المختلفة عن النظم الاجتماعية الأخرى التي يتضمنها البناء الاجتماعي.

وعلى هذا الأسس يؤكد نادل أنه لا يجب الجمع بين النظم الفرعية لمجرد أنها تتقابه في بعض سماتها رغم أنها قد لا ترمى إلى نفس الغرض، فعلى سبيل المثال يراض نادل الجمع بين ظواهر معينة مثل الزواج والدعارة والختان في نظام واحد مع أنها تتعلق كلها بأمور الجنس- (إلا أن ما يبعدها عن الزواج هو أن للزواج نظام اجتماعي يهدف لتكوين أو تنظيم العملية الجنسية بين الرجل والمرأة في إطار شرعي.

ويؤكد نادل أن هذا لا يفي أن كل نظام جزئي يظل محتفظاً بأهله الجزئية الخاصة بحيث يستطيع أن يندمج مع بعض النظم الجزئية الأخرى التي قد تشترك معها في هدف ما آخر لكي يؤلف معها نظاماً آخر.

ويرى نادل أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تتحكم في إيجاد النظم الاجتماعية وهي الأنشطة أو السلوك المادي ثم اللغة والفكر، أي أن وجود النظم أمر يرتبط أو هو نتاج للسلوك الحركي والقول والفكر (١٩) وإذا كان رؤية نادل للنظام الاجتماعي تنصب على الغاية أو الهدف حيث يرى أن كل نظام اجتماعي يجب أن يحقق هدفاً معيناً أو مجموعة من الأهداف- (إلا فإن الغرض أو الغاية التي يستهدفها النظام تصبح لذلك هي المعيار الأساسي عند نادل لتصنيف النظم.

ولعل مفهوم الغرض أو الغاية الذي يبعده نادل هو أمر يفتح المجال واسعاً أمام عدة تصنيفات فرعية مختلفة عن النظم الاجتماعية الرئيسية.

ويقوم نادل تصنيفه على أساس أن النظم الاجتماعية تتراوح في التدرج بين طرفين أو خاصيتين: فهي الطرف الأول يوجد ما يسميه نادل بالنظم العملية، والطرف الثاني يشمل النظم للتنظيمية، وبين هذين الطرفين تصطف نظم أخرى تجمع بين الخصائص العملية والتنظيمية حيث يميل كل منها إلى أحد الجانبين أو الآخر.

والنظم الجسدية طبقاً لتصنيف نادل هي كل أنماط السلوك العضوي المقتن المرتبطة بالوجود المادي أو العضوي للفرد والمرحل المختلفة التي يمر بها، ويدخل في



الاجتماعية.

لما حينما نتناول للنظام السياسي بصورة منفردة نجد أنه في صورته العامة هو عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ والتي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي وتنظيمي معين - هذا الإطار يسمى بالنظام السياسي، ويرتبط مصطلح النظام السياسي بصفة عامة بتلك الأنماط المتداخلة والمتشابكة من التفاعلات المتعلقة بعمليات صنع القرار وإدارة والأشطة السياسية داخل المجتمع.

وشأنه شأن كل الظواهر وللنظم الاجتماعية نجد كثير من للتعريفات والمفاهيم التي تتناول النظام السياسي والتي سنعرض لها على النحو التالي:

يعرف هارولد لاسويل Harold Dwight Lasswell 1978 - 1902 للنظام السياسي كأهم ظاهرة سياسية يبري أنه هو الذي يحدد:

من يحصل على (ماذا ومتى وكيف) Who gets
What, When, How

ويرغم أن تعريف لاسويل قد ينطوي على مجرد نظرة وظيفية للسياسة أو أنه قد يحمل في طياته اختزالاً للنظام السياسي في بعده الوظيفي- إلا أن لاسويل ينهج منهجاً سلوكياً حينما يؤكد على أن تحليل للنظام السياسي يتطلب بالأساس التعرف على طبيعة النخبة داخل النظام السياسي، وأن ذلك يقتضي بالضرورة تناول الخصائص للشخصية كالمسلمات والمهارات وتأثير الأبعاد الاجتماعية (٢١).

وتتقرأ بمفاهيم نظرية الاتصال يرى كارل دويتش Karl W. Deutsch (٢٢) أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يشتمل بالضرورة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبره دويتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي.

ومع تأكيد دويتش على حقيقة أن النظام السياسي هو جزء من نظام اجتماعي أوسع - يرى دويتش أن النظام السياسي يقوم بحدود وظائف منها ما يرتبط بالأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، ومنها ما يرتبط بالسلطان على وحدة النظام واستمراريته، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار من

درجة من الأهمية في زمن ما ثم تتراجع أهميته في زمن آخر أو العكس.

رابعاً: مفهوم النظام السياسي

تعدد المسميات في الكتابات الغربية التي تتناول مصطلح النظام السياسي فهناك ما تشير إليه بمصطلح System Political وأخرى تشير إليه بمصطلح Political Regime . وهناك من يشير إلى النظام السياسي بمصطلح Government والذي قد يتمثل مع الترجمة الغربية لمصطلح الحكومة - وإن كان هذا المعنى يختلف في القاموس والأبيات السياسية الغربية التي تفرق بين مصطلح الحكومة Government كمرادف للنظام السياسي وبين الحكومة كمرادف لمصطلح الوزارة Cabinet وهي إحدى مؤسسات للنظام السياسي أو المؤسسة التنفيذية للنظام.

لما في حالة النظام السياسي الأمريكي على وجه الخصوص فإن كل أو معظم الكتابات والخطابات السياسية تشير إلى النظام السياسي الأمريكي بمصطلح الحكومة الفيدرالية Federal Government وعلى ما درجت عليه عادة الأمريكيين في اختزال الأسماء أو تخفيفها بكت الكتابات السياسية الأمريكية الحديثة تشير إلى الحكومة بمعنى السلطة التنفيذية في عهد ما (الرئيس ومعاونوه) أو خلال فترة رئسية معينة بمصطلح الإدارة الأمريكية American Administration وتطلق على غيرها من النظم السياسية مصطلح الحكومات Governments، أما مصطلح Regime (٢٣) أو System فليس له مجال هناك إلا في الكتابات أو البحوث الأكاديمية.

وإذا أردنا أن نتناول للنظام السياسي كجزء من البناء الاجتماعي- فكما سبق أن بينا فإن النظام السياسي هو أحد النظم الاجتماعية الرئيسية التي يتكون منها أي بناء اجتماعي. والنظام السياسي شأنه تماماً شأن تلك النظم الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بالسلوك الإنساني وتتخذ من النشاط الإنساني محوراً لها - غير أن للنظام السياسي سماته التي تميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، وأهم تلك السمات أنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، وأن ظاهرة السلطة هي أهم الظواهر التي تضفي عليه صفته وطبيعته المميزة عن باقي النظم



البلدية الوظيفية.

ويرى دويتش أن القيام بذلك يحتم على النظام السياسي الحصول على المعلومات سواء من داخل النظام أو من خارجه، ويعتمد النظام السياسي كنظام اتصال طبقاً لمفهوم دويتش على ثلاث عناصر، هي: المعلومات، وعملية اتصال للحصول على تلك المعلومات، ثم قنوات لانسحاب المعلومات لتتحول لقرارات وسلوك (٢٢).

أما عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber (1864-1920) فينطلق أيضاً في تعريفه للنظام السياسي انطلاقاً وظيفياً - إلا أنه يربط بينه وبين عنصر القوة. يرى فيبر أن للنظام السياسي هو الذي يحتكر أو يمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة.

ويتضح من خلال تعريف فيبر أنه يربط بين النظام السياسي وبين تحقق عنصر الشرعية الذي يخول له حق استخدام القوة. وفي هذا الصدد يؤكد فيبر أن شرعية النظام قد تتحقق من خلال ثلاث مصادر:

- مصادر بدائية: وتشتمل في التقاليد والأعراف والموروث الثقافي والديني لدى الأفراد لدخل المجتمعات غير المتطورة والتي من خلالها تضفي على الحكام نوعاً من الهالة أو القداسة، وبموجب ذلك يكتب للقائمين على أمر النظام السياسي لدخل تلك المجتمعات البدائية شيئاً من الشرعية.

- السمات الشخصية: في كثير من الأحيان نجد أن هناك بعض السمات الشخصية مثل التفوق والبطولة والخلق الحسنة التي يتسم بها بعض القادة أو الزعماء قد تضفي نوعاً من القبول والتأييد الذي يتحول بدوره إلى درجة ما من الشرعية، وهذا أمر يرتبط أيضاً بالمجتمعات التقليدية.

- مصادر قانونية ترتبط بمجموعة القواعد الدستورية والحدود والضوابط القانونية التي حازت على رضا وقبول المجتمع، والتي بموجبها يتم تخويل السلطات، ومن ثم تتحقق شرعية النظام بمقدار التزامه بالحدود والضوابط (٢٣).

ويعرف جابريل ألmond (1911-2002) Gabriel النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الذي يقوم

بوظائف التوحيد والتكثيف في جميع المجتمعات المستقلة، فضلاً عن الوظائف المرتبطة بتنظيم علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ولا يحول الموند كثيراً على مسألة للشرعية فهو يرى أن النظام السياسي قد يمارس تلك الوظائف باستخدام القسر المادي، أو بالتهديد باستخدامه - سواء كان استخدامه له شرعياً أو استبدادياً (٢٤).

ويعرف ديفيد إيستون David Easton النظام بصفة عامة بأنه مجموعة التفاعلات المرتبطة بنمط سلوكي محدد، ثم يتناول إيستون للنظام السياسي معرفاً إياه بأنه تلك المجموعة من التفاعلات التي تحدث داخل أي مجتمع والتي ترتبط بما اسماء بعملية التخصيص السلطوي للقيم Authoritative Allocations of Values for Society ويضيف إيستون أن النظام هو أي كيان يتكون من مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها البعض، ويرى إيستون أنه يمكن النظر إلى أي شيء كلياً على أنه نظام، ولكل نظام عناصر تحقق تماسكه وعناصر تؤدي إلى ضعفه، ويرى إيستون أنه يمكن تحليل أي نظام سياسي عبر دراسة وظيفته وتركيبه أو مكوناته (٢٥).

وفي كتابه المسمى تكوين الدولة يستخدم عالم الاجتماع السياسي روبرت ماكينز Robert M. MacIver مصطلح الحكومة للدلالة على النظام السياسي - حيث يعرفه بأنه شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي كغيره من أشكال النظم الاجتماعية القائمة في كل المجتمعات (٢٦).

ويضيف ماكينز أن للنظام السياسي هي الأداة الإدارية للدولة التي تحدد السياسات وتنفذها، ويحل ماكينز في موقع متعددة من كتابه بأن العائلة هي اللواة الأولى للحكومة أو للنظام السياسي، ويؤكد ماكينز أن هناك عدة عوامل أسهمت في صياغة النظم السياسية في معظم المجتمعات ولعل أهمها الحروب والأساطير والمعتقدات الدينية (٢٧).

لذا أرى أن نخرج من ذلك بتعريف محدد وبسيط للنظام السياسي انطلاقاً من التعريفات السابقة المتعددة التي نتحدث عن النظام السياسي تحت طية النظرة الوظيفية - فإننا نستطيع القول بأن للنظام السياسي بمفهومه الوظيفي هو للقيم الشرعية على أمن وصالح الفرد والمجتمع، وهو



iii ليفانز بريتشارد Edward Evan Evans-Pritchard, Sir (1902-1973): عالم اجتماع بريطاني متخصص في مجال الأنثروبولوجي الاجتماعية، له عدة بحوث ودراسات على الشعوب في مناطق جنوب السودان والكونغو، حيث أهتم بدراسة قبائل النور في وغيرها من القبائل التي تعيش في أعالي النيل. وقد عمل بريتشارد في التدريس بـمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، وجامعة كامبردج ثم قام بالتدريس في مصر بجامعة القاهرة قبل الحرب العالمية الثانية.

iv روبرت ماكيفر Robert Morrison MacIver - عالم اجتماع أمريكي.

v عالم الاجتماع والاقتصاد السياسي وأستاذ العلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة يال Yale الأمريكية، تخرج من جامعة يال ودرس بألمانيا وسويسرا. كان من أبرز الذين أسهموا في تطوير نظام التعليم الجامعي بالولايات المتحدة، وكان من دعاة الحرية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت أعماله في الدعوة إلى التحرر من العادات التي يتمسك بها الناس دون أن تكون لها فائدة اجتماعية وهذا ما تصب عليه موضوع كتابه المسمى العادات الشعبية FOLKWAYS الذي طبع عام 1907.

vi عالم بريطاني من أصل بولندي حاصل على دكتوراه الفيزياء والرياضيات من بولندا وعمل بالتدريس في مدرسة لندن للاقتصاديات، وأهتم بعد ذلك بأبحاث الأنثروبولوجي حيث قام بعدة دراسات ميدانية على المجتمعات البدائية في أستراليا وجنوب المحيط الهادئ وأفريقيا والمكسيك، له حديد من المؤلفات الهامة في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

vii أستاذ علم الاجتماع الأمريكي السابق بجامعة ويسكونسن Wisconsin الأمريكية، من أصل ألماني.

viii أستاذ علم الاجتماع السابق بجامعة كولومبيا الأمريكية.

ix سيغفريد فريدرخ Siegfried (1903-1956) نادل
Frederick Nadel عالم اجتماع أسترالي من أصل

الصانع أو الصانع للشرعي لما يحدث فيه من تغيير، وهو المسيطر واللقام على إدارة كل مولد للمجتمع بموجب الصلاحيات المخولة له، وهو الذي يحتكر أو يمتلك حق الاستخدام للشرعي للقوة.

أما للنظام السياسي بمفهومه السلوكي فهو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المتقن الذي ينظم عمل كل المؤسسات والوحدات للجزئية التي يتألف منها أي كل سياسي، وكلما زادت درجة الترابط بين الأجزاء كلما اكتسب النظام السياسي تماسكه وديناميكيته (قدرته على الحركة والتفاعل) وينشأ من هذا الترابط صور جديدة من السلوك تسهم في الحفاظ على استمرارية النظام.

وإذا أردنا تعريف النظام السياسي في صورته الهيكلية نجد أنه عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها صلية صنع للقرار السياسي بشقيها التشريعي والتنفيذي، ومع الفروض ثبات مسئولية الجانب التشريعي للقرار وانحصارها في البرلمان في كل النظم السياسية - فإنه يمكن التمييز بين نظام وآخر بالنظر لطبيعة الهيئة أو الجهة التي تتحمل مسئولية الشق أو الجانب التنفيذي للقرار، فحينما تكون تلك المسئولية مسئلة لشخص واحد - يكون للنظام رئاسياً، وحينما تكون المسئولية مسئلة لحكومة مسئولة أمام البرلمان - يكون للنظام برلمانياً.

هوامش البحث :

i من أبرز علماء الاجتماع في فرنسا 1858-1917 David Emile Durkheim

ii عالم اجتماع بريطاني 1881-1955 يعد من أهم ولولل علماء القرنين صاغوا نظرية متكاملة لمفهوم البناء الاجتماعي، وهو متخصص في الأنثروبولوجيا الاجتماعية وله عدة أبحاث ميدانية على المجتمعات القبلية بجزر أماندا بالمحيط الهندي قرب خليج لايدال، ومملكة تونجا الواقعة بجنوب المحيط الهادئ بين نيوزلندا وجزر هاواي، وقد عمل بالتدريس بجامعة كيب تاون بجنوب إفريقيا وجامعة سيدني بأستراليا، وجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة.



10- Sumner, William Graham: *Folkways-a Study of the Sociological Importance of Usage, Manners, Customs, Mores, and Morals* (Boston, Ginn & Company Publishers, 1907) P.2:4

١١- د. أحمد أبو زيد: م. س. د. ص ١٣٢ : ١٣٣.

١٢- م. س. ص ١٤٣ : ١٥٠.

13- Durkheim, Emile, Op. cit, page 48:52.

١٤- د. حسن صعب: علم السياسة (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص ٢٧٨ : ٢٣٠

15- Brown, A.R. Radcliffe, Op. cit, page 205: 211.

١٦- روبرت مكليفير & تشارلز بيدج، ص ٢٧٨: ٢٧٥، ٢٨٣ : ٢٨٤.

17- Malinowski, Bronislaw: *A Scientific Theory of Culture and Other Essays* (California, The University of North California Press, 1994) P.62: 66.

18- Gerth, Hans and Mills, C. Wright: *Character and Social Structure.. The Psychology of Social Institutions* (New York, Harbinger Book, 1964) P.32:35.

19-Nadel, S. F: Ibid, P.104: 112.

20- Ibid, P.129: 135.

21- Lasswell, Harold D.: *Politics - who gets what, when, who, tenth edition* (New York, Meridian box, 1966) P. 167

22- Deutsch, Karl W: *Politics and Government; : How People Decide Their Fate.* (Boston, Houghton Mifflin, 1974) P.160: 165.

٢٣- روبرت أدال: التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علا أبو زيد (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣) ص ٨٥.

24- Almond, Gabriel Abraham & Powell, G. Bingham: *Comparative Politics - a developmental approach* (Boston, Little Brown company, 1966) P. 16 : 18

25- Easton, David: *The Political System-an Inquiry into the State Of Political Science* (New York, Alfred Knope, 1953) P.96:97, 129: 134.

٢٦- روبرت مكليفير: تكوين الدولة، ترجمة دحسن صعب، الطبعة الثانية (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤)، ص ٤١.

٢٧- م. س. ص ٥٠ : ٥٧.

نمساوي، أسلا الأثروبولوجيا الاجتماعية بالجامعة الوطنية بامباريا، له دراسات ميدانية على مجتمعات وقبائل غرب إفريقيا.

x أصبح مصطلح Regime أكثر تداولاً الآن في وسائل الإعلام الأمريكية كمصطلح لدم بعض النظم السياسية أو للإشارة إلى النظم المستبدة- لذا لم يعد مصطلحاً محايداً.

xi كارل وولفجانج دويتش Karl Wolfgang Deutsch 1912-1992 أسلا النظم السياسية في جامعة هارفارد الأمريكية، من أصل تشيكي مولود في براغ Prague عام ١٩١٢، حصل على مؤهله الجامعي من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٤ ثم مؤهل جامعي آخر في القانون من ألمانيا عام ١٩٣٨، هاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٩ وحصل على الدكتوراه عام ١٩٥١، كان عضواً في الوفد الأمريكي في محادثات سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ لإنشاء الأمم المتحدة.

<http://www.harvardsquarelibrary.org/unitarians/deutsch.html>

المراجع :

1-Montesquieu, Baron: *The Spirit of the Laws* (New York, Hafner Press, 1949), Volume1 P. 129: 402 & Volume 2, P. 1: 58.

2- Durkheim, Emile: *The Rules of Sociological Method* (New York, The Free Press, 1965) P 1: 13.

3-Brown, A.R. Radcliffe: *Structure And Function In Primitive Society* (New York, The Free Press, 1965) P. 1:9.

4- Ibid, Page 9: 11.

٥- د. أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، الجزء الأول، طبعة الخامسة (الإسكندرية، مطابع السفير، ١٩٧٦) ص ٣٠ : ٣٢.

6- Nadel, S. F: *The Foundations of Social Anthropology* (Illinois, The Free Press Of Glencoe, 1952) P. 107:111.

7-Brown, A.R. Radcliffe, Op. cit, page 8,9.

٨- روبرت مكليفير & تشارلز بيدج : المجتمع، الجزء الأول، ترجمة د.عطي أحمد عيسى (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١) ٣٠ : ٣٨.

٩- المرجع السابق، ص ٣٤٨ : ٣٤٩.



تحديات العولمة..

وأثرها على السوق العربية المشتركة "دراسة تحليلية"

بحث مقدم من

الشيءام محمد محمود حسن

موضوع الدراسة:

من بقاء هذه الدول منفردة ومهددة، وفي حالة عزلة وتهيمش تؤدي إلى فقدان هويتها الحضارية، وذوبانها وتلاشيها. ومن هنا فإن هذه الدراسة تسعى للبحث في سبل كيفية تفعيل العمل العربي المشترك إزاء التحديات التي تواجهها من ظاهرة العولمة، وذلك بإبراز معالم تلك التحديات والتحديات التي أفرزتها هذه الظاهرة وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المنطقة العربية وسوقها المشتركة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة لإلقاء الضوء على نقطة هامة، وهي إلى أي مدى تلعب ظاهرة العولمة دوراً بليغاً في رسم معالم العلاقات الدولية على التعاون الاقتصادي العربي، كما أنها تحاول تقديم دراسة تحليلية للبحث في أثر هذه الظاهرة على السوق العربية المشتركة والنظام الإقليمي العربي الذي يعد جزءاً من هذا العالم الجديد والمعولم، ولا يمكن أن يكون بمعزل عن هذه التطورات المتلاحقة التي أفرزتها هذه الظاهرة، وفرضت واقعاً جديداً على الوطن العربي.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة حول قضية محورية أصبحت حقيقة مؤكدة لا رجة فيها، وهي قضية العولمة، نظراً لارتباطها بأوضاع للتصدي وتقاليد وتكنولوجيا عالمية حديثة، ويوجه للتحديد ارتباطها بأوضاع سياسية مستجدة. الأمر الذي داهمت فيه موجات العولمة وكداوياتها الدول العربية، وسوقها المشتركة، ففتحتها عن تبليط مواقفها في الخريطة الدولية، وتجعلها في حالة من العزلة والتهيمش إذا لم تعي لذلك.

مع مرحلة التحول الشامل التي يمر بها العالم، والتي أحدثت تغيراً جذرياً في البيئة الدولية، أضحت ظاهرة "العولمة" Globalization أو الكوكبية التي جاءت نتاجاً داخلاً للراسمالية للعالمية، تشكل تحديات وتدايات خطيرة ومختلفة تهدد دول الوطن العربي ودول العالم الثالث، تتفاوت بين تحديات ومخاطر سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتكنولوجية، وعسكرية. الأمر الذي أدى إلى تزايد الاتجاه للمضطرد نحو تحويل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل بلد على حدة، حيث لم تعد الحدود الوطنية كافية في عصرنا هذا للمو لتقوى السياسية والاقتصادية نمواً مضطرباً، إلا في إطار للتحويل المضطرب للحياة السياسية والاقتصادية بكاملها، وصهرها في ثقافة كونية واحدة، فأصبح الاستقطاب الدولي هنا لأحد القوتين الجديدة للراسمالية، مما جلب ذلك إلى تسارع العلاقات فيما بين بلدان العالم، ومطالبة ملحة من قبل الدول للانامية، وعلى وجه التحديد الدول العربية، لأخذ موقعها في هذه الظاهرة وتحدياتها، التي تعطى فرصة تحفيزية هائلة، لوجود قاعدة صلبة ومتينة تقوم على مؤسسات وهايكال فاعلة لتطوير الأداء العربي المشترك، وتوضيح استراتيجية محددة وهادفة لتنفيذ إقامة السوق العربية المشتركة، ذلك من أجل إعادة للتعامل بهذا العمل العربي المشترك، مع تلك التغيرات والمستجدات الخطرة التي طرأت في ظل العولمة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي توفرها العولمة. مما يقلل من أهمية للمخاطر والتحديات التي ترتبط بالعولمة، بدلاً



أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى التعرف على الآليات والتحديات وتحديات السياسة وغيرها من التحديات الأخرى لظاهرة العولمة، ومدى تأثيرها على المنطقة العربية وسوقها المشتركة، وذلك للوصول إلى وضع رؤية أو استراتيجية حركية جادة وفعالة لمواجهة تلك الظاهرة والحد منها.

منهجية الدراسة:

يشير عنوان هذه الدراسة إلى موضوع ذي أبعاد سياسية واقتصادية، وبالتالي فإن كثيراً من المعلومات النابعة من هذه الأبعاد تؤثر فيه. ولتحديد الأهداف والغايات المرجوة للوصول إلى النتائج المتوخاة، لابد من إجراء عملية تحليلية وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي، لتحديد الأبعاد والتحديات التي يمكن أن تنجم عن ظاهرة العولمة وتحدياتها وتداعياتها.

أولاً- تحديات العولمة:

تتطور تحديات ومخاطر العولمة التي تشكل تهديداً على المنطقة العربية وسوقها المشتركة، في التحديات فيما السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، والعسكرية. وذلك على النحو التالي:

(أ) التحديات السياسية:

إن البعد السياسي هو الجانب الأخطر والأهم على الإطلاق، في آليات وتحديات العولمة المتعددة والمتقاربة. ولتتي من المرجح في تلك الفترة من الألفية الثالثة أن تلعب العولمة السياسية الدور الأكبر في رسم معالم العلاقات الدولية؛ على الرغم من أنها تعتبر من.. أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجاليها الوطني والمحلي^(١)، نظراً لما تمثله السياسة من أهمية كبرى " الدولة القومية " التي تعتبر نقيضاً أساسياً للعولمة؛ فهي تعد من أبرز اختصائص الدولة القومية التي تحرص على عدم التقريب بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضمن المجال المحلي، ويحيد عن التشتلات الخارجية ترتبط أهد الارتباط، بمفهوم السيادة

وممارسة الدولة لصلاحياتها على شعبها وأرضها وراثتها الطبيعية^(٢). إلا أن العولمة السياسية أدت إلى بروز آليات وتحديات سياسية بعد انهيار الدولة الليبرالية؛ والتي من أهم جوانبها:

- اللجوء إلى الديمقراطية الغربية.
- التعددية السياسية.
- احترام حقوق الإنسان.
- وكذلك الدور الذي تبالشه المؤسسات والمنظمات السياسية الدولية من اختصائص في تلك القضايا التي لشرنا إليها.
- بالإضافة إلى هذه التحديات؛ بروز مجموعة من القوى والتجمعات العالمية والإقليمية أخذت تنافس الدول في المجال السياسي.

١- اللجوء إلى الديمقراطية الغربية:

وهي الديمقراطية الليبرالية الجديدة، التي لم تنأى من فراغ بل جاءت نتاجاً لمجتمعات الرأسمالية الغربية المتقدمة تقنياً والمنفردة بإدارة شؤون النظام العالمي الجديد. أفرزتها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، تفاعلت فيما بينها، ومرت بمرحل وتحويلات شتى طرأت على النظام العالمي الجديد، تمخضت عنها سقوط الأنظمة الاشتراكية الأممية وترسيخ هذا النظام للديمقراطي، وتربحة على عرش النظام العالمي الجديد. ومحاولة زعجه في عالم الجلوب الثاني - التي منها دول الوطن العربي بصورة مصطنعة وغير سليمة، تتوافق مع الأنماط والأساليب التنظيمية الغربية^(٣) التي لا تقوم على روابط أو " عقل جمعي " مثلاً يقول (اليتين توفلر) بل تكو باستمرار إلى ضرورة فتح الباب على مصراعيه لهذه الحريات المصطنعة؛ التي تهدف إلى تصيق الفردية والتفكيرية للأفراد. وكذلك لتيسر من أسهل، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير أساسي فيما يتعلق بدعم هذه الديمقراطية، من خلال بروز جماعات وقوة معينة دخل دول هذا العالم الثاني - كمشاؤ الشركات المتعددة الجنسيات - التي تعد بمثابة المدخل الحقيقي لانتشار الفساد في هذه الدول؛ الذي سيصل إلى قمة القابضين على السلطة، فيؤخذ من شرعية النظام السياسية بتلك الدول النامية، وتقليص



الإيجابية والسلبية، كالتضايك السياسية التي تطرقنا إليها من قبل، لا يمكننا هنا إكثار المنظمات والمؤسسات السياسية الدولية التي تحولت في العصر الحالي إلى منظمات (عولمة جديدة)، مثل "منظمة الأمم المتحدة" التي اتسعت اختصاصاتها ولتخصاص أجهزتها (مجلس الأمن)، بشكل لم يكن مهوداً من ذي قبل حيث أصبح ذلك ازدواجية في المعايير في تطبيق القرارات التي تصدرها هذه المنظمة وأجهزتها.

فذلك أصبحت تلك المنظمة الدولية، مجرد جهازاً لإصدار قرارات تبريرية، تتخذ فيها التدابير اللازمة التي تتماشى مع مصالح الدول الكبرى، لسحق الدول الصغرى. وبالمقابل هناك قرارات لا تتماشى مع مصالح الدول الكبرى، أو بعض الدول المصوبة على الدول الكبرى وحيداً لا تكف (كحالة ضرب العراق)، وبهذا تنهم المنظمة الدولية بالعجز والتحيز بحسب رؤية الأطراف المختلفة لواقع عدم تحرك المنظمة الدولية تجاه مشكلة ما، أو تحركها على نحو معين فرضته حسابات وتوازلات القوة في أمة هرم للنظام الدولي^(٨).

وبهذا درى أنه في ضوء تلك الاستعراض التحليلي للتحديات وللتكاثرات للقطرة التي ألغزتها العولمة، يحتم علينا كعرب دراسة موقفنا، لكي يكون لنا دور مستقل، وليس دور تابع في هذا العالم. بأن ننظم أخطار العولمة وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والأديولوجية والعسكرية على المنطقة العربية، وما يتوجب علينا اتخاذها من إجراءات لتجاوز هذه الأخطار، التي لا سبيل لمواجهة ولقمها، والتصدي لمشاكلها المعقدة؛ إلا بإقامة سوق عربية مشتركة وموحدة، فهي أصبحت أمراً ملحاً وحتمياً وفي غاية الضرورة. بصرف النظر عما تمر به البلدان العربية من خالفات ولتقاصات سياسية لا دور للأمة العربية كضغوط وأفراد فيها ولا مصلحة^(٩). حيث إن مصير ازدهار هذه الأمة وتقدمها، سائر مرهوناً بتعاون دولها فيما بينهم، وإذا يقتضي للتعاون بهذا النوع من التعاون، الذي يرتقي إلى الوحدة السياسية والاقتصادية العربية المتكاملة.

(ب) التحديات الاقتصادية:

تم على الصعيد الاقتصادي العالمي آليات وتجلت

دور الدول بها، ذلك بهدف الانسحاق والسير في كنف عالم الشمالي للرأسمالي المتقدم.

٢- التعددية السياسية:

إن مبدأ توفير التعددية السياسية الذي يشير إلى توفر منطق المساواة والحريات العامة وإفساح المجال لها، وتعدد الآراء وحرية التعبير عنها، وتعدد للتنظيمات والأحزاب السياسية، واحترام رأي المعارضة مهما كفت أفكارهم في التواجد والاستقرار، وكذلك توفير لتخالفات حرة ونزيهة للسلطة القضائية تكون من قبل المواطنين؛ يقوم في الواقع الحالي وفقاً لنهج ليبرالي رأسمالي غربي مسيطر بآلياته على دول العالم، وعلى وجه التحديد دول الجنوب العالمي التي منها الوطن العربي. حيث إن الدول التي تمارس فيها التعددية السياسية، تكون وفقاً للطريقة التي لا تضر بالمصالح العليا للقوى الرأسمالية المنفردة؛ أما إذا خرجت إحدى هذه الدول عن ذلك النمط، ستل من هذه القوى الجزاء والتهديد بالمعوقات الجاهزة للتنفيذ في أي وقت.

٣- احترام حقوق الإنسان:

في العصر الحديث انتقلت معاركه حقوق الإنسان نقلة جديدة لم تكن واردة إبان فترة الحرب الباردة، أصبحت فيها تلك - الحقوق ميداناً للصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي^(١٠) وهي إمكانية التدخل في دولة مستقلة ذات سيادة من أجل وقف انتهاكات ترتكبها حكومة الدولة المعنية ضد سكانها أو حصول منهم على أسس عرقية أو لغوية أو دينية^(١١). فأصبحت مشكلة ازدواج المعايير قائمة في تطبيق قواعد حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية المنفردة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتوظيفها السياسي والأديولوجي لمبادئ حقوق الإنسان بشكل مصلحي، من خلال، الاستخدام المعب لفكرة للتدخل، والذي في أكثر صوره فجاجة يؤدي إلى إصدار قرارات باسم الشرعية الدولية، لحصار بعض الشعوب^(١٢) التي تخرج عن كنف للنظام الأمريكي وترفض سياسته التي تنسم بالازدواجية والانتقائية ضدهم (كحالة العراق).

٤- دور المنظمات السياسية الدولية في ظل العولمة:

في إطار العولمة وقضاياها التي يولجها العالم، بأبعادها



والاجتماعية بها.

فهذا يتضح أن هذه المؤسسات - لا يتصدر دورها على الجانب الاقتصادي فقط بل يتعداه إلى الجانب السياسي في الدول الخاضعة لبراسمها للتصحيحية. وقد أكدت معظم الحالات التي تم التدخل بها من قبل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي في اقتصاديات أية دولة، أن النتيجة سلبية، بل تساهم سياسات هاتين المؤسساتين في تدمير الاقتصاد الوطني وجعله ذليلاً وتابعا^(١٧).

وكذلك تلبس النزعة نحو بناء للكتلات الاقتصادية الإقليمية واشتداد حمى التنافس الاقتصادي ومخاطر التهميش التي تنتظر الكيانات الصغيرة غير القادرة وغير المؤهلة^(١٨) والتي منها التكتلات العربية؛ بعد افتتاح الأسواق وبرز "الشركات المتعددة الجنسيات" في بنية الاقتصاد العالمي، ذلك بوصفها شركات عابرة الحدود الجغرافية، التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدمية العملاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان^(١٩). إن ما تقوم به هذه الشركات العملاقة هو إعادة رسم وتنظيم الخارطة الاقتصادية العالمية، وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية، مما أصبحت هذه الشركات بمثابة الأداة الرئيسية للنظام الرأسمالي للعالمي الجديد، والمحرك الأساسي للعولمة؛ هدفها الهيمنة للتكنية، وتحقيق أقصى الأرباح وإمجاد الأسواق العالمية وتوحيدها. الأمر الذي زاد من قوتها ونشاطها، وسارع سلطانها ونفوذها بصورة دراماتيكية، وتوجيه سياساتها الاحتكارية، التي تهدف إلى تسليط مشاريع التكنية الوطنية والقومية وتقليصها، فتكثر على مراكز القرار وعناصر الدولة المضيفة لها^(٢٠)، مما أدت إلى تقسيم دولي جديد للعمل، ومن ثم نجد أن الأمر يستدعي من دول الوطن العربي هنا، ضرورة إيجاد آلية أو استراتيجية عربية واضحة ومحددة، تتمثل في "سوق عربية مشتركة" تصل على إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية، وتأهيلها بدرجة أكثر لتكون لتتصادفت تكاملية ولتوسد تنافسية (غير متكافئة) تجعل هذه الدول في وضع أفضل بكثير مما بقيت فرادى في ظل هذه المؤسسات الدولية العملاقة وغيرها، كما جاء وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية للجنة

اقتصادية متحدة تمثلت في: المؤسسات الاقتصادية المالية والتجارية الدولية، التي في مقدمتها منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trading Organization والعلاقى المسمى العالمي الجديد القديم - ألجأت سابقاً General Agreement Tariffs and Trade (GATT) - والتي تأسست عام ١٩٩٥ لتتصرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي^(٢١)، وتهدف إلى تحويل الحياة الاقتصادية؛ بتسيق مباشر مع الشركات المتعددة الجنسيات، وسيتم اكتمال تطبيق لاتفاقياتها مع بداية عام ٢٠٠٥، مما سينتج عنها بالضرورة شيئاً من التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية. كما يشرف صندوق النقد الدولي (IMF) - الذي تأسس عام ١٩٤٤، وبدأ بمزاولة نشاطه عام ١٩٤٧ - على النظام العالمي للنقد الدولي، ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية، وذلك بالتنسيق الكامل مع "البنك الدولي" (WB) الضلع الثالث للمؤسسات الدولية - والذي تأسس عام ١٩٤٤، وبدأ في مزاولة أعماله عام ١٩٤٦؛ بتحرير النظام المالي العالمي. سواء في تطبيق برامج للفصلية والتكثيف البيئي أو إدارة القروض والقوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان القائمة أمام بضائع ورووس أموال بلدان المراكز الصناعية^(٢٢). مما أصبح دور هذه المؤسسات الاقتصادية للتجارية والمالية الدولية بارزاً وكثير ضخامة وقوة، ونفوذاً لم يتحقق مثلهما لأي مؤسسة دولية من قبل، حيث أصبحت هذه المؤسسات قادرة على إدارة الاقتصاد العالمي، وفرض قراراتها وتوجيهاتها على دول العالم، وحل وجه التحديد عالم الجنوب العالمي، التي منها العالم العربي، بشكل يتلاءم ويتناسب مع أهداف ومخططات الدول الكبرى ونظمها، التي أدت إلى التنازل للمنافر من جانب هذه المؤسسات والمنظمات في لوق الشؤون الداخلية للدول القومية في هذه الدول، وذلك بمطالبتها المستمرة لها، بضرورة فتح لقلب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية، التي تعد المدخل الحقيقي، لانتشار الفساد في شتى أقطار هذا العالم العالمي، الذي سيوصل إلى قمة قبايضين على السلطة وبالتالي يؤدي إلى إفقاد الدولة القومية بهذه الأقطار؛ سيطرتها على مجمل الأمور السياسية والاقتصادية



حقوق المواطنين، كما ساهمت هذه الوسائل في تزايد وعي تلك الشعوب بحقوق الإنسان خاصة في دول الجنوب غير الديمقراطية، والتي منها الدول العربية، فأصبح متعزراً من جانب تلك الدول من تقييد حقوق المواطنين في تداول المعلومات والمعرفة، مما جعلت ديمليت المجتمع المعاصر تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المصرية. وبهذا تم من خلال هذه الثورة الهائلة ووسائلها المختلفة، تاصيل تغفل الدول الكبرى، التي تمتلك أعداد كبيرة من الأقمار الصناعية والمدنية وغيرها من وسائل لتكنولوجيا الحديثة المنظمة، وتدخلها في شؤون الدول الصغرى، وقدرتها على النفاذ إلى حق هذه الدول، مخترة لجميع البنية التحتية لها واتهامك سيولتها من خلال، سياسة التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية والحضارية، وللتنظيم والتجزئة والتفتيت لتسليط مشاريع التنمية القومية والتطور الاجتماعي، والتأمر على وعي الأجيال لتضامها الوطنية والقومية والإنسان، لتحق من خلال ذلك عالم من دون دولة ومن دون وطن ومن دون أمة^(١٧)، وهو عالم "شبهت العالمية" والأقمار الصناعية هذه، التي كشفت عن مخططات الدول الكبرى، وجعلت من القضاء والمعلوماتية، وطناً لها يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك الدول للدمية، التي تعد دول الوطن العربي جزءاً منها.

(د) لتحديث الثقافية والحضارية:

لقد جاء هذا النوع من العولمة ليحمل في طياته نموذج معين من "الخزو الثقافي"، تكبده القوى الكبرى الرأسمالية المتفردة بالنظام العالمي الجديد، والمنتمية في "الولايات المتحدة الأمريكية"، وهذا النموذج من العولمة يد في خاية الخطورة؛ حيث يكمن في محولة نسيج العالم ثقافياً متجاوزاً في ذلك، كل الحضارات والمجتمعات والبيئات والجسوس والطبقت^(١٨)، مما يؤثر تأثيراً بالغا على الهوية الثقافية والحضارية لمنطقاً للعربية، الذي يؤدي إلى تدمير البنية الثقافية التي تمتاز بالأصالة العربية لهذه المنطقة وقهرها وعزلها عن الواقع، وتعميش المنطق العربي والحد من فعاليتها؛ وذلك بتسيب ثقافة استهلاكية لمنصب منها تحول تسيق للتجزئة والتفتيت لوطننا العربي، وهي مستهلفة

على أن التجمع الإقليمي يد لمرأ مسموح به، يتسجم مع الدول الأولى بالرعاية، مما تكون هذه الدول مؤهلة من خلال مركزها للتفاوضي القوي؛ إلى إمكانية التنسيق مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية العالمية، حول قضايا المتعلقة بتحصين موقعها في إطار النظام الدولي المتعدد الأطراف، الذي تحكمه قواعد الجات وثقافية منظمة للتجارة العالمية، والبنك وال صندوق للدوليين، وذلك من أجل تعظيم المكاسب العربية في ظل هذا النظام.

(ج) لتحديث التكنولوجيا والمعلوماتية:

إن العولمة ولدت في رحم ثورة الطموحات المتزايدة المتمثلة في "الثورة التكنولوجية المعلوماتية"، نظراً للأهمية التقاطعية بينهما، التي أصبحت تتفق وتتلاقى عبر دول العالم، متجاوزة كل الحدود والفوارق الدولية بلا قيود أو حواجز أيديولوجية أو سياسية، ويتحكم في إدارة منظومة العلاقات الدولية، حوت العالم إلى ما يشبه القرية الكونية.. فالتقربت المسافات بين دول العالم وتم اختصار الزمن، حيث فادت إلى تزايد التبادل التجاري والعلاقات السياسية والثقافية بين الأمم والشعوب العالمية^(١٩)، الأمر الذي جعلها تضع قواعد لعبة دولية جديدة، ومنطقاً وتكراراً جديداً، سيطرت عليها الدول الرأسمالية الكبرى، وقامت بتدعيمها، ذلك على اعتبار بأنها للدول المتقدمة في النظام العالمي الجديد. وقد برز نتائج هذا التفاعل، من خلال التقدم التكنولوجي الهائل للتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المواد الجديدة^(٢٠)، في مجالات الاتصالات والفضاء والمعلومات والحاسب الآلي بأجهزها المختلفة والإلكترونيات الدقيقة^(٢١) وللتكنولوجيا البيولوجية في الهندسة الوراثية، والطاقة النووية الاندماجية. وبصورة أكثر جعاً وقوة من خلال لبث التلفزيوني المباشر؛ عبر الأقمار الصناعية، والشبكات العالمية المتصلة في "شبكة الإنترنت" التي تعد أكبر ثورة معرفية في الوقت الراهن، مما أُنشئت في مقدمة وسائل الاتصال؛ حيث إنها أدت إلى ضغط الوقت والمكان بصورة مذهلة ومفرغة لحياة، وذلك من خلال تقارب الشعوب ونشر قيمهم وفكرهم وتبادلها بينهم، رغم التبايد الجغرافي، مما نتج عن هذا الصميم؛ تزايد الحريات وتكريس



هيكل لمي في منطقة الخليج العربي^(٢٥). ذلك لما مثله المنطقة العربية من أهمية حيوية بالنسبة للكتلة الرأسمالية المنفردة. وباعتبارها المفزحون العالمي للطلقة، وسوقاً هاماً للسلاح^(٢٦).

وبهذا يتضح لنا أن العولمة الأيديولوجية تهدف إلى خلق أنماط جديدة من التبعية وتوسيع مجالاتها في الوطن العربي، إضافة إلى أشكال التبعية الموجودة فيه والمتمثلة في^(٢٧) تبعية اقتصادية، وتبعية أمنية، وتبعية غذائية.

(و) التحديت العسكرية:

بإنهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي كأحد القطبين العظميين^(٢٨)، ولنفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عسكرية تلعب دور الشرطي العالمي في النظام الدولي الجديد، وما تضعه من برامج وسياسات عسكرية تقوم - بلضمان أية قوة إقليمية بازعة في أية منطقة في العالم عن طريق تدمير آلاتها الحربية وأهم عناصر الإنتاج فيها، ولكي ينفذ هذا الهدف اضطر إلى إجراء عمليات تدمير متعددة لتكون بمثابة غطاء شرعي أمام العالم ببرر الإجراءات العسكرية الممنوعة ضد هذه القوى^(٢٩)، ومن أهم الأدوات العسكرية التي تضمنها كفضاءً شرعياً لها، غير القوة العسكرية الأمريكية، يوجد التحالفات العسكرية وحلف الناتو. تباغت ظاهرة جديدة لفرزتها العولمة العسكرية (غير ظاهرة ضبط التسليح النووي والتقليدي، وما تعمل من مخاطر وقبوع على بعض الدول بإهانة كتول المنطقة العربية، وكذلك ما تحمله في نفس الوقت من فرص ومكاسب لها ولحلفائها كإسرائيل مثلاً في منطقة الشرق الأوسط)، وذلك من خلال معاملة الدول الكبرى - الولايات المتحدة الأمريكية - ومناصرتها من ممارسة الضغوط على حلفائها المتمثلة في "إسرائيل" في ذلك الاتجاه من التسليح. وهذه الظاهرة الجديدة هي شركت الأمن الخاص والتي انتشرت الآن بشكل ملحوظ على مستوى جميع دول العالم - وتسمى بظاهرة "الشركات العسكرية الخاصة" والتي أوجدت "جيش قطاع خاص" من القوات البشرية المدنية والعالية المهارة^(٣٠)، وهي قوات مستعدة لتقديم خدماتها في أي مكان في العالم وأداء أي مهمة توكل إليها^(٣١) من قبل الدول الكبرى وبما يتوافق مع تحقيق

لضرب الوحدة الوطنية العربية داخل إطار التجزئة القطرية ذاتها لهذا الوطن.

(هـ) التحديت الأيديولوجية:

مما لاشك فيه أن العولمة وإن كانت تستند إلى أسس موضوعية، إلا أن لها جانباً ذاتياً محدداً، ألا وهو الجانب العقدي أو العقائدي^(٣٢). وقد برز هذا الجانب واضحا، فإن الانهيار الحاد والسريع للاتحاد السوفيتي، وفسوق الأنظمة الشيوعية، بالأيديولوجية الاشتراكية الأممية دخلت الكتلة الشرقية، التي كانت السند الرئيسي لدول العالم الثالث، وعلى وجه التحديد بعض الدول العربية - وإنفراد النموذج الرأسمالي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وترسيخها للديمقراطية الغربية للبرالية، بإفراة شؤون النظام الدولي الجديد، بما يتوافق مع مصالحها العليا - الذي أدى إلى خفت حدة الصراع الأيديولوجي نسبياً، وعدم إغفاله مطلقا تصورات البعض بتلاشه والفره في كتابات ومقولات أيديولوجية عديدة مثل نهاية التاريخ^(٣٣)، والانحصار النهائي للرأسمالية.

كل هذه التباينات ترتبت عنها، لن العديد من تلك الدول التي كانت في كنف الاتحاد السوفيتي، وتبنت التوجه الاشتراكي، سارعت بالإفلاخ عنه للتوجه الرأسمالي، المنفرد حالياً في هذا للنظام الملصق. فأصبحت الفرصة سانحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية. البدء بتحقيق مشروعها الكوني في أمريكا العالم^(٣٤)، بعد ما فشت هذه الدول وسائل التأثير التي كان بإمكانها استخدامها في ظل الحرب الباردة^(٣٥)، سواء كانت وسائل سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية، أدت إلى هامشية عالم الجنوب في النظام العالمي الجديد، والذي يعد الوطن العربي بؤله جزءاً من دول الجنوب هذه. فإتالي أصبحت مكانة "العرب" كطرف مطلق لا يمتلك قدرات الحد الأدنى اللازمة لممارسة دور فاعل على الصعيد العالمي^(٣٦).

ومن ثم نرى أن الاختيار الرأسمالي، أو رسالة العالم غير الرأسمالي، أدى إلى تعرض العالم الوطن العربي للاختراق الأمريكي على المستويات السياسية والاستراتيجية والثقافية. ويتضح ذلك من متابعة دبلوماسية "عملية التسمية" الجارية للصراع العربي - الصهيوني ومحاولات تأسيس



حيث سيخلق قوة عاملة ذي كفاءة عالية، تكون مدرية ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات والتحديات المرتبطة بظاهرة العولمة (التركيبية). كما أن تطوير سياسات نقل للتكنولوجيا لرامية الحديثة، وتوظيفها بصورة أكثر فاعلية، والعمل على تنمية قاعدة تكنولوجية محلية متقدمة، يعد من المتطلبات الأساسية لتهيئة الدول العربية في مواجهة عصر العولمة.

إضافة إلى ضرورة الإصلاح السياسي كونه الركيزة الأساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي، ويتمثل في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتركيبة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري، يعد هو النمط الحقيقي لبناء دول المؤسسات وتحقيق سيادة القانون، وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات^(٣١). مما تكون هذه الإصلاحات الداخلية في الأنظمة العربية، بمثابة القاطرة التي تلغ بالنسق العربية المشتركة إلى الأمام، من أجل التصدي إلى تحديات ومخاطر هذه الظاهرة، التي تحدث بالمنطقة العربية وتلغي خصوصياتها، إذا لم نعي لها.

٧- المستوى الإقليمي: ضرورة تغطية وتعزيز هيكل وسياسات السوق العربية المشتركة:-

نظراً لسبق للتحديات والتداعيات التي تطرحها العولمة على دول الوطن العربي ومحتوية قدراتهم على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات السوق العربية بين دولها في إطار المناطق العربية، والنظم الإقليمية التي تشملها، أصبحت ضرورة حتمية، خاصة وأن الوطن العربي لا تقتصر هيكل هذه السوق، ولا البرامج والأفكار والتصورات. فالمناطق العربية تمتلك كافة عناصر ومومات نجاح السوق العربية، التي يندر وجودها في المناطق الأخرى من العالم، ولكن الذي يتقصها هو إرادتها.

وقد تكون تلك التحديات المشتركة، التي تمثلها ظاهرة العولمة للدول العربية، وتداعياتها وأعمالها لاتخاذ خطوات جادة وفعالة وحقيقية عن طريق سوق مشتركة بين كافة أطراف الوطن العربي. وإن يتم تحقيق ذلك إلا بوضع رؤى وآليات وصيغة وفعالة، تتكامل أهمها في ضرورة الإصلاح الداخلي

أعراى ومصلح تلك الدول، حتى ولو كانت هذه المهمة هي الإخلاء بنظام الحكم في أي دولة من دول العالم الثالث، والتي تعد "دول المنطقة العربية" جزءاً منها. فبالنتالي يؤدي إلى اكتشاف الأمن القومي العربي بجانيه السياسي والعسكري أمام تلك المخاطر والتهديدات ضد الوطن العربي مع زيادة الخلل في ميزان القوى بتلك الوطن، الذي يؤدي إلى تصدع بنية نظمه العربية.

○ سبل التعامل مع تحديات العولمة:

من خلال ما استعرضناه لتحديات العولمة المتصاعدة بكافة متناقضاتها الجدية، المفروضة على الوطن العربي، والتي تهدد بشكل واضح فقد هويته الحضارية، وهو خصوصيته الثقافية والمتجانسة العربية، وللتدخل لصالح القوى الكبرى وأهدافها ومصلحتها. أصبح من المحتمل على دول الوطن العربي، تحديد المسار السليم لهذا الوطن؛ حتى يشتمل له مواجهة ظاهرة العولمة، والإفلات من صلايات التهميش؛ باتخاذ الإجراءات العلمية والفكرية لرسم صورة جديدة لهم، بدلاً من أن يظلوا في فترة تلك عريضة، وعزلة وإزواء تجعلهم مهمشين، وذلك إن يتم إلا بوضع استراتيجية عربية موحدة، من خلال سوق عربية مشتركة؛ تكون قادرة على تعزيز مكانة الوطن العربي للدولية، وحماية شخصيته وخصوصيته الثقافية، والحضارية من مخاطر هذه الظاهرة.

فمن ثم، لابد من ضرورة إبراز وبصورة الاستراتيجيات الحركية للفعالة، والشروط الموضوعية الجادة لتحقيق ذلك والحد من تحديات ومخاطر العولمة، ويتم ذلك من خلال ثلاث مستويات تتمحور في الآتي:

١- المستوى الوطني: حتمية الإصلاحات التنموية - الإدارية والسياسية والتظيمية داخل كل قطر عربي:-

تتم أهمية وضرورة إصلاح المؤسسات الإدارية والحكومية العربية، في كونها تمثل العصب الحيوي والأساسي للدولة بالوطن العربي، وذلك وفقاً لرؤى وآليات جديدة في أجهزة الدولة للعربية ومؤسساتها، كي تكون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات والتحديات الجديدة للعولمة. كما أن إصلاح نظم سياسات التعليم، والتأهيل والتدريب في هذه الدول؛ يمثل أيضاً عنصراً جوهرياً في هذا الإطار.



التي تؤدي إلى تقليص والانحسار لهذه الدول.
للخاتمة:

بعد عرض حوثيات التغيرات والاتجاهات العالمية التي طرأت على النظم العالمي الجديد الغير مسبوق في تاريخها المعاصر، والمتمثلة في ظاهرة "العولمة"، التي لها انعكاسات وإثار بغيطة على المنطقة العربية وموقعها للعشتركة، يتعين علينا أن نصل إلى النتائج التي يمكن استخلاصها لهذا للدراسة، وذلك فيما يلي:

- أن ما ألمته ظاهرة العولمة على الوطن العربي من تداعيات وعمليات أساسية أبرزها: المنافسة بين القوى الكبرى، والتقدم والابتكار التقني والتكنولوجي، وانتشار حولة الإنتاج، والتحديث والتبادل، وظهور عدد من الفاعلين الأكرياء الذين يحصلون كل المكاسب، ممثلين في الشركات المتعددة الجنسيات، وإرساء قيم وفرواحد "منظمة للتجارة العالمية" التي تمتلك سلطات فوق وطنية على العالم، أثرت في الاقتصاد السياسي الدولي؛ تد هذه للتداعيات في جوهرها صلايات ولشطة وأحداث سياسية، تخضع عليها بعد كوني دولي متزايد على الحياة الدولية في عالم اليوم. وذلك من خلال ما تزوجه الدول للرسالمية الكبرى، التي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ من مفاهيم لهذه الظاهرة، وطرحها لعدد من المسائل والقضايا السياسية المتمثلة في الديمقراطية، وللتنمدية السياسية، ومسألة حقوق الإنسان وغيرها من القضايا الموجودة في جدول أعمال هذه للظاهرة، والتي تهدف في الأساس إلى توظيف هذه للظاهرة، من أجل هيمنتها وسيطرتها على العالم، وخاصة دول العالم العربي؛ ذلك بفرض لسلط ولسايب لا تتناسب مع ظروف هذه الدول، لإعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية بها، وإعاقلة أي محاولة عربية مشتركة؛ من خلال فرض سياسات مضادة على أية مصالح تقوي من التعاون والعمل العربي المشترك. من أجل السيطرة والتحكم في الوطن العربي. وللتحكم فيه، وفي منابع النفط والغاز الطبيعي به، وفي أسواقه التي تعد من كبرى الأسواق الاستهلاكية في استيعابها للبضائع الغربية.

لبيت السياسي والاقتصادي العربي المتمثل في "جامعة الدول العربية" وتجزير وتفتيل الأمل والهيكل المؤسسية بها، والعمل على ضرورة إنشاء "لجنة دافعة" من قبل الجمعية، تكون تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تختص بمتابعة واقتراح ميل صياغة السياسات والمواقف العربية للجماعة^(٣٦) تجاه قؤوسسات الاقتصادية المالية والتجارية لدولية، كما تقوم بدعم وتنسيق وبحث ميل معالجة المصالح والمواقف العربية فيها، وبإيجاد الخبرات فيما بين الأقطار العربية ببعضها لبعض تجاه هذه المؤسسات، وكذلك تنظم ميل الحصول على مساعدات اقتصادية وفنية دولية في مجال التعامل مع هذه للمؤسسات الاقتصادية للعولمة، وتزويد الأقطار العربية بهذه للمساعدات. هذا بالإضافة إلى إنشاء مركز استشاري قانوني^(٣٧)، تكون مهمته تقديم المشورة للقانونية حول ممارسات العولمة وإثرائتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك، من أجل للتصدي فيها.

٣- للمستوى العالمي:

- ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية يكون للعالم الثالث والوطن العربي خاصة طرفاً مشاركاً فيه، وليس على هامشه، ويجري في إطاره ترشيح عملية العولمة، ومساعدة دول العالم الثالث على مواجهة التحديات الزمنية التي تعاني منها، وللتصدي للمشكلات العالمية المعاصرة للحدود^(٣٨).

- كذلك لابد من مواجهة أطراف العولمة التي تعد سعي الغرب للرسالمية. بدولة الكبرى وشركائه للكونية، "الإعادة لتميط العالم وفق معاييرها الحضارية ومفاهيمها السياسية ومرايها الاقتصادية وقيمتها التقيدية وتجاهلها موارث الشعوب الحضارية وهويتها القومية وتجاربها الإنسانية وحقوقها في المغايرة للقائبة"^(٣٩).

ومن ثم يوضع لنا في النهاية أنه، بدون تحقيق هذه المستويات الثلاثة أو غيرها من الاستراتيجيات والشروط الموضوعية الأخرى، لن يكون بمقدور دول الوطن العربي، أن تتعامل مع تحديات ظاهرة للعولمة ومتطلباتها، وسبقاً أسيرة لمشاكلها ومعضلاتها الزمنية، وللتحديات الجديدة، التي تفرضها عليها التحولات والمستجدات العالمية للرائدة،

تكتل اقتصادي عربي، تحافظ البلدان العربية من خلاله على مصالحها الحيوية وهويتها القومية^(٢٨).

وفي ضوء ما تم استعراضه من نتائج لهذه الدراسة، جاءت هذه الفوصيات لتضيف تصورات أو سيناريوهات مستقبلية جديدة للتعامل مع ظاهرة العولمة ومخاطرها، وذلك في إطار تفعيل السوق العربية المشتركة وإقامتها على أرض الواقع، ليكون النظام الإقليمي العربي طرفاً فاعلاً وقوياً له تأثيراته على التفاعلات الدولية في النظام العالمي الجديد، وعاملاً مساهماً في ميزان القوى العالمي.

وفي سياق ذلك تقوم الدراسة بطرح مجموعة من السيناريوهات والتوصيات التي نلخصها هنا لتكون مساهمة متواضعة في مواجهة هذه الظاهرة، وإجاء هذا العمل العربي المشترك وخروجه إلى النور، وهي كالتالي:

- **السيناريو الأول:** وفيه تقترح الدراسة سيناريو محتمل هو إقامة شركات متعددة الأقطار العربية وتكامل فيما بينها لتحقيق كل طرف عربي مئتمني لدولته الموارد الخاصة بهذه الدولة؛ وذلك لمواجهة تحديات العولمة المستجدات التي تؤثر على المنطقة العربية.
- **السيناريو الثاني:** وهو إقامة نظام الحكم للصالح؛ بكل قطر من أقطار الوطن العربي، يقوم بتعميم الديمقراطية للحقة، وحماية الحريات الأساسية للوطن العربي بهذه الأقطار، وتصون مصالحه. وتتميز مؤسسات الحكم للصالح هنا، بالشفافية والكفاءة والجدية، وتخضع للمساءلة القانونية للفعالة تحت إشراف قضاء مستقل، الأمر الذي يجعل المواطنين في جميع البلدان العربية متمتعاً بحقوق المواطنة العربية غير المنقوصة، فتؤدي في نهاية المطاف إلى توافر الإرادة السياسية وإرساء دعائم الحرية والمشاركة للفعالة في أمور الحكم، مما يساعد ذلك على الصمود في وجه الانحرافات والمحاولات الخارجية الناتجة من ظاهرة العولمة، والتي تهدد المنطقة العربية وتحدق بنظمها السياسية، وحماية الاستقلال الوطني ومكتسبات الشعوب العربية.
- **السيناريو الثالث:** يستوجب فيه، من أقطار الوطن العربي للتعامل باليجابية وفاعلية، مع تداعيات العولمة المتمثلة في "تورة الاتصالات والمعلومات" وذلك من

- نجد على صعيد العولمة أن إسهاماتنا الحالية على الصعيد العلمي أو الثقافي أو الاقتصادي متواضعة ويمكن للعالم أن يتقدم من دون مثل هذه الإسهامات، على العكس من ذلك لا يمكن تصور مستقبل أوضاعنا من دون إمكانية الاستفادة من الإسهامات العالمية على الصعيد العلمي أو الثقافي أو الاقتصادي. إن مصير العزلة والتفوق هو من دون شك للتمهيش الذي ينبغي ألا نرضيه، بل لابد من العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي توفرها العولمة، كما عملت على تحقيقها كثير من الدول النامية من خلال تحسين مستوى معيشة مواطنيها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. هذا لا يقلل من أهمية الصعاب والتحديات التي ترتبط بالعولمة والتي يجب ألا نتنبأ عن تثبيت مواقفنا وتعزيزها على الخارطة الدولية. من الأمور الأخرى التي يجب ألا نغفلها أيضاً في موجهتنا للمعطيات الاقتصادية العالمية المستجدة والالتفات أكثر إلى العنصر البشري، وتوفير كل ما من شأنه العمل على تأهيل الموارد البشرية بالعلم والتدريب بالشكل الذي يحقق الاندماج المطلوب لهذه الموارد في عملية التنمية وضمان مشاركتها وقاطعتها، حتى نحقق أفضل استثمار لموارثنا الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تعزيز وتطوير النسيج الاجتماعي بشكل فعال^(٢٩). نظراً لأن العنصر البشري في أقطار الوطن العربي يعاني من إرهابات العولمة أكثر من أي جلاب أفر في جواربنا السياسية والاقتصادية العربية، حيث إنه - أي الإنسان العربي - يبدو مشوشاً تجاه العولمة وتداعياتها كما أن إمكانياته تجاهها حتى الآن لا تبدو مستمرة بالشكل الأمثل. لذا فلابد من الاهتمام بالإنسان العربي الذي يعد ركيزة التعاون الأساسية بين الأقطار العربية، والقادرة على مواجهة تحديات العولمة.

- فتحت اتفاقية لاجات (المجال أمام الدول الأطراف في إنشاء تكتل إقليمي كاتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة)، وأجازت في هذا الإطار اتخاذ إجراءات وسياسات تفضيلية لدخل لتكتل لمصاحبة جميع الأطراف المشتركة فيه دون أطراف الاتفاقية الآخرين. ولعل في هذا للترخيص لمن يريد أن يتشبث بالذراع حلفاً لإنشاء



السياسية.. ومخاطرها على الوطن العربي" دراسة لصدرتها
مجلة الفكر السياسي لتحاد لكتتاب العرب (العدد: الثالث
عشر - تاريخ الصدور: صيف ٢٠٠١) دمشق.

(٢) المرجع نفسه .

(٣) حول الديمقراطية التي تفرضها الدول أنماط وأساليب
الديمقراطية التي تفرضها الدول الرأسمالية الكبرى على
دول العالم الثالث، أنظر: Abu odeh, Adnan, "How
Can Arab States Be Made to Embrace
Daily star, jan, 31, 2004. Democracy?"

(٤) د. كمال مغيث: " أليكت إعلام حقوق الإنسان
وإسكاليباتها بالتطبيق على بعض الحقوق بالتطبيق على
بعض الحقوق النوعية في مصر " في: صابر نايل
(المحرر) وآخرون: "الإلية الإعلامية لحركة حقوق
الإنسان" أعمال المؤتمر الذي نظمه البرنامج العربي
لنشطاء حقوق الإنسان - في مقر جمعية الصعد للترتبة
والتنمية - القاهرة: ١٨ يوليو ١٩٩٨، ص ١٧٠.

(٥) د. صلا جاد: "ولايات المتحدة ومجرمو الحرب من
شالون إلى ميلوسوفيتش" تقارير - مجلة السياسة الدولية
(العدد: ١٤٦ - تاريخ الصدور: أكتوبر ٢٠٠١) ص ١١٨.

(٦) إكرام عبد الرحيم: "التجنيات المستقبلية للكتل
الاقتصادي العربي: العولمة.. والتكتلات الإقليمية
الليبية" للنشر: مكتبة مدبولي - القاهرة: الطبعة الأولى
٢٠٠٢م، ص ١٢٧.

(٧) د. بطرس بطرس غالي: حديثه مع .. مجلة لمشاهد
السياسي (العدد: ١٦٩ - تاريخ الصدور: ١٩٩٩) لندن.

(٨) د. صلا جاد: "الأمم المتحدة بين التهميش والتفعيل"
مجلة السياسة الدولية (العدد: ١٤٢ - تاريخ الصدور:
أكتوبر ٢٠٠٠) للقاهرة، ص ٢١٧ .

(٩) سيف علي الجروان: تحقيقه على: د. جاسم المناعي:
"الوطن العربي بين قنين دروس من القرن العشرين
ولقار القرن العشرين ولقار القرن الحادي والعشرين"
للنوة الفكرية التي نظمها وحدة الدراسات الوحدة
العربية - بيروت: الطبعة الأولى - تشرين الثاني /
نوفمبر ٢٠٠٢م، ص ٨٢.

خلال بناءها لفلسفة تعليم، تكون لديها القدرة الفاعلة على
الإبداع والابتكار، وليس على التلقين والاستيراد من
الخارج. خاصة وأن هذه الثورة ستظل مجالاً للتطور
المستمر، والذي يحتاج قدرة عالية من التخلي والإجاز
تؤدي إلى ابتكار أنواع جديدة من المعدات لمدنية
والسكينة، فيكون لهذه الأقطار دوراً بناءً في الاستقلال
الأملث لثورة المعلومات والتكنولوجيا الرقمية الحديثة في
مختلف المجالات المتحددة. وكذلك بالأحرى لأبد من
الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعد من بنهيات
العلمة، وذلك من خلال، تركيز كافة جهوده العلمية،
على إنشاء شبكات مؤمنة بشفرات عربية خاصة، تكون
قادرة على منع الأطراف الأخرى من التجسس على
الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالدول العربية ولقارها،
بوضع الفيروسات أو معلومات مزيفة بها. مما يحدث
تكامل عربي تكنولوجي متقدم في إطار استخدام
المعلوماتية العربية الحديثة.

● السيناريو الرابع والأخير: وفيه نقترح الدراسة بضرورة
إنشاء "مجال تكنولوجي عربي متخصص" أو لجنة عربية
دائمة من قبل جامعة الدول العربية، يقوم بحل كافة
المشاكل السياسية والاقتصادية الخارجية، ويتفاوض مع
المنظمات السياسية والاقتصادية والمالية العالمية
والشركات الكبرى المعارة لقنرات، وذلك من خلال
تنظيم سبل الحصول على مساعدات سياسية واقتصادية
ولفية دولية في مجال التعامل مع هذه المنظمات العالمية،
وتزويد الأقطار العربية بهذه المساعدات، هذا بالإضافة
إلى التنسيق في التعاملات الخارجية والاندماجات
الكبرى. وتوليها لبحور المتابعة والتنسيق للعربي لزاء
المنطقة، وبحث سبل معالجة المصالح وللقولف العربية
مع هذه للمنظمات.

هوامش ومراجع الدراسة :

نظر:

(١) د. عبد الخالق عبد الله: " العولمة جنوبها وقروها
وكيفية التعامل معها " مرجع سابق، ص ٨١ .
هذا نقلا عن: د. محمد أحمد الشبارلي: "العولمة

للبحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - القاهرة: الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ٣٦٨.

(18) Kim Kyungmo, George A. Barnett " The deter Minuets of International News Flow:A network Analysis, Communication Research, Vol. 23, June 1996, PP. 323 - 352.

هذا نقلا عن: د. سيد أبو ضيف أحمد: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظام العالمي الجديد" بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية ٢٠٠٠م، ص ٨.

(١٩) د. محمد عبد الجباري: "عشر أطروحات" مجلة المستقبل العربي (العدد: ٢٢٨ - تاريخ الصدور: شباط ١٩٩٨م) ص ١٩.

(٢٠) د. محمد أحمد الصمارلي: "العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق .

(٢١) د. إبراهيم العسوي: "العولمة الاقتصادية: بين الاستثمار ولحتمات التراجع" للنهضة - مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة - (العدد: الأول - أكتوبر ١٩٩٩) للقاهرة: ص ١٢٧.

(٢٢) مطاع صفدي: " تاريخ المستقبل: مستقبل الأمركة " الفكر المعاصر، بيروت، العدد (٩٠، ٩١) ١٩٩١. هذا نقلا عن: د. سيد أبو ضيف أحمد: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظام العالمي الجديد" مرجع سابق، ص ٩.

(٢٣) Institute on Global Conflict and Cooperation "Africa In the new International Order; Rethinking State Sovereignty and Regional England) Vol. 39, Security, Survivol (London, No -4 (Winter 1997 - 98) pp. 187 - 188.

هذا نقلا عن: المرجع السابق، ص ٩.

(٢٤) مجموعة بلخين: "حالة الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية من خلال عام ١٩٩٦" مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٩، بيروت ١٩٩٧، ص ٦٠. هذا نقلا عن: د. محمد أحمد الصمارلي: "العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(٢٥) للمرجع نفسه .

(١٠) د. محمد أحمد الصمارلي: "العولمة السياسية.. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(١١) غازي الصوراتي: "العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي ... وأفاق المستقبل" مجلة المستقبل العربي (العدد: ٢٢٣ - تاريخ الصدور: تموز / يوليو ٢٠٠٣) ص ١٠٣.

(١٢) د. فيصل الرفوع المعودي: " السوق للشرق أوسطية والنظام العربي "ي: أ.د: محمد إبراهيم منصور (المحرر) وآخرون: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" المؤتمر السنوي الثاني في مركز دراسات المستقبل بجملة أسبوع في الفترة من ٢٥ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ - وهذه للدراسة أصدرت في كتاب من مركز دراسات المستقبل - أسبوع: ١٩٩٧ - ١٩٩٨، ص ٧١٢.

(١٣) أ.د: محمد إبراهيم منصور: كلمته في: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" مرجع سابق، ص ١١.

(١٤) د. عبد الخالق حد الله: " العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها" مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، كانون أول، الكويت: ١٩٩٩، ص ٨٤. هذا نقلاً عن: د. محمد أحمد الصمارلي: "العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.

(١٥) حول موضوع " تكثير الشركات المتعددة الجنسيات على مراكز القرار والامتياز السياسي في دول العالم الثالث "، أنظر: Dr., Hamza Hashim, Wahid., "Multi - national corporations on Impact of Economic and Political Stability In Third World Countries, " Research In - Bulletin of Arab Research Studies , Vol. 22, 1994.

(١٦) "Egypt and Globalization" Egypt Magazine, Issue 22, summer 2003.

(١٧) د. محمد عبد الشفيق عيسى: "الشرق أوسطية.. ومكانة مصر العالمية" في: د. نادية محمود مصطفى (وآخرون): "مصر ومشروعات للنظام الإقليمي الجديد في المنطقة" المؤتمر السنوي للمائدة للبحوث السياسية - لقاهرة: ٧ - ٩ ديسمبر ١٩٩٦ - الناشر: مركز



- السعودية: محرم ١٤٢٢ - إبريل ٢٠٠١، ص ١٦.
- (٢٥) د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية.. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.
- (٢٦) عصم تسان: "أثر مواجهة مشروع الهيئة الإمبراطورية الأمريكي" مجلة للمستقبل العربي (العدد: ٢٩١ - تاريخ الصدور: أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ٨١.
- (٢٧) د. جسيم المناهي: "المشهد الاقتصادي العربي ٢٠٠٠" في: د. عبد الخالق عبد الله، معتر سلامة (المحرران) وآخرون: "الوطن العرب بين قرون دروس من القرن العشرين وفكر القرن الحادي والعشرين" الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج الصحافة والطباعة والنشر - الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت: الطبعة الأولى - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٦٧.
- (٢٨) د. سلهمان المنذري: "المشروعات العربية المشتركة: ما هو دورها في التكامل الاقتصادي" دراسة في مجلة شؤون عربية (العدد: ٩٤ - تاريخ الصدور: يونيو/ حزيران ١٩٩٨م - صفر ١٤١٩هـ)، ص ٩٦.

- (٢٦) د. سيد أبو ضيف أحمد: "الاتجاهات المعاصرة في دراسة للنظام العالمي الجديد" مرجع سابق، ص ١١.
- (٢٧) د. محمد الأطرش: "العرب والعولمة: ما العمل؟" مجلة المستقبل العربي (العدد: ٢٢٨ - تاريخ الصدور: شباط ١٩٩٨) ص ١١٧.
- (٢٨) د. محمد نسمة عبد العزيز: "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو" مجلة السياسة الدولية (العدد: ١٤٦ - تاريخ الصدور: أكتوبر ٢٠٠١) ص ٧٠٧.
- (٢٩) أ.د. عبد الله هنية: "العولمة والثقافة للبصرة" الأهرام: (العدد: ٤١١٠١ - تاريخ الصدور: ١٨ يونيو ١٩٩٩) ص ١٠.
- (٣٠) د. رمضان الأكلبي: "مشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة في العالم" مجلة السياسة الدولية (العدد: ١٤٦ - تاريخ الصدور: أكتوبر ٢٠٠١) ص ١٩٤.
- (٣١) لمرجع نفسه، ص ١٩٥.
- (٣٢) د. حنين نوافي إبراهيم: "العولمة الأبعاد والامتكاسات السياسية" مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، الكويت ١٩٩٧، ص ١٩٠ - ٢٠٩. هذا نقلا عن: د. محمد أحمد السامرائي: "العولمة السياسية .. ومخاطرها على الوطن العربي" مرجع سابق.
- (٣٣) د. فاروق حنين مخلوف: "مشروع السوق العربية المشتركة في ظل أحكام الجات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة" في: أ.د. محمد إبراهيم منصور (المحرر) وآخرون: "السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي" مرجع سابق، ص ٦٢١.
- (٣٤) أ.د. إبراهيم بن عبد الله المطرف: "الاقتصاد العربي .. الواقع والتحديات: ما الدور الذي يمكن للاتحاد العلم لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية القيام به ..؟ دراسة تحليلية" مقدمة إلى مؤتمر استراتيجيات التحديث والوجود للاقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية - القاهرة: ١٧ - ١٩ إبريل ٢٠٠١ - وهذه لدراسة أصدرت في كتاب بالظهران - المملكة العربية

الاتحاد الإفريقي: الحاضر واستشراف المستقبل

د. ماجد رضا بطرس

الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

المدني وتسمى لخلق مؤسسات فوقية تتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني الدولي مثل حلف شمال الأطلسي. ويقتضي ذلك المقاربة التحليلية بتحديد إلى أي مدى أدى الواقع الإفريقي بتفكيره إلى التدرج في عملية الاتحاد، وللتوافق بين البعدين الرسمي وغير الرسمي من جهة والإقليمي والدولي من جهة أخرى.

وتتبع من تلك الإشكالية عدة تساؤلات بحثية، تهدف للدراسة إلى الإجابة عليها:

١- ما مدى قدرة الاتحاد على الاستمرار وتحقيق أهدافه في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإقليمية والدولية المعاصرة؟

٢- ما هي الدروس المستفادة من تجربة منظمة الوحدة الإفريقية؟

٣- ما السياسات والجهود والإجراءات الضرورية لتكامل التكتلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القارة مع الاتحاد الإفريقي؟

٤- ما هي الدروس المستفادة من تلك التكتلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إفريقيا وخبرة عملها؟

٥- ما الإصلاحات الهيكلية والإدارية والفنية الضرورية لزيادة فعالية الاتحاد الأفريقي الإفريقي؟

٦- ما مدى تكافؤ آليات عمل مؤسسات الاتحاد كي تعمل كمنظمة واحدة، ومدى ملائمة تلك الآليات مع أهداف الاتحاد؟

وتتكون الدراسة من خمسة مباحث وخاتمة. يعرض المبحث الأول للخطية التاريخية لمفاهيم الوحدة الإفريقية، ويلقي الضوء على المراحل التي مرت بها مسيرة الوحدة.

أفرزت المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولقعا إفريقيا جديدا حتم الحاجة إلى خلق كيان إفريقي متحد لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية. وبذهب فريق آخر من المحللين إلى أن عملية التكامل الاقتصادي والسياسي الإقليمي للقاء يحتاج إلى دولة إفريقية ذات قوة اقتصادية وسياسية مهيمنة يمكن أن تصبح مركزا لتلك العملية. ولكن يقابل مفهوم القوة الإقليمية مصاعب من أهمها تكتل دول الجوار الثلاث قوى المرشحة للقيادة وهي: جنوب إفريقيا ومصر ونيجيريا ضددهم للخوف من هيمنتهم الإقليمية، حيث يشتم الواقع الإفريقي بالخاصة في قضايا السيادة والقوى الإقليمية للمعانة التاريخية لكل دول القارة من كل صور الاستعمار.

من هذا المنطلق تجدر دراسة مدى ملائمة الواقع الإفريقي والدولي والمعاصر ومدى ملائمة للاتحاد الإفريقي له، ككيان سياسي ممثل للقارة، من حيث الأهداف والسياسات والمؤسسات وآليات العمل واتخاذ القرار، وتبين مدى قدرته على النهوض بإفريقيا من أزمتها المزمنة والمستفحلة، أي هل يكون كلام مرسل على ورق لم يتحول إلى فعل وفعالية. وتتبع الدراسة الاقتراب الوصفي التحليلي بوصف الظواهر والمؤسسات وتحليلها للتوصل إلى استنتاجات مفاهيمية بهذا الصدد.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: هل الاتحاد يمثل نقلة نوعية في التنظيم الدولي في القارة الإفريقية يضمها في ذات المسار الذي سارت عليه أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؟ فتعتبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي الحكومة المسؤولة التي تجمع الدولة والمجتمع

الفكر الوحدوي الذي سيتبلور في المرحلتين التاليتين.

١-٢- المرحلة الثالثة: ما بعد الاستقلال، وتداعيات

الحرب الباردة

بدلت مظاهر المرحلة الثالثة في التبلور بالتوازي مع نجاح حركات التحرر الإفريقية في أولخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت بدعوة من نكروما زعيم غانا في مؤتمر قمة إفريقي في أكرا في عام ١٩٥٨ إلى إنشاء "الولايات المتحدة الإفريقية". (٢)

وتجددت الدعوة في قمة "مونت" في عام ١٩٩٩، أي بعد ما يربو عن أربعين عاماً، ولكن القادة الأفارقة لتفقوا على استبعاد هذه الصيغة الاتحادية الطموحة واستبدلوا محل وسط بين منظمة الوحدة الإفريقية والولايات المتحدة الإفريقية. (٣) فالدعوة إلى الوحدة الفورية، لم يساندها إلا أقلية راديكالية، ولم تلق استجابة وتحصوا من الأغلبية التي كانت تؤمن بالوحدة التدريجية، وأدى ذلك إلى انتقاد نكروما لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ونسبه بأنه ميثاق للنوليا أكثر منه ميثاق للعمل الإيجابي. وظهر فريق ثالث من قادة الدول الإفريقية يؤمن بمفهوم "الزنجية" "Negritude" وعلى رأسهم منجور وموبوتو وينادي باستبعاد الدول العربية مستندا على وجود الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تضم جميع لشعوب العربية.

ونجحت الدول الإفريقية في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣ من خلال المؤتمر التأسيسي للمنظمة في "الديس أبابا" والذي نجح في التوافق بين التوجهات المتعارضة للقادة الأفارقة، والتي صبروا عليها بالمرسعات السياسية التالية:

١- لمشروع المصري الذي وتلخص في إلمة جامعة إفريقية على غرار الجامعة العربية باعتماد الرئيس عبد الناصر على التدخل البرجماتي المتدرج، حيث كان يرى أن هذه هي السيفه الوحيدة للمحافظة على الإطار للقاري.

٢- للمشروع الغاني الذي تقدم به للرئيس نكروما، وكان من خلاله المطالبين بالوحدة الفورية، وكان ينص على إنشاء اتحاد فيدرالي بين دول القارة بالقضاء على الفواصل

ويستعرض المبحث الثاني، الذي يمثل العمود الفقري للدراسة، مبادئ وأهداف الاتحاد الإفريقي وهيكلة التنظيمي وأجهزته الفنية والإدارية وآليات اتخاذ القرار به. ويتناول المبحث الثالث أنشطة الاتحاد الإفريقي وإيجازاته بمناقشة برنامج "النبيذ" من حيث مجالات عمله ونفسته والأروية المستقبالية له لدخل الاتحاد، وكذلك لقاء تاتيفزيونية الإفريقية "إفرا فيزيون". ويناقش المبحث الرابع دور المنظمات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطلاق القارة وتكاملها مع الاتحاد الإفريقي. ويناقش المبحث الخامس التحديثات التي تواجه الاتحاد ومدى قدرته على التغلب عليها.

١- المبحث الأول: خلفية تاريخية

ومن هذا المطلق التحليلي يمكن مناقشة المراحل التي مرت بها مراحل التقارب الإفريقي وهي: مرحلة التقارب العرقي الإفريقي، ومرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية الحرب الباردة، ومرحلة القابلية الأحادية وظهور بولدر للعرلة.

١-١- المرحلة الأولى: التقارب العرقي الإفريقي

ظهرت بولدر الأولى لفكرة التقارب العرقي الإفريقي، كصورة بدائية للفكر الوحدوي المعني على التضامن بين الأفارقة، في أولخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكانت أولى بولدر هذا الفيت هي مؤتمر لندن الذي عقدته جمعية الوحدة الإفريقية عام ١٩٠٠ لتأسيس فكرة الجامعة الإفريقية لتجمع الأفارقة والمطالبة بحقوقهم. وتلى ذلك المؤتمر العديد من المؤتمرات لها التي عقدت في المدن التالية: باريس عام ١٩١٩، وبروكسل عام ١٩٢١، ونشوبون ولندن عام ١٩٢٣، ونيويورك عام ١٩٢٧، ومغشستر عام ١٩٤٥. وتركز محتوى ما بحثه هذه المؤتمرات على محاولات لتجمع من أجل الصالح الإفريقي وضد الاستعمار والفتنة العنصرية. (١)

ولا يمكن إنباء التحليلي للتوجهات الوحدوية على تلك الفكرة البدائية بمعزل عن عوامل التقارب الأخرى، مثل التقارب في الأيديولوجيات السياسية والنظم الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي. ويغير تناول هذه المرحلة جزءاً من التناول التاريخي لولكن استلارت



ووفرة التوقعات نتيجة الاستقلال السياسي، وأغلبية منهم كانوا لا يزالون يؤمنون بحكم فترة الأفارقة على التوحّد السياسي لترسيخ مفهوم التفريق الغربي في أذهانهم (النظرة الدونية لذلك) وافتقارهم إلى القوى الاستعمارية السابقة والتي كانوا يطلقون عليها مصطلح "الدول الأم". وقد تمّ حسم هذا الصراع بالأسلوب التوافقي الذي كرس حلاً وسطاً بوضع ميثاق لمنظمة تعطي لفظ "الوحدة"، ولكنه يحمل في طياته مفاهيم تقتصر على "التعاون" و"التنسيق". ولا يخفى على القارئ أن تلك القيادة الإفريقية أغفلت دور الشعوب الإفريقية في المشاركة في صنع السياسة الوحدية، حتى بصورة غير مباشرة، لوجود عوامل عديدة تثبط تلك المشاركة منها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المواتية مثل نقشي للجماعات والأوبئة والجهل وضغط الوصي السياسي وغيبة مظاهر الأنظمة السلطوية في القارة.

١-٣-٣ المرحلة الثالثة: القطبية الأحادية

تبلورت مرحلة القطبية الأحادية منذ منتصف العقد الثامن وحتى كتابة هذه السطور حيث مرت منظمة الوحدة الإفريقية بأحلك فتراتها من حيث تدهور إمكانياتها، والتدهور الخارجي لسفرف في شئونها الداخلية، وأخيراً استقلال النزاعات العسكرية والكراوت الإنسانية في دول القارة. وغير خاف على المحللين السياسيين للترابط والتفاعل المباشر بين العوامل المايق ذكرها مما أدى إلى تصاعد الأصوات من لدخل القارة إلى الحاجة إلى تغيير جذري في التوجهات الاستراتيجية، خلاصة مع تصاعد التوجهات للتكاملية الإقليمية وفكر العولمة بنهاية تلك الحقبة. وركز بعض المحللين على التحول في الاستراتيجيات القومية للدول الإفريقية مع انتهاء الحرب الباردة بتجاهل الطابع الأيديولوجي للقضايا السياسية، وغيبة الطابع القومي أو الديني. (٧)

ومن مظاهر التكاثر الأمريكي المتزايد في هذه الحقبة هو تقسيم الولايات المتحدة للقارة إلى ثلاث دوائر، طبقاً لمصالحها الخاصة في القارة. الدائرة الأولى في شمال إفريقيا وتكون القوة الكبرى فيها مصر. الدائرة الثانية وتشمل مناطق شرق ووسط وجنوب إفريقيا والقوة الكبرى فيها جنوب إفريقيا. الدائرة الثالثة هي منطقة غرب إفريقيا

والكتكتلات السياسية والإقليمية ويوضع دستور لحدادي، وحكومة مركزية تضع سياسات إفريقية موحدة، وتشقّ بنكا مركزيا أفريقيا، وتتصك عملة إفريقية موحدة.

٣-٣ مشروع الأليوبي الذي تضمن ضرورة التعاون للتدريج بين الدول الإفريقية في شتى المجالات واحترام السيادة الوطنية للدول الأعضاء وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

٤- مشروع مالاجاش والذي نادى ب إقامة منظمة قارية مرنة تبعد عن التوجهات للفيرالية والكونفدرالية وتضم كل الدول الإفريقية بصرف النظر عن الأيديولوجية السياسية التي يؤمن بها. وقد نبى المؤتمر التأسيسي هذا للمشروع كأسس لقيام منظمة الوحدة الإفريقية حيث أنه يتضمن صيغة توافقية مقبولة بين المشروعات الثلاثة الأخرى. (٨)

وكنيجة للتطلعات السياسية الطموحة، والتي أطلق عليها بعض المحللين "ظاهرة الرومانسية السياسية"، دول لقارة ظهرت على السطح ظاهرة للتنامي الكبير لمنظمات فرعية حكومية إفريقية في تلك المرحلة حيث زلت في عددها من تسعة وعشرين في عام ١٩٦٩ إلى تسعة وأربعين في عام ١٩٨٠. (٩) ومن الجدير بالإشارة في السياق السابق، أن معظم تلك المنظمات كانت ذات توجهات اقتصادية واجتماعية، مما نستنتج منه أن الدول الإفريقية أظهرت حساسية للمسايل السياسية والأمنية لكونها دولا حديثة الاستقلال، وكذلك ارتباطها الوثيق بالدول الاستعمارية السابقة لضمان أمنها الوطني. ومع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت الدول الحرةية تحفل الصدارة في مسيرة الاتحاد الإفريقي وذلك لأن أربعا من أكبر ست دول مساهمة في موازنة الاتحاد هي دول عربية، بالإضافة إلى الدول السياسي والتمويلي المحوري الذي لعبته ليبيا في إنشاء الاتحاد. (١٠)

ومن السرد التحليلي للأحداث والتوجهات السياسية للمرحلة الثالثة، يمكن الخروج بتصوّر عن الوضع السياسي على مستوى الزعامات الإفريقية الذي تميز بوجود صراع بين أقلية منهم يؤمنون بالوحدة الإفريقية، تصيدا لثورة



لشمولية المركزية يؤدي بالضرورة إلى التنمية السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية والاجتماعية. (١١) وحتى دول عدم الانحياز لم تكن بمعزل عن تبني سياسات أو مواقف يمكن تصنيفها كتنفيذ لهذا الطرف أو ذلك. (١٢) وقد أدى هذا الانقسام الأيديولوجي إلى التباين الكبير بين النظم الاقتصادية مما جعل الوحدة والتنسيق بينها عملية محفوفة بالمصاعب.

وقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية، ممثلة في لجامعة الاقتصادية الإفريقية، بتوقيع بروتوكول في فبراير ١٩٩٨ مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتنشيط التعاون والتنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الأفقي، من جانب، وكذلك للتنسيق الرأسي بين هذه الجماعات والجماعة الاقتصادية، من جانب آخر. ولكن لم يكتب لها النجاح في تنفيذ بنود البروتوكول. ويعتبر التنسيق بين تلك الكيانات الاقتصادية والسياسية وتحويل التجارة المحتملة إلى تجارة فعلية هي أحد أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي. ومن المقترحات التي طرحت في هذا الإطار: ترشيد التجمعات الاقتصادية القائمة بتقليص عددها عن طريق الدمج، وإعادة هيكلة تلك التجمعات وظيفيا لزيادة قدرتها على التنسيق أفقيا وvertically للتنافس فيما بينها. (١٣)

ثانياً: عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية في مؤسسات المنظمة أو لثقلتها مما أدى إلى جعلها منبرا سياسيا للرصاص الأفرقة يتم فيه للتشاور ومبدئيا لإطلاق التصريحات السياسية الرنانة. وأدى الانفصال بين الأنظمة الحاكمة والشعوب الإفريقية إلى عدم وجود لدعم الشعبي الضروري لضمان الاستمرارية لهذا للكيان الإقليمي. بالإضافة إلى ما سبق، لا يمكن إغفال الدور السلبي الذي يلعبه ضعف الوعي السياسي للشعوب الإفريقية. ويجدر الإشارة في هذا السياق للتفرقة بين أصوات الوحدة الإفريقية التي نادى بها زعماء إفريقيا وبين الأصوات التي نادى بالوحدة الأوروبية التي صدرت أساسا من لشعوب الأوروبية التي تتمتع بوعي سياسي أكبر من الذي تتمتع بها الشعوب الإفريقية.

ثالثاً: يرى بعض المحللين أن التجربة الوحيدة ركزت

ونيجيريا القوة هي القوة لكثير المؤثرة بها. (٨) وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين كان ظهور الاتحاد الأوروبي ومنظمة "الأسيان" في آسيا ومنظمة "ملاي" في أمريكا الشمالية حائزا أفريقيا للقارة السمراء المعركة للتحود والتعامل بفعالية ورشد مع الواقع السياسي الدولي. وساهم في هذا التحول أيضا ضعف منظمة الوحدة الإفريقية في مرحلتها ما بعد الاستقلال والحرب الباردة.

أسباب ضعف فعالية منظمة الوحدة الإفريقية:

تضاربت الظروف الدولية والإقليمية والوطنية وميثاق المنظمة بصورة منفردة وتفاعلية في إضعاف قدرة منظمة الوحدة الإفريقية على تحقيق أهدافها وتفعيل مؤسساتها. ويمكن إرجاع ضعف الإنجاز على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية للأسباب التالية:

أولاً: انقسام إفريقيا ليديولوجيا، الأمر الذي يرجع إلى ظروف الحرب الباردة، التي دفعت للقارة إلى انفتحت في كتلتان إقليمية مثل عضوية دول شمال إفريقيا في جامعة الدول العربية، ودول المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والمجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا "إيكواس"، جماعة التنمية للجنوب الإفريقي "سادكو"، والاتحاد الاقتصادي لإفريقيا الوسطى "ليكاس"، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "كوميسا"، وقبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية عرفت إفريقيا ثلاث مجموعات: البرزخيل، وادار البيضاء، ومرويا. (٩)

وأي ذلك لتعدد خير الرشيد أو للمنضبط للوحدة الإفريقية إلى تفتت الصف الإفريقي لتباين المصالح الاقتصادية والسياسية وتتفاضا وصعوبة للتنسيق بين الشبكة المتشعبة لمصالحها ولتشتتها. بالإضافة إلى أنه كلما ازداد عدد المنظمات التي تشترك فيها دولة معينة، كلما قلت درجة التزامها تجاه تلك للمنظمات، وهو ما حدث في القارة الإفريقية وتغلقت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (١٠) ومن المنظور السياسي/الاقتصادي للتنمية انقسمت إفريقيا إلى فريقين: الأول يرى أن البيئة الديمقراطية تؤدي إلى السلام وبالتالي إلى التنمية في جميع المجالات، والثاني يؤكد على أن للسلام الاجتماعي الذي تحققه النظم



سابعاً: عجز المنظمة عن معالجة الصراعات الليبية والسيطرة الأمنية ما أدى إلى كوارث إنسانية مثل الحروب الأهلية والتطهير العرقي والنزوح الجماعي وانهار النظام السياسي في دول مثل الصومال. أدت تلك الكوارث في عام ولحد وهو ١٩٩٨ إلى وفاة ما يقرب من ٦٥ مليون نسمة ونزوح داخلي بلغ ١٠٩ مليون نسمة، بينما بلغ النزوح الخارجي ٦٨ مليون نسمة. (١٩)

ثامناً: أدت التكتلات السياسية والعسكرية والاستغلال الاقتصادي من قبل الدول الاستعمارية السابقة والشركات المتحدة للجسميات إلى إضعاف دور المنظمة على الساحة الإفريقية. فعلى سبيل المثال يفوق الدور الفرنسي في ساحل العاج والبلجيكي في الكونغو الديمقراطية بمراحل الدور الذي كفلت تلحه المنظمة من حيث دورها السياسي أو لقدره العسكرية على لحواء الصراعات والحروب الأهلية، وكان من نتائج ذلك تهميش القارة واستغلالها من قبل قوى ولطراف أجنبية فاعلة.

تاسعاً: عدم اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية بتطبيق التدخل للمؤسسي الذي يرتكز على المفاهيم التالية:

أ- تضيق العوامل الداخلية من استراتيجيات الأمن والسلام ومراعاة حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ الديمقراطية للكيان السياسي الوطني مع قوى العولمة.

ب- أهمية دور العوامل السياسية وبناء لمجتمع المدني والاستقرار الوطني لنجاح التكتلات الإقليمية.

ج- للتوجه الإقليمي هو بوصفه جزءاً من متطلبات النظام العالمي الجديد. (٢٠)

ويجب ألا نغفل في هذا السياق بعض النجاعات التي حققتها منظمة الوحدة الإفريقية في مجالات مساعدة حركات التحرر الوطني ومحاربة نظام التفردية العنصرية. قد قامت بدور محوري في تحرير عدد من الدول الأفريقية وإقامة الضغط السياسي ضد نظام التفردية العنصرية على مستوى القارة، حتى قبل إنشاء المنظمة، في جنوب القارة (روديسيا وأنجولا وزامبيا وجنوب إفريقيا)، وشرقها (الصومال وكينيا والسودان)، وشمالها (إثيوبيا وتونس والمغرب والجزائر)، ومغربها (الكلميريون). بالإضافة إلى ما سبق، لعبت المنظمة

بشكل فعال على الجانب السياسي، ولم تمكن القدر المناسب من التدرج في تطبيق الوحدة الاقتصادية لوجود فروق جوهية بين دول القارة في المساحة والعمل الديموقراطية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المتعارف عليه أن التنسيق والمؤامرة بأسلوب ممتزج بين سياسات الدول الأعضاء يجب أن يسبق تفعيل الوحدة السياسية بين تلك الدول، وهو ما لم يحدث في حالة الاتحاد الإفريقي. (١٤)

رابعاً: ركزت المنظمة في العقود الأولى من إنشائها على مساندة الحركات الاستقلالية للدول الإفريقية، ومن أهم إنجازاتها إنشاء لجنة تحرير أفريقيا بدولة تنزانيا التي أوكل إليها تنسيق المساعدات المادية والعسكرية للحركات التحريرية. وكنتيجة لما سبق، ثم إهمال أحد أهم أهداف المنظمة ألا وهي التكامل والتنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء مما أدى إلى تنكس التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى ٥% من إجمالي حجم التجارة في إفريقيا. (١٥)

خامساً: أثر الانشقاق العربي والانشقاق الإفريقي سلباً على مسيرة التعاون العربي الإفريقي. وأدت ثقافات كالمب ديفيد إلى انشقاق عربي، لتقل هذا الخلاف إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تستجب إلى محاولات دول شمال إفريقيا لتطبيق عضوية مصر في المنظمة. (١٦)

لما الانشقاق الإفريقي فراجع إلى عام ١٩٨٢، حيث فجر تضام الجمهوريات الصحراوية إلى المنظمة انقسام دول القارة بين مؤيد ومعارض. (١٧)

سادساً: عالت دول إفريقيا في العقد الأخير من القرن العشرين من تداعيات قطبية الأحادية، حيث تراجعت مكانتها التي كانت تتمتع بها إبان الحرب الباردة في الساحة السياسية الدولية. ونج عن ذلك تراجع الاهتمام الدولي بها وانخفض حجم المساعدات الدولية لها والاستثمارات المباشرة، في حين تكثفت المساعدات الدولية على دول الكتلة الشرقية سابقاً والتي أصبحت نجومياً على الساحة الدولية. وانعكس هذا الوضع بصورة سلبية على فعالية المنظمة لدعم قدرة ألياتها ومنظماتها السياسية، التي تكسبت بالجمود، على التعامل بحرفية وفعالية مع تلك المتغيرات الدولية والتفاعل معها. (١٨)



والمطوحات. (٢٤)

ومن المظاهر الإيجابية التي يمكن رصدتها في المرحلة المعاصرة التي تمر بها القارة:

١- إدراك القادة والشعوب أن المخرج الوحيد للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هو التضامن والتوحد.

٢- استقللة مؤسسي الاتحاد الإفريقي من التجارب الإقليمية الوحيدة الأخرى بدون حسابات أو نظرة دولية للذاكرة.

٣- الدور المتنامي للشعوب الإفريقية في المشاركة في صنع القرارات السياسية كاستجابة للديمقراطي في الساحة الدولية، وإن كان معدل هذا الحد أبطأ في إفريقيا عده في باقي مناطق العالم الأخرى. بالإضافة إلى أن الاعتراف الدولي بأن النموذج الغربي للديمقراطية، والذي يعتمد على التعددية السياسية والنظم الانتخابية والانتخابات، لا يتناسب مع الواقع الاجتماعي والسياسي الإفريقي، وهو ما تم الاتفاق عليه في القمة الإفريقية الأمريكية في مايو ١٩٩٨ التي خلصت إلى أنه ليس هناك طريق واحد للديمقراطية، ويمكن إشتقاقها حتى بدون أحزاب سياسية. ومن معالم النموذج الديمقراطي المهيمن المنسب لإفريقيا: إقامة دولة قوية تسيطر على المجموعات القبلية والعرقية لوضع وتقليد البرنامج الوطنية للتنمية، ودعم منظمات ومؤسسات المجتمع المدني غير العرقية أو القبلية، وبحول وجود حكم قوي، ولكن يشتمل على سيادة قومية، ملتزم إلى أحد أحراق المجتمع، والحصل على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية، وتشجيع الممارسات والمؤسسات الديمقراطية للتقوية مثل مجالس الحكماء. (٢٥)

٤- غلبة البعد المؤسسي وتفعيل الاتفاقيات البيئية كتجربة مباشرة لوجود قانون مؤسسي للاتحاد، والالتزام بالمنضبط في معظم الأحوال، من جذب الدول الأعضاء، وأخيرا اختيار شخصية ديناميكية وذات وزن سياسي كبير لقادة الاتحاد وهو ألفا عمر كوناري الرئيس السابق لدولة مالي.

دورا فاعلا في نفس منازعات الحدود الإفريقية في إطار منظمة الوحدة في أربعة نزاعات الحدودية: النزاع الجبلي الغربي، والصومالي الأثيوبي، للشاذلي القذافي، والسفالي الموريتاني، وأخيرا ساهمت في إخماد الحركات الانفصالية الثانية: إقليم "كانجا" من الكونغو، وإقليم بيلوا من نيجيريا، ومشكلة الصحراء المغربية، والحرب الأهلية الصومالية. (٢٦) وشهدت مرحلة العولمة بظهور ظاهرة الانفتاح غير المقيد ونمو القوى الإقليمية. وقد مثلت التجارب الناجحة للمنظمات الإقليمية أمثلة تحاكي للقارة السمراء دفعت القادة دفعا إلى الإجماع على أن المستقبل للاتحاد مما أدى إلى التئيب على الشكوك التي كانت تتفهم في جدوى صولة الاتحاد. (٢٧)

ويظهر بعض الكتاب أن نطق "العولمة" هو مجرد مصطلح جديد لظواهر قديمة تبلورت في القرنين الماضيين وهي الاستعمار والإمبريالية والقررة للصناعة. وأن للاجئين الرئيس في "العولمة الجديدة" هم منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حسن مخطط "عولسي" يظهر مرحلة جديدة للتوسع الرأسمالي لكي يزيد الناس على التفكير نقرا. لذا تبلورت رغبة القارة في الحصول على مملكة وحيدة عاقلة في الساحة العالمية وعدم تهميش القارة. وكان لتحدي الأكر في بدايات هذه المرحلة هو تباين الهويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في القارة مما يستلزم معه إعادة صياغتها في هوية واحدة هي الهوية الإفريقية توطئة لتكاملها في الإطار العالمي. (٢٨) وحاولت إفريقيا الاحتذاء بالنموذج الأوروبي الناجح في الاتحاد رغم تباين المسطحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الحالات. وقد قدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية تقريرا إلى المؤتمر الوزاري الرابع والستين في لوساك في يوليو من عام ٢٠٠١ كجزء من ترقيتها إنشاء الاتحاد الإفريقي. وأورد التقرير أن الهدف من إحلال الاتحاد محل المنظمة هو تأسيس مؤسسة ذات حيوية وإنتاج تستطيع أن تستجيب لالتين من تحديات الساحة. وهما العولمة والعرقية بدخول إفريقيا مرحلة جديدة بمنظمة جديدة أكثر شمولاً وإبداعاً تسميها على موجهة للتحديات ومولكة الآمال



الدول الأعضاء، بينما يصنف الاتحاد، نظرياً، على أنه منظمة فوق وطنية لها مؤسسات وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. وتشعباً مع كون الاتحاد الإفريقي منظمة فوق وطنية، نظرياً على أقل تقدير، فإنه أرسى في نظمه التأسيسي مبدأ جديداً وهو حق الاتحاد في التدخل لدى الدول الأعضاء في حالات محددة.

٢- أدخل الاتحاد الإفريقي في قانونه التأسيسي مبادئ لم ترد في ميثاق المنظمة لتتماشى مع الواقع الدولي للمعاصر وتوجهات العولمة مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وحق التدخل في حالات محددة بناء على طلب من الدول الأعضاء لإعادة السلام والأمن. (٢٨) بالإضافة إلى أن التركيز على فكرة السيادة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، لم يرد له نظير في القانون التأسيسي للاتحاد، ربما لإعادة تعريف مفهوم السيادة في ظل معلومات العولمة، والتسويق بين مفهوم "السيادة الوطنية" و"السيادة القارية". (٢٩)

٣- لم يتضمن القانون التأسيسي للاتحاد مبادئ تكررت في ميثاق المنظمة لتفكير المعلومات السياسية في الساحة الإفريقية ومن أمثلة تلك المبادئ تأكيد سيادة عدم الانحياز تجاه جميع كتل، وكذلك "ثنائي المطلق" لتفضية التحرير للتم للأراضي الإفريقية، التي لم تشكل بعد. (٣٠)

٤- استحدثت الاتحاد الإفريقي أجهزة جديدة لتكون قادرة على النهوض بزمائته وأدائه لطموحه، ومن المخطط أن يطور أجهزته لاحقاً لتصل إلى ٢٧ جهازاً بمحاكاة الاتحاد الأوروبي، بينما تقتصر أجهزة المنظمة على أربعة فقط. (٣١)

٥- أقر الاتحاد في المواد السابعة والعاشرة من قانونه التأسيسي اتخاذ قرارات مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي بالإجماع، وهي قاعدة استحدثت لضمان التكاتف بين قادة الدول الأعضاء وتكثيب الخلافات فيما بينهم، وإن تضر ذلك فهو أقلية ثلثي الأعضاء في الاتحاد.

٦- أقر الاتحاد مواد كاملة من قانونه التأسيسي، المواد التاسعة والثلاثة عشرة، لتوصيف سلطات ومهام مؤتمر الاتحاد ومجلسه التنفيذي، وكانت أوسع وأشمل من

٥- للقاعة الدولية، على مستوى المنظمات الدولية والكيانات السياسية الوطنية، بمساعدة الاتحاد الإفريقي سياسياً واقتصادياً. وتجلى ذلك في المساعدات الاقتصادية والعسكرية والدور السياسي الذي تبرزه منظمات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مثل الولايات المتحدة.

٢- المبحث الثاني: إنشاء الاتحاد الإفريقي

وتجاوزت فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في مدينة "مونت" بلبيبا في سبتمبر ١٩٩٩. وتوجت المرحلة الرابعة بإعلان دخول الاتفاق التأسيسي له حيز التنفيذ في مدينة "بيرين" في دولة جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢، وهو التكوين الاتحادي الذي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية. ومعنى ذلك أن الاتحاد الإفريقي أنشئ لكي يكمل ويطور، ولا يلغى، ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الإفريقية، حيث نص إعلان "مونت" على إنشاؤه طبقاً لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ولحكم نظامه الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في "بورجا" المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية. ومما يؤكد المفهوم السابق أن الاتحاد يرث أفكار من آليات ولصوص منظمة الوحدة الإفريقية. (٢٦)

٢-١- الفرق بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي

يعتبر الاتحاد الإفريقي بشكل عام تطوراً في الإطار المفاهيمي والمدخل البنائي والوظيفي للمنظمة. فمعتبر الاتحاد تطوراً يقلل الفجوة من مفهوم للتكامل الاقتصادي إلى مفهوم الوحدة السياسية وذلك بناء منظمة فوق وطنية. ويحتاج هذا التطور للدعم تغييرات جذرية وتشكلية في رؤية ورسالة وأهداف ومؤسسات وأنشطة وبرامج عمل منظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما توضحه مقولة ألفا عمر كوناري، السكرتير العام للاتحاد الإفريقي: "الاتحاد الإفريقي ليس منظمة الوحدة الإفريقية". (٢٧)

ويوضح العرض التالي الاختلافات بين المنظمة والاتحاد الإفريقي.

١- تصنف المنظمة على أنها أداة للتنسيق والتكامل بين



هذا الإمل في ظل الأزمة التمويلية للخلافة التي كانت تتعرض لها منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الوقت.

١١- نكديا لما ذهب إليه الباحث في النقطة السابقة، فقد أنصاف القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لغات لدول التي آلت على نفسها برفع النصب الأكبر من موازنة الاتحاد الإفريقي كغلات رسمية، بعد أن كانت مقصورة على الإنجليزية والفرنسية في منظمة الوحدة الإفريقية. تم إضافة اللغة العربية والبرتغالية لتحمل دول عربية مثل ليبيا ومصر تونس والجزائر النصب الأكبر من موازنة الاتحاد، بالإضافة إلى الثروة البترولية المكتشفة حديثا في الدول للمتحدة بالبرتغالية مثل أنجولا.

١٢- استحدث الاتحاد المادة الثالثة والعشرين التي ألزمت أليات ونصوص مفصلة لنرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تختلف عن سداد مساهمتها في ميزانية الاتحاد أو التي لا تلتزم بقرارات ومساهمات الاتحاد. وفلسفة ذلك ترجع في المقام الأول إلى أن المراحل المعاصرة والمستقبلية للاتحاد تستوجب وجود نظام فعال يحتوى على أليات وأنوات محددة لتنفيذ المبادئ الطموحة وتنفيذ الأهداف الملموس عليها، بالإضافة إلى الرغبة الأكيدة في نقادى أخطاء حقبة منظمة الوحدة الإفريقية.

١٣- وضع الاتحاد مهمة دفاعية مشتركة للقارة، ويرجع ذلك إلى تصنيف الاتحاد لاعتبارات الأمن والسلام كاولوية لولى بعد فشل منظمة الوحدة في التعامل مع تلك المشكلة بغاية لاعتماد الأخيرة على مداخل إداة وشجب الصراعات، وفي حال تخلها تكون في صورة وسلطات غير رسمية.

١٤- حصر ميثاق منظمة الوحدة الطرق السلمية لنض المنازعات في أربعة طرق وهي المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم، بينما أنصاف واستحدث الاتحاد الإفريقي أليات أكثر فعالية في للتعامل مع النزاعات والصراعات بالتركيز على إنشاء محكمة للعدل بالإضافة إلى ترك أساليب للتسوية الأخرى مفتوحة وفق ما تقرر مؤتمرات القمة.

المفهوم المبصر للوظائف المحدودة لمؤتمر القمة المذكور ومجلس الوزراء في المواد الثامنة والثالثة عشرة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

٧- تم تغيير مسميات ووظائف بعض مؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية. على سبيل المثال تم تغيير مسمى مجلس الوزراء في المنظمة ليصبح المجلس التنفيذي في الاتحاد. والسبب في التغيير في المسميات التنظيمية هو مساهمة التغيير في طبيعة عمل تلك المؤسسات وتمكينه من تنفيذ المهام الموسعة الموكلة لها.

٨- تم نقل بعض السلطات التي كانت موكلة لمجلس الوزراء في المنظمة إلى المؤتمر في الاتحاد مثل اعتماد ميزانية الاتحاد. ويعتقد الباحث أن الغرض من وراء هذا التغيير هو إترك قيادة لحرية التمويل في إنجاز أنشطة الاتحاد والاستفادة من الخبرة السابقة، غير الإيجابية، في اعتبار للموازنة والتمويل كمسائل إجرائية تنوض إلى المستوى السياسي الأدنى.

٩- أقر قانون التأسيسي للاتحاد قاعدة أن للجان الفنية المتخصصة تكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي وأيس أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كما كان في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. ويعتبر ذلك تصحيحا لأوضاع إدارية غير رشيدة، حيث أن الموضوعات الفنية والمتخصصة يجب ألا تعرض أمام قادة الدول بل أمام المجلس التنفيذي الذي يضم خبرات تنفيذية متخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية.

١٠- عزز الاتحاد مفهوم البرجماتية في قانونه التأسيسي بتجاهله المادة الثالثة والعشرين من ميثاق المنظمة الذي تنص على: "تحول الميزانية بأصبة من الدول الأعضاء، طبقا لجدول الأصبية المعمول به في الأمم المتحدة، بشرط ألا يتجاوز نصيب أي دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة". ويعتقد الباحث أن البيئة السياسية التي ولكت إنشاء الاتحاد، والدور اللبي المحوري في إنشائه، حصت الاستفادة من المجلس الكبير من بعض الدول لفكرة الوحدة الكاملة في التمدد بتمويل جل الأنشطة في



النخب الإفريقية الحاكمة ومبادرات منها، وايست بزيادة ومبادرات شعوبها ملقما حدث في حالة الاتحاد الأوروبي، مما دفع بعض المراقبين إلى وصفه بأنه "نادي الرؤساء". وبالتالي ينفي الاتحاد وصمه بتميز سياساته بأنها ميسلات فريقة تفرض على شعوبها بدون إعطاء فرص للمشاركة الحقيقية في صنع السياسات أو القرارات.

وإدراكا من الاتحاد لأهمية المشاركة الشعبية في عملياته وإيمانا بحوية دور المشاركة الشعبية فيها، أشار القانون التأسيسي للاتحاد إلى هذا الموضوع بالنصوص التالية في الديباجة، والمواد ٤ و ١٧ و ٢٣ و ٣٠ على التوالي:

"... وبالحاجة إلى بناء شراكه بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا".

• تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد

• "مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد".

• "التضامن مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية وتكامل القارة اقتصاديا، يتم إنشاء برلمان لسوم إفريقيا".

• "يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد".

• "لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد".

ويرى الباحث أن الإشارات العديدة المباشرة أو غير المباشرة إلى ضرورة المشاركة الشعبية للشعوب الإفريقية في صنع القرار لدخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي والمنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد تنطى تجاهل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية للمشاركة الشعبية حيث لم يتم الإشارة إليها في أي من مواده أو حتى في ديباجته. ومن الجلي أن وضمني القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي أدركوا بصورة لا غموض حولها أن من أسباب ضعف فعالية منظمة الوحدة الإفريقية هو عدم المشاركة الشعبية في فعاليتها ونقص دعم الشعوب الأعضاء لمؤسسات المنظمة، وإذا ركزوا بصورة واضحة على الدور المحوري للمشاركة

١٥- أدرك الاتحاد الإفريقي أن الاتحاد القوي ينشأ عن مجموعة من الدول القوية والمتضامنة في بنيتها الداخلية. (٣٢) من هذا المنطلق حول الاتحاد التركيز على موضوعات الديمقراطية وأزمات المشاركة وتوزيع الموارد والهوية داخل دول الاتحاد لضمان البناء المتنامك للبيئة الأولى للاتحاد.

١٦- لفتاح الاتحاد الإفريقي المنضبط على العالم الخارجي، لذي من مظاهره الاستفادة من تجارب المنظمات الإقليمية المناظرة له. ولعل أبرز أمثلة هذا الانفتاح زيارة وفد إفريقي إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ لإطلاع على أسلوب عمل مفوضية الاتحاد الأوروبي، ليس بهدف الاقتباس الحرفي، بل نقل المفاهيم لثقافة للتطبيق في البيئة الإفريقية والتي تتماشى مع الاتحاد الوليد. (٣٣)

١٧- إبان عهد منظمة الوحدة الإفريقية، لم يزد عدد الدول التي كانت تؤيد الوحدة السياسية عن ست دول، أما باقي الدول فقد كان سقف التعاون ينف حد التعاون الوظيفي (اقتصادي، اجتماعي، وثقافي). ولختلف الوضع عند قيام الاتحاد الإفريقي، فقد أيدت أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء - ما يزيد عن ثلاثين دولة - إقامة شكل ما من الوحدة السياسية. (٣٤)

يوضح العرض السابق لجوانب التباين بين منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي أن هناك تباين كبير في المسائل الجوهرية والشكلية بين الكيانين والذي يعكس الاختلاف في رسالة كل منهما ورويتهما لدورها في السلة الإفريقية، وبالتالي انعكس ذلك على أسلوب التعامل مع القضايا الإقليمية.

ومن أولويات الاتحاد تجلب جوانب النقص التي ظهرت في تجربة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن أبرز تلك الظواهر السلبية ضعف المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وانفصال القواعد الشعبية عن طبقة متخذي القرار على المستويات الوطنية وعلى المستوى الإقليمي للقارة.

٢-٢- المشاركة الشعبية

يحاول الاتحاد الإفريقي محو مقولة أنه أنشئ بإرادة



الشعبية في مؤسسات الاتحاد ولشخصته.

ويشير د. أحمد يوسف القرعي إلى نقاط جوهرية في السياق السابق على النحو التالي:

أولاً: محدودية الأجهزة الخاصة بالمشاركة الشعبية (برلمان عموم إفريقيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) بالإضافة إلى كونها مجرد أجهزة ذات صلاحيات استشارية فقط. وقد تدارك القانون التأسيسي ذلك بإضفاء طابع للمرونة بحق مؤتمر الاتحاد بإنشاء المزيد من الأجهزة طبقاً للحاجة المستقبلية.

ثانياً: لم يتم تحديد مهام وسلطات وتشكيل وتنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في القانون التأسيسي وذلك لعدم توفر قاعدة بيانات كاملة عن المنظمات الإفريقية غير الحكومية، هذا بخلاف برلمان عموم إفريقيا الذي تم إصدار بروتوكول خاص به مما يسمح بموكبة الأخير للأجهزة الحكومية منذ بداية نشاط الاتحاد. (٣٥)

٣-٢-٢-٣-٢ الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي:

يشكل الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي من وحدات تنظيمية يطلق عليها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مصطلح 'أجهزة الاتحاد'، ويتم استعراضها بنص الترتيب المذكور في المادة الخامسة من القانون التأسيسي.

٣-٢-٢-١ مؤتمر الاتحاد

يعتبر مؤتمر الاتحاد بمثابة السلطة العليا في الاتحاد حيث أقرت له المادة التاسعة من القانون التأسيسي للاتحاد سلطات واسعة من وضع السياسات العامة للاتحاد ومراقبة تنفيذها من قبل دول وأجهزة الاتحاد، وإنشاء وتوجيه أجهزة الاتحاد، واتخاذ قرارات لضمها أي دول إلى الاتحاد، واعتداد ميزانية الاتحاد، وتعيين قضاء محكمة العدل وإنهاء مهامهم. واختتمت المادة للتاسعة بالتأكيد على أن السلطات السابق ذكرها هي سلطات أصيلة بتقرير سلطة المؤتمر بتفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد الأخرى. ومن المظاهر الأخرى للسلطات الواسعة لمؤتمر عدم وضع لاحقة داخلية خاصة به، بل أعطيت حرية ومرونة واسعة للمؤتمر في وضع واعتماد اللائحة الداخلية الخاصة به.

نستنتج من لقراءة للتحاليل الأولية لسلطات ووظائف

المؤتمر وجود درجة عالية من المركزية الإدارية للسلطة العليا في الاتحاد. من المؤشرات الجلية لوجود المركزية لفرد المؤتمر باعتماد ميزانية الاتحاد، بعد أن كانت مهمة مجلس الوزراء في منظمة الوحدة الإفريقية. المؤشر الثاني هو لفرد المؤتمر بسلطة تعيين قضاء محكمة العدل وإنهاء مهامهم، ويعتقد الباحث أن تلك السلطة كان من الأسبب إسنادها إلى المجلس التنفيذي للاتحاد لتباين طبيعتها للتنفيذ عن سلطات وضع السياسات والتوجيهات الاستراتيجية التي يتميز بها مؤتمر الاتحاد. ويتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثلهم الثلاثة وخمسين. ويجتمع المؤتمر بصفة سنوية في دورة عادية، ويجوز لعقد دورة استثنائية بناء على طلب دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. ويتكون النصاب للقانوني لأي اجتماع للمؤتمر من ثلثي أعضاء الاتحاد. ويؤكد المادة السادسة من القانون التأسيسي على ديمقراطية اتخاذ القرار في تحديد رئيس المؤتمر، حيث يتم انتخاب رئيس دولة أو حكومة رئيساً للمؤتمر لمدة عام واحد. ويتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع، وإن تضر ذلك بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة إجرائية أم لا، يتم ذلك بأغلبية بسيطة.

٣-٢-٢-٢ المجلس التنفيذي

ينظر إلى المجلس التنفيذي كجهاز تنفيذي لتفعيل قرارات المؤتمر ومساعدته في أدائه لمهامه وتنفيذ السياسات العامة للاتحاد، بالإضافة إلى تمهيد لاجتماعات المؤتمر. وتلص المادة الثلاثة عشرة من القانون التأسيسي للاتحاد على إعطاء المجلس التنفيذي سلطة التنسيق واتخاذ القرارات للتنفيذ في المجالات الفنية المتعلقة في كل مجالات التعاون الإنتاجية والخدمية والتكنولوجية بين الدول الأعضاء. وكما هو الحال في المؤتمر، يضع المجلس لائحته الداخلية ويمتدها.

ويتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو ممثلين تعينهم حكومات الدول الأعضاء. ويجتمع المجلس بصفة نصف سنوية في دورتين عديتين، ويجوز عقد دورة استثنائية بناء على طلب أي دولة عضو في الاتحاد وبموافقة ثلثي الدول الأعضاء. ويتكون النصاب



القانوني من أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء للجامعات المعادية والاستثنائية للمجلس. ويتخذ المجلس للتنفيذي قراراته بالإجماع، وإن تخذ ذلك بغموفة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. غير أن ليت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة إجرائية أم لا، يتم ذلك بأغلبية بسيطة. (٢٦)

٢-٣-٢-٣- برلمان صوم إفريقيا

تم إنشاؤه في مارس عام ٢٠٠٤ بتوقيع ٣٦ دولة على وثيقة إنشائه (نصت وثيقة إنشائه على توقيع ٢٤ دولة على الأقل من أصل ٥٣ دولة أعضاء في الاتحاد). ويتكون البرلمان من ٢٠٥ عضواً من ٤١ دولة صوتت على وثيقة إنشائه، أي أن كل برلماني يمثل ما يقرب من ثلاثة ملايين إفريقي عندما تصدق كل دول الاتحاد الـ ٥٣ ويصبح عدد أعضاء البرلمان ٢٦٥ (وعدد الأعضاء قابل للزيادة المضطردة بزيادة عدد الدول الأعضاء) ومقره الدائم في جنوب إفريقيا. ويحق لكل دولة من الدول الأعضاء ترشيح خمسة من نواب برلمانها الوطني (على أن تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل ولن يمثلوا التيارات السياسية في كل دولة) ليمثلوها في برلمان صوم إفريقيا، أي أن أعضاء البرلمان الإفريقي معنون من دولهم وليسوا منتخبين مباشرة لتمثيل دولهم في البرلمان. ورسالة البرلمان هي تنفيذ أهداف ومبادئ ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي يرأس مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية، مما يعطي قوة دافعة لتغيير الواقع السياسي الإفريقي والذي يساهم بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة ككل. وتم الاتفاق على أن تكون للبرلمان سلطات استشارية فقط في السنوات الخمس الأولى لإنشائه، وبهذا يكون له سلطات تشريعية كاملة. والبرلمان رئيس وأربعة نواب يمثلون المناطق الجغرافية الخمس للاتحاد الإفريقي.

في دراسة عن دور برلمان صوم إفريقيا في تنمية القارة الإفريقية (٣٧)، ذكرت أن فكرة البرلمان الإفريقي ترجع إلى عام ١٩٩١ حيث وقعت معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية African Economic Community والذي دخل حيز التنفيذ الفعلي في مايو ١٩٩٤. ومغزى

وجود أربع لغات رسمية تستخدم في البرلمان (العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية)، وكذلك لانتخاب أربعة نواب لرئيس البرلمان هو تكريس مفهوم المساواة بين الشعوب والمناطق الجغرافية الخمس في القارة وعدم تمهيش أي منها. ويختبر التحدي الأكبر الذي يواجه البرلمان هو خلق صيغ للتوازن والتكامل للوصول إلى إجماع قانوني بين الدول "الفرانكفونية" (التي تتحدث للفرنسية)، و"الأنجلوفونية" (التي تتحدث الإنجليزية) و"البرتغالية" (التي تتحدث البرتغالية)، والدول التي تتبع النظم القانونية الإسلامية.

وتتصم المادة ١٨ من اتفاقية إنشاء البرلمان على تعالونه لتوفيق مع البرلمانات الإقليمية في إفريقيا وكذلك مع البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء. وتوجد ثلاث برلمانات إقليمية في إفريقيا وهي: البرلمان الإقليمي لدول شرق إفريقيا، والبرلمان الإقليمي لدول غرب إفريقيا، والبرلمان الإقليمي لدول جنوب إفريقيا.

وتتصل المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء برلمان صوم إفريقيا الأهداف التالية:

- ١- تيسير تحقيق أهداف وسياسات منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية والاتحاد الإفريقي.
 - ٢- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في إفريقيا.
 - ٣- تشجيع مفاهيم الحوكمة الجيدة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء.
 - ٤- تنمية الوعي لدى الشعوب الإفريقية بالأهداف والسياسات الهادفة إلى تكامل القارة في إطار إنشاء الاتحاد الإفريقي.
 - ٥- تعزيز السلم والأمن والاستقرار.
 - ٦- المساهمة في مستقبل مزدهر للشعوب الإفريقية عن طريق الاعتماد على الذات والإصلاح الاقتصادي.
 - ٧- تسهيل التعاون والتنمية في إفريقيا.
 - ٨- تقوية التضامن القاري وخلق مفهوم المصير المشترك بين الشعوب الإفريقية.
 - ٩- تسهيل التعاون بين المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.
- ومن الوهلة الأولى، تعتبر تلك الأهداف عامة، حيث تصلح من وجهة نظر الباحث لتكون أهداف الاتحاد الإفريقي

الوحدة الإفريقية والجامعة الاقتصادية الإفريقية ولانت الانتباه إلى التحديات التي تواجهه عملية التكامل، ووضع الاستراتيجية للتعامل مع تلك التحديات.

٥- دعوة المسؤولين التنفيذيين لحضور جلسات البرلمان وتقديم مستندات ومساعدة البرلمان في أداء وظائفه.

٦- تشجيع التنسيق بين السياسات والبرامج والأنشطة في الدول الأعضاء،

٧- تبنى البرلمان لقواعد خاصة به، ويختب رئيسه، ويتقدم بمقترح إلى مجلس وزراء الخارجية والقمّة الإفريقية بحجم وطبيعة عمل الجهاز الإداري له.

٨- أداء أي وظائف أخرى تساهم في تحقيق أهداف البرلمان المنصوص عليها في المادة الثالثة من بروتوكول برلمان صوم لإفريقيا.

٩- دعم برامج وأهداف الاتحاد الإفريقي والجامعة الإفريقية. (٣٨)

وبالقراءة التحليلية للوظائف السابقة، نجد أن رسالة البرلمان في المرحلة الأولى الانتقالية تنحصر في قيام تجمع للبرلمانيين الأفارقة للباحث ووضع التوصيات المناسبة لهيئة لينة المناسبة لقيام البرلمان بكامل صلاحياته التشريعية والمراقبة بعد الخمس سنوات الأولى. ولكن يثور تساؤل حيوي ألا هو: ما تأثير التوصيات التي يصدرها البرلمان على رؤساء الدول، ومدى استجابتهم لها؟ ويعطى لآخر ما الإجراءات التي في نطاق سلطة البرلمان لمساعدة أي رئيس دولة في حال عدم الالتزام بالمعايير الموضوعية ويرى الباحث عدم وجود آلية واضحة المعالم في العلاقة بين برلمان صوم لإفريقيا ومتخذي القرار في الدول الأعضاء من ناحية، وبين البرلمان ومؤسسات الاتحاد التنفيدية (المجالس التنفيدية وموتمر رؤساء الدول) من ناحية أخرى. (٣٩)

وما يثير الحيد من علامات الاستفهام حول مدى فعالية التوصيات في المرحلة الانتقالية أو القرارات في المرحلة الثانية في مواجهة السلطة الواسعة لموتمر الاتحاد. ويعتد الباحث أن الشكوك في فعالية البرلمان تلقى خلالا من تلك في مصداقيته، بل في مصداقية كيان الاتحاد الإفريقي ككل، حيث أن البدايات الفاشلة أو المهترئة في الغالب تكون بداية

ككل، ووضعت بطريقة غير مباشرة وغير وعظيمة، أي أنها لكي تنفذ يجب إعادة صياغتها في شكل تكاليف ومهام محددة. وكما ذكر في بداية الدراسة أن الاتحاد الإفريقي يبنى مؤسساته على الاتفاقيات القائمة والنظام المؤسسي القائم والمتمثل في منظمة الوحدة الأفريقية، أي أنه جاء لا لكي يهدر الجهد المبذول بل لكي يبنى عليه ويقويه، وهو ما يحسب للاتحاد كفاءة للضجج السلمي والمؤسسي في إفريقيا.

ويجتمع البرلمان مرتين سنوياً في شهر فبراير ويوليو، على الأقل في دورات انعقاد دورية، على ألا تقل مدة كل دورة انعقاد دورية عن شهر كامل. أما للدورات الاستثنائية فيتطلب عندها موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، أو أعضاء مجلس وزراء الخارجية، أو مؤتمر الاتحاد.

وتم تشكيل ثلاثة لجان لوضع للنظام الأساسي للبرلمان وهي: لجنة الشؤون القانونية، ولجنة الموازنة، ولجنة الاعتمادات. وتشكل كل لجنة من ١٥ عضواً (ثلاثة من كل من منطقة جغرافية). وكلت لجنة للقواعد بوضع مقترحات لتفعيل دور البرلمان في مجالات حقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية والحكم الفعال والشفافية والمساءلة والأمن والسلام والتعاون والتنمية في إفريقيا. ومن الملاحظ أن تلك للتكاليف تنمى مع أهداف الاتحاد الإفريقي وتهدف لمعالجة أوجه النقص للمزمنة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي تعاني منها القارة الإفريقية.

ويكلف للبرلمان في المرحلة الأولى، للخمس سنوات الأولى، بأداء الوظائف التالية:

١- مناقشة ما يطرح عليه من موضوعات وإدلاء الرأي عن طريق تقديم توصيات محددة ببغرة داخلية منه أو بطلب من (مجلس قادة الدول)، أو من أي مؤسسة لصنع السياسات داخل الاتحاد.

٢- مناقشة موازنة الاتحاد والجامعة الاقتصادية ووضع التوصيات قبل مناقشتها في اجتماع رؤساء الدول.

٣- العمل على التنسيق بين القوانين الوطنية للدول الأعضاء.

٤- وضع توصيات تهدف إلى المساهمة في تحقيق منظمة



تتجاوز الدور الرمزي والاحتفالي. وهو ما طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للتصديق بين مفهوم تقوية دور الدولة واستقلاليتها وسبلاتها الداخلية مع مفهوم التكامل الإفريقي والسلطة التشريعية الموحدة؟ وبمقتضى هذا تحديا كبيرا للاتحاد الإفريقي يستدعى إعادة تصميم دور الدولة بالنظر إلى علاقتها بالمنظمات فوق القومية.

ويتلدى عدد من الأصوات بتوسيع صلاحيات البرلمان ليشمل الصلاحيات التالية:

أولا: إعطاء البرلمان السلطة على إرسال وفود تقصى الحقائق إلى أي دولة تُعاني من انتهاكات لحقوق الإنسان لتحقيق أحد الأهداف التي أنشأها البرلمان من أجل تحقيقها.

ثانيا: مصالحة البرلمان الإفريقي على تعيين مفوضي الاتحاد الأحد عشر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن انتخاب المفوضين يتم من قبل رؤساء دول الاتحاد، مما يعنى أن لتخليهم يخضع إلى اعتبارات وتوازنات سياسية في المقام الأول ويقال من مصداقية المفوضين.

ثالثا: إعطاء البرلمان السلطة على تعيين أو حتى المشاركة في اختيار قضاة محكمة العدل الإفريقية الأحد عشر، وحاليا يتم تعيين قضاة محكمة العدل الإفريقية من قبل مؤتمر الاتحاد. وقد قرر مؤتمر القمة في عام ٢٠٠٤ للاتحاد تكامل محكمة العدل الإفريقية مع المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان. (٤٢)

تشكيل برلمان صوم إفريقيا

أثارت صياغة تشكيل البرلمان لفظا واسما بين الساسة والمراقبين الأفارقة وجدلا في أروقة لجان الخبراء والبنوداتكون المنشى للبرلمان حول للافتقالات التالية:

- عدد الأعضاء من كل دولة عضو في الاتحاد.
- تمثيل المرأة والقبائل السياسية والاجتماعية والعرقية التي تمثل الأقليات في الدول الأعضاء.
- أسلوب اختيار ممثلي كل دولة -الانتخاب لم التعيين-.
- الحصانة والامتيازات الممنوحة لأعضاء البرلمان الإفريقي. (٤٣)

ظهرت وجهتا نظر متباينتين في موضوع عدد الأعضاء لتمثيل كل دولة حيث نادى عدد من الدول، خاصة الصغرى،

النهائية للمنظمات السياسية الدولية كما حدث في حالة عصبة الأمم. ويوجد نص جيد للغاية في اتفاقية إنشاء البرلمان يضمن له تحقيق الاستمرارية والمرونة، حيث ينص على عقد مؤتمر لمرحلة الاتفاقية بعد خمس سنوات ثم تمدد الكرة كل عشر سنوات. والفرض من تلك المرحلة الدورية للاتفاقية ضمان فعاليتها وتحقيق أهداف البرلمان والأهداف الأسمى للاتحاد الإفريقي. (٤٠)

ومن نقاط الضعف في آليات عمل البرلمان، والتي يجب مراجعتها تمهيدا لتفعيل عمل البرلمان كمؤسسة تشريعية ورقابية فوق قومية، هي عدم قدرته على إلزام أو حتى طلب منول المسؤولين في المفوضية التابعة للاتحاد أمام نواب للبرلمان أو تقديم مستندات إليه. وهذا الموضوع قد يؤكد مقولة أن البرلمان هو مشروع سياسي لإضفاء الشرعية وتقوية صلاية التكامل الإفريقي، أكثر منه كأداة جادة لتحقيق التكامل. (٤١)

وتم الاطلاق على طرح التقارير الدورية التي تقدم من طريق "الية" مرحلة للظراء للمنقشة في دورات الاتحاد العادية للتعرف على مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الموضوعية مسبقا في هذا الشأن. ويعطى هذا الاتفاق دلالات فاطمة على تطور دور البرلمان نظريا إلى اعتباره منظمة فوق قومية "Supranational organization"، وهو ما يشبه إلى حد بعيد، ما يقوم به البرلمان الأوروبي. وهذا المفهوم يتناقض مع حقيقة أن برلمان صوم إفريقيا، في المرحلة الانتقالية، يعتبر مؤسسة بدائية وغير ناضجة، على أن يندرج بصورة مرحلية.

ويقترح تشكيل هيئة مصغرة، يطلق عليها هيئة الحكماء، تتكون من خمسة أعضاء على أن يرأسها رئيس البرلمان. ومن مهام تلك الهيئة مناقشة التقارير المقدمة من مجلس السلم والأمن عن الصراعات الإفريقية ومدى التقدم في التعامل معها وحلها، وبنيابة المناقشات تقدم هيئة الحكماء للتوصيات الضرورية وأسلوب متابعتها. وإذا تحقق ذلك في أرض الواقع، يكون للبرلمان قد بدأ بداية قوية في التعامل مع المشكلات المزمنة للقارة تتجاوز بكثير التوقعات التي خرجت بأن الخمس سنوات الأولى من عمر المجلس أن



البرلمان كافة الامتيازات المالية المخصصة لأعضاء البعثات الدبلوماسية مثل الإعفاء من دفع الضرائب، بالإضافة إلى ذلك يتم دفع مخصصات مالية للبرلمانيين على أن تتحمل كل دولة عضو نفقات معيشتها من نفقات السفر والمعيشة والبدلات والتأمين الصحي وأي مصروفات أخرى في الخمس سنوات الأولى من صير للبرلمان.

٢-٣-٤- المفضية الإفريقية

من المخطط إنشاء المفضية الإفريقية لتؤدي عمل أمانة (سكرتارية) الاتحاد، أي للقيام بإدارة الشؤون اليومية للاتحاد الإفريقي. ويمكن تلخيص وظائفها على النحو التالي:

- ١- تمثيل الاتحاد والدفاع عن مصالحه.
 - ٢- تهيئ الدراسات التي ينظر فيها المجلس للتنفيذ للاتحاد.
 - ٣- تطوير وتنسيق سياسات الاتحاد مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا.
 - ٤- ضمان توحيد مواقف الدول الأعضاء تجاه الأحداث الإقليمية والعالمية.
 - ٥- تنمية المرأة وضمان عدم التفرقة بين الجنسين.
- ويتكون الهيكل التنظيمي للمفضية من رئيس ونائب للرئيس وثمانية مفوضين باختصاصات مختلفة، ووحدات خاصة بالإدارة، وقيادون العربي الإفريقي، وقيادون للقانونية، وبالتحليل السياسي، وبخضمت البروتوكول. وطبقا للمادة ٣٣ من القانون التأسيسي للاتحاد، يعتبر الأمين العام ومساعدوه هم موظفو المفضية بصفة مؤقتة حتى يتم إعلان قيام المفضية رسميا. ويتم الموافقة النهائية على تفصيلات الهيكل التنظيمي والوظائف ولاحه العمل للمفضية عن طريق مؤتمر الاتحاد. (٤٦)

وتتوقع مجالات عمل واهتمام المفضية لتشمل ثمانية مفضيات طبقا للتصنيف التالي:

- السلم والأمن في إفريقيا: منح الصراعات وإدارتها ومحاربة الإرهاب.
- لشئون الاقتصادية: التكامل الاقتصادي والشئون المالية والتمويلية وتنمية القطاع الخاص وتنمية الاستثمار وتجربة الموارد.

بتطبيق مبدأ المساواة في التمثيل انطلاقا من أن كل دولة تعتبر كيانا قانونيا ذو سيادة، بالإضافة إلى العمل بذلك المبدأ في منظمة الوحدة الإفريقية ولجمعية لعامة للأمم المتحدة. في المقابل طالبت الدول الكبرى بالتمثيل النسبي لكل دولة بالإضافة إلى وضع حد أدنى وأقصى لتمثيل كل دولة. وتم الاتفاق على أن تمثيل الدول الأعضاء يحدد مقاسا من الأعضاء في الخمس سنوات الأولى (للمرحلة الانتقالية). أما المرحلة الثانية للبرلمان فستتميز بتطبيق قاعدة لتمثيل للنسبي، كما هو الحال في البرلمان الأوروبي، والذي بمقتضاه يخصص عدد مقاعد لكل دولة عضو في الاتحاد تتناسب طرديا مع عدد سكانها. (٤٤)

تم الاتفاق بين دول الاتحاد الإفريقي على منح أعضاء برلمان عموم إفريقيا جميع الحصانات المقررة في لقانون التأسيسي للاتحاد واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تعد المرجعية الرئيسة في هذا المجال. ويمنح أعضاء البرلمان حصانة عن المحاسبة الجنائية والمدنية عما قاله أو فعله داخل أو خارج البرلمان، ولكن في حدود صلاحياته كمضو به. ويتم رفع الحصانة للأسباب وبالطريقة المنصوص عليها في النظام الداخلي للبرلمان.

موازنة وتمويل برلمان عموم إفريقيا

ينص بروتوكول البرلمان على أن تحصل دولة المقر، وهي جنوب إفريقيا، جميع تكاليف إنشاء وتجهيز وغرض مقر البرلمان، بالإضافة إلى تحمل كافة نفقات الإغاشة والتنقلات وتجهيزات العمل الخاصة برئيس البرلمان. وتم الاتفاق في القمة الإفريقية في يوليو عام ٢٠٠٤ على أن تكون موازنة البرلمان السنوية ما يقرب من ١٠ مليون دولار أمريكي، وطبقا لبروتوكول إنشاء البرلمان، فإن موازنته تعتبر جزءا من موازنة الاتحاد. وفي اجتماع المجلس للتنفيذ للاتحاد في ديسمبر عام ٢٠٠٤، تم تخصيص مبلغ ٥٠٦ مليون دولار أمريكي لموازنة البرلمان في عام ٢٠٠٥ من موازنة المفضية الإفريقية البالغة ١٥٨ مليون دولار للنس العام (١٣) مليون من حصة الأعضاء ٩٥ مليون من المساهمات (٤٥) (المنوعة).

أما بالنسبة للامتيازات فقد تم الاتفاق على منح أعضاء



والحقوق والحريات الأساسية للبشر، وقضية الحياة البشرية، وقوانين لدولة لحقوق الإنسان". (٤٨)

القوة الإفريقية African Standby Force

من المخطط تكوين القوة الإفريقية بشكل مرحلي لتكون في شكلها الرسمي النهائي بحلول عام ٢٠١٠. ويعتمد المجلس عليها بحيث تكون جاهزة للتدخل عسكريا مع أي أزمة مسلحة في خلال عشرة أيام من توقيع استدعائها. (٤٩) وستكلف القوة بحدود مهام منها: تنفيذ مهام حفظ السلام، والتدخل العسكري المبرر، وتنفيذ مهام إنسانية، وأخيرا مهام تمهيد ما لسلطة الصراعات الداخلية والخارجية.

وترجع فكرة إنشاء قوة إفريقية إلى عام ١٩٩٧، وكان ذلك في إطار مبادرة مشتركة طرحت خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية في "هراري". وطرح في هذا الاجتماع تسمية هذه القوة بـ "القوة الإفريقية للاستجابة المبرمة" "The African Crisis Response Force" ولكن لم يكتب لذلك القوة للظهور للنور لتخلف العديد من الدول الإفريقية على موضوعات: ضوابط ومعايير ووجوب ونطاق التدخل العسكري، وتمويل القوة، وضمانات المساندة والامتناعية. (٥٠)

وقد وعد الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بمبلغ ٣٠٠ مليون يورو في موازنة القوة لأهميتها في استقرار وتنمية القارة الإفريقية. ومن المشكلات التي تقابل إنشاء تلك القوة عدم توفر التمويل الكافي لإدارة عملياتها نظرا لضعف قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية في موازنة تلك القوة. (٥١)

٢-٣-٦- للجان الفنية المتخصصة

أورد القانون التأسيسي للاتحاد المواد من الرابعة عشر وحتى السادسة عشرة لتشكيل وتخصصات وآلية اجتماعات للجان الفنية التابعة للمجلس للتنفيذ. أنشأ المؤتمر للجان الفنية المتخصصة للتبعية للاتحاد على أن يختص أيضا بإنشاء لجان جديدة أو إعادة هيكلة للجان الحالية. وتكون تلك اللجان مسؤولة أمام المجلس للتنفيذ للاتحاد. وتصنف للجان على النحو التالي:

١- لجنة الاقتصاد الريفي ولقضايا الزراعة.

٢- لجنة الشؤون المالية والنقدية.

- للشئون السياسية: الديمقراطية وحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني ولللاجئين والشئون الإنسانية وعودة النازحين والحكم الصالح.
- البنية التحتية والطفلة: مصادر وإنتاج الطاقة والمواصلات والاتصالات والسياحة.
- للشئون الاجتماعية: الصحة والطفولة ومكافحة المخدرات والهجرة والعمل والرياضة.
- للموارد البشرية والطوم والتكنولوجيا: التعليم والعلوم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- للتجارة والتصنيع: السياسات التجارية والجمارك وميناء التصنيع.
- الاقتصاد الريفي والزراعة: الاقتصاد الريفي والسياسات الزراعية والثروة الحيوانية وحماية البيئة والمياه والورد الطبيعية والتصحر. (٤٧)

٢-٣-٥- مجلس السلم والأمن

تم إنشاؤه في فبراير عام ٢٠٠٤ ضمن فعاليات قمة استثنائية لدول الاتحاد الإفريقي لوجع محل آلية منع وإدارة وحل للصراعات المنشأة في عام ١٩٩٣ ولقيت كانت تتبع منظمة الوحدة الإفريقية المنحلة. ويتخذ المجلس من أديس أبابا، عاصمة أثيوبيا، مقرا له. ويبنى المجلس على مفهوم أن السلم والأمن هما متطلبات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وعلى فلسفة أن حماية حقوق المواطن لا تقل أهمية عن حماية للدولة، لذا تم إنشاء المجلس بناء على إعلان القمة الإفريقية بنهي سياسة أمنية ودفاعية مشتركة بالإضافة إلى مبادئ لحماية حقوق الإنسان. ويتكون من ١٥ عضواً ومهامه الرئيسية هي منع الصراعات أو التعامل معها، والتدخل في حالات جرائم الحرب ولتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ولا ينظر إلى المجلس رسمياً على أنه أداة لحماية حقوق الإنسان، ولكنه يحمل في طياته أهدافاً ومبادئ تبرز هذا لتوجهه. ضمن أهداف المجلس تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الصالح وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كجزء من الجهود لمنع الصراعات. ومن مبادئه: "احترام سيادة القانون،



أن تعمل طبقاً لألية عمل مؤسسية واضحة ومحددة تنسجم بالاستمرارية. بالإضافة إلى ما سبق، فإن المهام الموكلة للجان الفنية متعددة ومتشعبة، وهي بذلك تحتاج إلى تكريس كامل للمهام الموكلة إليها وإلا لن ينتهي لها النجاح في تنفيذها بكفاءة وفعالية. ولخبراء، يسعى هذا النص الانطباع بحجم جدية العمل بتلك اللجان وعدم أهميتها مما ينعكس سلباً في عملية المساهمة الإدارية لأنشطة تلك اللجان.

٢-٣-٧- لجنة الممثلين الدائميين

وطبقاً للقانون الأساسي للاتحاد، تتكون اللجنة من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء. وتتشكل اللجنة حالياً من سفراء الدول الأعضاء المعتمدين لدى أثيوبيا دولة المقر. وتختصر مسؤولية اللجنة في تحضير أعمال للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، وتعمل اللجنة بناء على تعليمات المجلس. ويجوز للجنة تشكيل لجان منبثقة أو مجموعات عمل في حال الحاجة لذلك.

٢-٣-٨- مؤسسات قيد الإنشاء:

أولاً: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

سوف يتم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أن يكون الهيئة الاستشارية للاتحاد في تلك المجالات. وسيجتمع مؤتمر الاتحاد مهام المجلس وسلطاته وتشكيله وتنظيمه. ويشكل عام، يتكون المجلس من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

ثانياً: المؤسسات المالية:

من المخطط إنشاء ثلاثة مؤسسات مالية تابعة للاتحاد الإفريقي بولتي مختلف بآداء دور محوري في تمويل خطط التنمية الإفريقية المشتركة، وهي:

أ- البنك المركزي الإفريقي.

ب- صندوق النقد الإفريقي.

ت- بنك الاستثمار الإفريقي.

ثانياً: محكمة العدل الإفريقية

سيتم إنشاء محكمة عدل إفريقية تابعة للاتحاد. يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها. ويشتر وجود هذا الجهاز القضائي

٣- اللجنة المختصة بقضايا التجارة والجمارك والهجرة.

٤- لجنة الصناعة والعموم والتكنولوجيا والطاقة والمورد الطبيعية والبيئة.

٥- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

٦- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

٧- لجنة للتعليم والثقافة والموارد البشرية.

وتتشكل اللجان من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالمجالات التي تقع في اطار تخصصاتهم. تتعدد وتنوع وظائف اللجان طبقاً للمرض التالي:

- إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي.
- ضمان الإشراف ومتابعة وتقييم تطبيق القرارات التي تتخذها سلطات وأجهزة الاتحاد.
- ضمان للتنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.
- تقديم التوصيات الفنية إلى المجلس للتنفيذ بشأن أحكام القانون التأسيسي للاتحاد.
- تنفيذ أي مهام أخرى تكلف بها اللجان بشأن تنفيذ أحكام القانون التأسيسي للاتحاد.

ونلاحظ من عدد وتخصصات اللجان الفنية أن الرغبة في تقليص عدد اللجان أدى إلى خلل في التركيبة الداخلية لكل لجنة لعدم وجود علاقات مباشرة بين التخصصات المتوفرة بها، مما قد ينعكس سلباً على فعالية الأداء والتنسيق فيما بينهم. (٥٢) ولقد من القليل الأولي لتشكيل اللجان أنها تتكون من أعلى المستويات التنفيذية المتخصصة في الدول الأعضاء (الوزراء أو كبار المسؤولين في القطاعات التي تلح ضمن اختصاصاتهم)، ويرجع السبب في ذلك إلى الرغبة في ضمان الالتزام بالتنفيذ. وتعد اللجان الفنية المبلغ الذي تعد فيه المشاريع والبرامج التنفيذية للاتحاد والتنسيق فيما بينهم مما يسطرها أهمية خاصة ويضعها في دائرة اهتمام المحللين.

من نقاط الضعف التي تنظم عمل اللجان الفنية للنص على أن تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويستند الباحث أن هذا النص يتناقض مع المفهوم المؤسسي لعمل اللجان الفنية كأحد أجهزة الاتحاد الإفريقي التي يجب



ويخلص الباحث من استعراض وظائف ومهام أجهزة الاتحاد وجود تكرار في مجالات العمل والمهام بين اللجان الفنية والمفوضية الإفريقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللتقاضي مما قد يعنى تضارباً في المسؤوليات والمهام واستنزافاً للوقت والموارد المحدودة للاتحاد.

٣- المبحث الثالث: أنشطة الاتحاد الإفريقي

يناقش هذا المبحث معايير دعم الدول لأنشطة المنظمات الإقليمية وتطبيق تلك المعايير على الحالة نطاق البحث، ومن هذا المنطلق يتم مناقشة بعض إنجازات الاتحاد الإفريقي. ويناقش المبحث أيضاً أحد أهم أنشطة الاتحاد الإفريقي وهو برنامج "النيباد"، ولغيره يختم البحث بمناقشة نشاط طموح للاتحاد وهو إنشاء التلفزيون الإفريقية.

١-٣ معايير دعم الدول للمنظمات الإقليمية

من للمتطلبات الرئيسية لنجاح وفعالية المنظمات الإقليمية والتحديات التي تواجه استمراريتها مدى وجود دعم فاعل من قبل الدول الأعضاء لها ومساندتها لتحقيق أهدافها، والعرض التالي يوضح معايير هذا الدعم بغرض التوصل إلى خلاصة في هذا الشأن.

١- معدل اشتراكه رؤساء الدول والحكومات وكبار الوزراء للدول الأعضاء في مؤتمرات المنظمات.

٢- حجم ودرجة تمثيل الوفود المشاركة.

٣- المساهمة السياسية للمنظمات من حيث المشاركة الإيجابية في صنع القرار والالتزام بالقرارات والحرص على تنفيذها. (٥٦)

٤- المساهمة المالية للمنظمات من حيث الالتزام بدفع حصص الدول من موازنات المنظمة في مواعيدها المقررة.

٥- دعم أنشطة المنظمات داخل حدود كل دولة وحل المشكلات التي تعترض سبيلها، والحرص على استضافة أجهزة وفروع المنظمة في أراضيها.

يعتد الباحث أن المعايير الأولى والثاني والخامس متوفرة في الاتحاد لوجود حماس للمشاركة في لقاءات الاتحاد بوفود رفيعة المستوى بالإضافة إلى الحرص المتنامي على استضافة أجهزة وفروع الاتحاد في أراضيها، والذي تخطى

ضرورة الفصل في النزاعات بين الدول الأعضاء، أو القضايا المتعلقة بتفسير القانون التأسيسي المنشئ للاتحاد (٥٣)

٢-٤ آليات التفاعل بين مؤسسات الاتحاد

تنص آليات العمل بين مؤسسات الاتحاد على الفصل بينها وتعزيز مبدأ التخصص لتفادي تضارب السلطات والمسؤوليات بين الأجهزة والمؤسسات التابعة له. وينص بروتوكول برلمان صوم إفريقيا في المادة الرابعة-١ على عدم نظر محكمة العدل الإفريقية لموضوع تنظره في نفس الوقت مؤسسة أخرى من مؤسسات الاتحاد. وعلى سبيل المثال سيتم رفض طلب أعضاء برلمان صوم إفريقيا لإحالة موضوع يفحص بانتهاكات لحقوق الإنسان إلى محكمة العدل الإفريقية إذا كانت مفوضية حقوق الإنسان تنظر هذا الموضوع.

وكياداً مؤسسي، يعتبر المؤتمر هو الجهاز الأعلى في الاتحاد الإفريقي ويضع الاستراتيجية والسياسات والتوجيهات العامة للاتحاد والأجهزة التابعة له، ويجوز له تفويض أي من سلطاته وصلاحياته إلى الأجهزة الأخرى في الاتحاد. ويحكم علاقة المؤتمر بالدول الأعضاء مبدأ السلطة فوق الوطنية التي يتمتع بها الاتحاد في مواجهة السيادة الوطنية، وإن تم قصرها على ثلاث حالات كما تم العرض لها مسبقاً في هذه الدراسة. (٥٤)

ويمكن تشبيه المجلس التنفيذي بمجلس وزراء المؤتمر، حيث أن المجلس يختص بتنفيذ سياسات وقرارات المؤتمر. ويساعد المجلس في أداء أعماله اللجان الفنية المتخصصة، والتي تقوم بعمل الدراسات التي يحتاجها المجلس لتنفيذ برامجه، ولا ينبغي الخلط بين عمل المجلس وعمل المفوضية الإفريقية، حيث أن الأخيرة تعمل كمنصة لتسيير الشؤون الإدارية للاتحاد.

أما بالنسبة لعلاقة برلمان صوم إفريقيا بالأجهزة الأخرى في الاتحاد فعند في الأساس على الفترة التي يعمل فيها. ففي المرحلة الأولى الانتقالية، وكما ذكر مسبقاً، تكون سلطاته محدودة وقراراته استشارية، أما المرحلة التالية فيسعمل بكامل صلاحياته التشريعية والرقابية الملزمة كجناح وسلطة تشريعية للاتحاد. (٥٥)

٢٠٠٥، تم الاتفاق عليه في ليس أبانا في ٨ يوليو ٢٠٠٤.

* اتفاقية لمحاربة الفساد تم التصديق عليها في ٣ أغسطس ٢٠٠٥ ثم الاتفاق عليها في موزمبيق في ١١ يوليو ٢٠٠٣.

* بروتوكول معاهدة إنشاء المجتمع الاقتصادي الإفريقي المرتبط ببرلمان عموم إفريقيا تم الاتفاق عليه في سرت، ليبيا في مارس ٢٠٠١، ولتصديق عليه في ٧ ديسمبر ٢٠٠٤. (٥٧).

٣-٣- برنلج الشراكة الجديد لتنمية إفريقيا "نيباد" The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)

تم تبنى هذا البرنامج في يوليو عام ٢٠٠١ ضمن فعاليات الدورة السابعة والثلاثين لقادة الدول أو رؤساء الحكومات الإفريقية المنعقدة في "روسانكا" كأداة لمنظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتمت المصادقة رسمياً على إنشاء البرنامج في أكتوبر من نفس العام، ومنذ ٢٠٠٢ انطلقت مهمة هذا البرنامج إلى الاتحاد الإفريقي. (٥٨) وأسست خصمه دول برنلج النيباد وهي مصر وجنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا والسنغال، وتشكلت تلك الدول للجنة المتابعة عن البرنامج التي تجتمع بصفة شهرية لإدارة البرنامج تنفيذياً. ويعتبر البرنامج نتاج دمج كيتين تنفيذيين كانا يعملان في إطار منظمة الوحدة الإفريقية هما: برنامج نهضة إفريقيا African Recovery Program (MAP) الذي طرحته جنوب إفريقيا، وخطة "أوميجا" OMEGA التي طرحتها السنغال. ويقوم الاتحاد الإفريقي بدراسة الصيغ التنظيمية والقانونية والإدارية لدمج البرنامج داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد، ففي مؤتمر قمة "مابوتو" عاصمة موزمبيق، المنعقد في يوليو عام ٢٠٠٣ تمت التوصية باتخاذ الإجراءات التنفيذية لإنجاح البرنامج داخل الاتحاد الإفريقي. وأول تلك الخطوات كانت بناء الارتباط بين اللجنة المتابعة من النيباد مع الأجهزة التنفيذية للاتحاد مثل المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين. وكانت الخطوة الثانية موافقة جنوب إفريقيا على إنشاء سكرتارية مؤقتة للنيباد في أراضيها ومنح تلك السكرتارية الوضع القانوني كجهاز تابع للاتحاد لمدة ثلاث

حد المنافسة إلى مستوى الصراع في قضية استضافة مقر برلمان عموم إفريقيا والذي حسم في صالح جنوب إفريقيا. في المقابل، تشهد المسلحة الإفريقية حزم التزام من جانب الدول الإفريقية بمداد التزاماتها المالية تجاه الاتحاد مما أدى إلى وجود عجز خطير في موازنة الاتحاد. وقد يجرى ذلك إلى الأزمات المالية والاقتصادية التي يعاني منها الاتحاد، مما يعني أن حزم الالتزام مرجعة إلى ظروف خروجه عن إرادة الدول الأعضاء. أما عن قضية المشفركة والالتزام بالقرارات المتخذة من قبل أجهزة الاتحاد فثبتان بشكل كبير بين الدول الأعضاء. وقد يكون مرجعه إلى التشكك من البعض في جدوى التزامهم في ظل عدم التزام الآخرين، مما يحتاج إلى وقت للمواكبة وبناء مناخ الثقة بين الأعضاء.

٣-٢- إنجازات الاتحاد الإفريقي

ومن المؤشرات الإيجابية في الاتحاد الإفريقي التي ظهرت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ الاتفاق على تحديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات ولتصديق عليها من قبل برلمانات الدول الأعضاء على النحو التالي:

* اتفاقية إنشاء هيئة الطاقة الإفريقية تم الاتفاق عليها في لوساكا، زامبيا في يوليو ٢٠٠١، ولتصديق عليها في ١١ أغسطس ٢٠٠٥.

* البروتوكول الخاص بمجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد تم الاتفاق عليه في ديربان، جنوب إفريقيا في يوليو ٢٠٠٢، وتم التصديق عليه في ١ مارس ٢٠٠٥.

* اتفاقية للمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية المصادفة في ٣ أغسطس ٢٠٠٥ الاتفاق عليها في "مابوتو" موزمبيق في يوليو ٢٠٠٣.

* بروتوكول ميثاق حقوق الإنسان وحقوق المرأة في إفريقيا المصادقة في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٥ والاتفاق في مابوتو، موزمبيق في يوليو ٢٠٠٣.

* بروتوكول محكمة العدل الإفريقية في ٣ أغسطس ٢٠٠٥؛ والاتفاق عليه في مابوتو، موزمبيق في يوليو ٢٠٠٣.

* اتفاقية للدفاع المشترك وحزم الاعتداء في ٣١ يناير ٢٠٠٥ في أبوجا، نيجيريا

* بروتوكول محاربة الإرهاب في التصديق عليه ٤ يوليو



ويمكن الإشارة إلى أن أكبر مقومات النجاح للبرنامج هو إدراكه أن القضاء على المشكلات الاقتصادية الإفريقية لا تعتمد فقط على السياسات الاقتصادية السليمة بل أيضا بتطبيق برنامج إسلاحي يلتزم بمبادئ الديمقراطية والحكم الصالح وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، وتعتبر تلك المدخلات الإنسانية مفاهيم جديدة في مجال العمل الإفريقي تعكس إدراكا ولتزاما بمفاهيم المولطنة وحقوق الإنسان.

(٦٠)

ويشرف على تنفيذ برنامج للنيباد جهاز يطلق عليه "اللجنة للتنفيذية" ويتكون من عشرين عضوا. وكانت أول خطوات عمل اللجنة على أرض الواقع في اجتماع أوجا عام ٢٠٠٣ حيث وضعت مذكرة تفاهم لعمل آلية موجهة للأنظار كمبادرة تطوعية من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي كأساس لحوار بناء لضمان للتنمية الشاملة لدول القارة، وتطورت مذكرة التفاهم بعد ذلك لتشمل إجراءات ملزمة للدول التي تنتهك مبادئ البرنامج.

٣-١-٣-٤ تمويل برنامج "النيباد"

تعتبر مشكلة تمويل البرنامج والمنظمات مشكلة مزمنة ومتكررة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول القارة بالإضافة إلى عدم إلتئاع العديد من القيادات بجوئ التعاون الإقليمي لضعف الوعي السياسي والتجارب التاريخية غير المشجعة. وتتكسر مصادر تمويل البرنامج إلى تمويل إفريقي وتمويل دولي.

أبعد الأول في التمويل الإفريقي هو التمويل الحكومي، حيث دعا المؤتمر الوزاري للعلوم والتكنولوجيا التابع للنيباد في عام ٢٠٠٣ الدول الإفريقية إلى تخصيص نسبة ١% من موازنتها للبحث العلمي وتمويل مراكز الامتياز. وحاول البرنامج لقياس التماسك النموذجي للتمويلي للأبحاث لمنظمة دول جنوب شرق آسيا (السيان) الذي ينص على أن تساهم كل دولة من الدول الأعضاء بما قيمته مليون دولار. أبعد الثاني في التمويل الإفريقي هو تمويل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لأشتملة البرنامج. البنوك الإقليمية مثل البنك العربي الإفريقي وبنك التنمية لجنوب إفريقيا يجب أن يحذوا حذر البنوك الإقليمية في القارات الأخرى مثل بنك

سنوات كفترة انتقالية بتحدد بعدها الشكل للتنظيمي النهائي للبرنامج.

ويتميز برنامج "النيباد" بالخصائص التالية:

١- اقترح وصمم أهدافه وأنشطته والبيئة لقادة الأفكار بدون اقتباس من نظم غربية قائمة، رغم شكوك ومخاوف العديد من القادة الأفكار من تبني البرنامج للنماذج الغربية للديمقراطية. وتشمل أهدافه: الإسراع في النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، ومحو الفقر المنتشر في إفريقيا، وتطبيق مبادئ "الحكومة الجيدة" "Good Governance"، وحماية حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، وإيقاف عملية تهويز قارة إفريقيا في عملية العولمة.

٢- يشمل البرنامج خطة تنمية شاملة ومتكاملة للتعامل مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصورة متوازنة عن طريق التكاميل الاقتصادي والاجتماعي الأشمل وتحسين وإفريقيا للتفاسي عالميا.

٣- يعتبر البرنامج بمثابة إلتزام من القادة الأفكار لأمم الشعوب الإفريقية وأمام المجتمع الدولي بمفاهيم وتحقيق للتنمية المستدامة والإسراع بتكامل إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

٤- يعتبر البرنامج إطار عمل للشراكة مع بقية مناطق ودول العالم، ودعوة لهم للمشاركة في تنمية القارة تحت مظلة الأجندة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولأولويات البرنامج، بالإضافة إلى تقوية المشاركة الإفريقية ودورها في المنظمات الدولية. (٥٩) ويتميز برنامج "النيباد" باتساق أفكاره الاستراتيجية ليشمل المنظور العالمي باعتبار دول الأخرى شركاء إفريقيا في التنمية حيث يقابل إلتزام الدول الإفريقية بالإصلاح السياسي والاقتصادي وحماية حقوق الإنسان إلتزام دولي بزيادة الاستثمار في إفريقيا والمساعدات الاقتصادية وتخفيف عبء الديون. وتعتبر تلك الأهداف المنطلق والمحرك للوصول إلى مؤشرات اقتصادية إيجابية مثل زيادة الاستثمارات الأجنبية ومشاركة أكثر فعالية من قبل القطاع الخاص في الدول الإفريقية.

في عام ٢٠٠٣ قدم الاتحاد الأوروبي منحة قدرها ٥١ مليون يورو يخصص الجزء الأكبر منها إلى إفريقيا لتمويل مشروعات الأبحاث عن طريق برنامج للنياد. أما الأمم المتحدة فقد ركزت على المشروعات المشتركة مع النياد التي تهدف إلى بناء القدرات المؤسسية في إفريقيا لتجنب الإفراط في الاعتماد على المعونات الأجنبية. (١٤)

٣-٢-٢- آلية مراجعة النظراء Peer Review

Mechanism

نظرا لوجود مشكلات اقتصادية ومالية مزمنة بالإضافة إلى ضباب العديد من القادة الأفارقة وسوء إدارتهم لاقتصاد دولهم، تم إنشاء آلية مراجعة النظراء كمحور رئيس لبرنامج "النياد"، للتغلب على تلك المشكلات ومراقبة الالتزام بأهداف البرنامج بمبادرات تطوعية من الدول الأعضاء. وتم إقرار أول وثيقة لكالية في يوليو عام ٢٠٠٢، وتتخصص في التأكد من التزام السياسات والممارسات الواقعية للدول الأعضاء بالمبادئ والمعايير والقيم التي أرساها البرنامج في مجالات السياسة والاقتصاد والحكومة الجيدة. أي أن وثيقة "النياد" تحدد أي خلل أو انحراف في المجالات المذكورة عليه توطئة لتقارير الانحرافات أو التعامل معها. وحتى منتصف عام ٢٠٠٥ بولفت ٢٣ من ٥٣ دولة أعضاء في الاتحاد طواعية على إخضاع سياساتهم لكالية إلى تلك الآلية. وتوجد مؤسسة ممثلة لكالية في أهدافها وهي مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا The Conference on Security, Stability, Development in Africa (CSSDCA) والذي يعود تاريخ إنشائها إلى عام ١٩٩٠. وتختص الاختلافات بينها في كون المؤتمر له إجراءات تنفيذية أكثر إلزاما من الآلية، بالإضافة إلى أن المؤتمر يعمل بصفة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني في الدول الإفريقية. ويختص عمل الآلية في رقابة مجموعة مختارة من الشخصيات المرموقة على المستوى الإفريقي بصفة دورية للدول الأعضاء التي صدقت على عمل تلك الآلية. وتقوم تلك المجموعة بإعداد تقرير عن التقدم في مجالات الديمقراطية والاقتصاد ومبادئ الحكومة الجيدة والإجراءات التي اتخذتها كل دولة للإصلاح في تلك المجالات، والتي يجب أن تتخذ. ويتم رفع التقرير إلى الاتحاد الإفريقي بعد مناقشته مع

الأمريكتين للتنمية Inter-American Development Bank وكذلك بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank (IDB) التي تمويل الأبحاث في المناطق التي تعمل بها كجزء من تنمية المجتمع الذي تعمل به. (١١)

البعد الثاني للتمويل هو التمويل الدولي الذي يعتمد على تمويل ثنائي ومتعدد الأطراف. وتم الاتفاق مع دول مجموعة الثمانية (G8) على العمل كشريك فاعل في البرنامج وتمويله عن طريق مؤسسات تنموية ثنائية ومتعددة الأطراف. وبدأ التعاون بين البرنامج ومجموعة لثمانية في عام ٢٠٠٢ حيث تم الاتفاق على عمل خطة مشتركة لبرنامج النياد تقدم إلى قمة الثمانية لمناقشتها في العام التالي، وكذلك على تخصيص مبلغ سنوي للبرنامج قدره ١٠ مليون دولار. وفي قمة المجموعة في فرنسا عام ٢٠٠٣ تمت مناقشة تقرير عن التقدم في تنفيذ الخطة للتنفيذ للبرنامج والمجالات التي كان التقدم فيها بطيئا والأسباب التي أدت إلى ذلك، وتم زيادة المخصصات السنوية للبرنامج لتصل إلى ١٦ مليون دولار. وفي قمة المجموعة التي عقدت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ تم دعوة قادة إفريقيا إلى المشاركة، في ضوء شكوى رئيس الاتحاد الإفريقي، أبوسانجو، من عدم تنفيذ العديد من قنول الأوروبية لالتزاماتها نحو برنامج للنياد. وتميزت قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في بريطانيا في عام ٢٠٠٥، والتي أرساها توني Blair، برؤية جديدة وشاملة للعلاقة بين المجموعة والبرنامج. وطرح Blair "تحت عنوان تفويض إفريقيا" "Commission for Africa" لقمة بمراجعة شاملة لكل مشكلات القارة ودور المجتمع الدولي في التعامل معها، ووضع التصورات المستقبلية لوضع إفريقيا في الأجندة الدولية. (١٢)

أعلنت كندا في ٢٠٠٣ عن معونة قدرها ٧٥٠٠٠٠ دولار كندي لمنندى تنمية العلوم والتكنولوجيا التابع لبرنامج للنياد لتمويل الأبحاث في مجالي الزراعة والصحة. وأعلنت الولايات المتحدة وكندا، عن طريق هيئات المعونة الثمينة لهما عن تقديم تمويل لبرنامج للنياد للتطوير العلمي والتكنولوجي. أما المعونة المتعددة الأطراف فقد تركزت في مصدرين هما: الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. (١٣)



بالإضافة إلى تأييد الاتحاد الأفريقي للثقل السياسي الذي أتاح بالرئيس غير الشرعي البلاد. (١٧)

٣-٣-٣- التمييز وحقوق الإنسان في إفريقيا

تعتبر قضية حماية حريات وحقوق الإنسان أحد القضايا الفارقة والحاسمة في مستقبل التنمية ونجاح العمل الإفريقي والتي جذبت اهتمام المجتمع الدولي واستحوطت على تأييده. لذا أقر برنامج التمييز مساحة واسعة لتلك القضية والتي تلخص في خمسة أبعاد هي:

١- توسيع مفهوم الفقر من مجرد ضعف الدخل المادي إلى البعد الأكثر شمولاً بدم قدرة الشعوب على التحكم في مصائرهم وحياتهم. أي أن الشعوب (بدون النظر إلى الجنس أو الأصل العرقي والقبلي أو المعتقدات الدينية) يجب أن تكون لها حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، على سبيل المثال التحكم كليات في الميراث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول إفريقية مثل نيجيريا والجايبون وغينيا الاستوائية مما يجعلها مرشحة للدخول في حروب أهلية مملوكة.

٢- نقادى إيلات منتهكي حقوق الإنسان من القابح عن طريق تصميم خطة شاملة على المستويين الوطني والإفريقي ككل. على المستوى الوطني يجب أن تتم مرحلة للمساواة في هذا المجال بتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات مؤسسة على المحاسبة، بالإضافة إلى إصلاح تشريعي شامل. وعلى مستوى القارة الإفريقية، يجب ضمان تعزيز التعاون والتنسيق بين دول القارة وتقوية الاستجابة المؤسسية لأجهزة الاتحاد الإفريقي بتفعيل آليات تلك الاستجابة.

٣- الشراكة مع المجتمع الدولي لحل تلك المشكلات، كأحد تطبيقات العولمة، لأن جزءاً كبيراً من المشكلة مصدره الدول الاستعمارية فقد أصبحت الدول الغربية ضحايا طويلاً عن تجاوزات وجرائم لقادة الأفارقة لتحقيق أهدافها من السيطرة على الموارد الطبيعية للقارة، وكذلك تخفيف الصراعات العرقية والحدونية، مما ساهم في تفاقم المشكلات الإنسانية.

٤- العمل مع كل الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية

حكومة الدولة التي خضعت لأية المراجعة. وفي حال ظهور ضعف في إرادة الدولة في الإصلاح، يتم ترتيب لقاءات بين القيادة السياسية لتلك الدولة وبين القيادات السياسية الإفريقية تمهيداً لمناقشة بناءة. وفي حال تأخر الإصلاح عن ستة أشهر من تاريخ تقديم التقرير، يتم اتخاذ عدة إجراءات رسمية وهي: مخاطبة الحكومة رسمياً وتفكيرها بالإصلاحات المطلوبة، وإدراج الانتهاكات في جدول أعمال لجبهة الاتحاد لمناقشتها، وإلغاء المفاوضات الإفريقية لحقوق الإنسان بالانتهاكات تمهيداً لاتخاذ الإجراءات والعقوبات المناسبة حال تلك الانتهاكات. وتقوم بإدارة هذه العملية مكرتارية آلية مرحلة النظراء، والتي أنشئت في عام ٢٠٠٣، ومن مهامها عمل وتحديث قاعدة للبيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول الإفريقية، وإعداد وثائق عن كل دولة عضو لمساعدة المجموعات المكلفة بالمراجعة، وكذلك اقتراح معايير ومؤشرات لتقييم الأداء في المجالات السابق ذكرها ووضعها في وثائق توزع على الدول الأعضاء. وقد تم تحويل تلك المؤشرات إلى صيغة استقصاء أُرست في عام ٢٠٠٤ إلى الدول الأعضاء لملل تقييم ذاتي عن أدائها الوطني في كل مجالات الخصائص الآتية. (١٥)

من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توضح الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه تلك الآلية أن ٤٠% من الأفارقة يصنفون تحت خط الفقر، و٣٣ دولة من مجموع ٤٨ دولة الأقل تنمية على مستوى العالم هم من الدول الإفريقية. وسياسياً، تتميز معظم الدول الإفريقية بأن المشاركة في القرار السياسي تقتصر على النخب الإثنية أو العائلية أو الاقتصادية أو السياسية مع حرمان السود الأعظم من الشعب من المشاركة السياسية. (١٦)

ومن مؤشرات النجاح للبرنامج تنفيذ التوصية التي رفعها إلى الاتحاد الإفريقي برئيس صليحة توريث الحكم إلى ابن رئيس تروجو الرمال "غاديسما" "Gnassingbe Eyadema" والذي قاد توجو بنظام سلطوي، بتأييد فرنسي، أثر انقلاب جاء به للسلطة منذ عام ١٩٦٧. وكذلك رفض تروير الانتهاكات للرئاسة التي عقدت لإنشاء لجمعية عليه،

إلى هذه المشكلة. مجموع ناتج الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٨، ما عدا دولة جنوب إفريقيا، لا يزيد عن ١% فقط من القيمة المضافة للناتج الصناعي العالمي للدول النامية، وهو يمثل ٢% عن النسبة في عام ١٩٨٥ مما يشير إلى لتدهور السريع في الإنتاجية الإفريقية. (٦٩)

ويؤكد هذا المنحى التناقضات الصارخة، المشار إليها سابقاً في هذه الدراسة، من وجود وفرة للثروات الطبيعية مع غلبة مظاهر الفقر المدقع والمجاعات في أرجاء القارة واقتشار الأمراض الوبائية والموتونة. ويحتد نجاح واستمرارية برنامج النضاد بصفة كبيرة على قدرة الاتحاد الأفريقي، بعد انضمام البرنامج رسمياً إلى هيكل الاتحاد، على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية لإنشاء قدرات علمية وتكنولوجية مؤسسية قادرة على إدارة عملية التحول والتنمية في القارة الأفريقية.

أدرك واضعو البرنامج أنياد أبعاد تلك المشكلة وأن
المدخل الرئيس للحل هو التكنية العلمية والتكنولوجية
لاستغلال العوائد الغير مستغلة كليا أو جزئيا، أو المستغلة
بأسلوب غير رشيد مما يؤدي استغلالها بهدف تعظيم
الإنتاجية وقيمة المضاعفة للإنتاج، وإدراك برنامج "الليباد"
نابع من التوجه العام للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي
أكد الدور المحوري لمؤسسات الاعتماد على العلم
والتكنولوجيا في مؤسسات ونشطة الاتحاد، وهو ما تم
الإشارة إليه في المواد التالية: المادة ٣، والمادة ٥، والمادة
١٣، والمادة ١٤، والمادة ١٥ (التي توضح آلية تطبيق العلم
والتكنولوجيا).

وتركز وثيقة الـنياد على توفير البيئة الأساسية لإنجاح
السلع والخدمات العاملة من بينها: المواصلات، والطاقة، والمياه
النظيفة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والقضاء على
الأمراض المتوطنة والوبائية وحماية البيئة وبناء القدرات
البحثة . ويحتاج البرنامج للعديد من الخطط التنفيذية
لتحقيق الأهداف المذكورة سابقا. ويمكن تلخيص تلك الخطط
التنفيذية في السياق التالي:

التعامل مع مشكلة اللاجئين نتيجة للصراعات العسكرية والنازحين بسبب المجاعات الذين بلغ عددهم في عام ٢٠٠٢ ١٢٥ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٤ زاد هذا العدد بمقدار ٢٨ مليون نسمة طبقا لإحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

(١٨)

البعد الخامس هو التعامل مع وباء مرض نقص المناعة المكتسبة المعروف بـ"الايدز" ولدي له تداعيات اجتماعية واقتصادية مدمرة. ويتركز الدور لصناعة حقوق المواطنين الأفارقة على التعاون مع المنظمات العالمية وشركات الأدوية الكبرى في إنتاج أدوية هذا المرض بأسعار منخفضة في إفريقيا، بالإضافة إلى برامج للتوعية لتقلد الإصابة بهذا المرض.

من العرض السابق، نخرج باستنتاج أن العامل المشترك للأبعاد الخمسة السابقة والذي خلق مشكلاتها هو الضعف البنياني والمؤسسي للدولة في إفريقيا. وأسباب هذا الضعف متعددة منها:

- **الانتماء القبطي والعراقي فوق الانتماء الوطني في العديد من الدول.**
- **ارتباط النظم السياسية بالحكم أكثر من ارتباطها بمؤسسات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.**
- **ضعف شرعية النظم لأنها لم تأتي مباشرة من الشعب، وعدم المشاركة السياسية لشعبية أو ضلعها مما يضعف قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة لبيض الشعب.**
- **معظم نماذج الدول الأفريقية مقبوس من نظم سياسية غربية لا يناسب الواقع الإفريقي مما يضعف النظم السياسية الإفريقية ويفصلها عن الواقع.**
- **سيطرة النخب العسكرية أو العرقية أو الاقتصادية مما يفصلها عن الشعب ويغلقها إلى إضعاف المجموعات الأخرى في الساحة السياسية.**

٣-٤-٢-١ - النيباد وبرنامج تنمية العلوم والتكنولوجيا

من المشكلات الرئيسية التي تعاني منها القارة الإفريقية هي التخلف العلمي والتكنولوجي على مستوى القارة ككل، ويميز تدهور الإنتاجية والقيمة المضافة للاقتصادات القارة

التكنولوجية بتقديم تقارير فنية للبرلمان التابع للإكولس واللجنة الفنية التابعة له. شهدت منطقة شرق إفريقيا في فبراير عام ٢٠٠٣ إنشاء مجلس مشترك العلوم والتكنولوجيا بالتعاون بين برنامج الليباد وجلسات كينيا وأوغندا وتنزانيا، حيث خصص برنامج الليباد في عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠ مليون دولار لإنشاء مركز للأبحاث والمعلومات في تلك الجامعات بالإضافة إلى تخصيص ما يقرب من ٥ مليون دولار لبرنامج التدريب والملح لدراسة ورفع قدرات أعضاء هيئات التدريس بها. (٧٠) أما في منطقة شمال إفريقيا، فقد أنشأ الاتحاد المغربي لجنة وزارية خاصة للتعليم والبحوث العلمية بالتعاون مع برنامج الليباد بالإضافة إلى لرابطة لتقوية بين تلك اللجنة مع الاتحاد الأوروبي.

ولتفعيل أنشطة برنامج الليباد على المستوى الوطني، قامت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد بإنشاء وحدات تابعة للبرنامج لتنفذ أنشطته محليا وتسمى مراكز التميز، بل أن بعض الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا أنشأت وحدة لتنفيذ أنشطة الليباد داخل وزارة العلوم والتكنولوجيا، وفي نيجيريا تم إنشاء وزارة إقليمية للتعاون والتكامل الإفريقي لتطبيق هذا المنحل، وتعتمد فكرة تلك المراكز على استغلال قدرات ومهارات محلية متميزة في دولة معينة وتتميزها لتكون مركز إشعاعي على المستوى الإقليمي أو القاري. وتم إنشاء مركز إيفاز في مجال علم الرياضيات في الكاميرون، وآخر لعلوم الأجنحة في غانا، وثالث للكيمياء الفيت في مدغشقر، وفي كينيا تم إنشاء مؤسسة لأبحاث أمراض الماشية تابعة لليباد. وفي خطة برنامج الليباد إنشاء مراكز للتميز في مجال تنمية الثروة وعلوم الفضاء.

٤-٤-٣ إنشاء الشبكات بينية الإفريقية "شبكة المراكز"

يسمى الإفريقيون إلى بناء هيكل معلومات واتصالات لمشاطرة الرؤى والمطلوحات والبرامج المشتركة التي قاموا بها بتدريتها ويقولوا، إن مغزى وقيمة الاتحاد الإفريقي والشبكة الجديدة تنمية إفريقيا والآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس السلم والأمن، يجب ترويجها على نطاق واسع في جميع أرجاء القارة كقضية تجمع لتميز وتوجيه التنمية المتبادلة.

والشارك في نظم المعلومات وقواعد البيانات.

- تكوين شبكة وطنية ودولية من مراكز التميز "Centers of Excellence" للتدريب وتبادل الخبرات أسماحة العلماء والباحثين الأفارقة، والتركيز على ربط الأبحاث العلمية والتكنولوجية بالقطاعات الإنتاجية والتفاعل بينهما، لأن إسهلها يهدر أي قيمة للأبحاث والتطوير.
- التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية بهدف تطوير الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأدوية للاستفادة من التنوع البيولوجي الإفريقي.
- التوسع في الأبحاث الجيولوجية للاستفادة المثلى من المعادن المتوفرة في إفريقيا.

• بناء قاعدة من المهارات الخاصة بالتكنولوجيا الهندسة الإنتاجية والمراقبة على الجودة لتعزيز التنوع للتصنيع. ولتحقيق ما سبق من أنشطة تم إنشاء سكرتارية لبرنامج الليباد كملت بالتاميق بين تلك الأنشطة وتوفير التمويل اللازم لها والمعرفة الفنية في إنشاء قواعد بيانات للخبراء على مستوى القارة. بالإضافة إلى ما سبق، أنشأت السكرتارية مكتب تنمية العلوم والتكنولوجيا الذي تتحدد أنشطته في مجالات: تشكيل مجالس وزارية، وتكوين شبكة من المؤسسات العلمية وخبراء المجتمع، وعقد مؤتمرات علمية، وتكوين لجان استشارية. ومن أنشطة السكرتارية في عام ٢٠٠٤ عقد مؤتمر أشراف عليه دنيا جامعة الأمم المتحدة لتصميم سياسة لحصر الابتكارات والأنشطة الابتكارية في إفريقيا.

وتم تفعيل التعاون بين الليباد والمنظمات الإقليمية الإفريقية في جنوب وغرب وشرق وشمال القارة. تم إنشاء شبكة وبرنامج تعاون بين الليباد وجامعة التنمية للجنوب الإفريقي (سانك) وعمل آلية مشتركة لتمويل تلك البرامج. ويقوم هذا البرنامج بعمل خطط استراتيجية ودراس تفصيلية لإدخال التكنولوجيا في جنوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما التعاون بين الليباد والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) فركز على مجالات الزراعة، والتحديث، وتصنيع الأدوية، والصناعة، والعلوم النووية، والاتصالات والمعلومات، والمواصلات. وتقوم برنامج للتنمية



من المهجر وبخبراء من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ويكون تنظيم الاجتماع أساساً مسؤولية كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وجمهورية مصر العربية حيث إن الاجتماع للخبراء يقوم على المقررات المنبثقة من المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا الصدد سيتم توقيع اتفاقية الاستضافة بين الاتحاد الإفريقي وجمهورية مصر العربية وذلك شكل قياسي للاتفاقية سيقيم بإعدادها مكتب المستشار القانوني للاتحاد الإفريقي والإدارات والمديريات ذات الصلة الأخرى وسلاسة التنظيم، تم تشكيل مختلف اللجان على مستوى كل من الاتحاد الإفريقي والبلد المضيف.

ويهدف هذا المشروع الرائد إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- ١- إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية قارية تربط بين المجتمعات داخل إفريقيا وبين إفريقيا وباقي العالم.
- ٢- خلق صوت عالمي محترم وذو مصداقية لترويج مثل الاتحاد الإفريقي وتعزيز مشاركة القارة في تحديد وتشكيل أجندته للتنمية الدولية.

وسكون القناة الإفريقية القارية المقترحة كياناً جديداً ذا شخصية مؤسسية وأهلية خاصة به. وتم الاتفاق على أن تكون قناة عامة تشمل جميع المجالات الإخبارية والتفزيونية والرياضية وبحث إرسالها، الذي يغطي كل المناطق الإفريقية، باللغات الرسمية للاتحاد: العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية. وتم الاتفاق على أن يتم تمويل القناة في الفترة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات من قبل الحكومات الإفريقية، ثم تعتمد بعد ذلك على مواردها في التمويل الذاتي، على أن يتم تقديم عمل القناة بعد ثلاث سنوات من بنائها. وأوضحت دراسات الجوى أن الموازنة السنوية للقناة لن تقل عن ٣٤ مليون دولار، مما حدا بالاتحاد الإفريقي إلى مخاطبة الحكومات الإفريقية إلى تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في هذه القناة. وتتنافس حدة دول وكذلك القطاع الخاص لنيل حق استضافة. ويث القناة وأهم لدول المتنافسة هي مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والتي تمثل القوى الإقليمية الكبرى في شمال وغرب وجنوب إفريقيا.

وترجع فكرة إنشاء منبر إعلامي إفريقي إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين حيث ظهر الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية وعياً تاماً بحاجة إفريقيا إلى امتلاك وإدارة وسائلها ومؤسستها للمعلومات وكلفت فكرة وكالة الآباء الإفريقية استجابة مبكرة لهذا الطلب، غير أنه كانت هناك مشاير للتعامل في مجال الإذاعة في إفريقيا طوال العقود الثلاثة الماضية بدأت بإنشاء اتحاد المؤسسات الوطنية للإذاعة والتلفزيون في إفريقيا وذلك في عام ١٩٦٢.

وخلاصة "لوجا" في يناير ٢٠٠٥، طرح الرئيس حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، سؤالاً عن إنشاء قناة تلفزيونية إفريقية مؤكداً على أهميتها بالنسبة للقارة. وأعلن ذلك المبادرة المصرية ما يتوفر من تسهيلات وإغراءات للقرع الصناعي المصري عن طريق Nile-Sat وأكد للمجتمعين استعداده مسر لتوفير الموارد الفنية والبشرية اللازمة لضمان تحقيق الهدف الأساسي للتكامل المتزايد فيما بين الشعوب الإفريقية. واتفق كرولري بالواد المصري لقرع المستوى الذي بحثه الرئيس مبارك لمنافسة المبادرة المصرية في ٢٠ أغسطس ٢٠٠٥. وفجر ذلك اتخذ التكبير للالتزام بإرسال وفد مكون من خمسة أشخاص من مفوضية الاتحاد الإفريقي في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ لمنافسة تفصيل التحضير لمعد اجتماع للخبراء مع السلطات المصرية. وأعدت وزارة الإعلام المصرية دراسة أرسلت من قبل إلى جميع البلدان الإفريقية لالتماس رأيها حول المبادرة المصرية بشأن إنشاء قناة تلفزيونية إفريقية. وكانت الردود من معظم البلدان إيجابية ومفيدة وسيتم إدخالها في المدفوعات المستقبلية. وقد أدت هذه الخطوات إلى وضع الأسس لمعد الاجتماع المقترح للخبراء وبموجب هذا توجه الدعوة لحضور هذا الاجتماع. والمندوبون هم الأشخاص الذين يتمتعون بالخبرة والتجربة للالتزام في المجالات المهنية ذات الصلة من المنظمات والمؤسسات الإفريقية الوطنية والقارية ومن المهجر والشركاء الدوليين. (٧١)

وتم عقد الاجتماع في القاهرة من ٢١ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥. يشمل المشاركون: خبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي سفوفضية الاتحاد الإفريقي خبراء مستقلون



يؤدي إلى الإضرار بصناعاتها وكذلك انخفاض حصيلة الجمارك التي تعتبر مصدراً رئيساً للدخل في موازنات العديد من الدول الأفريقية. في ١٩٩٧ التزمت دولتان فقط بتخفيض الجمارك إلى ٨٠%، وفي عام ١٩٩٩ التزمت أربعة دول أعضاء بالتخفيض إلى ٩٠% من الجمارك البينية للدول الأعضاء، وفي عام ٢٠٠٠ تم إنشاء المنطقة الحرة للكوميسا بتسع دول فقط من الدول الأعضاء. (٧٤)

وتضم "كوميسا" ٢١ دولة من جنوب وشرق وشمال إفريقيا، وتعطي مصر، كأكثر عضو في هذا الكيان الاقتصادي، أهمية كبيرة له لأنه من أكثر المنظمات الإفريقية فعالية بالإضافة إلى كونها ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية (يزيد عدد سكان دوله عن ٣٥٠ مليون نسمة).

وتم إنشاء أجهزة "الكوميسا" وهي كالتالي:

- ١- هيئة رؤساء الدول والحكومات، وهو الجهاز الرئيس والمحوري وواضع السياسات العامة في المنظمة.
- ٢- للجنة الحكومية، والتي تضم السكرتارية الدائمة لحكومات الدول الأعضاء.
- ٣- مجلس وزراء الخارجية، والذي يضع السياسات التنفيذية.
- ٤- لجنة محافظي البنوك المركزية، والتي تضع السياسات المالية والتمويلية للمنظمة.
- ٥- السكرتارية العامة، والتي تدير الشؤون الإدارية وتشرف على تنفيذ البرنامج.
- ٦- اللجان الفنية، والتي تقوم بالدراسات الفنية التي تكلف بالقيام بها.
- ٧- اللجنة الاستشارية، والتي يمثل فيها القاطنون للرئيسين من القطاع الخاص من جماعات الضغط ورجال الأعمال.
- ٨- محكمة التحل، والتي تكلف بالنظر في المنازعات بين الدول الأعضاء. (٧٥)

ولتفسير حركة التجارة البينية لدول كوميسا، تم إنشاء ثلاث مؤسسات وهي كالتالي: غرفة المقاصة والتي تقوم بشوية أرصدة حسابات الدول الأعضاء الناتجة عن التجارة البينية. المؤسسة الثانية هي بنك التنمية لمنطقة التجارة للتفضيلية ويخصص بتمويل مشروعات التكامل للدول

وتعتبر مصر الدولة الأكثر ترجيحاً للفوز بالاستضافة لامتلاكها بنية أساسية متميزة لوجود القمر الصناعي المصري "نيل سات" ومدينة الإنتاج الإعلامي، بالإضافة إلى ذلك وجود كادر بشري إعلامي مدربة ذات قاعدة كبيرة. ويستند التصويت إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الإفريقي وهي لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر في يناير ٢٠٠٦ لمزيد من البحث ولتخاذ القرار .

٤- المبحث الرابع: المنظمات الإقليمية في إفريقيا

يعتبر التكامل الإقليمي الإفريقي لهذا للتنمية والاستقرار الإقليمي لأنه يساعد اقتصاديات لقراره على التنوع ويتجنب صلبة التهميش الدولي، ويعتبر عملية للتكامل الإقليمي الخطوة الأولى للتصاعدية (من أسفل إلى أعلى) للتكامل على مستوى لقراره ككل. والسبب الرئيس لعرض التجارب التعاونية والتكاملية الإفريقية هو الاستفادة من تلك الخبرات في المنظمة الأم على مستوى لقراره وهي الاتحاد الإفريقي. ومن الإيجابيات الاقتصادية للتكامل الإقليمي:

- ١- الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب زيادة الرقعة التجارية والأقاليم الاستراتيجية.
- ٢- ضمان التكامل بين مرحلت الإنتاج الثلاث: الأولى، والصناعي، والخدمي، مما يكون له تداعيات إيجابية على القيمة المضافة على المستوى الإقليمي.
- ٣- تعزيز التنوع الإنشائي وتخصيص قدرات ومهارات التجارة للخارجية مما يساعد على بناء الخبرات الضرورية للدخول إلى الأسواق العالمية التي تنسم بالتنافسية العالية. (٧٦)

٤-١- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا كوميسا Common Market for Eastern & Southern Africa "COMESA"

حلت كوميسا في ١٩٩٣ محل تنظيم سابق يسمى "المنطقة الحرة للتجارة للتفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا". وتم امتداد عمل معاهدة التجارة للتفضيلية لينتج تطبيقها في كوميسا وبحيث تتحول من منطقة حرة إلى سوق مشتركة بعد عشر سنوات من تاريخ إنشاء كوميسا. (٧٧) ولكن تواجه المنظمة مشكلات خاصة بالتزام الدول بتطبيق البرنامج الموضوع لتخفيفها من فتح أسواقها مما

مجالات النشاط الاقتصادي: الصناعي والنقل والاتصالات والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والمسائل المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى تنظيم التعاون السياسي بين الدول الأعضاء. (٧٨)

وأجهزة المنظمة هي: هيئة رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، وبرنامج للـ "إيكواس"، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل، والسكرتارية التقنية، وصندوق التعاون والتنمية. وبالإضافة إلى تلك الأجهزة ولاستكمال البناء التنظيمي للجماعة، تم إنشاء عدد من الوكالات المتخصصة لتنمية مجالات الصحة والمرأة والسياسة لائدية. وتعتبر هيئة رؤساء الدول والحكومات السلطة العليا في الجماعة حيث تضع وتنسق السياسات العامة لها، وتضع الإجراءات للالتزام لتحقيق أهدافها، وتحل إلى محكمة العدل المنازعات التي لم تتمكن مؤسسات الجماعة من التعامل معها. وتضع الهيئة في دورة سنوية عادية ويصورة استثنائية بناء على طلب أحد الدول الأعضاء المعزز بأغلبية بسيطة. (٧٩)

ويعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول المنظمة خطوة في طريق الوحدة الاقتصادية الكاملة التي تتميز بحرية لتجارة البينية والتي تحقق بإلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإلغاء كل الحواجز أمام تنقل عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات الداخلية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الالتزام بسياسة تجارية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء. ومع نهاية عام ٢٠٠٠ قامت ثمانية دول فقط بإلغاء الحواجز الجمركية على السلع المصنعة، بالإضافة إلى اثنتي عشرة دولة قامت بإلغاء الحواجز غير الجمركية. وفي مجال إلغاء الحواجز على تنقل عوامل الإنتاج بين حدود الدول الأعضاء، تم اتخاذ إجراءات تنفيذية هامة مثل إلغاء تشريعات الدخول لمواطني الدول الأعضاء. (٨٠)

ولعبت الجماعة دوراً محورياً في العديد من القضايا الإقليمية خاصة في مجال الأمن والسلام في تلك المنطقة المشتعلة بالحروب الأهلية بأن دجعت في إخماد الحروب الأهلية في "سيراليون" و"ليبيريا" واستعادة الديمقراطية فيها.

الأعضاء. المؤسسة الثالثة هي هيئة إصدار الشوكات المسلحة لمنطقة لتجارة التصديرية وتقوم بخدمات مصرفية للتبادل بها في الدول الأعضاء بغرض تنمية العملة وتيسير التنقل بين الدول الأعضاء. (٧٩) وقد حققت كوميسا نجاحاً كبيراً وملمية في تسهيل لتجارة البينية بين الدول الأعضاء بوضع هيكل للترميزات الجمركية تشمل تخفيضات مؤثرة بين دولها، وبين الدول الأعضاء ولقائم للخارجي.

٢-٤- تجمع دول الساحل والصحراء Community of Sahel-Saharan States

يعتبر هذا التجمع أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث عدد لدول المشاركة فيه، ويضم ١٦ دولة، ومن حيث الوزن النسبي للنتائج المحلي الإجمالي، وأخيراً، من حيث عدد سكان الدول الأعضاء به، حيث يقدر عدد سكان دولة نصف عدد سكان لقرار. (٧٧)

ولدت وثيقة تأسيس هذا التجمع بمدينة "سرت" في عام ١٩٩٨، ويهدف في الأساس إلى إنشاء كتلة اقتصادية إفريقية متكاملة لها استقلالية تنمية تحقق رسالة مشتركة وهي الاعتماد الذاتي للتكامل لاقتصاديات الدول الأعضاء كتلة موحدة، بالإضافة إلى التكامل السياسي والاجتماعي والثقافي. وفي عام ١٩٩٩ تم توسيع مجالات العمل للتجمع بإضافة الميثاق الأمني وقبول المعلومات والتنسيق في مجالات الزراعة والصناعة والاستثمار.

٣-٤- المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (إيكواس) Economic Community of West African States (ECOWAS)

ولدت أربع دول على اتفاقية إنشاء "إيكواس" عام ١٩٩٥، ولكن لم يتم تفعيل تلك الاتفاقية. وتجددت الدعوة لإنشائها في عام ١٩٧٢ عن طريق نيجيريا، التي هي أكبر دولة في غرب إفريقيا. واستمرت الاجتماعات لتصديرية مدة ثلاث سنوات، إلى أن تم التوقيع على معاهدة إنشاء المنظمة في "لاجوس" في مايو ١٩٧٥. وتم التوقيع على البروتوكولات المنفذة لها في العام التالي في "لومي". وفي يوليو ١٩٩٣، وقعت الدول الأعضاء الست عشرة التي تقع جميعاً في منطقة غرب إفريقيا، على معاهدة محدثة للمنظمة لدفع عملية التكامل الاقتصادي عن طريق الاندماج في جميع



إثبات تحفظات بظهور مشكلات ضلولة في عملية التصويت.
(٨٢)

٤-٥- هوية التنمية بين الحكومية (الإيجاد)
Intergovernmental Authority for Development
نشأت الهيئة في عام ١٩٨٦ تحت مسمى "المنظمة بين الحكومية للجفاف والتنمية" "The Intergovernmental Authority on Drought and Development" (IGADD)، أي أنها كانت تحصر اهتماماتها في مجالات الجفاف والتصحر. ومنذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، قررت الدول المؤسسة إعادة الحيوية إلى أوصال المنظمة وتحويلها إلى منظمة إقليمية بمصالحات كاملة في المجالات السياسية والتنمية والاقتصادية والتجارية، وبذلك تحول جل اهتماماتها إلى العمل من أجل الأمن الإقليمي والحوار السياسي بين دول القارة. وكان ينظر استراتيجيا إلى منظمة "الإيجاد" على أنها تمثل الضلع الشمال الإفريقي لمنظمة "كوميسا"، بينما تمثل منظمة "سادك" "SADC" للمنظمة للد لها في جنوب إفريقيا. وفي عام ١٩٩٦، اجتمع قادة لدول السبعة الأعضاء في اجتماع استثنائي للمنظمة في "كروبي" وقرروا الموافقة رسميا على تغيير اسم المنظمة إلى الاسم الحالي لها وتبني الاتفاقات التي تنص على ذلك. (٨٤)

وتتضمن المنظمة أربعة أجهزة وهي: جمعية رؤساء الدول والحكومات، ومجلس وزراء الخارجية، ولجنة السفراء، والسكرتارية. ويوضح من أليات العمل في المنظمة أن السكرتارية تلعب الدور التنفيذي الأهم فيها. ويرأس السكرتارية السكرتير التنفيذي الذي يهيئه جمعية رؤساء الدول لأربع سنوات، ويقوم بالإشراف على أقسام الأمانة الثلاثة وهي التعاون الاقتصادي والبيئي، والشؤون السياسية، والقضايا الإنسانية.

ومن الجلي أن الأقسام التنفيذية تمكس للتضاي الملح ولأولويات المنظمة للتحقق التالية: متوسط نمو السكان في الدول الأعضاء بتجاوز ٣% سنويا، وموجة التصحر التي تعاني منها الدول الأعضاء تتركز نقص في الإنتاج الغذائي مما يفرز مجاعات، وتعالى معظم لدول الأعضاء من أزمات إنسانية من انتهاكات لحقوق الإنسان والهجرة

ولكن تعاني الجماعة من العديد من المشكلات التي تعوق الانتماج الإقليمي منها: عدم الاستقرار السياسي الناتج عن ضعف نظم الحكم وضعف المجتمع المدني، للفساد المزمسي في المؤسسات الوطنية، نقاب الإرادة السياسية، وضعف الاقتصاديات لغرب إفريقيا بشكل عام.

٤-٤- جماعة التنمية للجنوب الإفريقي "سادك"
Southern African Development Community "SADC"

بدلت فكرة التجمع الاقتصادي لدول جنوب إفريقيا في عام ١٩٧٩، وتم إعلان المنظمة رسميا في قمة "توسكا" في أبريل ١٩٨٠ تحت مسمى "مؤتمر للتنمية والتنمية للجنوب الإفريقي" Southern African Development and Coordination Conference "SADCC" خير أنه في عام ١٩٩٢ تم حدوث تطور تكاملي ووظفني للكتل لتغيير أسمه إلى المسمى الحالي. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في "سادك" ١٦ دولة موزعة على مناطق جنوب ووسط القارة. (٨١) وتتضمن المنظمة ما يزيد عن ٢٠٠ مليون نسمة، بالإضافة إلى ناتج قومي إجمالي يزيد عن ١٧٦ مليار دولار، وتسيطر جنوب إفريقيا على ٧٨% من هذا الناتج الإجمالي للجماعة ككل. (٨٢)

وتتبنى الجماعة مخطا تكامليا جديرا بالدراسة والمتابعة التحليلية يتلخص في إسداد المشروعات التكاملية لدخل الأقاليم الاقتصادية بتوزيعها بشكل يتوافق مع الميزة النسبية لدول لدخل تلك الأقاليم. على سبيل المثال لخصت موريشوس، التي تتميز بالطبيعة الخلابة، بمشروعات السياحة، في حين لخصت زامبيا بمشروعات التعدين لتميزها بوجود ثروات معدنية كبيرة بها، ولخصت جنوب إفريقيا بمشروعات الصحة وتمويل الاستثمارات لتنميتها العلمي وتوفر مؤسسات التمويل بها.

وتؤدي للمنظمة بعض الأنشلة السياسية مثل الرقابة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الدول الأعضاء. ومن أمثلة تلك الانتخابات البرلمانية التي عقدت في زيمبابوي، والتي أرسلت المنظمة بعثة من مراقبين، بالتوازي مع البعثة التي أرسلها الاتحاد الإفريقي لنص الغرض، للتأكد من حسن سير الانتخابات. وأقرت البعثتان بمصادقة الانتخابات مع

للدول الأعضاء بدفع حصتها من الموازنة، بالإضافة إلى دخول بعض أعضائها أطرافاً في نزاعات إقليمية ضد أعضاء آخرين. (٨٥)

وبقيت المنظمة برنامجاً مرحلياً لتحرير التجارة البينية بين أعضائها في أول ثمان سنوات من عمرها. المرحلة الأولى كانت تهدف إلى خفض تدريجي للعوائق غير الجمركية بين أعضائها، وإن لم تكمل تلك المرحلة بالنجاح لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبعض دولها مثل الكونغو الديمقراطية وبيروني ورواندا. وكان من أهداف منظمة الأوكاس تحقيق الوحدة الجمركية للدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٣، ولكن الظروف السابقة حالت دون تحقيق هذا الإنجاز. (٨٦)

ويضم الاتحاد ١١ دولة في منطقة وسط إفريقيا، ويميش فيه ما يقرب من ٥٠ مليون شخص. ويهدف "الوكاس" إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، ولكنه حقق نجاحاً هامشياً لوجود تنظيمات إقليمية به يؤدي التنافس فيما بينهم إلى تعطيل التجارة بين الدول المشر الأعضاء ككل وتسهيلها بين دول التنظيمات الفرعية. التجمع الأول بين دول البحيرات العظمى وهي الكونغو الديمقراطية وبيروني ورواندا، بينما يتكون التجمع الثاني من ست دول وهي الكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو بيمبو والجابون وغينيا الاستوائية. (٨٧)

٤-٧- الاتحاد المغربي العربي Union Du Maghreb Arabe "UMA"

بدأت بوانر تكوين الاتحاد عام ١٩٦٤ ضمن فعاليات مؤتمر وزراء اقتصاد دول المغرب العربي بين الجزائر والمغرب وليبيا وتونس للتنسيق بين خطط التنمية للدول الأربع، وكذلك بين منطقة المغرب العربي وبين التنظيمات الاقتصادية والوحدة الأوروبية، ولكن لأسباب سياسية لم يكتب لتلك الخطة النجاح. وفي عام ١٩٨٨ تم إعادة تفعيل الاتحاد في مؤتمر قمة عقد في الجزائر بمشاركة خمس رؤساء دول المغرب العربي. وفي العام التالي تم توقيع معاهدة إنشاء الاتحاد في "مراكش" بالمغرب لتفعيل التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء.

الجماعية، وأخيراً، عدم الاستقرار السياسي والأمني على مستوى الوطني والبيئي في ست من السبع دول الأعضاء، هي: للصومال والسودان وأوغندا وإريتريا وكوتديفا وجيبوتي.

ويوضح العرض التالي بعض الاستنتاجات التي لا يجب إغفالها وهي كالتالي: أولاً: يطرح البرنامج لأول مرة مفهوم مساهمة القادة الأفارقة أمام الشعوب الإفريقية، وهو ما يوضح التزام القادة الأفارقة بالمد الديمقراطي، والذي يتواءم بمبادئه مع التمسك بالقرارة الاندماج في صليحة للوملة. ثانياً: يركز البرنامج في مفاهيمه ومبادئه على أبعاد برامجية مثل الرغبة والعمل على الاندماج في النظام العالمي والمشاركة معه وعدم التفرقة إقليمياً لأن هذا هو المخرج الوحيد للتصالح مع النظام العالمي الجديد.

ثالثاً: تفهم واستيعاب القادة الإفريقية للارتباط الوثيق القائم بين متطلبات التنمية المستدامة في القارة الإفريقية وهي: التكامل الاقتصادي بين دول القارة، والنمو الاقتصادي المشترك، والتنمية السياسية والاجتماعية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والتفاعل المتصطب مع قوى العولمة بالاندماج للدروس ونقد أي تمهيش للقارة عالمياً.

رابعاً: إدراك قادة القارة أن المعادلة الدقيقة للتنمية الإفريقية لا تأتي إلا من مشاركة للمشكلات الإفريقية وعالجها، وأن حلول مشكلات القارة لا يجب أن تقتبس من تجارب علمية تنبئ في بيئتها الداخلية مع البيئة الإفريقية. خامساً: ظهر بجلاء إدراك القادة لأهمية للتنمية المتوازنة وبد وضع أولوياتها، بحيث لا يطغى قطاع تدمري على القطاعات الأخرى.

٤-٦- الاتحاد الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى "إيكاس" Economic Community of Central African States "ECCAS"

نشأت فكرة تكوين اتحاد اقتصادي لدول منطقة إفريقيا الوسطى في مؤتمر قمة لدول المنطقة في ديسمبر عام ١٩٨١، وتوجت مجهودات تلك الدول بإنشاء المنظمة بنهية عام ١٩٨٣، وإن لم تبدأ أنشطتها الفعلية إلا في عام ١٩٨٥. ومنذ عام ١٩٩٢ تخلصت أنشطتها بشكل كبير لحد أسباب منها الضائقة المالية التي تعاني منها المنظمة لعدم التزام



أبرزها النزاعات الحدودية مما أدى إلى ظهور تداعيات سياسية سلبية ألقت بظلالها على علاقتي لتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

خامساً: عدم نضوج المؤسسات لدخل كل تكتل، حيث يوجد مؤسسات مالية وتمويلية وتشريعية وتنفيذية في العديد من تلك التكتلات بدون إمكانات مادية كافية أو مؤهلات بشرية قادرة على تنفيذ الأهداف الطموحة البعيدة المدى.

سادساً: عدم التنسيق بين تلك التكتلات على المستوى الأفقي، وخاصة في ظل تكرار عضوية العديد من الدول الأعضاء وكذلك المؤسسات في أكثر من تكتل، أدى إلى إنكفاء روح التنافس والتصارع بين تلك التكتلات على حساب قيم التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينهم.

٥- المبحث الخامس: التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي
تواجه الاتحاد الإفريقي كمنظمة نواية إقليمية حديثة العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وخطوط من تلك المشكلات. والهدف من دراسة تلك التحديات التعرف على كل ما يهدد فعالية أداء الاتحاد ومؤسساته وتحقيق أهدافها، والعمل على تفضي الآثار السلبية لتلك التحديات. ويقتضي العرض التالي الضوء على أهم صور التحديات التي تواجه الاتحاد بأبعادها المختلفة:

٥-١- التحديات الهيكلية والمؤسسية
تواجه الاتحاد العديد من التحديات التي تصل الصيغة الهيكلية والمؤسسية. أول تلك التحديات وأكثرها تعقيداً هي كيفية تنظيم العلاقات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، وتنسيقها فيما بينها. ويتركز جوهر المشكلة، ليس في تعدد تلك للتجمعات بل في التباين الكبير بين تلك للتجمعات سواء في الأهداف أو مستويات التطور أو مراحل التكامل الاقتصادي. وينتج عن تلك المشكلة تدخل عضوية أعضاء الاتحاد في العديد من المنظمات العالمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية والمنظمة الفرنكوفونية. ومن المتعارف عليه أن كل منظمة دولية تفرض التزامات على أعضائها، مما يثير مسألة تضارب تلك الالتزامات مع التزامات الدول الأعضاء تجاه الاتحاد الإفريقي. (٨٨)

للتحدي الثاني في هذا الإطار، والذي يهدد مصداقية

نخلص من العرض السابق إلى أن معظم التكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية الإفريقية لم تتعدى مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل الاقتصادي والمالي للأسباب التالية:

أولاً: تعاني معظم التكتلات من عدم وجود نظام مؤسسي مستقل عن الدول الأعضاء بالإضافة إلى ضعف في آليات اتخاذ القرارات. ويرجع هذا الضعف إلى عدة عوامل لعل من أهمها وجود دول تقود كل تكتل على حدة مثل نيجيريا في منظمة "الأكراس" وجنوب إفريقيا في منظمة "سادك". العامل الثاني هو قسوة ظاهرة "تخصخصة السلطة" مستوى القرار مما يؤدي إلى إخضاع سياسات الدول الأعضاء في كل تكتل إلى تقلبات المزاجية للشخصية لتلك القيادات، علماً بأن آليات اتخاذ القرار في تلك التكتلات تعتمد في الأساس على مؤتمرات القمة. العامل الثالث هو عدم الاستقرار السياسي لمعظم دول القارة الناتج عن وجود نظم سلطوية تسيطر بشكل كامل على صلاحي صناعة واتخاذ القرار السياسي بدون مشاركة شعبية أو من منظمات المجتمع المدني.

ثانياً: يقسم النمط السائد للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية الإفريقية بعدم المساواة فيما بينهم، أي أن جل المزايا الاقتصادية تكون في صالح الدولة القطب في التكتل، وتتعدد الأمثلة على ذلك: جنوب إفريقيا في منظمة "سادك"، ونيجيريا في منظمة "إيكواس"، وكونغو الديمقراطية في منظمة "إيكاس"، وكينيا في منظمة "جماعة شرق إفريقيا".

ثالثاً: أدت الظروف الاقتصادية غير المواتية في القارة إلى تلبية النظرة الذاتية الأحادية على مفهوم التكامل الاقتصادي والمالي، والذي تراجعت أسهمه في سلم أولويات سياسات الدول الأعضاء في تلك التكتلات. وكذلك أدت تلك الظروف إلى عدم استكمال التكتلات لموافقاتها المخططة مما أثر بالسلب على تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها. وأقر ذلك حلة من الإحباط التشاؤم والتي خلقت بدورها جوا من التشكك في جدوى تلك التكتلات.

رابعاً: وجود خلافات سياسية بين أعضاء التكتلات من



ضحايا الحرب الأهلية فيها منذ عام ١٩٩٨ الثلاثة ملايين قتيل من المدنيين مما يجعلها المنطقة التي شهدت أكثر ضحايا مدنيين منذ الحرب العالمية الثانية. (٩٠)

وتعدد صور النفوذ الخارجي في دول إفريقية بينها مثل انتخب الفرنسي العسكري في ساحل عاج والذي لجح الحرب الأهلية منذ عام ٢٠٠٤، وانتخب البلجيكي في الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا، والنفوذ البرتغالي في أنجولا. ويمكن ملاحظة أن للتدخلات الأجنبية في أي كيان سياسي إفريقي يفرز بؤرا عديدة للصراع مرشحة دائما للتفجر، وإن حدثت حدثها قليلا لانقطاع الأنفاس.

وأدى فشل الذريع لقوات الأمم المتحدة في الصومال إلى إجماع الأمم المتحدة عن التدخل العسكري لرفض الدول الكبرى إمدادها بالتمويل والعتاد والقوات الضرورية للتدخل في النزاعات المسلحة الإفريقية. وظهرت دعوات عالمية وإفريقية لاقصار عملية تسوية الصراعات الإفريقية على قوات أفريقية لحفظ السلام والحد من الاعتماد على قوات غير إفريقية. وأدى هذا التوجه إلى تقصير عمليات حفظ السلام في "دارفور" (السودان) على قوات تحت راية الاتحاد الإفريقي، وإن كان التمويل والعتاد الرئيس تسهم فيه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد طلبت الأمم المتحدة من الاتحاد الإفريقي إرسال ٣٣٢٠ مراقبا لمنع المذابح هناك، يوجد منهم فعليا في منتصف عام ٢٠٠٥ ما يزيد عن ١٤٠٠ مراقب إفريقي. (٩١) ومن أمثلة المساعدات العسكرية الثنائية، سحب ستة ملايين دولار من موازنة وزارة الدفاع الأمريكية وتخصيصها لقوات الاتحاد الإفريقي المرسلة لحفظ السلام إلى "دارفور" في السودان في ١٥ يوليو ٢٠٠٥ بقرار تنفيذي من الرئيس الأمريكي. (٩٢)

ومن الأمثلة الأخرى اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٧ الصادر في ١١ يونيو عام ٢٠٠٤ على هيئة من هيئات الاتحاد الإفريقي وهي "الإيجاد" Intergovernmental Authority on Development، للتعامل مع أزمة "دارفور" بتشكيل لجنة منبقة من "الإيجاد" ترأسها كينيا ومهمتها التعامل مع الأطراف المباشرة للأزمة من مليشيات "الجندوب" وللتنظيمات العسكرية

الاتحاد الإفريقي على المستوى المؤسسي، هو قضية موقف رؤساء الدول والحكومات الذين وصلوا إلى السلطة بطرق تتعارض مع المادة ٣٠ من القانون التأسيسي للاتحاد. ويوجد فريقان من قادة الاتحاد لهم آراء متباينة في هذا الإطار: الفريق الأول يرى أن وجودهم يضر من قبول الأمر الواقع المستمر "De Facto" ومجرد إثارة هذا الموضوع سيؤدي بالضرورة إلى انقسام الاتحاد لوجود تكتلات ومصالح إقليمية في القارة، في المقابل، يؤكد قادة آخرون أن إرساء مبدأ حظر مشاركة القادة الذين وصلوا إلى السلطة بطرق غير دستورية يستدعي تطبيقه بدون أي استثناء، لأن انتهاك في ذلك يرسى سابقة خطيرة تضعف مصداقية الاتحاد، خاصة في سنواته الأولى والتي يريد من خلالها محور سنوات طويلة من التجاوزات السياسية الخطيرة التي كانت تجرى تحت سمع وبصر منظمة الوحدة الإفريقية.

٢-٥- التدخلات الأمنية

تعتبر الصراعات المسلحة والحروب الأهلية هي الهاجس الأكبر الذي يورق القارة السوداء ويغلب على التخلف في كافة نواحي التنمية الوطنية والإقليمية. ويرجع تقاعس هذه الظاهرة إلى العديد من العوامل المتشابكة من دكتاتورية معظم للنظم للحكمة، وسوء توزيع ثروة بين الأقاليم في الدولة الواحدة، وأسباب تنطق بالاضمحلال وانهك حقوق الأقليات الدينية أو العرقية أو القبلية ولتطهير العرقي والمذابح الجماعية، والتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدول القارة، للتدخلات الخارجية لإكراه الصراعات لتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي، وللزاعات الحدودية، إلى مساعدة دول لمتربعين من دول مجاورة. ويلفت الباحث لذكر حقيقة أن الميراث الاستعماري الذي خلفه الغرب قد أدى إلى تفتت جرائم ضد الإنسانية كالمذابح الجماعية ولتطهير العرقي بيد أفارقة، تتوارى بجانبها الجرائم التي ارتكبتها الاستعمار، أدى ذلك إلى تعالي أصوات مغرضة بإعادة استعمار إفريقيا بدعوى إنقاذها من مولاتها. (٨٩) ومن النتائج المفزعة للحروب الأهلية والقبلية في إفريقيا، الحد الهائل من الضحايا المدنيين، والتي في العادة تحسب بالملايين، ففي الكونغو الديمقراطية وحدها تعدى عدد



زيادة الدول الدائمة العضوية بكثير من خمسة أعضاء منهم ثلاثة لهم حق النقض. ويشير اتفاق نيجيريا مع "مجموعة الأربعة" "G4" لمكونة من اليابان والهند والبرازيل وألمانيا (للدول الأوفر فرصة الحصول على المقاعد الدائمة) على بلاد محطبة بفرص إفريقيا في التمثيل المتوازن في مقال إنساجها في تكلمهم مؤشرا خطيرا لانقسام الجبهة الإفريقية التي شكلها الاتحاد الإفريقي، وفروض مجموعة الأربعة ولسق معها لاتخاذ موقف دولي موحد من عملية إصلاح الأمم المتحدة. (٩٤)

ويجب عدم إغفال دور القاطنين الدوليين في سياق عملية توسيع عضوية مجلس الأمن، حيث تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في صالح اختيار مصر وجنوب إفريقيا للمقعدين السابق حرضهما على القفزة. وفي المقابل، تضعد نيجيريا على تحلة الرأي العام الأفريقي على أن المقعدين يجب أن يكونا مخصصين لإفريقيا "السوداء". وتضعد كذلك على ضغط الدور المصري الحالي وتأثيرها في الساحة السياسية الإفريقية مقارنة بالدور المحوري لمصر إبان عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات. (٩٥) وقد أكد الاتحاد الإفريقي في إنساجح كفته في ١٦ سبتمبر عام ٢٠٠٥ على رفض التوجه للنيجيري ورفض إعطاء أي تنازلات عن طلبه السابق بشأن تسعة مقاعد دائمة (منهم مقعدان لهما حق النقض) في مجلس الأمن.

٥-٤- التحديات الاقتصادية

تعالى التحديات الاقتصادية الإفريقية من مشكلات اقتصادية مزمنة منها تدنى النسبة المئوية لليونان الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، والمعز في مولداتها، والمستويات العالية من التضخم البيئي، والنسب العالية من البطالة، وتشره الهيكل الإنتاجية لاقتصادياتها، والمو غير المتوازن لتقاسمات الاقتصاد، وتكدي الناتج القومي الإجمالي إلى حد النمو السالب للحديد من الاقتصاديات الإفريقية. وبشكل غالب، تكبر الدول الإفريقية اقتصاديات منتجة للمواد الأولية سواء للتجدينية منها أو لزراعية، ومن هنا المنطلق تبرز مشكلة تحكم الدول المستوردة في أسعار تلك المنتجات الأولية في الأسواق العالمية المتخصصة. وقد عزى الحديد

للمعادية لها والحكومتين السودانية والتشادية، بالإضافة إلى لمشكلات الإنسانية والاجتماعية التي تخلفها هذه الأزمة من انتهاك لحقوق الإنسان والجرم العنصرية والتهجير وسد الاحتياجات الإنسانية الأساسية. (٩٣)

وبناء على ما سبق، أقر الاتحاد الإفريقي إنشاء قوة عسكرية مستبدًا في العمل في ٢٠١٠، كما ذكر من قبل في هذه الدراسة، أطلق عليها "القوة الإفريقية" African "Standby Force". ويعتقد الباحث أن القوة الإفريقية ستواجه مشكلات مالية ولوجستية وخاصة بإدارة الأفراد. المشكلة الأكبر تتركز حول توفر التمويل اللازم في ظل المشكلات الاقتصادية الخفيفة التي تعرض لها كافة الدول الإفريقية وعدم التأكد من استمرارية تمويل الأطراف الدولية للقوات في حال عدم الالتزام بتوصياتها. المشكلة الثانية تتعلق بالثبات الكبير في جيوش الدول الإفريقية في نظم ومستوى تقنية التسليح، والمهارات العسكرية، والمستوى التقني لتفنية الأساسية في الطرق والسكك الحديدية لنقل القوات. المشكلة الثالثة تتركز في الثبات في مستويات الإرادة السياسية لزعماء القفزة في لتكفل عسكريا، وهو ما يرجع إلى وجود تحالفات ومصالح بين بعض القفزة.

٥-٣- للتحديات السياسية الدولية والإقليمية

لأت تداعيات سياسات القفظة الأحادية وممارسات العولمة إلى بناء واقع سياسي دولي يجب للتعامل معه بنظرة إقليمية. فوجود مخططات لإنساج قفزة في إطار عمليات وسياسات العولمة بدون مراعاة لخصوصيات قفزة سيؤدي بالضرورة إلى إلحاق الضرر بالهيكل الإنتاجية لدول قفزة واستنزاف اقتصادياتها بالإضافة إلى تهويشها سياسيا. ومن القلبية السياسية ستؤدي سياسات القفظة الأحادية إلى إحتواء إفريقيا وتسييرها سياسيا في ظل الفقرة السياسية بين دول قفزة وعدم وجود موقف أفريقي موحد.

ولعل لغل الدول الإفريقية في الاتفاق على موقف موحد في قضية فشل تسعة مقاعد دائمة (منهم مقعدان لهما حق النقض) في مجلس الأمن توطئة لإصلاح الأمم المتحدة، قد لقي بظلال قاتمة على جهود الاتحاد الإفريقي، وأدى ذلك إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن توافق على

نسمة لفترة طويلة، وإن السوق الإفريقية تزخر بفرض مماثلة لتلك التي كانت متوافرة في أمريكا اللاتينية قبل عشر سنوات وفي آسيا قبل ١٥ عاما. (٩٨)

وقد قوت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ صلاتها لتجارية مع العديد من الدول الإفريقية، وعقدت اتفاقيات تجارية مع بعضها، وفي طريقها لمعد اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من دول القارة ومنها مصر.

٥- يؤدي ضعف المعائد من الثروات الوطنية إلى حلقة مفرغة من التداخات السلبية المتسلسلة من نقص الاندثار إلى ضعف الاستثمار إلى الإنتاجية المتدنية، مما أدى إلى تدهور نصيب القارة من الناتج الإجمالي العالمي.

٦- يؤدي زيادة عرض العملات الوطنية وضعف الطلب عليها إلى ضعف وعدم استقرار قيمتها، مما يؤدي في النهاية إلى أن أصبحت جميع العملات الإفريقية عملات غير قابلة للتداول الدولي "Soft Currencies". ومن الناتج السلبية لذلك تسير المنتجات الإفريقية بسلات أجنبية، بالإضافة إلى تعويم العملات الوطنية وربطها بالعملات الأجنبية مما يؤدي في المدى الطويل إلى تثبيط الاقتصاد.

٧- معظم التبادل التجاري، المحدود في حجمه ونطاقه، بين دول الجوار الإفريقي يتم بصورة غير قانونية أو غير رسمية لعدة أسباب منها أن الاتفاقيات الرسمية لتقليل التهرب الجمركي بين الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية تفقد مغزاها لوجود "مصرفات وشرائب غير رسمية" يفرضها المسؤولين وجنود الحدود.

ويمكن توضيح الصورة الواقعية للاقتصادات الإفريقية من المؤشرات التالية:

١- تعتبر دول إفريقيا اسفل الصحراء الكبرى أفقر دول العالم، حيث بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٣ أقل من ٣٠٠ بليون دولار أمريكي.

٢- تحتل الدول الإفريقية في عام ٢٠٠٣ أكثر من ثلث قائمة الدول التي تعاني من معدلات تضخم تفوق نسبة ١٠٠٪، وتحتل أجولا راس القائمة بمعدل تضخم قدره

من المحليين تلك المشكلات الاقتصادية الهيكلية إلى عوامل جغرافية واجتماعية وميسية. (٩٦)

بالإضافة إلى ما سبق، نتعرض تلك الأسواق لتقلبات حادة في أسعار تلك المنتجات مما يكرن له تداخات سلبية على النحو التالي:

١- عدم قدرة الدول الإفريقية على التفتير ببيرواتها من التصدير مما يؤثر سلبا على لخطط للتنمية الوطنية القصيرة والطويلة المدى.

٢- حدوث أزمات اقتصادية خفيفة وعدم القدرة على استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج الحيوية من الخارج لنقص العملات الصعبة.

٣- في المتوسط تزيد أسعار المواد الأولية بدالة حصرية مقارنة بالسلع الصناعية المستوردة التي تزيد بدالة هندسية، مما ينتج عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات وتركز لديون الخارجية على الدول النامية بشكل عام والإفريقية بشكل خاص لأنها الأكثر والأقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

٤- تتحكم الدول الكبرى -التي حوت استعمارها العسكري للدول الأكثر فقر إلى استعمار اقتصادي- في استغلال الثروات الوطنية الإفريقية عن طريق امتيازات للشركات المتعددة الجنسيات للدول الأم، أو تكتل منها، أو تتصارع فيما بينها للفوز بالنزمية. وكنهجة مباشرة لهذا الاستغلال، تعاني إفريقيا من تكتل لتجارة البينية بين دولها وبلغ نصيبها في بدايات القرن الواحد والعشرون من إجمالي الناتج للصناعي العالمي وكذلك من لتجارة الدولية ١,٨٪ فقط. وبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ١٥ بليون دولار بنسبة ٤٪ من الإجمالي العالمي. (٩٧)

وأولى وزير لتجارة الأمريكي بالتصريح التالي في سياق مؤتمر القمة الإفريقية والأمريكية للثالث الذي عقد في دكار في عام ١٩٩٥: "أن الولايات المتحدة تركت إفريقيا فترة طويلة جدا لفرنسا، ولكنها من الآن وصاعدا سنبدي مقاومة كبيرة حيال شركاء لقارة التقلبيين... لقد تركنا للخوريين سوقا محتملة يسكنها ٧٠٠ مليون



مليوناً منها ٦٣ مليوناً كخصص ملازمة و ٩٥ مليون مساهمات تطوعية. (١٠٠)

ويعتقد الباحث أن التقديرات السابقة للموازنة غير واقعية مما قد يؤدي إلى فقد مصداقية الاتحاد في حال عدم توفير نصف تلك الموازنة المطلوبة، على أقل تقدير.

٥-٥- التحديتات الاجتماعية والإقتصادية

تعالى القارة الإفريقية من مشكلات اجتماعية وإسكانية تؤدي إلى مخافة سكانها وإهدار حقوقهم الإنسانية وأمنيتهم. ويروى عدد سكان القارة الخمراء عن ٧٠٠ مليون نسمة يشكلون ما يقرب من خمسة آلاف شعب وقبيلة وعرق متعدد للغات ولديانات والثقافات. (١٠١)

ويمكن تلخيص للتحديتات الإنسانية والاجتماعية التي تقابل لشعوب الإفريقية فيما يلي:

أولاً: تكبير مشكلة اللاجئين من المشكلات الكبيرة والمعقدة والتي تعتبر نتاج مباشر للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في إفريقيا، ونجد ٦ دول إفريقية في قائمة أكبر ١٠ دول على مستوى العالم مصدرة للاجئين وهي كالتالي: سريالونكا ٤٤٠ ألف، الصومال ٤١٥ ألف، السودان ٣٧٤ ألف، إريتريا ٣٢٠ ألف، بوروندي ٣٠٠ ألف، وأنجولا ٢٥٥ ألف. ولا تقتصر مشكلة اللاجئين على إعادة التوطين في دول أخرى فقط بل تفرز مشكلات قد تكون أخطر وتؤثر على استقرار دول ومناطق في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى إضعاف الدول ككيانات سياسية قادرة على التماسك والاستمرار. (١٠٢)

ومن أكبر تلك للمشكلات عدم الاستقرار السياسي والأمني للدول المتناحرة، وبينها الدول الطاردة، الذي ينتج عن اللجوء إلى دول مجاورة. ولعل عدم الاستقرار والحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية ناتج في المقام الأول نتيجة لهجرة مئات الآلاف من رواندا وبوروندي، والصراعات الخارجية بين السودان وأوغندا والحرب الأهلية بهما تعتبر نتيجة مباشرة لاستنزاف كل منهما للاجئين ومتمردين من الدولة الأخرى، جيش الرب وجيش تحرير السودان (قبل الاعتراف الرسمي به)، تدخل أراضيهما. ويعتبر واحد من كل خمسين يعيشون في القارة من اللاجئين

٩٢٪. وفي عام ٢٠٠٠ وصل معدل التضخم في الكونغو الديمقراطية إلى نسبة غير مسبوقة وهي ٥١٦٪.

٣- الإنفاق الحكومي في دول إفريقيا الشمالية في عام ٢٠٠٣ لا يزيد عن ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تتراوح نفس النسبة في أوروبا وآسيا بين ٥٥٪- ٦١٪.

٤- متوسط نسبة الديون الخارجية للدول الإفريقية اسفل الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٣ بلغت ٥٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما النسبة في الاقتصادات متوسطة الدخل لا تزيد عن ٩٪.

٥- في عام ٢٠٠٣، تعالى معظم موازين المدفوعات الإفريقية من عجز ما بين المتوسط والكبير بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية وعدم قدرتها على سد الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى ضعف قدراتها للتصديرية للأسواق الخارجية. (٩٩) ويتوقع للتكامل الاقتصادي الإفريقي وتوحيده فرصة لدول القارة الهروب من النفق المظلم الذي يميز الاقتصادات الإفريقية والحصول على مزايا اقتصادية عديدة منها الضغط للحصول على شروط تجارية أفضل في إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وكذلك مع المالدحين للمعونة، بالإضافة إلى تكوين كتل اقتصادي له تقل على المستوى الدولي.

أثرت الظروف الاقتصادية السالف ذكرها على قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على الوفاء بالتزاماتها في موازنة الاتحاد وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على نطاق وفعالية أنشطة الاتحاد، فقد قدر الاتحاد الحاجة إلى ٢٠٠ مليون دولار لتمويل برنامج "النياد" ولكن تم خفضه إلى فقط ٣٠ مليون دولار. وموازنة الاتحاد الإفريقي حتى بداية عام ٢٠٠٥ محدودة ولا تتماشى مع الطموحات والأهداف العريضة للاتحاد حيث لا تتعدى ٤٣ مليون دولار أمريكي، لم تنفع الدول الأعضاء منها سوى ٢٧ مليوناً. ورغم ذلك ولحق وزراء خارجية الدول الأعضاء في ديسمبر عام ٢٠٠٤ على زيادة موازنة الاتحاد أربعة أمثال لتصبح ١٥٨



الخاتمة

أسفرت الدراسة عن توصيل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

أولاً: يرى الباحث أن أهداف الاتحاد طموحة بدرجة لا تتناسب مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في القارة، أي أن الاتحاد يحتاج إلى التفكير في عملية البناء المؤسسي وترشيدها لتتسم بالواقعية والتمثل بخط الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. ومبحث للموضوع الإفريقي هو الرغبة في الوصول إلى شام سياسي واقتصادي واجتماعية على غرار الاتحاد الأوروبي بدون النظر إلى ما استفركه الأخير للوصول لمرحلة للتفويض السياسي والمؤسسي، وبدون التفرك بين الواقعين الإفريقي والأوروبي. وبشكل علم يمكن بالخروج باستنتاج أن الاتحاد يحتاج إلى مراجعة لأدله التي لا تتناسب مع الواقع المعاصر خاصة تلك المتعلقة بتطبيق الوحدة النقدية وتطبيق السلطات التشريعية والقوى وطنية في برلمان عموم إفريقيا في المدى الزمني الموضوع.

ثانياً: استفاد واضعي القانون المؤسسي للاتحاد الإفريقي من جل تجربة منظمة الوحدة الإفريقية، مع التحفظ على أهدافه، مما أدى وجود فرصة حقيقية لاستمرار الاتحاد ككيان إقليمي في ظل معطيات العولمة. ومن مظاهر تلك الاستفادة محاولة واضعي القانون المؤسسي للاتحاد تناعم آليات عمل مؤسسات الاتحاد، وإن لم يصادفهم الكثير من النجاح في التوفيق بين تلك الآليات وأهداف الاتحاد. ويمكن الخروج باستنتاج أن ضعف الالتزام بالتفويضات منظمة الوحدة الإفريقية كان يرجع بصفة كبيرة إلى عدة عوامل منها: عدم الرغبة في التفويض بالاستقلالية الوطنية مقابل تقوية قوة إقليمية، وضعف المؤسسة الوطنية في معظم الدول الإفريقية والاعتماد على "الحالة المزاجية" للقادة من حيث التمسك أو للتفويض لعضوا معينة.

ثالثاً: يجب عمل مراجعة شاملة وواقعية للكيانات السياسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية لدخل القارة بفرض إلغاء بعضها لوجود معظم أعضائها داخل أجهزة وبرامج الاتحاد. والمحكمة الأكبر لنجاح أي تكتل اقتصادي أو سياسي هو

لأسباب أمنية أو اقتصادية أو من اللاجئين سياسياً. (١٠٣)
ثانياً: من المشكلات المزمنة في إفريقيا مشكلة الفقر والذي يصل درجته في العديد من الدول الإفريقية إلى أدنى مستوياته عالمياً، حيث تحتل الدول الإفريقية معظم مراتب الفقر ١٠ دول عالمياً. ومن المفارقات المذهلة أن إفريقيا تعتبر من أغنى قارات العالم في الموارد الطبيعية بينما نجد أن أكبر نسبة من الفقر المدقع والمجاعات بها، مما يشير بشكل لا لبس فيه أن سوء استغلال الموارد، والتسارع العسكرية، والفساد الهيكلي، والتفويض الاجتماعية المتردية من جهل وأراض مؤلمة وروائية تتفاعل مجتمعة لينتج عنه الواقع الاجتماعي الحالي (٤١ مليون إفريقي أسيرياً وبها الإيز توفي منهم أكثر من ١٥ مليوناً). ويمكن لتفكير مثال صارخ يحترق تطبيقاً مثالاً لما طرحه الباحث وهو مثال لجنوا التي تنتج ما يربو على ٨٠٠ ألف برميل بترول سنوياً، وهو ما يفوق إنتاج الكويت من البترول، بالإضافة إلى إنتاجها بعض المعادن النفيسة مثل الماس، بينما يعاني فيها أربعة ملايين شخص من المجاعة. (١٠٤)

وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية نقلاً عن تقارير رسمية من هيئة الإذاعة البريطانية في نوفمبر عام ٢٠٠٥ أن أكثر من ٢٠٠ ألف طفل من دولة الأنجر وحدها يعتمدون بصفة كاملة على معونات دولية، أي أن النقص أو انقطاع تلك المعونات قد يؤدي إلى كارثة إنسانية في تلك الدولة وميلاتها للعديد في إفريقيا. دعت كل تلك الحقائق المؤلمة إلى أن يذكر توني بائر، رئيس وزراء بريطانيا أن "إفريقيا تعتبر ندبة في ضمير العالم" (١٠٥)

"Africa is a scar on the conscience of the world"
نستنتج من العرض السابق وجود خط مشترك يربط بين جميع صور مشكلات والتحديات التي تواجه القارة، فالمسلم والاستقرار السياسي ضرورتان للتكامل الاقتصادي لعدة عوامل منها: أليهما يعطيان قوة دفع سياسية للتكامل، ولا يكف للتكامل النجاح بدون تحقيق نمو اقتصادي إيجابي والذي بدوره ييسر تحقيق الأمن والمسلم، ويعتبر التكامل أداة لتفادي النزاعات لوجود مصالح مشتركة للدول الإفريقية في هذا التكامل.



للأجهزة الأخرى بما يشمل مع هذا السياق. وكتيجة لهذا الاقتراح، سوف يتم إجماع وإلغاء وإعادة تسميته الأجهزة الأخرى.

٣- يعتقد الباحث أن الهيكل التنظيمي والإداري للاتحاد ضخم ومترهل ويحتاج لترشيد عدد أجهزته وإعادة نظر لوجود عدد من المحددات والاقتصادية والتمويلية التي تحد من قدرته على إدارتها بكفاءة وفعالية وضمان استمراريته.

٤- ترجع معظم مشكلات القارة إلى ضعف الكيان المؤسسي والسبب لمعظم دول القارة، أي أن أحد المدخلات لتقوية الاتحاد الإفريقي هو تقوية الدولة مؤسسيا وميسا كقوة للاتحاد.

٥- رغم وجود مصور واضحة في مواد القانون التأسيسي ومبادئ وأهداف أجهزة الاتحاد وتوضيح أسلوب التعامل مع انتهاكات حقوق وحريات الإنسان الأساسية، لا تزال معظم دول القارة تشهد تلك الانتهاكات بدون تدخل فاعل من الاتحاد لتصبح الأوضاع، إلا في حالة "دارفور" لوجود ضغوط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واستصدارهم قرارات لوقف الحلف من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويرجع الباحث ضعف فاعلية الاتحاد في هذا المجال إلى عدة أسباب أولها الثقافة الإفريقية التي تعتمد على تفصيل التفويض الودي والتسويق على المواجهة. السبب الثاني يرجع إلى التكتلات السياسية الجغرافية في إفريقيا والروابط الثقافية واللغوية بين تلك الدول مثل تحدث شعوب شرق إفريقيا للغة السواحلية، وانتشار قبيلة "الهوسا" في دول غرب إفريقيا والتحدث بلغتها، بالإضافة إلى الثقافة العربية في دول شمال إفريقيا. السبب الثالث هو وجود مصالح وروابط شخصية بين العديد من قادة الدول الإفريقية، مما يدفعهم إلى الدفاع عن مصالحهم ككتلة واحدة لأن انتقاد السياسات الفاسدة لأحدهم هي لفقد لكل الأنظمة الفاسدة. السبب الرابع هو الرغبة الملحة في ضمان التضامن ووحدة الصف الإفريقي وتقلد أي انشقاق للاتحاد الإفريقي الوليد والحرص على نجاحه لأنه الفرصة الذهبية لدول القارة

وجود آليات مؤسسية قادرة على لحنواء الخلافات وحل المشكلات المتوقع حدوثها. وبذلك يصبح كبر الدروس المستفادة من التكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية الإفريقية هو تقوية لترجحه المؤسسي للاتحاد الإفريقي بحيث يصبح له كيانا سياسيا وتنظيميا مستقلا فاعلا في آليات صناعة واتخاذ القرارات. وتوجد قناعة لدى الباحث أن بعض تلك التكتلات والتكتلات سوف تحل نفسها تلقائيا بمجرد ظهور بوادر نجاح الاتحاد في تحقيق أهدافه وثقة في مؤسسته، بعد استكمالها وعملها بصفة متكاملة كمنظمة واحدة.

رابعاً: من منظور السياسية الدولية، يتمتع الاتحاد الإفريقي بمساندة سياسية واسعة من المجتمع الدولي لعدة أسباب أبرزها عدم رغبة الأطراف الدولية الفاعلة في التدخل المباشر في القارة لوجود خبرات غير موفقة في الماضي. ومن الناحية الاقتصادية، وعدت الدول الغنية بتمويل جزئي لبعض برامج وأنشطة الاتحاد، ولكن تواجه الاتحاد مشكلات معقدة مع قوى العولمة مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامساً: تم التوصل لبعض المقترحات لتفعيل دور الاتحاد الإفريقي عن طريق طرح الإصلاحات التالية:

١- عدم تكرار إنشاء أجهزة الجماعة الإفريقية والتي لها نظير في الاتحاد مثل القمة، ومجلس الوزراء، والبرلمان، ومحكمة العدل، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، والأمانة العامة واللجان الفنية. ولا يعتبر التكرار المؤسسي إهداراً للوقت والمال والمجهود فقط، بل قد ينطوي على قرارات متضاربة وصراعات بين تلك الأجهزة المتمثلة.

٢- إعادة النظر في مجالات اختصاصات اللجان الفنية والمفوضية الإفريقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لوجود تضارب كبير في الاختصاصات حيث يقوم كل من تلك الأجهزة بعمل دراسات في ذات المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويقترح الباحث قسر تكليف تلك المهام على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية

الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٣٧-٤٣.

٧- حلمى شعراوى. "قراءة الإفريقية للنظام العالمى". إفريقيا والعالم". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٩٤-١٠٠.

8- "Who Represents Africa On The UN Security Council?" *New African*. June 2005. P. 31.

٩- قارن بين استمرارية التكتلات الاقتصادية والسياسية الإفريقية التي استمرت بدون تطور نوعى في ظل وجود منظمات إفريقية إقليمية مع تطور فكر المنظمات الإقليمية الأوروبية من تغيير نشاطها ومسماها مثل تغيير نشاط ومسمى European Economic Community (EEC) إلى European Community (EC) وإلغاءها في نهاية المطاف، وتم إلغاء ودمج البعض الآخر مثل Organization for

European Economic Cooperation (OECE) وكذلك European Free Trade Association (EFTA).

لفتر: Haseler, Stephen. Super-State. Hounmills, Palgrave Macmillan 2004.

١٠- د. محمود أبو العولين. "الاتحاد الأوروبي وإفريقيا". إفريقيا والعالم". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٢١٠-٢١٢.

١١- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ٣٦، ٢٤٠. 12- Rose M. Kadende-Kaiser and Paul J. Kaiser. Phases of Conflict in Africa. *Journal of African Affairs and Studies*. Vol. 38 Number (2-3) 2005. P. 152.

١٣- د. عزالى عبد العزيز الشربيني. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٣٥٢-٣٥١.

١٤- د. نيفين حليم صبرى. "التأثيرات السياسية للوامة على إفريقيا". إفريقيا والعالم". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ١٦١-١٦٦.

١٥- د. أحمد حجاج. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٨٩-٩٩.

١٦- د. عادل عبد الرزاق. مرجع سابق، ص ٢٢٣-٢٢٦.

١٧- قارن بين نتائج الخلافات المدمرة على ساحة المنظمات

الخروج من أزماتها.

ويمكن التوسع في الأجددة البحثية لهذا الموضوع بإثارة عدة تساؤلات من أمها:

- هل أصبحت خصمة-المؤسسة هي إشكالية المعلم الثالث بعد أن كان غيابها هو الإشكالية الأساسية لهذه النظم؟
- هل الإرادة السياسية أهم من المؤسسة في صعوبة التنمية السياسية في إفريقيا؟
- هل الخبرة الغربية يمكن أن تنفي في هذا السياق؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما هي محددات الاستفادة من تلك الخبرة في هذا المجال؟
- ما الفرق بين الطموح الذي تحرر عنه المؤلفون وللمعاداة وبين واقع هذه النصوص في التطبيق؟

المراجع

١- د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ١٦٧-١٦٢.

٢- صدرت دعوة مماثلة من ولستون تشرشل لقيام "ولايات متحدة لوروية" في سبتمبر ١٩٤٦ في مدينة زيورخ في سويسرا. ويلاحظ التشابه في الفترات بين الدعوة إلى قيام ولايات متحدة في أوروبا وإفريقيا وهي ما يقرب من ١١ سنة، وكذلك في قيام الاتحادين الأوروبي في ١٩٩١، والإفريقي في ٢٠٠٢.

انظر: <http://www.europa.eu.int/abs/history/index-cn.htm>

٣- د. أحمد الرشودي. "الاتحاد الإفريقي". إفريقيا والعالم". (القاهرة: الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٤٨٥-٤٨٧.

٤- د. عادل عبد الرزاق. "دور مصر في منظمة الوحدة الإفريقية". (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢). ص ٣٥-٤٠.

٥- د. عبد الله الأشعل. "الاتحاد الإفريقي ولقضايا الإفريقية المعاصرة". (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٢). ص ٣٤-٣٥.

٦- جمال نكروما. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة



- ٢٨- د. أحمد حجاج. مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.
- ٢٩- د. عبد الله الأشمل. مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٨٣.
- ٣٠- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، الجزء الخاص بالمبادئ، مايو ١٩٨٣.
- ٣١- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، المادة الخامسة، يوليو ٢٠٠٠.
- ٣٢- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، المادة السابعة، مايو ١٩٨٣.
- ٣٣- د. ميلود المهنبي. "الاتحاد الإفريقي والعلاقات العربية الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٥١.
- ٣٤- السفير/ إبراهيم على حسن. مناقشات مؤتمر "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (قاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٥٩.
- ٣٥- د. حورية مجاهد. مناقشات مؤتمر "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية". (قاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٦٥.
- ٣٥- د. أحمد يوسف القريعي. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل قارة الإفريقية". (قاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٧٠-٧٢.
- ٣٦- المجلس التنفيذي في الاتحاد الإفريقي بمائل نظرية الأوروبي من حيث التشكيل الممكن من الوزراء المفتصين بالقبضيا محل البحث، ولكنه يشير منذ فقط للتوجهيات والسياسات التي يضعها مؤتمر الاتحاد. في المقابل يأتي المجلس الأوروبي على قمة صنع القرار في الاتحاد الأوروبي.
- ٣٧- Gerven, Walter Van. "The European Union: A polity of States and People". (Stanford: Stanford University Press, 2005).
- 37- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele. "The Pan-African Parliament." *African Security Review*. 13, Vol. 4, 2004, Pp. 73-83.
- ٣٨- بروتوكول إنشاء برلمان عموم أفريقيا.
- ٣٩- على عكس الاتحاد الأوروبي الذي يتسم بوجود آلية ولجنة أرسنها اتفاقية "مسترخت"

- الإقليمية الإفريقية وبين نتائج الخلافات في الاتحاد الأوروبي الذي تتكفل للقيم المؤسسية الراسخة بحلها دون خسائر كبيرة في البنيان المؤسسي.
- انظر: Jovanovic, Miroslav N. "The Economics of European Union Integration: Limits and Prospects". Cheltenham, Edward Elgar, 2005.
- ١٨- قارن بين دول الاتحاد الأوروبي الفاعل في الساحة الدولية لوزنها السياسي والاقتصادي والمسكري ودور المنظمات الإقليمية التي تعتمد على رد الفعل.
- انظر: Hoekman, Bernard M. "From Buro-med Partnership to European Neighborhood: Deeper Integration a la Carte and Economic Development". (Cairo: Economic Research Forum from Arab Countries, Iran, and Turkey, 2005).
- و كذلك: Hartley, Trevor C. "The European Union Law in a Global Context". (Cambridge, Cambridge University Press, 2004).
- ١٩- قارن ذلك بدور الاتحاد الأوروبي الفاعل والحاسم في أزمة كوسوفو.
- انظر: Bernard, Catherine. "The Substantive Law of the E.U.". (Oxford: Oxford University Press, 2004).
- و كذلك: أمين السيد شبلية. مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨.
- ٢٠- د. فرج عبد الفتاح فرج. "إمكانات التمجيد بتنفيذ الجماعة الإفريقية في ظل الاتحاد الإفريقي". "الاتحاد الإفريقي ومستقبل قارة الإفريقية". (قاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٢٧٧-٢٧٧.
- ٢١- د. عادل عبد الرزاق. مرجع سابق، ص ١١٢-١٨٢.
- 22- Ola Sheyin. "In Dreams Begin Responsibilities". *New African*. January 2005. Pp.36-37.
- 23-Tilman Dederer. "Globalization, Global History, and Africa". *Journal of African Affairs and Studies*. Vol. 37. Number 3-5. 2004. Pp. 273-277.
- ٢٤- د. عبد الله الأشمل. مرجع سابق، ص ١٤٢-١٤٤.
- ٢٥- د. محمود محمد خلف. "التحديات التي تواجهها إفريقيا في عصر العولمة". إفريقيا والعولمة. (القاهرة: الجمعية المصرية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ١١٤-١٢١.
- 26- "African Union: So Far So Good". *New Africa*. July 2004, Pp. 14-15.
- 27- Iqbal Jhazbhay, "The Horn of Hope". *African Security Review*. Issue 13 Vol. 2. 2004. P. 1.

ولمينا:

٥٠- د. محمود أبو العيدين. "الاتحاد الأفريقي وسكاليات

إجلال السلام والأمن في القارة الأفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر) ٢٠٠١. ص ٢٠٨.

51- African Union: So Far So Good", op. cit., pp. 14-15.

٥٢- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm

٥٣- د. أحمد الرشيدى. الاتحاد الإفريقي: دراسة في ضوء قانون للمنظمات الدولية". إفريقيا والعالم". (القاهرة: الجمعية المصرية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٥٠٠-٥٠٣.

٥٤- أيمن السيد شبانة. مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٨.

٥٥- تكايين درجة الإلزام بين قرارات الاتحاد الإفريقي ونظيرة الأوروبي، ففي الأخير يتم تطبيق القواعد واللوائح المرنة والقرارات بسلطة فورية وبدون الحاجة إلى الرجوع إلى المؤسسات الوطنية ويتم التطبيق حتى في حال تعارض القرارات مع لتشريعات واللوائح الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

نظر: Arts, Karin and Dickson, Anna. "E.U. Development Cooperation: From Model to Symbol". (Manchester, Manchester University Press, 2004).

٥٦- د. عادل عبد الرزاق. مرجع سابق، ص ٨٢-٨٣.

٥٧- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
58- "Africa Acknowledges it Must Help Itself". *Economist*. Vol. 376. Issue 8434. July 9, 2005. Pp. 37-38.

59- Chissano, Joaquim Alberto. *Global Agenda*. Issue 2. Jan. 2004. P.3.

60- Bronwen Manby, op. cit., Pp. 983-984.

61- Frank K. Teng-Zeng. "The Same Story or New Directions?" *Science and Public Policy*. Vol. 32, Number 3. June 2005. P. 242.

62- Bronwen Manby, op. cit., Pp. 996 - 997.

63- Antonio de Figueiredo. We Well All Be Watching. *New African*. April 2005. P. 20.

[Http://www.europa.eu.int/curlex/en/treaties/dat/eu_con_treaty_en.pdf](http://www.europa.eu.int/curlex/en/treaties/dat/eu_con_treaty_en.pdf)

٤٠- وما يعطى أملا في نجاح برلمان عموم إفريقيا وجود مسيرة طويلة لنظيره الأوروبي الذي عقد أول انتخابات مباشرة لأعضائه في عام ١٩٧٩، أي بعد ٢٧ عاما كاملا من بداية إنشاءه في ١٩٥٢. وحتى كئيبة هذه المسطور، لا يستبر البرلمان الأوروبي هيئة تشريعية بكامل صلاحياتها، بل أقرب إلى مصطلح "برلمان رقابي فوق وطني".

نظر: New Pusca, Anca (ed.). *European Union*. York, International Debate Education Association, 2004.

41- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele, op. cit., P. 79.

42- Ibid., Pp. 81-82

٤٣- د. حمدي عبد الرحمن حسن. "الاتحاد الإفريقي ومستقبل لقارة الإفريقية". (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ٨٢-٨٤.

٤٤- أيمن السيد شبانة. مرجع سابق، ص ١٢٣.

45- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele, op. cit., P. 81.

٤٦- تكايين طبيعة عمل المفوضية في الاتحاد الإفريقي عن نظيرة الأوروبي، حيث تعمل المفوضية الأوروبية كمجلس تنفيذي بكامل صلاحياته وتنتم باستقلالية تامة عن للمجلس الوزاري. ويتم تكريس مبدأ المشاركة الشعبية في انتخاب أعضاء المفوضية من قبل لبرلمان الأوروبي والذي يحق له، طبقا لمبدأ الرقابة للبرلمانية سحب الثقة من المفوضية وإسقاطها، وهو ما حدث في سابقة في عام ١٩٩٩.

نظر: Lord, Christopher. "A Democratic Audit of the European Union". (Hampshire: Houndmills, 2004).

٤٧- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة للمعلومات العالمية، ٢٠٠٥

http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
48- Bronwen Manby. "The African Union, NEPAD, and Human Rights: The Missing Agenda". *Human Rights Quarterly*. March 26, 2004. Pp. 985-988.

49- Soderberg, Nancy. *Christian Science Monitor*. 2/7/2005, Vol.97, Issue 51. P. 9.



- العالمية، ٢٠٠٥
http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
- ٨٥- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات
 العالمية، ٢٠٠٥
http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
 86- Jacob Wanjala Musila, op. cit., P. 121.
- ٨٧- د. فرج عبد الفتاح فرج. مرجع سابق، ص ٢٩٤.
- ٨٨- د. عبد الملك عودة. قضايا العلاقات العربية الإفريقية
 واستراتيجيات مقاربتها. "إفريقيا والعالم". (القاهرة:
 الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٤٥٣-٤٥٧
- 89- Antonio de Figueiredo, op. cit., P. 20.
 90- Bronwen Manby, op. cit., P. 1006.
 91- Soderberg, Nancy, op. cit., P. 9.
 92- Office of the Federal Register. The White House, July 19, 2005.
 93- Cass, Frank. *International Peacekeeping*. Spring 2005, Vol. 12, Issue 1, Pp. 161-165.
 94- "United We Stand". *Economist*. Vol. 376, Issue 8437. 30/7/2005. PP. 27-30.
 95- "Who Represents Africa On The UN Security Council?". Op. cit., Pp. 30-31.
 96- Tilman Dederig, op. cit., PP. 272- 273.
 ٩٧- د. محمد عبد الشفيق. "الاقتصاد السياسي للعولمة".
 "إفريقيا والعالم". (القاهرة: للجمعية الإفريقية للعلوم
 السياسية، ٢٠٠٤). ص ٣٨.
- ٩٨- د. عبد الملك عودة. "تكتل الدول في إفريقيا"
 (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي عدد ١٠١، أول يونية
 ١٩٩٦) ص ٥١.
- ٩٩- إحصاءات البنك الدولي، الأمم المتحدة، علم ٢٠٠٤.
- 100- African Union Members Agree to Quadruple Budget. *New York Amsterdam News*. Vol. 95, Issue 51. December 16, 2004. P. 2.
- ١٠١- د. محمود أبو الحنين. مرجع سابق، ص ١٩٧.
- 102- Rose M. Kadende-Kaiser and Paul J. Kaiser, op. cit., Pp. 154-156. 103- Bronwen Manby, op. cit., p. 1018.
- ١٠٤- د. عبد الرحمن إسماعيل الصالح. مرجع سابق.
- ١٧٥- ص.
- 105- Antonio de Figueiredo, op. cit., P. 20.
- 64- Frank K. Teng-Zeng, op. cit., Pp. 240-241.
 65- Bronwen Manby, op. cit., Pp. 990 – 992.
 66- Jakkie Cilliers, and Prince Mashele, op. cit., P. 77.
 67- "Who's in Charge?". *Economist*. Vol. 375. Issue 8424. April 30, 2005. P. 43.
 68- Bronwen Manby, op. cit., Pp. 1010-1019.
 69- Frank K. Teng-Zeng, op. cit., P. 231.
 70- Ibid., P. 240.
- ٧١- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات
 العالمية، ٢٠٠٥
http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
 72- Jacob Wanjala Musila. "The Intensity of Trade Creation and Trade Diversion". *Journal of African Economics*. Vol. 14, Number 1, 2005. p. 118.
- ٧٣- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات
 العالمية، ٢٠٠٥
http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
 74- Jacob Wanjala Musila, op. cit., pp. 120-121
- ٧٥- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ١٢.
- ٧٦- رابوة توافق. "العولمة والإقليمية الجديدة في إفريقيا:
 دراسة لتجمع الكوميسا". "إفريقيا والعالم". (القاهرة:
 للجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤). ص ٤١٦-٤٢٠.
- ٧٧- د. فرج عبد الفتاح فرج. مرجع سابق، ص ٢٨٤-٢٩٥.
- ٧٨- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات
 العالمية، ٢٠٠٥
http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
- ٧٩- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ٧-٩.
- 80- Jacob Wanjala Musila, op. cit., Pp. 121-122.
- ٨١- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات
 العالمية، ٢٠٠٥
http://www.africa-union.org/About_Au/Abau_in_a_nutshell.htm
- ٨٢- د. عبد الله الأشعل. مرجع سابق، ص ١٨-١٩.
- 83- "Where The Only Way To Vote Is With Your Feet". *Economist*. Vol. 375. Issue 8421, April 9, P. 39.
- ٨٤- الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي، شبكة المعلومات

توجهات طلاب جامعة الملك عبد العزيز

نحو الدراسة عن طريق الإنترنت

دكتور/ كمال بن منصور جمبي

استاذ مشارك - قسم علوم الحاسبات

كلية العلوم - جامعة الملك عبد العزيز

kjambi@kau.edu.sa

و(اختياراً)، البيئة الآمنة والتي تسمح للطلاب في التفاعل بشكل مباشر مع لمادة العلمية دون خشية للتعلق من الزملاء، سهولة تحديث المادة العلمية مع قدرات الحاسوب الإلكترونية، وأخيراً خفض التكاليف على المدى البعيد مع إمكانية إيصال الخدمة التعليمية إلى عدد كبير من الدارسين والاستفادة في الوقت نفسه على عدد أقل من الموظفين. وأضاف أحد الأكاديميين السعوديين (٢) إلى قدرة التعليم عن بعد على العمل على تسوية فرص التعليم الجامعي بين المدن والقرى والهجر والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المناطق المقلمة فيها للجامعات بالإضافة إلى مراعاة احتياجات المجتمع ومتطلباته المتغيرة من القوى العاملة المدربة والمهنة المختلفة والتي تدعو للجمع بين التعليم والتدريب وكذلك بين الدراسة والتدريب من خلال توفر فرص التعليم المستمر للموظفين والعمال وهم على رأس العمل في بيئة تعليمية تتناسب ومتطلبات المجتمع المحلي.

ولكن لابد من ذكر بعض السلبيات المصاحبة والتي يمكن تمثيلها بطول مدة التعامل مع أجهزة الحاسوب ومدى تأثير ذلك صحياً واجتماعياً على الدارسين، كما أن الاعتماد الكامل على التعامل مع الأجهزة الإلكترونية قد يكون له تأثير على قدرة الطلاب على التعامل مع أفراد المجتمع.

لقد أخذ التعليم عن بعد إقبالاً من قبل المسؤولين عن التعليم في المملكة العربية السعودية ففي تصريح لأمين مجلس التعليم العالي لجريدة محلية (٣) أشار إلى أن مشروع (التعليم عن بعد) يهدف لاستيعاب خريجي وخريجات الثانوية العامة الذين لا يتم قبولهم في مؤسسات التعليم العالي. حيث قال: هذا النوع من الدراسة له الكثير من الإيجابيات ولكن البدء فيه

ملخص:

يحاول هذا البحث دراسة توجهات طلاب جامعة الملك عبد العزيز نحو الدراسة عن طريق الإنترنت. وأبدى الطلاب اهتماماً بالدراسة عن طريق شبكة المعلومات لما لها من فوائد عديدة كما أبدى بعضهم بعض التخوفات من سلبيات الدراسة عبر الإنترنت. ويتناول الاستبيان عدة محاور. يتناول المحور الأول استجابة الطلبة نحو المنافع التي يجنيها الدارس عن طريق الإنترنت. أما المحور الثاني فيتعامل مع المشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق الإنترنت في حين يتناول المحور الثالث المشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق المحاضرات الاعتيادية وينتهي البحث بعرض استجابات الطلاب وتقديم بعض التوصيات.

١- المقدمة:

في ورشة التعليم الإلكتروني المصاحب للمؤتمر الثاني للعلوم (١) أوضح المشاركون أن للتعليم الإلكتروني العديد من الفوائد والتي يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية: المرونة والتي تتمثل في قدرة الطلاب في الحصول على المادة التعليمية في الوقت والزمن المناسبين له؛ المواءمة الزمنية حيث يستطيع الدارس تلقي المادة التعليمية في الزمن المناسب لقدركه التعليمية، المواءمة التعليمية والتي تمكن من وضع الدروس والمادة التعليمية في الشكل المناسب للمتلقي، ثبات الجودة حيث نماغ المادة التعليمية من قبل الأفضل في إيصال المادة التعليمية وبالطريقة الأفضل وبالتالي إزالة الفوارق في استيعاب الطلبة من عدة مدرسين للمادة نفسها، المتابعة للتعليمية والتي تصحها وجود الحاسب في متابعة كل من تعامل مع المادة التعليمية قراءة وفهماً وتفاعلاً



نجاحها في التخصصات النظرية.

تطورت الفكرة إلى تسجيل محاضرات بعض المواد بالفيديو ومن ثم نسخها على أقراص مضغوطة لتوزيعها على طلاب الانتساب وكمراجع لطلاب الانتظام. كما تم توفير بعضها عبر الإنترنت، وتم مؤخراً استحداث عمادة متخصصة للدراسة عن بعد وسيتم اعتماد العديد من المواد في المستقبل القريب، وتسمى الجامعة لتطوير البنية التحتية لمركز للتعليم الإلكتروني بالجامعة بحيث يتم ربطه بالشبكة التعليمية بالجامعة Intranet وشبكة المعلومات العالمية Internet (٨).

٣- الاستبيان:

ينقسم الاستبيان إلى ثلاثة محاور حيث يهتم المحور الأول بتصوير عينة البحث عن المذلل التي قد يواجهها الدارس عن طريق الإنترنت في حين أن المحور الثاني يركز على تصور عينة البحث عن المشاكل التي قد تعترض الدارس عن طريق الإنترنت، أما المحور الثالث فيهتم بالمشاكل التي قد يواجهها الدارس عن طريق المحاضرات الاعتيادية.

٣-١ عينة البحث

تتكون عينة البحث من ٢٧٠ طالباً في قسم علوم الحاسبات بكلية العلوم في جامعة الملك عبد العزيز الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية. وهذا العدد يقارب نصف عدد الطلاب في القسم وقت إجراء البحث. كما أود الإشارة إلى أن ما يطبق على طلبة القسم قد لا يطبق على طلاب آخرين في الأقسام الأخرى والذين يتمتعون بظروف مغيرة.

وقد تم اختيار أسلوب للتحويل الاحصائي المعتمد على نسبة التكرار فقط وذلك بغرض استنباط الاتجاه العام وتعميداً لدراسة إحصائية مستقبلية مستبوضة في هذا المجال لما له من أهمية خاصة للمملكة.

٣-١-١ العمر:

للتكرار	النسبة
٥	١,٩
٦٧	٢٤,٨
١٨١	٦٧,٠
١١	٤,١
٦	٢,٢

بشكل غير مكتمل له العديد من السبلات*. حتى أن هذا الموضوع استحوذ على العديد من الأبحاث المشاركة في أحد المؤتمرات فقد أشار الباحث (٤) إلى تصميم مقرر متقدم في جامعتهم وتأثير تغيير المقرر من الطريقة التقليدية إلى طريقة تقديمه عبر الإنترنت. أما الباحث في (٥) فقد استعرض الأدوات والمصادر التي يمكن استخدامها عبر الإنترنت وأشار إلى إمكانية استخدامها بشكل فعال في تعليم الطلاب. أما في (٦) فقد أشار الباحثان إلى استخدام تقنية ATM لتطوير عملية الاتصالات والخدمات التعليمية بالجامعة. وأضاف المحاضر في (٧) والذي يتعامل مع دارسين على مستوى الماجستير والدبلوم العالي إلى أسلوب التعليم المشترك Collaborative learning حيث يؤكد على استفادة مدرسي المقررات عن بعد من الطلبة نظراً للخبرات العملية التي يتمتع بها الدارسين المتفحفين في هذا البرنامج.

٢- أهداف البحث وتجربة الجامعة:

يهدف البحث إلى إجراء دراسة ميدانية عن قابلية طلاب جامعة الملك عبد العزيز للدراسة عن طريق الإنترنت. ففي تجربة شخصية ومن خلال تدريس مادة البرمجة عن طريق استخدام برنامج العروض الالكترونية لتسجيلها كإحدى مواد مشروع الجامعة الإلكترونية بجامعة الملك عبد العزيز لم يكن تجاوب الطلاب كما هو في الطريقة الاعتيادية. كما أن مناقشة أحد خريجي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لم تكون مشجعة للتعليم عن طريق الإنترنت وتم تفسير ذلك إلى قلة تفاعل الطلبة مع الدروس وعدم متابعتهم لها بالشكل التسلسلي للزماني المطلوب نتيجة لغياب المراقبة سواء الذاتية أو من قبل عضو هيئة التدريس. كما أنه كثيراً ما يتم تطبيق بعض الأفكار التي نجحت في بيئات أخرى دون دراسة جودها أو تفاعل المجتمع السعودي معها.

كانت بداية التعليم عن بعد في جامعة الملك عبد العزيز عن طريق ما يعرف بـ "الانتساب" وهي تجربة تزيد عن المشيرين عاماً ولحقق بها العديد من الطلاب على مستوى المملكة. ويتلخص هذه التجربة عن طريق أداء الاختبارات للتصنيفية والنهائية في رحاب الجلسة بعد شراء المذكرات والكتب المطلوبة. ويتسنى للطلاب حضور بعض الدورات الدراسية للتقصيرة ذات العلاقة بالمواد، وأثبتت التجربة



يتضح من المفردة السابقة أن الغالبية العظمى قد سبق لها التعامل مع الإنترنت ونسبة ٩٠,٤%.

٢-٣ للمحور الأول: المنافع التي يجنيها الدارس عن طريق الإنترنت

يتناول هذا الفصل المحور الأول للاستبيان والذي يتعلق بالمنافع التي قد يجنيها للدارس عن طريق الإنترنت والتي قد تشجع الطلبة على الالتحاق بدروس تسطي عن طريق الإنترنت.

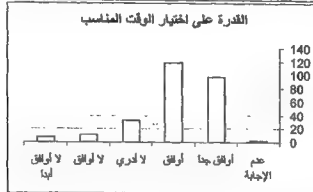
يوضح الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة البحث ونسبة ٩١,٨% تقع في الفئة العمرية من ١٨-٢٣ وهي السن التي تكون في الفترة الدراسية الجامعية.

٢-١-٣ الاستخدام السابق للإنترنت

النسبة	التردد	عدم الإجابة
١,٥	٤	نعم
٩٠,٤	٢٤٤	لا
٨,١	٢٢	

١-٢-٣ القدرة على اختيار الوقت المناسب

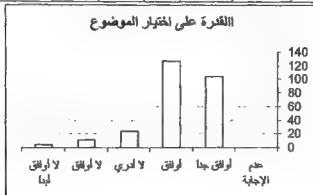
عدم الإجابة	أولاً جداً	أولاً	لا أدري	لا أولاً	لا أولاً أبداً
٢	٩٧	١١٩	٣٣	١١	٨
٠,٧	٣٥,٩	٤٤,١	١٢,١	٤,١	٣,٠



ما يمثل ٨٠% وعلق على أن للإنترنت خاصية المرونة المحاضرات. في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٧,١%.

٢-٢-٣ القدرة على اختيار الموضوع

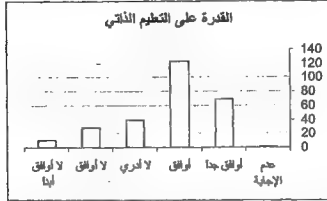
عدم الإجابة	أولاً جداً	أولاً	لا أدري	لا أولاً	لا أولاً أبداً
٠	١٠٤	١٢٧	٢٤	١١	٤
٠,٠	٣٨,٥	٤٧,٠	٨,٩	٤,١	١,٥



ما يمثل ٨٥,٥ % وافق على أن للإنترنت خاصية القدرة على اختيار الموضوع في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٥,٦ % عليها وبالطبع فقد بدت هذه النسبة على افتراض توفر جميع المواد على الشبكة وقابلية التسجيل فيها.

٣-٢-٣ القدرة على التعليم الذاتي

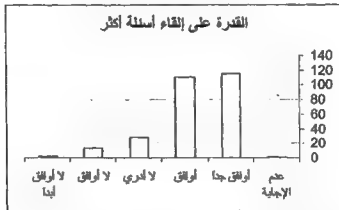
عدم الإجابة	وافق جداً	وافق	لا أدري	لاوافق	لاوافق أبداً
١	٦٩	١٢٣	٣٩	٢٨	١٠
٠,٤	٢٥,٦	٤٥,٦	١٤,٤	١٠,٤	٣,٧



ما يمثل ٧١,٢ % وافق على أن للإنترنت خاصية الإفادة من القدرة على التعليم الذاتي في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٤,١ % . ويبدو أن استجابة اللجنة على هذه الفكرة تبدو طبيعية نوعاً ما نظراً لأن معظم فئات الطلبة لم تتعود على التعليم الذاتي بل تعودت على وجود موجه مباشر في أي منظومة تعليمية.

٣-٢-٤ القدرة على إلقاء أسئلة أكثر

عدم الإجابة	وافق جداً	وافق	لا أدري	لاوافق	لاوافق أبداً
١	١١٥	١١١	٢٨	١٣	٢
٠,٤	٤٢,٦	٤١,١	١٠,٤	٤,٨	٠,٧



ما يمثل ٨٣,٧ % وافق على أن للإنترنت خاصية إثارة الفرصة على إلقاء أسئلة أكثر في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٥,٥ % . ونفس التبرير السابق قد ينطبق على النقطة الحالية.

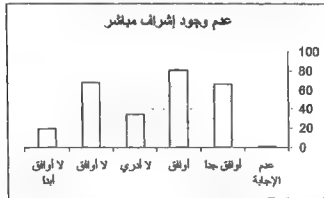


بالملاحظة أن نسبة المويدين للمفردات التي تناقش هذه المشاكل قد انخفضت مقارنة باللقابل التي سبق ذكرها في المحور الأول وفي الوقت نفسه زادت نسبة المخالفين لتلك المفردات.

٣-٢ المحور الثاني: المشاكل التي قد يواجهها للدارس عن طريق الإنترنت
تناقش هذه الفقرة للمشاكل التي قد يواجهها الطالب عند دراسته المادة ما عن طريق الإنترنت. ومن الجدير

٣-٢-١ عدم وجود إشراف مباشر

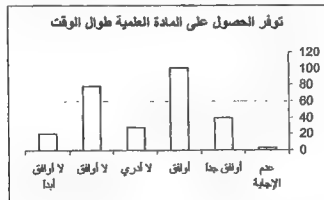
	عدم الإجابة	لائق جداً	لائق	لا أدري	لا لائق	لا لائق أبداً
التكرار	١	٦٦	٨١	٣٥	٦٨	١٩
النسبة	٠,٤	٢٤,٤	٣٠,٠	١٣,٠	٢٥,٢	٧,٠



ما يمثل ٥٤,٤ % وفاق على أن عدم وجود إشراف يواجهها للدارس عن طريق الإنترنت في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٣٢,٢%.

٣-٣-٢ توفر الحصول على المادة العلمية طوال الوقت

	عدم الإجابة	لائق جداً	لائق	لا أدري	لا لائق	لا لائق أبداً
التكرار	٣	٤٠	١٠١	٢٨	٧٨	٢٠
النسبة	١,١	١٤,٨	٣٧,٤	١٠,٤	٢٨,٩	٧,٤

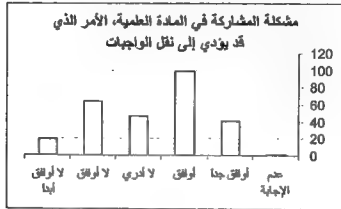


ما يمثل ٥٢,٢ % وفاق على أن للإنترنت القدرة على يوافق على هذه الفكرة سوى ٣٦,٣% .
توفير الحصول على المادة العلمية طوال الوقت في حين لم



٣-٣-٣ مشكلة المشاركة في المادة العلمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقل الواجبات

عدم الإجابة	لوافق جداً	لوافق	لا أدرى	لا لوافق	لا لوافق أبداً
١	٤١	٩٩	٤٦	٦٤	١٩
النسبة	١٥,٢	٣٦,٧	١٧,٠	٢٣,٧	٧,٠

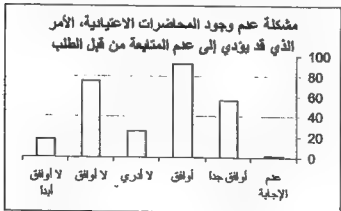


ما يمثل ٥١,٩ % وافق على أن للإنترنت مشكلة تتمثل في المشاركة في المادة العلمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقل الواجبات في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٢٠,٧ %.

ومن للملاحظ أن هذا النوع من المشاكل لا تقتصر على

٣-٣-٤ مشكلة عدم وجود المحاضرات الاعتيادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم المتابعة من قبل الطلبة

عدم الإجابة	لوافق جداً	لوافق	لا أدرى	لا لوافق	لا لوافق أبداً
٢	٥٦	٩٢	٢٦	٧٥	١٨
النسبة	٢١,١	٣٤,١	٩,٦	٢٧,٨	٦,٧

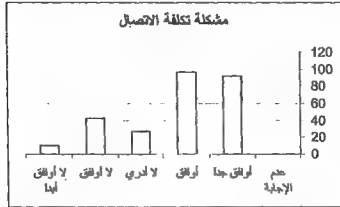


ما يمثل ٥٥,٢ % من عينة البحث وافق على أن الإنترنت مشكلة تتمثل في عدم وجود المحاضرات الاعتيادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم المتابعة من قبل الطلبة في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٤٤,٥ %.

وهذه المشكلة تبرز أيضاً في المحاضرات الاعتيادية حيث نتيجتها نسبة الحضور فيها.

٣-٥ مشكلة تكلفة الاتصال

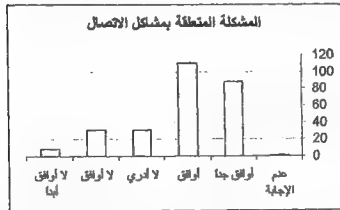
لا أوافق أبداً	لا أوافق	لا أري	أوافق	أوافق جداً	عدم الإجابة	
١١	٤٣	٧٧	٩٧	٩٢	٠	التكرار
٤,١	١٥,٩	١٠,٠	٣٥,٩	٣٤,١	٠,٠	النسبة



ما يمثل ٧٠,٠ % وافق على أن للإنترنت مشكلة تكلفة الاتصال في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٢٠,٠ % .
 وتبدو أن تأثير هذه النقطة في تنافس نظراً لتخفيض تكلفة الاتصالات وزيادة سعة الخطوط مما يساهم في التقليل من تأثير هذا العامل.

٣-٦ المشكلة المتعلقة بمشاكل الاتصال

لا أوافق أبداً	لا أوافق	لا أري	أوافق	أوافق جداً	عدم الإجابة	
٩	٣١	٣١	١١٠	٨٨	٠	التكرار
٣,٣	١١,٥	١١,٥	٤٠,٧	٣٢,٦	٠,٤	النسبة



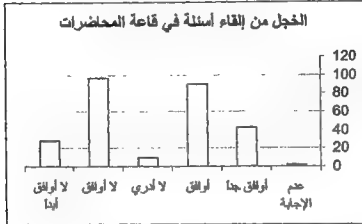
ما يمثل ٧٢,٣ % وافق على أن للإنترنت مشكلة متعلقة بمشاكل الاتصال والتي تتمثل في الخطوط المشغولة وانقطاع الاتصال وبطء عملية النقل في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٤,٨ % . وكما سبق ذكره في النقطة السابقة من التحسين الذي حصل في شبكة الاتصالات وبالتالي التقليل من تأثير هذا العامل.



٣-٤ المحور الثالث: المشاكل التي قد يواجهها بالمشاكل التي قد يواجهها للدرس عن طريق المحاضرات الدارس عن طريق المحاضرات الاعتيادية الاعتيادية والتي قد تشجع الطلبة على الالتحاق بدروس يتناول هذا الجزء المحور الثالث للاستبيان والذي يتعلق تعلقاً عن طريق الإنترنت.

٣-٤-١ مشكلة الخجل من إلقاء أسئلة في قاعة المحاضرات

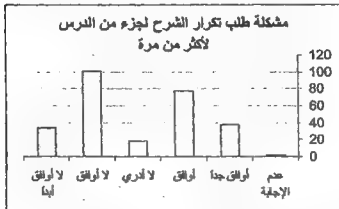
عدم الإجابة	لا أوافق جداً	لا أوافق	لا أدري	لا أوافق أبداً
٤٣	٩٠	١٠	٩٧	٢٨
٠,٧	١٥,٩	٣٣,٣	٣,٧	٣٥,٩



ما يمثل ٤٩,٢ % وافق على أن للدراسة عن طريق إلقاء أسئلة في قاعة المحاضرات في حين لم يوافق على هذه المحاضرات الاعتيادية مشكلة للدارسين تتمثل في الخجل من الفكرة سوى ٤٦,٣ % .

٣-٤-٢ مشكلة طلب تكرار الشرح لجزء من الدرس لأكثر من مرة

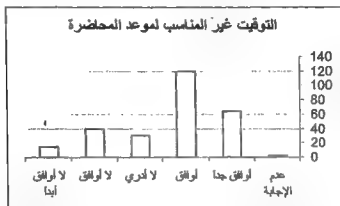
عدم الإجابة	لا أوافق جداً	لا أوافق	لا أدري	لا أوافق أبداً
٣٨	٧٧	١٨	١٠١	٣٤
٠,٧	١٤,١	٢٨,٥	٦,٧	٣٧,٤



ما يمثل ٤٢,٦ % وافق على أن للدراسة عن طريق الدرس لأكثر من مرة في حين لم يوافق على هذه الفكرة المحاضرات الاعتيادية مشكلة طلب تكرار الشرح لجزء من سوى ٥٠,٠ % .

٣-٤-٣ التوقيت غير المناسب لموعد المحاضرة

عدم الإجابة	لا لائق جداً	لا لائق	لا لائق	لا لائق أبداً
٠,٧	٢٣,٧	٤٤,٤	١١,١	١٤,٤
٢	٦٤	٣٠	٣٩	١٥
النسبة	٠,٧	٤٤,٤	١١,١	١٤,٤

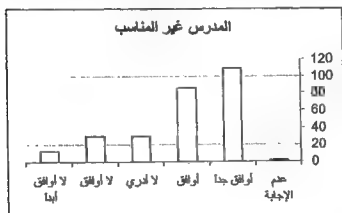


الجامعية مساءً. وقد يعود ذلك لانشغال الطلبة بتوصيل وإعادة إخوانهم من المدارس بالإضافة إلى التعرف على الدراسة الصباحية فقط.

ما يمثل ٦٨,١ % وفاق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية خصية التوقيت غير المناسب لموعد المحاضرة في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٢٠,٠ % . ومن الجدير بالذكر وجود ظاهرة عدم الرغبة في للدراسة

٣-٤-٤ للمدرس غير المناسب

عدم الإجابة	لا لائق جداً	لا لائق	لا لائق	لا لائق أبداً
٠,٧	٤٠,٤	٣١,٩	١١,١	٤,٨
٢	١٠,٩	٨٦	٣٠	١٣
النسبة	٠,٧	٤٠,٤	٣١,٩	١١,١



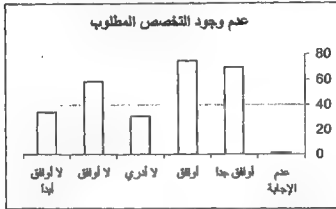
حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٦,٩ %. ففي تفسير لتفسير الشعب وتكتم الطلبة عند بعض أعضاء هيئة

ما يمثل ٧٧,٣ % وفاق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية خصية المدرس غير المناسب في

للتدريس في القسم قد يتباين الأول وهلة أن السبب يعود إلى لدرجات التي يحصلها هؤلاء المدرسون ولكن قد يكون هناك أسباب أخرى تتمثل في الشرح الجيد والمعاملة الحسنة التي تؤدي إلى الراحة النفسية للطلاب.

٣-٤-٥ عدم وجود التخصص المطلوب

عدم الإجابة	وافق جداً	وافق	لا أدرى	لاوافق	لاوافق أبداً
١	٧٠	٧٥	٣١	٥٩	٣٤
٠,٤	٢٥,٩	٢٧,٨	١١,٥	٢١,٩	١٢,٦

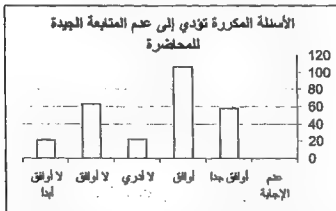


ما يمثل ٥٣,٧ % وافق على أن للدراسة عن طريق حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٣٤,٥ %.

المحاضرات الاعتيادية عدم وجود التخصص المطلوب في

٣-٤-٦ الأسئلة المكررة تؤدي إلى عدم المتابعة الجيدة للمحاضرة

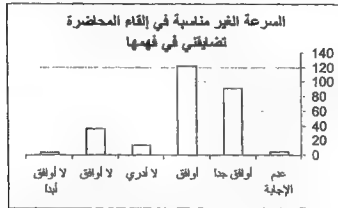
عدم الإجابة	وافق جداً	وافق	لا أدرى	لاوافق	لاوافق أبداً
٠	٥٨	١٠٦	٢٢	١٣	٢١
٠,٠	٢١,٥	٣٩,٣	٨,١	٢٢,٣	٧,٨



ما يمثل ٨٠,٨ % وافق على أن للدراسة عن طريق عدم المتابعة الجيدة للمحاضرة في حين لم يوافق على هذه المحاضرات الاعتيادية خاصة الأسئلة المكررة تؤدي إلى الفكرة سوى ٣١,١ %.

٣-٤-٧ السرعة الغير مناسبة في إلقاء المحاضرة تضييقي في فهمها

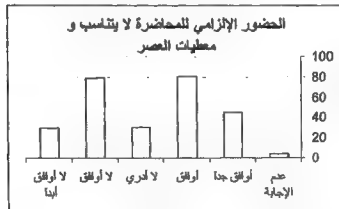
	عدم الإجابة	وافق جداً	وافق	لا أدرى	لاوافق	لاوافق أبداً
التكرار	٤	٩٢	١٢٢	١٣	٣٦	٣
النسبة	١,٥	٣٤,١	٤٥,٢	٤,٨	١٣,٣	١,١



ما يمثل ٧٩,٣ % وافق على أن للدراسة عن طريق إلقاء المحاضرة تضييقي في فهمها في حين لم يوافق على المحاضرات الاعتيادية خاصة السرعة الغير مناسبة في هذه الفكرة سوى ١٤,٤ %.

٣-٤-٨ الحضور الإلزامي للمحاضرة لا يتناسب ومطليات العصر

	عدم الإجابة	وافق جداً	وافق	لا أدرى	لاوافق	لاوافق أبداً
التكرار	٤	٤٥	٨١	٣١	٧٩	٣٠
النسبة	١,٥	١٦,٧	٣٠,٠	١١,٥	٢٩,٣	١١,١

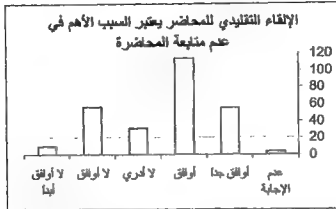


ما يمثل ٤٦,٧ % وافق على أن للدراسة عن طريق لا يتناسب ومطليات العصر في حين لم يوافق على هذه المحاضرات الاعتيادية خاصة الحضور الإلزامي للمحاضرة الفكرة سوى ٤٠,٤ %.

٣-٤-٩ الإلقاء التقليدي للمحاضر يعتبر السبب الأهم في عدم متابعة المحاضرة

	عدم الإجابة	وافق جداً	وافق	لا أدرى	لاوافق	لاوافق أبداً
التكرار	٤	٥٥	١١٤	٣١	٥٦	١٠
النسبة	١,٥	٢٠,٤	٤٢,٢	١١,٥	٢٠,٧	٣,٧

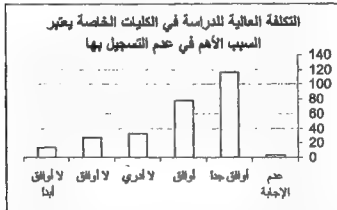




ما يمثل ٦٢,٦ % وافق على أن للدراسة عن طريق يعتبر السبب الأهم في عدم متابعة المحاضرة في حين لم المحاضرات الاعتيادية خاصة الإلقاء التقليدي للمحاضر يوافق على هذه الفكرة سوى ٢٤,٤ %.

٣-٤-١٠ التكلفة العالية للدراسة في الكليات الخاصة يعتبر السبب الأهم في عدم التسجيل بها

عدم الإجابة	أوافق جداً	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق أبداً
٣	١١٦	٧٨	٢٣	٢٧	١٣
١,١	٤٣,٠	٢٨,٩	١٢,٢	١٠,٠	٤,٨



أو معوقات. والبيدة التحية لهذا المشروع لابد من اكتشافها وجاهايتها في كافة المؤسسات التعليمية المختلفة. كما لابد من وجود جهة محايدة مسئولة عن توفير هذه المشروعات وتقديم تغذية مرتجعة للجهات المنفذة لمشروع التعليم الإلكتروني.

ويراجحة استجابات لجنة البحث، لتضع وجود أغلبية بالنسبة إلى المحور الأول والخاص بالمنافع التي قد يجنيها للدارس عن طريق الإنترنت حيث وافق على أن الإنترنت خاصة المرونة في إعطاء الطالب القدرة على اختيار الوقت المناسب لتلقي المحاضرات وافق على أن الإنترنت خاصة

ما يمثل ٧١,٩ % وافق على أن للدراسة عن طريق المحاضرات الاعتيادية التكلفة العالية للدراسة في الكليات الخاصة يعتبر السبب الأهم في عدم التسجيل بها في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ١٤,٨ % .

٤- للختمة:

إذا... هل نحن جاهزون للتعليم الإلكتروني؟ سؤال طرحه أحد الأكاديميين (٩) حيث يدخل في اعتباره المنظومة التعليمية ككل، فالمعلم لابد أن تتوفر لديه مهارات تشغيل الحاسوب وتصميم الدروس التعليمية وتنفيذها. والمنهج اللازم لهذا النوع من التعليم لابد من تطبيقه بدون مسموعات



عبر الإنترنت الأمر الذي لا بد من التعامل مع هذه المشاكل قبل اعتماد عملية التعليم عبر الإنترنت.

ولخيراً قد يشير البعض إلى ميل البحث إلى استصنان الدراسة عن بعد وعدم الأخذ في الاعتبار لقوائد التي قد يجنيها الطالب من خلال الدراسة التقليدية كالاتصال المباشر مع اساتذ المادة. وهذه النقطة سوف نؤخذ في الاعتبار في الدراسة المستقبلية لكافة ولتي سبق الإشارة لها عند شرح عينة البحث.

شكر وتكدير:

يشكر الباحث كل من الإخوة صرو للغامدي وسلطان مطلب لجهودهم في جمع بيانات هذا البحث وتبويبها.

المرجع:

- (١) د. حسنين البرهموشي، د. يوسف العريفي، ورشة التعليم الإلكتروني - المؤتمر الثاني للعلوم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ٢٠٠٤/٣/١٦.
- (٢) الدكتور منصور عوض القحطاني، "التعليم عن بعد"، <http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-02-07/writers/writers04.htm>
- (٣) جريدة عكاظ العدد ١٣٠٢٨، وتاريخ ٢٠٠٢/٥/٨ <http://www.okaz.com.sa/okaz/Data/2002/05/08>
- (4) A. Al-Abdul-Gader, " Web-based Course Design: A New Look for Saudi Higher Education", The 16th National Computer Conference "Computer and Education, Feb. 2001, pp. 297-309.
- (5) I. Ali, "Internet Tools and Resources for Education and Learning", The 16th National Computer Conference "Computer and Education, Feb. 2001, pp. 310-322.
- (6) K. Al-Dawoof and S. Alkasabi, "ATM-Based Solution to Facilitate Distance Learning", The 16th National Computer Conference "Computer and Education, Feb. 2001, pp. 138-151.
- (٧) د. محمود لياطة، محاضرة بعنوان "التعليم عن بعد - Distance Learning"، أقيمت في قسم علوم الحاسبات، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٧/٤/٢٠٠٥م.
- (٨) أسامة طوب و عبد الفتاح مشاك، واقع التعليم الإلكتروني بجامعة الملك عبد العزيز، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الألي سجل أوراق العمل، أبريل ٢٠٠٤، ص ١-١٦.
- (٩) عامر عبد الله الشيرائي <http://www.alwatan.com.sa/daily/2004-02-04/writers/writers04.htm>

للقدرة على اختيار الموضوع على فرضية أن جميع المواد على شبكة وقابلية التسجيل فيها الأمر الذي يقلل من ظاهرة الشعب المغلفة لاكتسابها من الطلبة المسجلين كما أن غالبية من الطلبة وافق على أن للأنترنت خاصية الإفادة من القدرة على التعليم الذاتي كما أن عدم الحضور في الفصل الاعتيادي يشجع غالبية الطلبة ويسمح لهم بإجراء مناقشة أكبر كما يتيح لهم الفرصة على لقاء أسئلة أكثر.

أما بخصوص المحور الثاني والخاص بالمشاكل التي قد يواجهها للدارس عن طريق الإنترنت فلم يظهر للنتيجة السابق. حيث وافق ما يزيد عن نصف العينة على أن فكرة عدم وجود إشراف مباشر للدراسة عن طريق الإنترنت تعتبر مشكلة رئيسية قد يواجهها للدارس عن طريق الإنترنت كما وافق ما يزيد عن نصف العينة بقليل على أن للأنترنت القدرة على توفير الحصول على المادة العلمية طوال الوقت وبنسبة مقاربة وافق على أن للأنترنت مشكلة تتمثل في المشاركة في المادة العلمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى نقل الولوجات، وفي المفردة الخاصة بأن للأنترنت مشكلة تتمثل في عدم وجود المحاضرات الاعتيادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم المتابعة من قبل الطلبة فقد وافق على ذلك ما يمثل ٥٥,٢ % من عينة البحث في حين لم يوافق على هذه الفكرة سوى ٤٤,٥ % علماً بأن مشكلة الحضور تبرز أيضاً في المحاضرات الاعتيادية. ظهرت للأغلبية مرة أخرى حين مناقشة مفردة أن للأنترنت مشكلة تكلفة الاتصال ومشاكله حيث وافق في هذا الأمر ما يزيد عن ٧٠ % من العينة.

ومع صدور التوصية بتحويل القسم إلى كلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإقبال على الكلية المنتظرة ومن ثم تصبح عملية التدريس عن طريق الإنترنت أكثر إلحاحاً كما أن الإعتمادات المخصصة للكلية تعطيها مرونة أكثر للتعامل مع مشاكل الطلاب في التعليم عبر الإنترنت والتغلب عليها.

بعد استعراض استجابات الطلاب نجد أنه لا بد من المضي في توفير إمكانية التعليم عبر الإنترنت خصوصاً في المواد الأولية للأقسام والمواد العامة للكلية والتي تتميز بالعدد الكبير من الطلاب كما لا بد للجامعة من توسيع إمكانيات البنية التحتية للجامعة. كما أن الجملة لا تزال تمنى من عملية الاتصال بموقع الجامعة عبر الإنترنت خصوصاً من خارج الجامعة ويبدو ذلك جلياً لهم للتسجيل



A Knowledge Management Approach to Developing Web-Based Education

Mohamed Magdy Kabeil, Ph.D.
Sadat Academy for Management Sciences,
Egypt - University of Sharjah, UAE

(ملخص)

مقرب إدارة المعرفة لتطوير التعليم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

إن التعليم المبني على شبكة المعلومات الدولية يخلق أساليب جديدة للانتقال لما بعد الأنماط التقليدية للتعليم إلى مستودع معرفة متكامل متعدد التخصصات ذي اتصالات لوفيقية مهيأ خصيصاً لكل شخص، والذي يتيسر استخدامه في أي وقت ومن أي مكان وبكلفة مقبولة.

لقد ابتكرت الكثير من الجامعات والشركات منظومات مفيدة لطرح المساقات وإدارة العملية التدريسية لهذا النوع من التعليم. على الرغم من ذلك، ولحدائق هذا النوع من التعليم، لازالت هناك حالات قصور عديدة في المعرفة المطلوبة لدى كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، حتى يصبحوا قادرين على تهيئ مثل هذه التقنيات الجديدة للتعليم.

تركز هذه الدراسة على مقرب إدارة المعرفة لتطوير التعليم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). إن المقرب المقترح يساعد الأمثلة والطلاب لتبني هذه التقنيات من خلال أفضل الطرق فاعلية وكفاءة. حيث يعطي هذا المقرب رؤية داخلية للملاحج الرئيسية الخاصة بالتحول من النظام التعليمي القديم إلى النظام الجديد، كما يمكنه تقديم الدعم المعرفي طوال عملية التحول هذه.

(Abstract)

Web-based education creates new methods of moving beyond traditional patterns of education to a personalized, integrated and hyperlinked repository of interdisciplinary knowledge that is available anytime, anywhere at reasonable cost. Many universities and companies have developed new systems for Web-based course delivery and instruction management. However, and because this field is only a few years old, there are many deficiencies in knowledge

required to both faculty and students to be able of adopting such new technology of education.

This study focuses on a knowledge management approach to developing Web-based education. The proposed approach helps professors and students to adopt such technology in the most effective and efficient way. The approach gives insight to main aspects of transferring from the legacy educational system to the new one and helps providing online knowledge support all the way through the transferring process.

Keywords: Knowledge Management, Web-based Education, Education Support.

1. Introduction

Despite the fact that the Internet started as a Command, Control, Communication, and Intelligence (C3I) military system, the World Wide Web (WWW) was designed from the very beginning to be a tool for research and learning. With the advent of the Web, the Internet has evolved into a user-friendly medium capable of high speed and on demand delivery of multimedia contents. The ability to offer quality education to vast numbers of people is within the reach of many universities. The potential audience for a lecture has grown from the number of people who can fit into a classroom, to the number of people who can have access to a Web-based application.

There are many universities and companies have developed operational systems for Web-based course delivery and instruction management. Some notable examples include Web Course in a Box (Godwin-Jones 1997), WebCT (Goldberg 1996, 1997), Carnegie Mellon Online (Rehak 1997), and Oracle's iLearning (Oracle 2003). However, and because this field is only a few years old, there are many deficiencies in knowledge required to

both professors and students for adopting such technology.

This study focuses on defining a knowledge management approach to developing Web-based education that helps both professors and students adopting such technology in the most effective and efficient way. The proposed approach gives insight to main aspects of transferring from the legacy system to the new one and provides online support all the way through the transferring process.

In addition to this introduction and the conclusion, the paper is organized into three main sections dealing, respectively, with main concepts of knowledge and knowledge management, a knowledge management system for Web-based education, and the domain of knowledge for a specific Web-based course. Though much of the discussion is related to a specific case study, some conclusions could be made which apply to Web-based education in general. The paper will be of some interest to who teach or study in universities that use or going to use Web-based education technology.

2. Main Concepts of Knowledge Management:

In this section, the main concepts of knowledge management system are discussed, starting from the definition of the term "knowledge" and the differences between knowledge and other forms of processed data. Next, main concepts of "knowledge management" are reviewed to arrive to the working definitions of the paper.

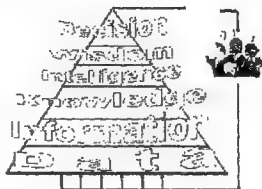
2.1. Definition of Knowledge:

Webster's New Collegiate Dictionary defines knowledge as "the fact or condition of knowing something with familiarity gained through experience or association." This seems to be a universally used and accepted definition of knowledge. However, the definition refers to the term "knowing." Webster's definition of the word "know" is "to perceive directly, or, have direct cognition of." Moreover, cognition is defined as "the act or process of knowing including both awareness and judgment."

Knowledge is not the same thing as information, which is not the same thing as data. Figure 1 depicts the evolution from data

to knowledge to decision in a hierarchy (Kabeil 1998). The basic level of the model is data. Data is a set of signals represented as facts out of context with no relationships inside or outside the set. Data becomes information when it is organized to be useful.

Figure 1: From Data to Knowledge to Reality



Information adds context through relationships between data or other pieces of information. Therefore, information is useful data in specific context of use, time and user. Information becomes knowledge when it is placed in actionable context to represent behavior. So, knowledge is the next natural progression after information that adds understanding and retention of behavior. Intelligence is the art of using knowledge to deal with a new situation. Wisdom is the subjective preferences structure of the involved group. Wisdom is the ethical layer that transfers intelligence choices into a decision. The capstone of the model is decision that defines operational plan of changing reality one step forward on specific direction. The plan is implemented through C3I system to complete one cycle.

On the level of knowledge, there are two types: explicit and tacit knowledge. Explicit knowledge can be documented and processed by a computer system. Tacit knowledge exists in people's heads, so it is difficult to transfer. Nonaka and Takeuchi (1995) identify four inter-related processes by which knowledge flows around the organization and transmutes into different forms. The four processes are



Socialization, Externalization, Combination, and Internalization.

Socialization is a process of sharing experiences and creating tacit knowledge such as shared mental models and technical skills. The key to acquiring tacit knowledge is experience. Externalization is a process of articulating tacit knowledge into explicit concepts. "...taking the shapes of stories, metaphors, analogies, concepts, hypotheses, or models." (Nonaka and Takeuchi, 1995, p. 64). Combination is a process of categorizing and integrating explicit knowledge. Individuals exchange and combine knowledge through media. Categorizing, combining, and reconfiguration of existing information can lead to new knowledge.

Internalization is a process of embodying explicit knowledge into tacit knowledge. It is a type of learning by doing. The experiences through socialization, externalization, and combination are internalized into individual's tacit knowledge base in the form of shared mental models or technical know-how.

Together these four processes of knowledge creation and transmission produce a knowledge-creating spiral in organizations. It is a continuous and dynamic interaction between tacit and explicit knowledge.

2.2. Knowledge Management:

Knowledge management means different things for different people. Among the definitions offered in industry publications and out on the Web are the following.

- (1) Gartner Group (2002): Knowledge management is a discipline that promotes an integrated approach to identifying, managing and sharing all of an enterprise's information assets. These information assets may include databases, documents, policies and procedures as well as previously unarticulated expertise and experience resident in individual workers. Knowledge management issues include developing, implementing and maintaining the appropriate technical and organizational infrastructures to enable knowledge sharing, and selecting specific contributing technologies and vendors.

- (2) CAP Ventures (2002): Knowledge management encompasses management strategies, methods, and technology for leveraging intellectual capital and know-how to achieve gains in human performance and competitiveness.

- (3) Group Computing Online (2002): Knowledge management is the harnessing of a company's collective expertise wherever it resides and the distribution of that expertise to the right people at the right time. It's not a product but a process—the process of gathering, managing, and sharing your employees' knowledge capital.

- (4) Davenport and Prusak (1998): Knowledge is a fluid mix of framed experiences, values, contextual information, and expert insight that provides a framework for evaluating and incorporating new experiences and information. It originates and is applied in the mind of knower. In organizations, it often becomes embedded not only in documents or repositories but also in organizational routines, processes, practices and norms.

So, the common concept among these definitions is that knowledge management requires technology, business strategy, and people. It is the process of capturing the collective knowledge of the organization, analyzing it and transforming it into easily recognizable forms for mass consumption, and communicating the results to the organization by means of a readily accessible vehicle. This means integrating and making available as appropriate all knowledge relevant to the organization and its objectives.

3. Knowledge Management System for Web-Based Education:

Based on the main concepts of knowledge management introduced in the previous section, knowledge management for Web-based education may be defined as the capturing of know-how methods and ideas and making all experiences within the education community available to everyone as appropriate.

Basic technologies used in the system include search engines, scanning technology, optical character and voice recognition

software, intelligent agents, database management systems, document management systems, and repositories. All these technologies are running on TCP/IP platforms.

Setting up the system is an integrated process of knowledge gathering, interviewing professors and students, researching existing self-development and teaching material, identifying and closing information gaps, and understanding the specific academic environment and its knowledge needs.

The main types of knowledge used in the system are information systems, human and technological communication, technical writing, graphics, education, business analysis, and pedagogy-specific challenges.

To insure that the proposed system fits educational objectives, the development process starts with an analysis of needs specification then developing small pilot project before starting the major transformative process. This enables the university to use a low-risk implementation approach.

Step 1: Business Analysis and Plan

The first step is to identify the knowledge needs of the university in the specific domain and to prioritize what needs to be done. This enables adjusting the level of investment according to available resources and preparing people to cope with change.

The needs analysis engages in a listening process that builds the basic knowledge of what the university is trying to achieve and how knowledge management can support it. The deliverable of this step is a document that specifies a knowledge management plan outlining the context and rationale for each recommendation and specifying projects that can be undertaken. Included in this phase, also, bringing the national and international perspective to educational regulations and accreditation.

Step 2: Pilot Project

The pilot project is a small, high-priority project that delivers initial results and enables the development team to identify the best implementation process for the university.

During this process, the work will be close

to people, taking their needs and learning styles into account. This helps them to know the development team better, build trust in them as they see their own relevant knowledge being implemented in the system. Students and professors are able to see how effectively the system utilizes their existing technology, information and databases to achieve their goals.

Step 3: A Comprehensive Project

Once a pilot project is successfully implemented, university will be eager to move into a full-scale knowledge management process. The proposed system follows easy learning and feedback approach through an iterative process for structuring content, starting from the existing knowledge of professors and students and develops material around their learning styles.

The system includes feedback mechanisms allowing users to alert others of problems with operations or the need to update procedures. The main benefits of such system are:

1. Providing knowledge to everyone who needs it at the right time, and let them absorb it at their own pace.
2. Enabling students and professors to enter comments and ideas for the benefit of others.
3. Reducing routine repetitive tasks.
4. Enabling professors to focus on teaching.
5. Integrating cross-reference knowledge.
6. Reducing the evaluation workload and provide immediate feedback.
7. Providing user-friendly, neutral and appropriate interface to the target audience.
8. Updating the knowledge easily as a parallel process of the main work.
9. Providing latest policies and procedures in the field.
10. Enabling candidate professors/students to interact and discuss ideas wherever they are in the world.
11. Protecting the university from wasting time or money looking for information or producing out-of-spec products as a result of out of date procedures.

However, Davenport and Prusak (1998) report obstacles that may be on the path to a



comprehensive knowledge management system. Usually, the first impediment to success is dealing with the people who have the knowledge. Many people feel that "knowledge is power." So, if they give up their knowledge, they give up their power.

Another frequently occurring problem is lack of time to capture the knowledge that does exist. Competitive information may exist only in the head of specific person who is always busy and cannot pause his business to give his input of knowledge. Some managers encourage immediate concerns over longer-term concerns such as knowledge management. Finally, the ROI on knowledge management is difficult to measure and difficult to justify.

The domain of knowledge that is required to keep in the proposed system to support one Web-based course is defined in the following items. The domain starts with a preliminary level of knowledge and several iterations of creating more knowledge are expected during the life cycles of the system.

4. Domain of Knowledge for a Web-Based Course

The kernel of any Web-based education system is a DBMS, which is used to keep track of the course content and each student's progress through the course. Students and professors interact with the database through Web interfaces. This section of the paper explains details that are included in the domain of knowledge required for a Web-based course on the sophomore level, which is "Internet Applications."

4.1 Basic Knowledge for Course Structure

A web-based course is a multi-level collection of different types of course elements. Components are the top-level course elements; each consists of a collection of modules. Modules, in turn, are collections of devices, which represent a lower level of course content. The course element hierarchy could be depicted as in figure 2 below.

[Course] ----> [Component] ----> [Module] ----> [Device]

Figure 2: Course Element Hierarchy

The course content of the Internet Applications course is based on the textbook: Internet and WWW - How to Program, Second Edition, by Deitel, Deitel and Nieto. (Deitel,

Deitel & Nieto, 2002). The textbook material maps to the multilevel course elements model that is depicted above as shown in the table 1 below.

Table 1: Web-Based Course Model Applied to Internet Applications

Unit 1 – XHTML	Unit 2 – CSS	Unit 3 - JavaScript	Evaluation
Introduction to XHTML HTTP Architecture Main Tags Adding Hyperlinks Designing a Page Designing Tables Using Frames Creating Forms Adding Multimedia	Introduction to CSS Using Inline Styles Embedded Styles External Styles Style Inheritance Resolving Style Precedence Text, Colors and Background Styles ID, CLASS and DIV	Introduction to JavaScript Programming with JavaScript Sending Output to a Web Page Date Objects Working with Other Objects and Events Control Statements Functions	Course Work Assessment Makeup Exam Course Project Final Exam
Exam 1	Exam 2	Exam 3	Final Evaluation

Each Unit and the Final Evaluation are components, while the subheadings are modules. The components should be completed in order and the modules, also, must be done in order within the corresponding component.

A unit is considered complete when its associated unit exam is passed. The minimum amount of work a student must do to complete the Web-based course is the unit exams, makeup exam if any, course project, and the

final exam.

Each module in the course is composed of a single learning device and three assessment devices. The learning device is used to present the module's instructional material to the student. This material supplements the textbook. The three assessment devices are quiz, homework, and practice program that are delivered for each module. Each unit exam given to the students is conducted through an assessment device.

Each exam, quiz, and programming assignment in the Web-based course is generated on the fly whenever a student requests one. The questions bank is saved in a database that feeds the XHTML pages according to a specified query.

The benefits of on-the-fly assessment generation are saving the effort of creating separate page for each exam, saving the space of keeping the data, and changing the contents of each version of each assessment for each student. This reduces the risk of cheating, and allows retakes to be generated in the same manner as the original assessments. The drawback to this is that each assessment device requires the existence of a large pool of questions. The professor, therefore, must create far more problems and questions for the online version of the course than would otherwise be necessary. However, once these materials created, it can be re-used over the life cycle of the course.

4.2 Basic Knowledge for Web Interfaces

The Web-based course works with two types of Web interfaces. One is for students and the other for professors and administrators. The layout of the student interface is up to the professor, and can be changed at any time.

Through their interface, students can view supplementary learning material, complete assessments, submit assignment files, and track their overall progress on three scales: concepts, programming and design.

The staff interface is used to add or drop students from the course, grade programs submitted by the students, change grades, and review the progress of either individual students or the class as a whole. The same three

scales are also used by professors for measuring the progress of a student and/or a class, which are concepts, programming, and design scales.

4.3 Basic Knowledge for Course Creation

Creating a Web-based course is a time consuming task. In addition to creating course content, it is required to create interfaces to students and professors. It takes about a year to reach a fully functional course.

However, in the proposed system, there is a Content Management Module (CMM) that helps creating the course in a fast systematic way. The module consists of data base tables, Web page templates and several ASP programs. The professor inserts his course contents and questions/answers in the database tables and the ASP programs read the contents and feed it to any one of four templates to create Web pages on the fly.

Using standard templates supports the substantial part of development, which is designing the student and professors interface. All types of interfaces are classified into four groups that are represented by the four templates used in the system.

Content created for the Web-based course is entered directly into the main database through user-friendly data-entry forms. The system hides many of the course creation details from the professors, allowing them to focus exclusively on course material. The system can be used to define the course hierarchy, specify assessment templates, add material to the learning devices, and load the questions and answers. The system does all this with an Access database, on the professor's machine, whose structure matches the production database. When the professor has completed the design of the course, it is exported into the main database.

4.4 Basic Knowledge for Web Based Education Measures of Merits:

There are many Web sites that offer many forms of educational contents. Most of these sites are limited in the scope either of their content or their potential audience. Some contents are merely lecture notes or slides



prepared by individual professors for their own courses. Other types of contents are designed to replace or support regular corporate training classes and are therefore only available to a small segment of audiences.

In a preliminary interview with colleague faculty about the main measures of merits of Web-based education, results showed that a useful course delivery system should be a natural extension to the traditional university teaching structure, and should offer comparable quality and types of educational services. Results also showed the advantages and disadvantages of using Web-based education that help comparing and evaluating different content delivery systems, and measuring the success of any of these systems.

The advantages of using the World Wide Web as a course delivery medium are:

- (1) Location transparency: The Web is the ultimate distributed file system. Any file on a Web server can be used as though it existed on the local machine. This is a very valuable feature for students who are full time employees, also, women, elderly or disabled people who are restricted in their mobility.
- (2) Availability: Information on the Web is accessible any time. Because Web-based courses are available all the time, students are able to study and learn any time that is more convenient or more effective for them.
- (3) The Web is a multimedia presentation tool offering text, sound, video, and interactive services not available anywhere else. The

range of options presented to the professor allows much greater flexibility in course design than is usually available. The most significant limiting factor is the bandwidth of the network.

However, the Web also presents some disadvantages including the student concern about security, the minimal interpersonal interaction, and content inflexibility. Some authors (Relan and Gillani 1997) consider that the most serious problem with the Web is its impersonal nature. Someone learning through a computer does not have the same experience as someone learning in a classroom. As long as these disadvantages can be overcome, the potential benefit of Web-based education is great enough to warrant the development of course delivery systems.

A candidate Web-based course should take full advantage of all the benefits inherent to the Web, while at the same time avoiding the pitfalls. Such a system would be, complete, informative, available, flexible, secure, interactive, general, transparent, and adaptive.

4.5 Basic Knowledge for Testing and Evaluation:

After the initial design, the system will be moved forward to the testing stages. Several courses will be offered using the proposed system. This section defines the testing and evaluation plan based upon the criteria discussed in item 4.4. The results drawn in this section are summarized in the table 2 below.

Table 2: Evaluation of a Web-Based Course

Measure	Description	Value*
Complete	to include as much detail about the subjects it covers as possible and to add links for further extensions.	
Informative	to track students profile and to provide this information as statistical data for the student, professors and administration.	
Available	to be in operation at all times and protected against hardware and software failures.	
Flexible	to accept needs of students and professors as the course progresses. Students may require different amounts of time	



Measure	Description	Value*
	and level of difficulty, and professors should be able to modify and add course material at any time.	
Secure	to guarantee that no unauthorized users gain access to students' work or grades.	
Interactive	to enable students to communicate with each other as well as with a knowledgeable professor in the context of the course.	
General	to be applicable to other courses and to provide a course development tools for assisting professors with the process of migrating their courses to the Web.	
Transparent	to add on the learning process the least amounts of time communicating with the server or other technical issues.	
Adaptive	to modify its behavior based on variables defined for each user and to track goals, knowledge, and background of students as they progress through the course. (Brusilovsky 1997).	

* to be filled by the system

4.6 Basic Knowledge on Potential Problem and Solutions

Khan (1997) reports some difficulties encountered by faculty while teaching Web-based courses, such as:

- (1) time demands,
- (2) technical problems,
- (3) decreased student contact, and
- (4) lack of direct control.

In addition, he reports other difficulties encountered by students during Web-based learning that are divided into three groups.

First group includes technology type problems that are related to:

- (1) Internet service providers,
- (2) hardware / software, and
- (3) lack of experience with Internet or computers in general.

Second group is related to the role conflict for instruction, such as:

- (1) students prefer more instructor contact, and
- (2) students feel some lack of direct feedback.

Third group is related to the role conflict for the learning environment, such as:

- (1) students have difficulty with time organization,
- (2) they have difficulty with assignments,
- (3) they have feeling of isolation, and
- (4) they face rocky start.

Also, he reports some potential difficulties that may be encountered by the system itself during the operational phase.

5. Conclusion

While Web-based learning will probably never replace the traditional full time educational system, it could be useful supplement and extension of it. The appropriate target students for Web-based learning include people who are interested in a university-level education and for some reason; they are unable to attend a university full time. In addition, Web-based versions of a standard course can be used on campus as a self-paced course, as references for students taking the course offline, or for improving efficiency of university campuses with sex segregation policy.

Web-based education will be most successful when it is utilized in new and innovative ways to move beyond traditional patterns of education. The Web provides the means for creating an integrated, interdisciplinary, hyperlinked repository of knowledge available at reasonable cost anytime, anywhere, and to anyone.

Difficulties encountered while teaching Web-based courses identified by faculty are time demands, technical problems, decreased



student contact, and lack of direct control. In addition, the difficulties encountered by students during Web-based learning are technology type problems, the role conflict for instruction, and the role conflict for the learning environment.

A knowledge management system for Web-Based Education will help both professors and students to adopt such technology in the most effective and efficient way. The proposed system gives insight to main aspects of transferring from the legacy system to the new one and provides online support all the way through the transferring process.

The proposed system will enable the university to be more successful in building learning curve of knowledge over time in the field, to respond faster to competitive pressure, to improve communication within faculty members and students, to build quality in the educational process, and to be less dependent on a specific vendor.

References

1. Brusilovsky, P., Ritter, S., and Schwartz, E. (1997) Distributed Intelligent Tutoring on the Web. In: Proceedings of AI-ED '97, 8th World Conference on Artificial Intelligence in Education, Amsterdam, Aug. 18-22.
2. CAP Ventures, <http://www.capv.com/dss/knowledge.htm>, Retrieved on November 20, 2002.
3. Davenport, T.H. and Prusak, L. (1998), Working Knowledge: How Organizations Manage What They Know, Harvard Business School Press, Boston MA, USA.
4. Deitel, H. M., Deitel, P. J. and Nieto, T. R. (2002), Internet & World Wide Web: How to Program, Prentice Hall, Upper Saddle River NJ, USA.
5. Gartner Group, <http://www.gartner.com>, Retrieved on November 22, 2002.
6. Godwin-Jones, B., Polyson, S. (1997) Tools for Creating and Managing Interactive Web-Based Learning. Presented at EDUCOM '97, October 1997.
7. Goldberg, M. and Salari, S. (1997), An Update on WebCT (World-Wide-Web Course Tools) - a Tool for the Creation of Sophisticated Web-Based Learning Environments, Proceedings of NAUWeb '97 - Current Practices in Web-Based Course Development, June 12 - 15, 1997, Flagstaff, Arizona.
8. Goldberg, M., Salari, S., Swoboda, P. (1996) World Wide Web Course Tool: An Environment for Building WWW-Based Courses, Computer Networks and ISDN Systems, 28. Presented at the Fifth International World Wide Web Conference, May 1996.
9. Group Computing Online, <http://www.groupcomputing.com>, Retrieved on November 30, 2002.
10. Kabeil, M. M., Decision Support Systems, Manzomat Inc., Cairo, Egypt, 1998.
11. Khan, B. (ed), Web-Based Instruction, Educational Technology Publications, Inc, 1997
12. Nonaka, I. and Takeuchi, H. (1995), The Knowledge Creating Company, Oxford University Press, New York, NY.
13. Oracle Corp. <http://www.oracle.com>, Retrieved on January 6, 2003.
14. Rehak, D. (1997) A Database Architecture for Web-Based Distance Education, Presented at: WebNet'97, World Conference of the WWW, Internet and Intranet, October 1997.
15. Relan, A. and Gillani, B. (1997) Web-Based Instruction and the Traditional Classroom: Similarities and Differences, in (Khan 1997).



Building Multi-agent Code Generation Tool For component-based application

Dr. Mohamed Mounir Eassa

Associated professor of Computer & Information Systems

Sadat Academy for Management Sciences

dr_mme_essa@yahoo.com

Abstract

Software components are reusable units that have been independently constructed (developed by different developers using different programming languages, tools, and platforms) for building software applications, operating systems and other components. The need for reusability, interoperability, maintainability, adaptability, and distribution boosted the emergence of component technology.

Many new technologies have been developed around what is so called Component-Based Software Development (CBSD) or component-ware. Some of these technologies are COM and CORBA. Each component technology has its rules which are different from the others. Therefore, it is difficult to develop any application or system based on more than one technology.

Agent is a new software paradigm for distributed application development. Agents must have the following characteristics: adaptability, mobility, transparency and accountability, ruggedness, self-starters and user centered.

This paper introduces a multi-agents code generation tool implemented by using JAVA programming language. This tool generates a component-based client application. One of the most advantages of this proposed tool is that it can call COM components, CORBA components, or JAVA/RMI components. This tool consists of three agents: main agent, database agent, and code generation agent. The code generation tool is developed and tested.

Keywords: Multi-agents, The Component Object Model (COM), Distributed COM (DCOM), CORBA, JAVA/RMI, Agent, Component Based Development (CBD).

1. Introduction

The reusability is the most important feature of the Component Based Development (CBD). The reusability means that the same component (binary executable code written in any programming language) can be reused in different software applications. This leads to the reduction of efforts needed for building an application. Software applications developers build software components by means of different technologies such as COM, CORBA, and JAVA/RMI.

The Component Object Model (COM) is a specification that describes the process of communicating through interfaces, acquiring access to interfaces through the Query Interface method, determining pointer lifetime through reference counting, and re-using objects through aggregation [1,5].

The Common Object Request Broker Architecture (CORBA) is a tremendous vision of distributed objects interacting without regard to their location or operating environment [2,4].

Remote Method Invocation (RMI) provides a very simple method for one Java object to invoke a method in another Java object across a network with very little extra work. Unlike many remote communication systems that require you to describe the remote methods in a separate file, RMI works right off existing objects, providing seamless integration [3,6].

Each component technology has its interface structures, component activations, and methods of invocations which are different than other technologies.

In this research we introduce multi-agent tool that generates application code to the developers of a component-based client applications.



2. SOFTWARE COMPONENTS

Software components are reusable units that have been independently constructed (developed by different developers using different programming languages, tools, and platforms) for building software applications, operating systems and other components [1,5,7,8,9,17,18]. The need for reusability, interoperability, maintainability, adaptability, and distribution boosted the emergence of component technology.

The motivation for the component technology came from the limitation of the traditional software applications [7,9]. A traditional software application usually consists of a single monolithic binary file. Once the

application is generated, it doesn't change until the next version is recompiled and shipped. Changes in the operating systems, hardware, and customer desires must all wait for the entire application to be recompiled [1,7]. The application becomes older and more outdated when it is shipped. This is because the entire software industry rushes on into the future. With the current fast change in the software industry, applications can not be static after they have shipped. As shown in Figure 1, the solution is to break the monolithic application into components [7,9]. This means that any application can be developed based-on component, which makes it adaptable to change.

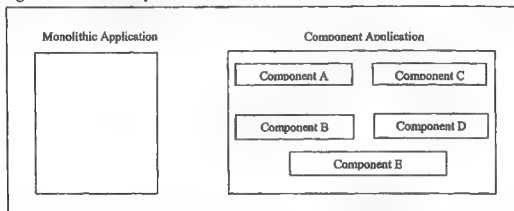


Figure 1. Monolithic and Component-based Applications

When the technology advances, new components can replace the existing ones that build up the application, as shown in Figure 2. The application is no longer a static entity destined to be out of date before it ships. Instead the application evolves gracefully over time as new components replace older components.

Entirely new applications can be built quickly from existing components. This is due to the reusability feature of the component technology. The component technology can be used to build application that support distribution, multiprocessing, reusability, maintainability, and operating system independent [2,6,7,9,12,13,14].

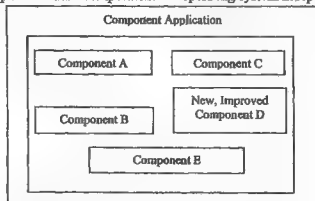


Figure 2. A new, improved component D replaced the old component D



2.1. Component Benefits

A- Application Customization

Users often want to customize their application, just as home owners often want to customize their homes. For example, building

applications from components allows for greater customization. As shown in Figure 3, user 1 prefers to use the Vi editor, while user 2 is a fan of Emacs.

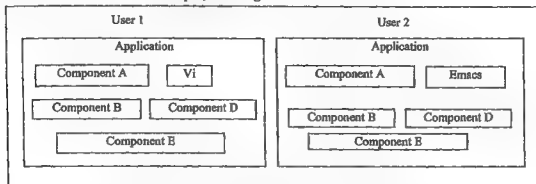


Figure 3. Two customized client applications

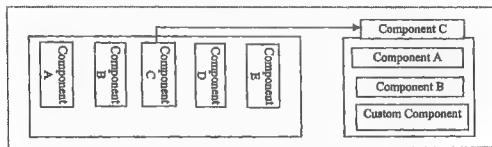


Figure 4. Using the component Library to build an application

B- Component Libraries

One of the great promises of Component architectures is rapid application development. The fulfilled promise would have you choose components from a component library and snap them together to form application. Figure 4 illustrates how to use the component library to build an application.

C- Distributed Components

With increasing bandwidth and importance of networks, the need for applications

composed of parts spread all over a network is only going to increase.

Component architecture helps simplify the process of developing such distributed application. CLIENT/SERVER applications have already taken the first step toward a component architecture by splitting into two parts: the client part and the server part. As shown in Figure 5, the application on the local machine access remotely components on a remote machine.

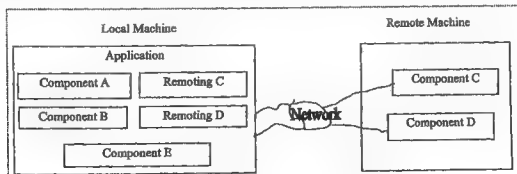


Figure 5. A distributed components application



2.2. Component Technologies

There are several component technologies including: Component Object Model or Distributed Component Object Model ((COM)/(DCOM)) [6,7,8,10,11,15], Common Object Request Broker Architecture (CORBA) [2,3,9,16], and JAVA/RMI (Remote Method Invocation) [3,4]. Building and deploying software systems across the enterprise is a complex task. DCOM, CORBA and JAVA/RMI provide a powerful framework for accomplishing this task. With DCOM, CORBA and JAVA/RMI, we can very easily develop heterogeneous distributed systems. COM/DCOM is developed by Microsoft Corporation. CORBA is developed by Object Management Group (OMG). JAVA/RMI is developed by Sun Corporation. In this paper, we adopt COM/DCOM, CORBA and JAVA/RMI because they are platform independent, commonly used technologies, and enable to easily develop heterogeneous distributed systems based-on them [6].

3. Agent Computing

The term "agent" is heard frequently today [19,20,21]. While it means a variety of things to a variety of people, commonly it is defined as an independent software program, which runs on behalf of a network user. An agent may run when the user is disconnected from the network, even if the user is disconnected involuntarily. Some agents run on specialized servers, others run on standard platforms. Many examples of agent systems exist, and they are receiving much attention on the World Wide Web ("WWW").

3.1 Characteristic Attributes of agents

Agents are fundamentally different from software packages and other commercial programs. Agent is a new software paradigm for distributed application development. Agents must have the following characteristics: adaptability, mobility, transparency and accountability, ruggedness, self-starters and user centered.

- *Adaptability* means that an agent must be able to work on multiple platforms, networks, and software operating systems, and at the same time be able to solve technical problems by itself without input from the owner.
- *Mobility* means that an agent should be able freely to roam networks and the Internet

according to decisions made internally by itself about where to find information and data to achieve its goals. It must be able to interact with other agents in multiple networks and environments.

- *Transparency and accountability* mean that an agent must be completely transparent to owner/user if required but must have features for logging where it has been, what it has done, whom it did contact, and when. Also, it must produce this information on demand.
- *Ruggedness* means that if an agent is required to traverse networks, both large and small, it must be rugged; able to deal with errors, low resources, underpowered servers, and incomplete data; and interpret different kinds of data, codes, and so on. It should be able to solve as many problems as it can without human intervention.
- *Self-starters* means that an agent must be able to start and stop on the basis of its own criteria. The agent needs the ability to decide when to start/stop and when to deliver its results.
- *User centered* means that the agent should act in the best interests of its owner and the preferences that have been set for it-the start of the Laws of Robotics. It must carry out its duties as prescribed and not deviate. But it might have the ability to suggest possible new ways of thinking. Also, it might offer new ways to achieve results or correct ways of thinking.

4. The Code Generation Tool

The code generation tool as shown in Figure (6) consists of many software agents: main agent, database agent, and code generation agent. The main agent generates a user interface, accepts a user data and sends the user data to the generation agent. The user data are a component name, an interface, and functions. The database agent manipulates the data in the database tables. The database agent adds, deletes, updates, stores and retrieves data from the database tables. The generation agent takes the selected data from the main agent and generates a client application source code. The source code of application is written in JAVA programming language and based-on the selected component technology.

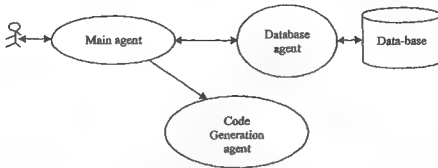


Figure (6): The multi-agent Code Generation Tool

4.1 The Main Agent

The main agent has a user interface that enables a user to select the required data of components that the user needs. These data exist in the database of our system.

The main agent sends many messages to the database agent, the result of each message is displayed on the user interface. The messages are:

- accessible component domain ();
- accessible component technologies (domain);
- accessible components (tech_name)
- accessible interfaces (component_name)

- accessible functions(interface_name)

- accessible parameters(function_name)

The following sequence diagram (figure 7) illustrates these functions and their execution sequences.

The main agent receives the returned data, stores them temporarily until all of them are returned. Finally, the main agent sends a message to the code generation agent. The name of this message as shown in the sequence diagram of figure (7) is generate code (tech_name, component-name, interface-name, function-name, parameter-names). This message is sent one or many times.

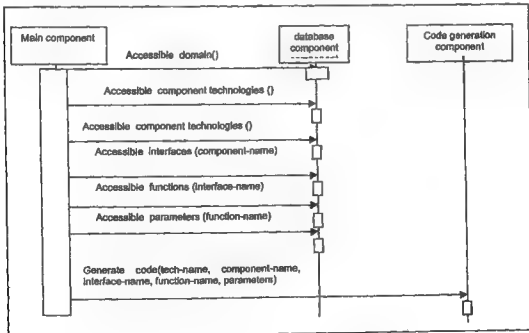


Figure 7: the sequence diagram of the multi-agent system



4.2 The Database Agent

The database agent updates and retrieves data from the database. The database contains seven tables: Domain table, Technology table, Component table, Interface table, Method table, Parameter table and Temporary table. The following section covers the descriptions of these tables.

4.2.1. The Domain table

This table contains data about different domains such as science, engineering ...etc.

Name	Description
Dom ID	Domain ID
Domain Name	Domain Name

4.2.2. The Technology Table

This table contains data about component technologies: DCOM, CORBA, and JAVA/RMI.

Name	Description
Dom ID	Domain ID
Tech ID	Technology ID
Tech Name	Technology Name

The Technology ID is the primary key and used to link the Technology table with the component table. The relation between the Technology table and the component table is one to many relation.

4.2.3. The Component Table

This component table contains data about all components in all technologies which are defined in the technology table. These data include a component name, component CLS id (a unique ID) and a location (address of the component).

Name	Description
Tech ID	Technology ID
Comp ID	Component ID (CLSID)
Comp Name	Component Name
Comp Location	Location
Class Name	Class Name
Class Name Help	Class Name Help

The field Tech_ID is a foreign key that matches the field Tech_ID in the Technology table. The component ID is the primary key used to link the component table with the interface table. The relation between the component table and the interface table is one to many relations.

4.2.4. The Interface Table

This table contains data about all interfaces of all components in the component table. Each interface has a unique id.

Name	Description
Comp ID	Component ID (CLSID)
Int ID	Interface ID
Int Name	Interface Name
Int Name Help	Interface Name Help

The field Comp_ID is a foreign key that matches the field Comp_ID in the component table. The Interface ID is used to link the interface table with the Method table. The relation between the component table and the interface table is one to many relations.

4.2.5. The Method Table

Since each interface in a component defines many methods, then this table contains data about all methods of all interfaces, which are stored in the interface table.

Name	Description
Int ID	Interface ID
M ID	Method ID
M Name	Method Name
M Name Help	Method name Help
M Type	Method Type
M Select	Method Select

The Method Type represents the type of the returned value of the Method. The field Int_ID is a foreign key that matches the field Int_ID in the interface table.

4.2.6 The Parameter Table

Each function is stored in the method table may have many parameters, then this table contains data about all parameters of some methods, which are stored in the method table.

Name	Description
M_ID	Method ID
Para_Order	The order of the parameter in the parameter list
Para_Type	The type of the parameters
Para_Enter_Help	Parameter Enter help
Para_Help	Parameter Help

The field M_ID is a foreign key that matches the field M_ID in the Method table.

4.2.7 The Temporary Table

The following table stores the selected components with its location, class, interfaces, method, component name, parameter, result, and the result name and type.

Name	Description
Type	Technology type
lib	Library Name
Class	Class Name
Interface	Interface Name

Name	Description
Method	Method Name
ObjectName	Component Name
Parameter	Parameter
RESULT	Result Name
ResultType	Result Type
NameResult	Name Of the Result
Status	Internal or External Parameter

4.3 The code generation agent

The code generation agent receives the message from the main agent and generates the source code for the user as illustrated in the sequence diagram of figure (8) . The code generation agent has three template files: one for DCOM technology, one for CORBA technology and the third one for the JAVA/RMI technology. Each template file has a source code, which is used by the generator agent during the generation of a client application code.

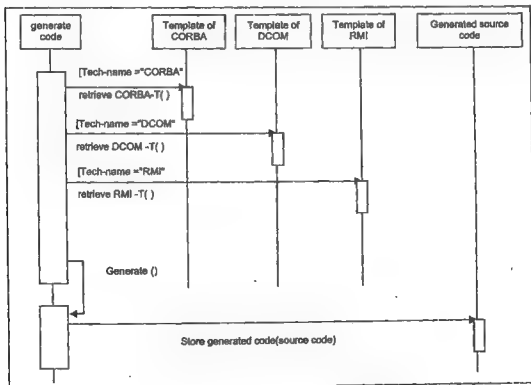


Figure 8: The sequence diagram of code generation agent



In the above diagram, the generated code accepts the generated code (,,, message and check the technology type.

If the technology name = "CORBA", then sends a message retrieve CORBA-T () to the template of the CORBA object.
If the technology name = "DCOM", then sends a message retrieve DCOM -T () to the template of the DCOM object.
If the technology name = "RMI", then sends a message retrieve RMI-T () to the template of the RMI object.

The retrieved template and the received data (temporal file) from the main agent are

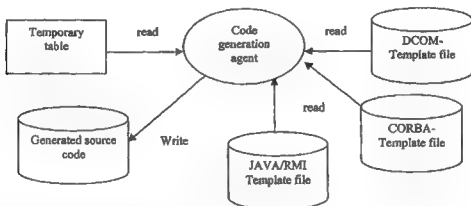


Figure (9-a): The relationship among the code generation agent, the template files and the generated code.

Class Name: generatorImplAgent
method Name: generate
Method Type: float for ensure the work done Correctly
Parameter Type: String
Result: generate Source Code for : COM-Client, CORBA-Client and JAVA RMI-Client

Figure (9-b): The specification of the implemented code generation agent.

The multi-agent tool has been implemented in JAVA programming language and tested. Figures (10, 11, and 12) show the client code of three different technologies that are generated

manipulated by the generate function of the generate code object to generate the required source code.

4.4 Code Generator Agent Implementation

The Code generation agent is the important agent in our system. Therefore, in the following we discuss its implementation. Figure (9-a) shows the relationship among the code generation agent, the template files and temporary table. The specification of the implemented code generation agent is shown in the figure (9-b).

by our generator during testing it. Figure 10 is the DCOM-based client code, Figure 11 is the CORBA based client code, and Figure 12 is RMI-based client code.

```
import Corba_sub.*;
import File_Access.*;
import org.omg.CosNaming.*; // Client will use the naming service.
import org.omg.CORBA.*; // All CORBA applications need these classes
import java.io.*;

public class CorbaClient {
    public static void main (String args[]) {
        ReadWrit readwrit = new ReadWrit();
        try {
            // Create and initialize the ORB
            ORB orb = ORB.init (args, null);
```

```
// Get the root naming context
org.omg.CORBA.Object objRef =
orb.resolve_initial_references ("NameService");
NamingContext ncRef = NamingContextHelper.narrow (objRef);
// Resolve the object reference in naming
NameComponent ncl = new NameComponent ("SubImple" , "");
NameComponent path1[] = {ncl};
Isub corbaobject1 = IsubHelper.narrow (ncRef.resolve (path1));
float D=corbaobject1.sub(20,5);
readwrit.writing("C:/Integration System/Component","D ",D);
float E=corbaobject1.sub(D,10);
readwrit.writing("C:/Integration System/Component","E ",E);
}
catch (Exception e) {
e.printStackTrace ();
}
}
}
```

```
import RMI_MulDiv.*;
import File_Acess.*;
import java.rmi.*;
import java.rmi.registry.*;
import java.io.*;
public class RmiClient {
    public static void main (String args[]) {
        ReadWrit readwrit = new ReadWrit();
        try {
            IMulDiv rmiobject1=( IMulDiv
            )Naming.lookup("rmi://localhost/MulDivServer");
            float F=rmiobject1.mul(3,5);
            readwrit.writing("C:/Integration System/Component","F ",F);
            float G=rmiobject1.div(F,2);
            readwrit.writing("C:/Integration System/Component","G ",G);
        }
        catch (Exception e) {
            e.printStackTrace ();
        }
    }
}
```

5. Conclusion

This paper introduced a multi-agent code generation tool. This tool helps component-based client application developers in developing perfect applications in a short time. The generation tool generates DCOM-based client applications, CORBA-based client applications and/or JAVA/RMI-based client applications. All the generated applications are written in JAVA programming language. The tool reduces the time and cost of building client applications. Since the tool has been built as multi-agents tool, therefore it is platform independent.

References:

- [1] R. M. Adler, "Emerging Standards for Component Software," *IEEE computer*, vol. 28, no. 3, March 1995, pp. 68-77.
- [2] The Common Object Request Broker Architecture and Specification, Revision 2.2, Object Management Group, Framingham, Mass., February 1998.
- [3] "Java Distributed Computing" Java.sun.com/products/javaspaces/faq/rmifaq.html.
- [4] Gopalan Suresh Raj "A Detailed Comparison of CORBA, DCOM and Java/RMI"



- www.execpc.com/H/~gopalan/misc/com
pare.html.
- [5] Kraig Brockschmidt "How COM
Solves the Problems of Component
Software Design Part II"
MSDNPERIOD96.CIIIv1:Periodic/F1
/D7/S3E9.htm.
- [6] Bill McCarty and Luke Cassidy Dorm
'Java Distributed Objects the
Authoritative Solution' SAMS, 1999
- [7] D. Rogerson, Inside COM Microsoft
Component Object Model, Microsoft
Press, 1997.
- [8] 'DCOM Technical Overview',
[http://msdn.microsoft.com/library/back
grand/html/msdf1_dcomtec.htm](http://msdn.microsoft.com/library/back
grand/html/msdf1_dcomtec.htm).
- [9] Sams ' Teach Yourself CORBA in 14
days' SAMS Publishing, 1988.
- [10] "Component Object Model (COM),
DCOM, and Related Capabilities"
[http://www.sei.cmu.edu/str/descriptions
/COM_body.html](http://www.sei.cmu.edu/str/descriptions
/COM_body.html).
- [11] <http://www.sei.cmu.edu/str/descriptions/dce.html>.
- [12] Greg Mountford, "DCOM- A Technical
and Business Overview: Internet
Services Featured Article"
www.ttgcine.com/dcomarticle.htm.
- [13] J. Han "A Comprehensive Interface
Definition Framework for Software
Components" Asia-Pacific Software
Engineering Conference, December 2-4,
1998.
- [14] Y. Satoh, T. Yamashita, K. Murayama,
K. Takahara, Y. Yasutake and M.
Aoyama "Experiment of Component-
Based Software Development On
Multiple Distributed Object
Environments" Asia-Pacific Software
Engineering Conference, December 2-4,
1998.
- [15] Ronan geraghty , Sean Joyce , Tom
Moriarty , Gary Noone "COM-CORBA
Interoperability" , Prenmtic Hall PTR
1999.
- [16] Cao, J., M. Cao, A. Chan, G. Wu, and S.
Das, "A framework for architecture and
high-level programming support of
CORBA applications", J. of Parallel and
Distributed Computing, 64 (2004) 725-739.
- [17] Gannod, G., S. Mudiam and T.
Lindquist, "Automated support for
service-based software development
and integration", The Journal of
Systems and Software, 74 (2005) 65-71.
- [18] "Component-based software
development - An overview", May
2004,
[www.HomeIntroductionResearchIndus
tryLiteratureEventsForums](http://www.HomeIntroductionResearchIndus
tryLiteratureEventsForums),
- [19] A white paper, "Mobile Agent
Computing", Mitsubishi Electric, ITA,
January 19, 1998.
- [20] Ian Dickinson, "Agent Standards", Agent
Technology Group, Hewlett-Packard
laboratories, Bristol, UK.
- [21] Hyacinth S. Nwana "Software Agents: An
Overview", Combridge University
Press, 1996.

Appendix (Abbreviations)

<i>CBD</i>	Component Based Development
<i>CBSD</i>	Component-Based Software Development
<i>COM</i>	The Component Object Model
<i>CORBA</i>	The Common Object Request Broker Architecture
<i>DCOM</i>	Distributed Component Object Model
<i>OMG</i>	Object Management Group
<i>RMI</i>	Remote Method Invocation

نموذج اقتصادي قياسي لمستقبل الخدمة الطبية في مصر *

د / يحيى محمد عبد القادر

أولاً: مقدمة

يهدف أي نظام صحي في العالم إلى الرقي بصحة أفراد المجتمع الذي نشأ منه وفيه هذا للنظام. ولباوغ هذه الغاية يلجأ النظام دائماً إلى تقويم أدائه وللتنبؤ بمستقبلات العوامل المختلفة التي تؤثر عليه.

والصحة - مهما اختلف تعريفها - هي متغير في نظام هيكلي للعلاقات، والتي لا يمكن التنبؤ أو السيطرة على سلوكه دون التعرف على هيكل هذا النظام وعلى جميع الترم ذات التأثير الرئيسي بدخله.

إن مقولة خلل المجتمع تماماً من الأمراض، هي مقولة خيالية مستحيلة وأبست واقعية. ولكن هناك دائماً مؤشرات ومعدلات ودلالات تبين لنا مدى كفاءة النظم الصحية وفعاليتها، وذلك بتقدير المستوى الصحي للسائد في المجتمع.

وهذه الدراسة من خلال المدخل الاقتصادي القياسي تتناول النظام الصحي في مصر. حيث يتم تتبع هذا النظام منذ عام ١٩٩٠ من خلال نموذج اقتصادي قادر على تحليل كل من العوامل التي تشكل، وللتنبؤ التي تؤثر في منظومة الصحة في مصر مع تبيان آثار هذه العوامل على المستوى الصحي السائد. أيضاً يقوم النموذج - في بعده الثالث - بالتنبؤ بالمستوى الصحي للمجتمع في ظل التوقعات المستقبلية لهذه العوامل للفترة من ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٢١.

ثانياً: أهداف الدراسة

- ١- التعرف على العوامل التي تشكل النظام الصحي في مصر وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها.
- ٢- التعرف على التنبؤ التي تؤثر على هذه العوامل ومدى قوتها، وتحليل نتائجها المتوقعة والغير متوقعة.
- ٣- تقدير المستوى الصحي السائد في المجتمع، كمؤشر لكفاءة الأداء للنظام الصحي.

٤- تتبع التغيرات المستقبلية للعوامل المؤثرة على النظام الصحي، وتبيان أثرها على المستوى الصحي للمجتمع.

ثالثاً: أهمية الدراسة

١- دراسة العلاقات المتداخلة للمتغيرات المختلفة يؤدي إلى الفطنة في التخطيط حيث يتم توزيع الموارد على الأنظمة التي تعطي أحسن عائد بالنسبة للصحة.

٢- قد تثبت العلاقات الإحصائية بأن بعض التداخلات يمكن بتطبيقها، أن تؤدي إلى تقدم في المستوى الصحي السائد، وعلى هذا يمكن رسم واقتراح بعض للتدخلات التي من شأنها تحقيق هذا التقدم.

٣- استنباط مؤشر لكفاءة النظام الصحي، يمكن من متابعة أداء النظام والتقويم المستمر لأدائه.

٤- تبيان أثر الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء بالإضافة إلى العوامل الأخرى في التأثير على المستوى الصحي السائد في المجتمع.

رابعاً: محددات الدراسة

١- تستخدم الدراسة بيانات للفترة من ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠٠١.

٢- تتنبأ الدراسة بالمستوى الصحي السائد للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢١.

٣- تتنبأ الدراسة بترتيب المتغيرات الهيكلية للنظام الصحي والمتغيرات البيئية المحيطة بالنظام، للفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١ والتي تؤثر على المستوى الصحي.

خامساً: مصلحات الدراسة

- ١- الاتفاق على مسلمة أن التغير في أحد العوامل على مستوى الوحدة المحلية الصغرى - يمكن تحميم تأثيره على المستوى القومي.

* رسالة مقدمة للحصول على درجة الزمالة (الكتوراة) بقسم الاقتصاد : تحت مناقشتها بكلية الطب الإداري، تحت إشراف أ.د. فرهاد محمد

على.

٢- تفترض الدراسة وجود علاقات متبادلة بين كل من العوامل الهيكلية للنظام الصحي والعوامل البيئية المحيطة بالنظام.

٣- تفترض الدراسة ثبات العلاقات بين العوامل المختلفة المؤثرة على الصحة أثناء فترة التتبؤ.

سابعاً: فروض الدراسة

الفرض الأول :

أن " الصحة " هي متغير في نظام هيكلية للعلاقات بين عوامل مختلفة لأنظمة اقتصادية وبيئية واجتماعية وبيولوجية.

الفرض الثاني :

أن حجم المنافذ العلاجية وعدد الكوادر الطبية يرتبطان أساساً بحجم السكان.

الفرض الثالث :

أن التسمية يصلحها رأى بالمستوى الصحي السائد.

الفرض الرابع :

أن للتغير في قيمة أحد العوامل يؤدي إلى تغير في المستوى الصحي بغض النظر عن التوجه الابتدائية لهذا العوامل.

سابعاً: المنهج العلمي للدراسة

في تقدير الباحث هناك مدخلان قياسان للتتبؤ بمستقبل الخدمة الصحية في المجتمع. المدخل الأول يتناول العوامل المؤثرة على المستوى الصحي السائد، والذي يفرض شكلاً محدداً للخدمة الطبية في المجتمع، وذلك بتحليل للسلاسل الزمنية. حيث يؤمن هذا المدخل بأن ما سوف يحدث في المستقبل هو امتداد للماضي، لذلك كانت قيم هذه العوامل هي فقط دالة في الزمن.

يتطلب هذا المدخل بيانات عن السلاسل الزمنية لهذه المؤثرات لأعوم سابقة طويلة، وقد لا تتوفر هذه البيانات بالحجم والدقة المطلوبة. أيضاً قد يكون لأحد هذه العوامل من القوة التي تجعل تأثيره أكبر من مجرد التطور الزمني لقيمتها. أو يكون لبعض العوامل الأخرى تأثير علوي بحيث يكون قيمته أقل مما هو مقدر من تطوره عبر الزمن.

المدخل الثاني، هو مدخل التأثير المتبادل للعوامل

المؤثرة على الصحة. حيث تتفاعل هذه العوامل مع بعضها، وبالتالي تشكل حجم ومستوى الخدمة المقدمة من النظام الصحي، مع إرجاع الأثر على المستوى الصحي السائد.

وهذا المدخل الأخير، هو ما فتتهجه هذه الدراسة. حيث تتفاعل العوامل المؤثرة على الصحة في المجتمع مع بعضها البعض، لتشكل الحجم المستقبلي للخدمة الصحية، وفي ظل هذه الخدمة مع تأثير تلك العوامل بتحدد المستوى الصحي للمجتمع.

استخدمت الدراسة عدة أدوات قياسية للوقوف على طبيعة العلاقات بين المتغيرات تحت الدراسة وتقدير أثر هذه المتغيرات على حجم منظومة الصحة وبالتالي على المستوى الصحي السائد.

- استخدام المرويات للوقوف على مدى استجابة مدخلات منظومة الصحة للتغير في عدد السكان.

- استخدام معامل بيرسون للارتباط الخطي البسيط للوقوف على قوة الاقتران بين عناصر المدخلات.

- استخدام تقنية جدول الحياة لاستخلاص العلاقات بين الوفيات وحساب العمر التقديري للشرائح العمرية في المجتمع.

- استخدام تقنية الانحدار الخطي البسيط والمتعدد للتعبير عن العلاقات المتشابهة للمتغيرات المختلفة تحت الدراسة في عدة معادلات أمكن بتقديرها الوقوف على قوة واتجاهات هذه العلاقات.

تناولت الدراسة اثني عشر متغيراً، تختلف طبيعة أكثرهم عن الآخر. ولاختبار أثر هذه المتغيرات على المستوى الصحي للمجتمع، استخدمت الدراسة الدلائل للتعبير عن التأثير الحادث في قيم المتغيرات ذات العلاقات المشتركة.

وذلك لتبسيط صليتها وتبيان أثرها. حيث حقق استخدام هذه الأداة فائدتين : الأولى هي استخدام سلاسل زمنية قصيرة نسبياً تحقق درجة حرية مناسبة لهذه المتغيرات، والثانية هي منع حدوث ازدواج خطي بين المتغيرات ذات الارتباط المشترك.

يتجمع العلاقات الرياضية المتحصل عليها مع بعضها، تم صياغة نموذج مترابط بين أجزائه، أمكن من خلاله للتتبؤ



[١] اختبار الفرض الأول :

أن " الصحة " هي متغير في نظام هيكل العلاقات بين عوامل مختلفة لأنظمة اقتصادية وبيئية واجتماعية وبيولوجية. لم تعد "الصحة" هي ذلك الإحساس النسبي للفرد - أو الصفة التي يمكن أن يصف بها مجتمع ما، ولكنها قيمة قابلة للتنبؤ والتقدير. حيث يمكن التعبير عن صحة مجتمع ما، بالمستوى الصحي للسائد في هذا المجتمع، ومن المؤشرات التي يمكن التعبير بها عن صحة المجتمع، مؤشر سنوات الحياة المتوقعة من العمر التقديري / ١٠٠٠ من السكان والذي تقاسم قيمة عكسيا مع المستوى الصحي السائد في المجتمع.

وقد ثبت من خلال الدراسة :

١- أن زيادة الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء تؤثر على المستوى الصحي بالإيجاب، حيث أنه باتخاذ المتوسط الحسابي البسيط لمجموع التغير في جملة الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء مقوما بالتغير في قيمة الناتج المحلي بكتلة عوامل الإنتاج - كدليل للإنفاق. فإن لحدار مؤشر سنوات الحياة المتوقعة من العمر التقديري (كمؤشر تابع) على دليل الإنفاق (كمؤشر مستقل)، أثبت صحة الفرض، حيث العلاقة عكسية بين دليل الإنفاق والمؤشر الذي يمكن علاقة عكسية مع المستوى الصحي.

٢- أن تحسين البنية التحتية من إمداد بالمياه النظيفة والاتصال بالصرف الصحي تؤثر على الصحة بالإيجاب، حيث جاءت نتيجة لحدار مؤشر سنوات الحياة المتوقعة من العمر التقديري على دليل البنية التحتية - والذي يعكس التغير في نسبة الإمداد بالمياه والاتصال بالصرف الصحي - تؤكد علاقة عكسية بين المؤشر ودليل البنية التحتية، وعلى هذا فإن الفرض صحيح حيث يرتبط المؤشر بعلاقة عكسية مع المستوى الصحي السائد.

٣- يعكس دليل الحرمان الاجتماعي التغير في نسبة الأمية ونوعية للتغذية، لذا فهو يعكس التكني في مستوى المعيشة. ويعكس مؤشر سنوات الحياة المتوقعة من العمر التقديري علاقة معكوسة بينه وبين المستوى الصحي السائد. ويجزأ لحدار دليل الحرمان الاجتماعي على

بحجم منظومة الصحة، والمستوى الصحي للمجتمع في ظل هذا الحجم وذلك للفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٢١.

ثامناً: خطة الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول. الفصل الأول هو توطئة ضرورية، كمدخل الدراسة التعريف بالصحة والنظام الصحي المصري نشأته وتطوره وإكفائه والوزارات المعنية به. حيث تناول المبحث الأول التعريف بالصحة من وجهة نظر الفرد والمجتمع. يعرض المبحث الثاني منظومة الخدمة الصحية في مصر. ويعرض المبحث الثالث للعوامل المختلفة المؤثرة على منظومة الصحة.

يتناول الفصل الثاني: توثيق أداء منظومة الصحة في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، حيث يتناول المبحث الأول: تقدير العلاقات التبادلية لمتغيرات منظومة الصحة. يتم في المبحث الثاني تقدير المستوى الصحي السائد في مصر للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١. لخص المبحث الثالث: بتجميع العلاقات التبادلية للمتغيرات المؤثرة على منظومة الصحة في نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الخدمة الطبية والمستوى الصحي للسائد للفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠١. الفصل الثالث هو: نظرة إلى المستقبل حتى سنة ٢٠٢١. حيث يتناول المبحث الأول : التنبؤ بحجم منظومة الصحة في مصر للفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١. وبالمبحث الثاني : يتم التنبؤ بالمستوى الصحي السائد للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢١. ويعرض المبحث الثالث : السمات الرئيسية لمنظومة الخدمة الصحية للفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١.

تعرض لنكاح الدراسة تحقيق فروض الدراسة في ظل المسلمات المفترضة، ثم عرض الفروضيات المقترحة نتيجة لهذه الدراسة.

تم تلخيص أهم النقاط التي تناولتها الدراسة - باللغة العربية واللغة الإنجليزية - مع عرض المراجع العربية والأجنبية التي تم الاستعانة بها في إعداد الدراسة.

تم إضافة ثلاثة ملاحق للدراسة، لاحواء الجداول التصنيقية للمنتجان بها ونتائج البرنامج الإحصائي للحاسب الآلي المستخدم في الدراسة.

تاسعاً: اختبار فروض الدراسة

- لوحدت الرعاية الأولية مرونة منخفضة تقرب من الصفر
- للكوارث الطبية مرونة عالية - أكبر من الواحد - وإن كانت غير منتظمة
- ٣- بإجراء إحداد مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري - والذي يمثل المستوى الصحي للسكان (كمؤشر تابع) على دليل المناظف للمعالجة - والذي يعبر عن التغير في محل المناظف للمعالجة إلى عدد السكان، فإن معامل الارتباط ($R=0.94504$) ومعامل الإحداد ($D=-1.551414$) المقدران يشير إلى علاقة عكسية قوية بين الدليل والمؤشر. وحيث أن المؤشر يعكس علاقة عكسية مع المستوى الصحي للسكان - فانخفاض المؤشر يعنى مستوى صحي أفضل، وبهذا تكون العلاقة العكسية بين الدليل والمؤشر تعنى علاقة طردية بين الدليل والمستوى الصحي للسكان.
- ٤- باستخدام دليل الكوارث الطبية والذي يشير إلى التغير النسبي في محل الكوارث إلى الأسرة الملاجية (كمؤشر مستقل) وإجراء إحداد مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري (كمؤشر تابع) عليه، فإن نتائج التقدير تشير إلى علاقة عكسية قوية بين المتغيرين- وبذلك فإن العلاقة طردية بين دليل الكوارث الطبية والمستوى الصحي للسكان.
- وحتى هذا، فإن الفرض صحيح، حيث تحرس السياسات الصحية على الاحتفاظ بمعدلات ثابتة من الإمكانيات العلاجية من منظار علاجية وكوارث طبية منتقبة إلى عدد السكان.
- ج) اختبار الفرض الثالث :**
- أن التنمية يصاحبها رقى بالمستوى الصحي للسكان.
- للتنمية عدة أوجه، فهي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي ينعكس أثرها على الفرد والمجتمع حيث أثبتت للدراسة العلاقات التالية :
- علاقة موجبة قوية بين قيمة الناتج المحلي بنكفة عناصر الإنتاج والإنفاق على الصحة ($R=0.96582$) حيث أن زيادة الناتج يؤدي إلى إمكانية أكبر للإنفاق على الصحة، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الحكومة.

مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري، كانت العلاقة طردية قوية بينهما - وهو يعنى أن انخفاض قيمة الدليل يصاحبه انخفاض في قيمة المؤشر، مما يدل على صحة الفرض بأنه صحة أفضل (انخفاض المؤشر) تتحقق مع مستوى معيشة أفضل (انخفاض قيمة الدليل).

وعلى هذا فإن الفرض صحيح، حيث أن الصحة هي قيمة قابلة للقياس والتقدير، وكونها كذلك فهي ترتبط بعلاقات تؤثر عليها من عوامل مختلفة، للاقتصادية وبيئية واجتماعية وبيولوجية.

ب) اختبار الفرض الثاني :

أن حجم المناظف للمعالجة وعدد الكوارث الطبية يرتبطا بحجم السكان.

الفرض صحيح، حيث أنه :

- ١- باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطى البسيط للتقدير معالم الارتباط بين حجم المناظف العلاجية من أسرة ووحدات رعاية أولية، وعدد السكان. وبين عدد الكوارث الطبية من أطباء وتمريض وفنيين طبيين وعدد السكان، لبيانات الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١، تم الحصول على النتائج التالية:
- سجل معامل الارتباط بين عدد الأسرة وعدد السكان (0.9773)
- سجل معامل الارتباط بين عدد وحدات الرعاية الأولية عدد السكان (0.9680)
- سجل معامل الارتباط بين عدد الأطباء وعدد السكان (0.9004)
- سجل معامل الارتباط بين عدد التمريض وعدد السكان (0.9880)
- سجل معامل الارتباط بين عدد الفنيين الطبيين وعدد السكان (0.9765)
- ٢- بتقدير مرونة للتغير في حجم كل من المناظف العلاجية وعدد الكوارث الطبية إلى التغير في عدد السكان تم الحصول على النتائج التالية :
- الأسرة مرونة عالية - أكبر من الواحد - خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠١



سلبية بين المؤشر ودليل الحرمان الاجتماعي. مما يعنى أن زيادة كل من الإنفاق على الصحة وتحسين البنية التحتية مع خفض نسبة الأمية وتحسين نوعية الغذاء يؤدوا جميعا إلى الارتفاع بالمستوى الصحي للمجتمع.

د) اختبار للفرض الرابع :

أن للتغير في قيمة أحد العوامل يؤدي إلى تغير في المستوى الصحي بغض النظر عن القيمة الابتدائية لهذا العامل.

للفرض صحيح، حيث أن الدراسة أثبتت علاقة خطية قوية ($R=0.94504$) بين دلائل الصحة ومؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري / ١٠٠٠ من السكان والذي تتناسب قيمه عكسيا مع المستوى الصحي السائد في المجتمع. وحيث أن دلائل الصحة هي أرقام موجزة للتعبير عن مدى التغير الحادث في العوامل المؤثرة على صحة المجتمع. لذلك كان لنتقال المؤشر من القيمة (أ) إلى القيمة (ب) يعتمد على مدى التغير الحادث في قيمة العامل المؤثر على الصحة وليس على قيمة العامل الابتدائية.

عشرًا: للنتائج

توصلت للدراسة إلى النتائج التالية، والتي يمكن عرضها كالآتي :

١- يمكن تقدير المستوى الصحي السائد بجمهورية مصر العربية - الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١، باستخدام مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري / ١٠٠٠ من السكان. كانت نتيجة التقدير كالتالي :

- علاقة عكسية قوية ($R=0.96643$) بين نصيب الفرد من الناتج المحلي بنكافة عناصر الإنتاج ونسبة الأمية. وبهذا فزيادة الناتج المحلي يتبعه زيادة في دخل الأسرة يتوافق معه انخفاض بنسبة الأمية في المجتمع.

- أثبتت الدراسة علاقة عكسية قوية ($R=0.82999$) بين نصيب الفرد من الناتج المحلي بنكافة عناصر الإنتاج ومؤشر نوعية البروتين في الغذاء. مما يعنى أن زيادة دخول الأفراد في المجتمع يؤدي إلى نوعية أفضل.

- علاقة موجبة قوية ($R=0.87831$) بين قيمة الناتج المحلي بنكافة عناصر الإنتاج ونسبة الإمداد بالمياه النظيفة. كما أثبتت الدراسة علاقة موجبة بين قيمة الناتج المحلي بنكافة عناصر الإنتاج والاتصال بالصرف الصحي. حيث أن زيادة الناتج تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية.

وبتقدير العلاقة بين مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري ودلائل :

- الإنفاق على الصحة (ممثلًا للتغير في جملة الإنفاق على الصحة والدواء)

- الحرمان الاجتماعي (ممثلًا للتغير في نسبة الأمية وقيم مؤشر الحرمان الاجتماعي)

- دليل البنية الحضرية (ممثلًا للتغير في نمطي الإمداد بالمياه النظيفة والاتصال بالصرف الصحي)

أثبتت للدراسة علاقة خطية قوية ($R=0.94504$) بين الدلائل والمؤشر، حيث العلاقة موجبة بين المؤشر ودليل الإنفاق على الصحة والدواء ودليل البنية الحضرية، كما أنها

جدول (١/ن) : قيم مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١

السنة	للذكور	للإناث	للمجتمع
90/91	116.95	103.85	110.56
91/92	110.79	97.32	104.22
92/93	104.12	92.14	98.27
93/94	98.27	84.87	91.73
94/95	94.20	79.65	87.10
95/96	90.32	75.03	82.86
96/97	91.07	75.69	84.48
97/98	91.13	75.66	83.17
98/99	88.46	73.54	81.17
99/20	87.44	69.25	78.56

79.71	69.22	89.72	20/21
76.69	66.83	86.10	21/22

٢- أن للتوجه الاجتماعي هو العقيدة المساندة للنظام الصحي المصري، وأن وزارة الصحة والسكان تقوم بالعناء الأكبر من الخدمات الصحية التي تقدم للمجتمع المصري

جدول (٧/ن) : مرونة المدخلات لعدد السكان للفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٢

السنة	أطباء	تمريض	فنيون طبيون	أسرة للمستشفيات	وحدات الرعاية الأولية
91/92	1.23	2.97	-2.36	0.24	0.001
92/93	4.37	4.19	4.09	0.35	0.002
93/94	4.17	7.11	3.82	-0.53	0.007
94/95	0.51	3.23	4.01	2.24	0.009
95/96	1.57	5.57	1.46	0.67	0.006
96/97	0.07	-0.39	4.43	1.97	0.022
97/98	2.29	2.71	-1.46	1.56	0.000
98/99	-3.14	4.95	2.84	1.12	0.001
99/20	2.18	3.16	0.82	1.96	0.020
20/21	9.16	1.22	8.68	1.34	0.016
21/22	7.30	8.12	-2.76	1.45	0.023

٤- أمكن تقدير قوة الارتباط بين قيم عناصر مدخلات النظام الصحي وعدد السكان باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطي البسيط حيث :

جدول (٣/ن) : معاملات الارتباط بين عناصر المدخلات وعدد السكان لبيانات الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢

السكان	الأسرة	وحدات الرعاية	الأطباء	التمريض	الفنيين الطبيون
1.0000	0.9773	0.9680	0.9004	0.9880	0.9765
0.9773	1.0000	0.9822	0.8881	0.9623	0.9483
0.9680	0.9822	1.0000	0.9460	0.9716	0.9527
0.9004	0.8881	0.9460	1.0000	0.9294	0.8957
0.9880	0.9623	0.9716	0.9294	1.0000	0.9605
0.9765	0.9483	0.9527	0.8957	0.9605	1.0000

$\rho = 0.000$

الأولية، حيث لهما مسؤولين معا عن التغير 95% من التغير الحادث في حجم الإنفاق على الصحة.

٧- تلاحظ المرونة المتزايدة لنسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي، بينما تتدبج قيمة مرونة نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه النظيفة، وإن كانت قد أخذت في التثبيت بنهاية فترة المقارنة اعتبارا من عام

٥- أمكن تقدير دالة تركب الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج باستخدام بيانات الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٢ حيث : معدل النمو السنوي للمركب الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج = 8.73 % سنويا.

٦- يرتبط حجم الإنفاق على الصحة ارتباطا موجبا قويا ($R=0.97428$) مع عددي الأسرة ووحدات الرعاية



١٩٩٩/١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٢.

جدول (٤): مرونة الإمداد بالمياه والاتصال بشبكة الصرف الصحي للتغير في حجم السكان للفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠١

السنة	مرونة الإمداد بالمياه	مرونة الاتصال بالصرف الصحي
92/93	-0.62	0.66
93/94	-2.28	1.30
94/95	-2.33	0.76
95/96	-0.56	3.12
96/97	1.22	-1.46
97/98	0.76	-1.33
98/99	1.76	2.06
99/20	1.77	2.23
20/21	1.46	1.99
21/22	2.97	4.37

٨- تم استنباط مؤشر نوعية البروتين في الغذاء وهو مؤشر يفسر الاعتماد على البروتين النباتي، مقوما بإجمالي كمية البروتين في الغذاء . حيث سجلت قيمة المؤشر تنقصا مستمرا خلال الفترة ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢ :

جدول (٥) : مؤشر نوعية البروتين في الغذاء للفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

السنة	إجمالي كمية البروتين في الغذاء جرام/ يوم	% من بروتين الحبوب والبقول	% من بروتين اللحوم والأسماك والبيض والبن ومنتجاته	مؤشر نوعية البروتين في الغذاء
1992	118.1	78.0	14.5	0.635
1993	117.4	77.1	14.8	0.624
1994	126.6	77.4	13.8	0.637
1995	130.1	78.9	12.9	0.660
1996	133.6	77.9	13.9	0.641
1997	122.9	74.1	17.8	0.563
1998	121.6	74.3	17.1	0.572
1999	119.7	71.3	20.2	0.510
2000	117.7	72.0	19.0	0.530

٩- بتقدير العلاقة بين حجم الأسرة وعدد الأطباء، وجدت علاقة موجبة قوية بين المتغيرين ($R=0.82859$)،

وإن كان عدد الأسرة مسئول فقط عن 68.6% فقط من التغير في عدد الأطباء.

١٢- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطي موجب قوى بين قيمة الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج، وجملة الإنفاق على الصحة ($R=0.96582$) أيضا فإن الناتج مسئول عن 93% من التغير الحادث في جملة الإنفاق على الصحة.

١٠- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطي موجب قوى بين عدد للمريض وعدد الأسرة ($R=0.96733$) . أيضا، عدد الأسرة مسئول عن 94% من التغير الحادث في عدد للمريض.

١٣- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطي موجب قوى بين قيم الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج، وقيمة استهلاك الدواء ($R=0.93823$) بينما الناتج مسئول فقط عن

١١- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطي موجب بين عدد للفنيين الطبيين وعدد الأسرة. ($R=0.66553$) بينما

١٩- سجل دليل المنافذ العلاجية لتجاه عام بالزيادة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، مع وجود انخفاض نسبي عام للفترة ١٩٩٢/١٩٩١ .

٢٠- سجل دليل للكوادر الطبية لتجاهها عاما بالزيادة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠١ مع وجود انخفاض نسبيا عام للفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢١- سجل دليل الإنفاق على الصحة لتجاهها عاما بالزيادة خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١

٢٢- سجل دليل الحرمان الاجتماعي لتجاهها عاما بالثبات النسبي خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١ وذلك نتيجة الانخفاض الطفيف في كل من نسبة الأمية ومؤشر نوعية البروتين في الغذاء.

٢٣- سجل دليل البنية الحضرية لتجاهها عاما بالزيادة خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠١، وإن كانت تبين قيم كل من نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه والمتصلة بشبكة الصرف الصحي - سعودا وهبوطا طوال فترة المقارنة.

٢٤- بتقدير العلاقة بين مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري للمجتمع كمؤشر تابع - ودلائل الصحة كمؤشرات مستقلة، تم للتوصل إلى التالي :

- وجود علاقة خطية قوية بين المؤشر ودلائل الصحة $(R=0.94504)$ ، حيث أن العلاقة موجبة بين المؤشر وكل من دلائل المنافذ العلاجية والكوادر الطبية والإنفاق على الصحة والبنية الحضرية. كما أنها عكسية سلبية مع دليل الحرمان الاجتماعي.

- دلائل الصحة مسؤولة عن 89% من التغير الحادث في مؤشر سنوات الحياة المفقودة من العمر التقديري.

٢٥- أثبتت الدراسة أن الأثر النسبي لجميع دلائل الصحة يتزايد مع الزمن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، حيث :

- يتميز دليل الحرمان الاجتماعي بأعلى تأثير نسبي على المستوى الصحي المساند يليه دليل الإنفاق على الصحة والدواء.

- التأثير النسبي لدليل المنافذ العلاجية يفوق التأثير النسبي لدليل الكوادر الطبية.

88% من التغير الحادث في استهلاك الدواء.

١٤- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطي سالب قوى بين قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، ونسبة الأمية في المجتمع $(R=0.96643)$. حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج مسئول عن 93% من التغير الحادث في نسبة الأمية.

١٥- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطي سالب قوى بين قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، ومؤشر نوعية البروتين في الغذاء $(R=0.87831)$ والناتج مسئول عن 68% فقط من التغير الحادث في المؤشر.

١٦- أثبتت الدراسة وجود ارتباط خطي موجب بين قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج ونسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه للنظيفة $(R=0.87831)$ بينما الناتج مسئول عن 77% من التغير الحادث في هذه النسبة.

١٧- وجدت للدراسة ارتباط خطي موجب بين قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج ونسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي $(R=0.80788)$ ، وإن كان الناتج مسئول عن 65% فقط من التغير الحادث في نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي.

١٨- تم استنباط خمسة أدلة تجمع المتغيرات ذات العلاقات المشتركة مع بعضها وهي :

- دليل المنافذ العلاجية ويشير إلى التغير الحادث في عدد الأسرة وعدد وحدات الرعاية الأولية.
- دليل الكوادر الطبية ويشير إلى التغير الحادث في عدد الأطباء وللممرض والفنيين الطبيين.
- دليل الإنفاق على الصحة والدواء ويشير إلى التغير الحادث في جملة الإنفاق على الصحة والدواء.
- دليل الحرمان الاجتماعي ويشير إلى التغير الحادث في نسبة الأمية ونوعية التغذية.
- دليل البنية الحضرية ويشير إلى التغير الحادث في نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه ونسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي.



من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي:

Year 2006/2007	4665 Million E.g. Pounds
Year 2007/2008	4757 Million E.g. Pounds
Year 2008/2009	4829 Million E.g. Pounds
Year 2009/2010	4878 Million E.g. Pounds
Year 2010/2011	4901 Million E.g. Pounds

٣٣- تتبأت الدراسة بأن تصل نسبة الأمية في المجتمع

المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	18.8 %
Year 2007/2008	17.1 %
Year 2008/2009	15.5 %
Year 2009/2010	13.9 %
Year 2010/2011	12.3 %

٣٤- تتبأت للدراسة بقم مؤشر لوعية القرويين في الغذاء

خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	0.430
Year 2007/2008	0.411
Year 2008/2009	0.392
Year 2009/2010	0.372
Year 2010/2011	0.352

٣٥- تتبأت للدراسة بأن تصل نسبة المساكن المتصلة

بالشبكة الحاملة للمياه إلى ١٠٠% اعتباراً من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٣٦- تتبأت للدراسة بأن تصل نسبة المساكن المتصلة بالشبكة الرئيسية للصرف الصحي بعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧

على أن تكون نسبتها ٨٩,١٦ بعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٣٧-٣٨- تتبأت الدراسة بأن يسجل مؤشر سنوات الحياة لمفقودة من العمر التقديري القيم التالية :

Year 2006/2007	81.876
Year 2007/2008	81.648
Year 2008/2009	82.316
Year 2009/2010	82.386
Year 2010/2011	82.514

حادي عشر: التوصيات

توصلت الدراسة إلى أنه بالمحافظة على السياسات الصحية الحالية لاستكمال معدلات الكوادر الطبية وتوزيع المنافذ العلاجية، مستقرت العلاقة بين العوامل المؤثرة على الصحة. حيث الاتجاه العام للتغير في قيم متغيرات هذه العوامل، لم يؤد إلى تغير كبير في مؤشر سنوات الحياة

- يتميز دليل البنية الحضارية بأقل تأثير نسبي على المستوى الصحي للماتد.

٢٦- تتبأت الدراسة بعدد الأسرة للعلاجية خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	159226 Beds
Year 2007/2008	162442 Beds
Year 2008/2009	165673 Beds
Year 2009/2010	168645 Beds
Year 2010/2011	171405 Beds

٢٧- تتبأت الدراسة بعدد وحدات الرعاية الأولية خلال الفترة

من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	3807 Units
Year 2007/2008	3868 Units
Year 2008/2009	3930 Units
Year 2009/2010	3980 Units
Year 2010/2011	4022 Units

٢٨- تتبأت الدراسة بعدد الأطباء خلال الفترة من

٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	75949 Physicians
Year 2007/2008	78511 Physicians
Year 2008/2009	81119 Physicians
Year 2009/2010	83549 Physicians
Year 2010/2011	85747 Physicians

٢٩- تتبأت الدراسة بعدد التمريض خلال الفترة من

٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	141935 Nurses
Year 2007/2008	143183 Nurses
Year 2008/2009	144111 Nurses
Year 2009/2010	144683 Nurses
Year 2010/2011	144974 Nurses

٣٠- تتبأت للدراسة بعدد الفنيين الطبيين خلال الفترة من

٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	26148 Technicians
Year 2007/2008	26901 Technicians
Year 2008/2009	27664 Technicians
Year 2009/2010	28372 Technicians
Year 2010/2011	29010 Technicians

٣١- تتبأت الدراسة بأن يسجل الإنفاق على الصحة خلال

الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ كالآتي :

Year 2006/2007	40749 Million E.g. Pounds
Year 2007/2008	45446 Million E.g. Pounds
Year 2008/2009	50646 Million E.g. Pounds
Year 2009/2010	56396 Million E.g. Pounds
Year 2010/2011	62746 Million E.g. Pounds

٣٢- تتبأت الدراسة أن يصل استهلاكه الدواء خلال الفترة



أساسية / ٢٠٠٠٠٠ ألف من السكان خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ وحفظاً على هذه السياسة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠ توصي الدراسة بالآتي :

- زيادة عدد وحدات الرعاية الأساسية إلى ٢٨٠٠ وحدة بعام ٢٠٠٦ تزداد إلى ٤٢٩٢ وحدة عام ٢٠٢١

ج [للكوادر الطبية :

١- الأطباء :

بالمحافظة على معدل الأطباء إلى السكان حول طبيب ولده / ١٠٠٠ من السكان ومعدل الأطباء إلى الأسرة حول ٢ طبيب / سرير - طول الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١، توصي للدراسة بالآتي :

- زيادة عدد الأطباء بمعدل زيادة سنوية ٣% من ٦٧ ألف طبيب عام ٢٠٠٦، إلى ٨٥ ألف طبيب عام ٢٠١٠ .

- زيادة عدد الأطباء بمعدل زيادة متتالصة حول ٢,٥% من ٨٨ ألف طبيب عام ٢٠١١ إلى ٩٧ ألف طبيب عام ٢٠١٥/٢٠١٥ .

- زيادة عدد الأطباء بمعدل زيادة متتالصة حول ١,٧ من ٩٨ ألف طبيب عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ إلى ١٠٦ آلاف طبيب بعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

٢- للتريض :

للمحافظة بمعدل للتريض إلى السكان حول ٢ ممرضة / ١٠٠٠ من السكان ومعدل للتريض إلى الأسرة حول ٩٠٠ ممرضة / سرير توصي للدراسة بالآتي :

- زيادة عدد للتريض إلى ١٤٢ ألف ممرضة عام ٢٠٠٦ يزداد إلى ١٤٥ ألف ممرضة عام ٢٠١١

- خفض عدد للتريض اعتباراً من عام ٢٠١٢ بمعدل ٥٠% مليوناً لوصول عدد للتريض إلى ١٤٠ ألف ممرضة بعام ٢٠٢٠

٣- للفنيين الطبيين :

للمحافظة على معدل للفنيين الطبيين إلى السكان عدد ٤٠٠ فني طبي / ١٠٠٠ من السكان ومعدل للفنيين الطبيين إلى الأسرة عدد ٢٠٠ فني طبي / سرير توصي للدراسة بالآتي :

- زيادة عدد للفنيين الطبيين إلى ٢٦ ألف فني طبي عام ٢٠٠٦ يزداد إلى ٣٥ ألف فني طبي بعام ٢٠٢١ بمعدل

المعقودة من العمر التقديري - وهذا بدوره يؤدي إلى عدم تدهور أو تحسن كبير في المستوى الصحي للسكان حيث استقر مؤشر سنوات الحياة المعقودة من العمر التقديري حول قيمة متوسطة ٨١,٢٥ عاماً / ١٠٠٠ من السكان (٨٤,٧٥ عاماً للتقدير الأعلى، ٧٧,٧٦ عاماً للتقدير الأدنى) وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١ .

وامتداداً لهذا الاتجاه بالمحافظة على السياسات الصحية لاستكمال الكوادر الطبية وتوزيع المرافق العلاجية . واتخاذ الاتجاه العام لزيادة الإنفاق على الصحة واستهلاك الدواء مع الاستمرار في المبادرات الحالية للتصديع على الأمية وتحسين نوعية الغذاء واستكمال مشاريع البنية التحتية، فإن الدراسة توصي بالآتي :

أ [البيئة المحيطة بمنظومة الخدمة الصحية :

١- استمرار جهود تنظيم الأسرة لخفض معدل نمو السكان الحالي من ٢,١ إلى ١,١٦% بنهاية عام ٢٠٢٠ .

٢- استمرار جهود للتنمية الاقتصادية لزيادة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج من ٤٨٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ ١,٧٠٣,٨٢٢ مليون جنيه بعام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي مركب ٨,٧٣%، ليحقق زيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج من ٥,٩٠٠ آلاف جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ١٩,٤٧٨ ألف جنيه بعام ٢٠٢٠، والذي يحقق معدل نمو سنوي مركب ٧,١٥% سنوياً.

ب [المرافق العلاجية :

١- الأسرة :

بالمحافظة على معدل الأسرة إلى السكان حول ٢ سرير/ ١٠٠٠ مواطن طوال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٢١، توصي للدراسة بالآتي :

- زيادة عدد الأسرة إلى ١٦٠ ألف سرير بعام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ تزداد إلى ١٧٠ ألف سرير بعام ٢٠١٠ .

- زيادة عدد الأسرة إلى ١٨٤ ألف سرير بعام ٢٠١٥/٢٠١٥ .

- زيادة عدد الأسرة إلى ١٩٤ ألف سرير بعام ٢٠٢٠ .

٢- وحدات الرعاية الأساسية :

حافظت السياسات الصحية على معدل وحدة رعاية



٢- نوعية للتغذية :

توصى للدراسة بالعمل على تحسين نوعية التغذية للمواطن المصري بإحلال البروتينات الحيوانية محل البروتينات النباتية لخفض مؤشر نوعية البروتين في الغذاء من ٣٥٦٠٠ عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٢٠٠ عام ٢٠٢٠

[ز] عناصر البنية الحضارية :

١- الإمداد بالمياه النظيفة :

توصى للدراسة باستكمال مشاريع الإمداد بالمياه النظيفة لتصل نسبة الممكّن المتصلة بشبكة المياه إلى ١٠٠% عام ٢٠٠٦

٢- الاتصال بالصرف الصحي الآمن :

توصى الدراسة باستكمال مشاريع الاتصال بالصرف الصحي لإصل نسبة الممكّن المتصلة بالصرف الصحي إلى ١٠٠% عام ٢٠٠٧.

زيادة متناقص من ٢,٦ إلى ١,٢ % سنوياً.

[د] الإنفاق على الصحة :

بالمحافظة على الاتجاه العام لإجمالي الإنفاق على الصحة عند معدل زيادة حول ١٠,٦ % سنوياً، توصى للدراسة بالآتي :

- زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة من ٦,٦٧١ مليارات جنيه عام ٢٠٠٦ بمعدل زيادة سنوية بمعدل حول ١١,٨ % . حيث يقدر الإنفاق على الصحة عام ٢٠٢٠ بـ ٣٢,١٥٥ مليار جنيه . يمثل هذا الإنفاق نسبة متزايدة من ٢٥ إلى ٢٩% من حجم الإنفاق الإجمالي على الصحة. أيضاً يمثل هذا الإنفاق نسبة من ١,٣ : ٢% من قيمة الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج.

- يرتفع نصيب القطاع العائلي على الصحة بمعدل زيادة متناقص حول ١٠% سنوياً، من ٢٠,١٣٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ٧٥,٦٧٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١ يشكل هذا الإنفاق من ٧٥ : ٧٠ % من قيمة إجمالي الإنفاق على للصحة. أيضاً، يمثل نسبة ١,٣ : ٢% من قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج.

[هـ] استهلاك الدواء :

تتنبأ الدراسة بمعدل زيادة متناقصه لحجم استهلاك الدواء ويتبعها انخفاض حيث :

- تزداد كمية استهلاك الدواء من ٤,٥٥٦ مليارات جنيه عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٩٠١ مليار جنيه عام ٢٠١١، حيث يقدر معدل الاستهلاك للفرد حول ٦٤ جنوها / فرد.

- تنخفض كمية استهلاك الدواء بمعدل متناقص متتالي اعتباراً من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ لتصل إلى ٣,٢٠٧ مليارات جنيه، حيث ينخفض معدل استهلاك الفرد إلى ٣٧ جنوها سنوياً عام ٢٠٢٠.

[و] العناصر الاجتماعية للمعانة للخدمة الطبية :

١- نسبة الأمية في المجتمع :

توصى الدراسة باستمرار الجهود الحالية لخفض نسبة الأمية بمعدل ٢% سنوياً، حيث بالمحافظة على هذا المعدل يقدر أن تنخفض نسبة الأمية إلى ١٨% عام ٢٠٠٦ وأن تصل نسبة الأمية إلى ٢% في المجتمع عام ٢٠٢١

تقديم جودة التدريب

بالتطبيق على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة *

إعداد

د / محمد إبراهيم حجازي

أولاً: مقدمة:

للتدريب إلى معايير مرتبطة بتكلفة التدريب والعائد منه
Cost- Benefit analysis إلى جانب مدى فاعلية نقل
المعارف والمهارات والاتجاهات المستمدة من البرنامج
للتدريبي إلى العمل ذاته. وهناك أيضاً نموذج المدخلات
والعمليات والمخرجات Process Model Input/Output في
مجال تقييم الجهود للتدريب، حيث يتم توجيه الاهتمام إلى
كل من عناصر أداء البرنامج للتدريبي والتي تسهم في تحقيق
الفاعلية للكلية للبرنامج، وكذلك إلى مختلف العمليات الخاصة
بتحديد أهداف البرنامج وتخطيطه وتصميمه، إلى جانب
مقدار النتائج النهائية المنبثقة من البرنامج سواء المرتبطة
بالتدرب نفسه (المعلومات والمهارات المحصلة وتحسن
أدائه الفعلي في العمل) أو المرتبطة بالمنظمة (الربحية
والإنتاجية ورضاء العملاء وغيرها) هذا ويمتد تقييم الجهود
للتدريب ليشمل الوقوف على مدى استقرار المتدرب في
الوظيفة التي تم تدريبه على أداء أصالها ومهامها وعدم نقله
إلى وظيفة أخرى لا يتيح له فيها تطبيق المهارات والتدريبات
التي اكتسبها من البرنامج للتدريبي، حيث يمثل هذا التصرف
إهدار للتكاليف ووقت الجهود التدريبية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تغير مفهوم الدولة في مصر عدة مرات لتربط معظمها
بالمشكلات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها
السلطة إذ أن مفهوم الدولة لا يمكن أن يظل ثابتاً في أي
دولة من الدول وإنما يرتبط بتغير الفلسفة ونظامها
الاقتصادي ومشروعات التنمية القومية ومحولاتها في
الإصلاح الإداري.

يعني التدريب Training تلك الجهود الهادفة إلى تزويد
المتدربين بالمعلومات والمعارف التي تكتسبهم مهارة في أداء
العمل، أو تنمية وتطوير ما لديهم من مهارات ومعارف
وخبرات بما يزيد من كفاءتهم في أداء عملهم الحالي أو
يعددهم لأداء أعمال ذات مستوى وظيفي في المستقبل للتدريب،
وهذا تبدو أهمية التدريب لكافة الموظفين سواء منهم الجدد أو
القدامى على السواء.

ومن الأهمية بمكان الاهتمام بتقييم فاعلية الجهود
والأنشطة التدريبية بالمنظمة ومدى تحقيق تلك الجهود
والأنشطة لأهدافها المخططة. ويتم الاستعانة في هذا الشأن
بأساليب عديدة منها مسح آراء المتدربين، مسح آراء
المدرسين، والحصول على بيانات ومعلومات من رؤساء
المتدربين عن التغيرات في أداء وسلوكيات المتدربين بعد
رجوعهم إلى أصالهم الأصلية، وإجراء اختبارات للمتدربين
قبل وبعد حضور البرنامج للتدريبي وذلك لقياس مدى التغير
الذي طرأ على معلوماتهم ومعارفهم واتجاهاتهم نتيجة
الجهود للتدريبية وتكليف المتدربين بإعداد تقارير دورية عن
مدى تعلمهم في مجالات العمل المختلفة نتيجة الجهود
التدريبية. أيضاً هناك معايير أخرى يمكن الاستناد إليها في
مجال تقييم البرنامج للتدريبي مثال ذلك معدلات الإنتاج
ومعدلات الحوادث ومعدلات الغياب ومعدلات دوران العمل
وغیرها من المعايير التي تقيد في الحكم على مدى فاعلية
البرنامج للتدريبي من خلال إجراء المقارنة بين هذه المقاييس
قبل وبعد البرنامج للتدريبي. وقد يستمد تقييم فاعلية الجهود

* رسالة مقدمة لنيل درجة الزمالة (دكتوراه) في العلوم الإدارية بقسم الإدارة العامة، تحت إشراف أ.د/ محمود توفيق الرئيس عبد الكريم بركة كاتبة لسانات
شمال الفتاح.



٢. إعداد البنية المعلوماتية الأساسية والتي تشمل المواصفات والمقاييس المعيارية بكل قواعد للتخاطب عبر الشبكة وتأمين المخططات والمرسلات على الشبكة سواء باستخدم شبكة الإنترنت أو البريد الإلكتروني أو الاتصال الصوتي.

٣. تحقيق عنصر الفعّال الإداري خاصة في مجال الإدارة المحلية التي تعتبر وجهة للدولة أمام المواطن، ويساهم ذلك في اختصار الوقت ودقة العمل ويحد من الاتصال المباشر بين المواطن وموذي الخدمة.

٤. المشاركة في إعداد البعد القانوني لمشروع الحكومة الإلكترونية بتنظيم التجارة الإلكترونية وتسميتها مع قواعد تحرير للتجارة وتبادل تكنولوجيا المعلومات وفق قواعد اتفاقية الجات.

ثالثاً: المشكلة البحثية:

تعتبر مشكلة تخطيط الموارد البشرية من أصعب المشكلات خصوصاً في المنظمة الحكومية، ذلك النوع الذي يتصف بالحصاسية لتعلقها بمجال خدمة الجمهور أو المواطنين فقد يكون هناك تامل أو تقارب في تخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية بصفة عامة من حيث المراحل والخطوات. ولكننا نرى أن هذه النوصية من الأفراد تستلزم معالجة خاصة، كما تستلزم تنمية وتدريب خاصتين. فالمشكلة هي في ضمان التوفير الملائم للكفاءات المطلوبة للتخطيط والتنظيم، والتوجيه والرقابة على أعمال الآخرين في كل المستويات التنظيمية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. الإحاطة بواقع البرامج التدريبية في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ومدى تخطيطها وتنفيذها وفقاً للأساليب العلمية الحديثة.

٢. التعرف على واقع التدريب الإداري في الأجهزة الحكومية - ج.م.ع وأهدافها وتوجهاتها والمؤسسات التي تشرف عليها.

٣. التعرف على كيفية تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الخدمة المدنية في ج.م.ع.

وقد تغيرت النغمة السياسية في مصر عدة مرات ترتبط كلها بتغيرات في نظامها الاقتصادي وارتبط كل ذلك بمحاولات متعددة في الإصلاح الإداري. فقد تحولت مصر من سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينات إلى سياسة التحرر الاقتصادي والخصخصة والإصلاح الاقتصادي في التسعينات. ووضح تماماً أنه لا جدوى من أية إصلاحات إدارية لو أي محاولات للتنمية الإدارية دون أن يكون هناك ارتباط بينها وبين سياسات الدولة الاقتصادية أو السياسة الإدارية.

وإذا استطع برنامج الإصلاح الاقتصادي برنامج طمرحة للتنمية الإدارية شملت عدة محاور:

المحور الأول: تنمية القطاع العام وتحريره بصندوق القانون ٧٠٢ لسنة ١٩٩١ حيث تم التحول إلى قطاع للأعمال تساهم فيه الحكومة بجزء محدود ويتم بيع معظم أسهمه للمستثمرين أو للسلال.

المحور الثاني: تطوير الأداء الحكومي لسياسات وميوليات لتحرر الاقتصادي وخصخصة المشاريع المحلية وبيع الأراضي للمستثمرين وإقامة المناطق لجرة والمناطق الصناعية وتشجيع الاستثمارات.

المحور الثالث: هو ما يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية من دور في للتدريب التحولي، من خلال تدريب العاملين الحاليين الذين أصبحوا من برنامج الخصخصة أو تدريب شباب الخريجين على مهن جديدة والحرف الصناعية لخلق فرص عمل جديدة ومساعدتهم في إقامة مشروعات صغيرة وتدريبهم عليها في شتى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية.

المحور الرابع: الحكومة الالكترونية:

يضع المشروع الإطار العام لربط الإدارات الحكومية ببعضها والمعامل في اتخاذ القرار ومتابعة المشروعات لتوفير الخدمات الحكومية المتميزة للجمهور في زمن قياسي بأقل مجهود ويهدف المشروع إلى ما يلي:

١. رفع كفاءة العمل بالوزارات والهيئات من خلال موكلة نظم العمل وربط الإدارات الحكومية بشبكة لتبادل المعلومات والرسائل إلكترونياً.



الضوء على جذب هام من جوانب الحياة الوظيفية للعاملين بها، ألا وهو الجانب التكريبي لهؤلاء العاملين.

سلاحياً: فروض للتراسية:

انطلاقاً من المشكلة للأبحاث فإن هذه الدراسة تدور حول إثبات خمس فروض رئيسية والتي تشمل جميعها إلى ضعف فاعلية البرامج للتدريب بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفروعه المختلفة وسوف يؤكد أو ينفي ذلك تحليل الإجابة على تساؤلات الأستبيان، وفروض الدراسة وهي كالتالي:

البرامج التدريبية المنفذة لموظفي الجهاز المركزي ذات أثر محدود على أداء الموظفين بسبب عدم الاهتمام بالتحديد الدقيق و التسليم للاحتياجات التدريبية للعاملين.

يرجع انخفاض فعالية البرامج التدريبية المنفذة بالجهات
المركزية إلى الاعتماد على جهات أو عناصر غير مؤهلة
بشكل الكافي لتحمل مسؤولية التخطيط والتنفيذ لهذه البرامج.
يرجع انخفاض فعالية البرامج التدريبية المنفذة إلى
استخدام أساليب تدريبية تقليدية تقوم على المحاضرات ولا
تستخدم الأساليب والأوساط الحديثة.

تؤدي قلة المخصصات المالية الممنوعة للتكريب في الموازنة العامة للجهاز وفروعه إلى عدم فعالية البرامج للتكريبية.

يؤدي ضعف نظام المتابعة والتقييم لما يتم من برامج
تدريبية بالجهاز إلى انخفاض فعالية هذه البرامج.

سابعاً: منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس مدى
جمع المعلومات والبيانات ومن ثم تصنيفها وتنظيمها وتحليلها
والاختيار عنها كميًا وكيفيًا بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى
الاستنتاجات وتصميمات تساهم في التطوير والتغيير، وقد تم
عرض النتائج باستخدام الأسلوب الكمي والتحليل عن النتائج
بأرقام وجدول ورسومات بيانية، وقد انقسم المنهج الذي تم
اتباعه في هذه الدراسة إلى قسمين هما:

١- القسم المكتبي:

أو القسم النظري وفي هذا القسم حاول الباحث النوص
في أصناف الدراسة المكتبة الأكاديمية للولوج إلى الأبيات
التي تناولت موضوع التكريب، حيث قام للدراس بالاعتماد
على الكتب والمرجع المتوفرة والتي تناولت هذا الموضوع

٤. تقييم الموقف التدريبي في مجتمع الدراسة من حيث
الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة.

٣. استكشاف أوجه القوة وأوجه الضعف في العملية التدريبية بالجهاز والتعرف على المعوقات التي تعترض سبيل هذه العملية والمساهمة في إيجاد الحلول لها.

٦. التعرف على معوقات نقل أثر التكريب واقتراح الحلول المناسبة لها.

٧. التوصل إلى المقترحات الكفولة بتطوير الحماية التكريبية
ككل ووضعها في مسارها الصحيح.

خامساً: أهمية الدراسة:

(١) بالنسبة للعظم:

يعتبر للكربيد الأساس الذي تقوم عليه البرامج للتتمة صموماً نظراً لما للكربيد من دور كبير وهام في رفع مستويات الأداء وزيادة الإنتاجية والارتقاء بكفاءة العاملين ومهاراتهم وتحسين اتجاهاتهم، مع ملاحظة أن للكربيد ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق غاية هي في ختامها تحقيق للتتمة بمظاهرها الشاملة، ومن هنا فإن هذه الدراسة تعمل على إضافة علمية جديدة - وإن كانت بسيطة - في مجال للكربيد وأثره في تحقيق للتتمة عموماً.

ب) بالنسبة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة:

إن تحديد الواقع التدريبي والتعرف عليه بدقة وصولا إلى تنمية القوى البشرية العاملة يمثل جانبا هاما من جوانب عمل المسؤولين بالجهاز وفروعه بالمحافظات خصوصا بالنسبة للقائمين على أمور التدريب فيها، ومن هنا فإن هذه الدراسة تصادق المسؤولين في التعرف على حقيقة الوضع التدريبي ومدى تحقيق البرامج التدريبية المنفذة للطلبة المنشودة ومراجعاتها لتلبية الاحتياجات التدريبية للموظفين، وما هي نظرة العاملين في الجهاز تجاه العملية التدريبية لها، وما هو الأثر المقترض للتدريب على أداؤهم.

ج) بالنسبة للباحث:

الباحث أحد العاملين بإحدى الأجهزة للتدريبية المساعدة في ج.م.ع يعمل على تطوير وتحسين الأداء العام في إحدى المؤسسات الحكومية وهو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باعتبارها تقع على رأس الأجهزة الحكومية من خلال تسليط

التي حدثت بدقل إيجابتها سلفاً وما على المستهدف سوى الاختيار من بينها.

القسم الثالث:

وفي هذا القسم تم وضع سؤال مفتوح لتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تطوير وتدريب.

أسلوب تحليل وتدريب البيانات:

قام الدارس في سبيل الوصول على نتائج الدراسة وما تم للتوصل إليه باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي والنسب المئوية وهي أساليب إحصائية بسيطة ومناسبة، وقد قام الدارس بالاستعانة بخبير إحصائي لتحليل وتدريب البيانات مع ملاحظة استخدام الكمبيوتر في هذا العمل.

تأسعاً: حدود الدراسة:

(أ) الحدود الموضوعية للدراسة:

انحصرت الدراسة على موضوع للتدريب وأثره على تنمية العنصر البشري بالجهة المركزي للتتظيم والإدارة وفروعه مع التركيز على دراسة الواقع الميداني للتدريب الإداري في الأجهزة الحكومية في ج.م.ع، وتطرق الدارس إلى تسليط الضوء على مفهوم تقييم العملية التدريبية بالجهة.

(ب) الحدود المكانيّة للدراسة:

تحددت الدراسة عن واقع التدريب في الأجهزة الحكومية بصورة عامة ثم تطرقت إلى الواقع المعاش للتدريب الإداري في الجهاز المركزي للتتظيم والإدارة دون الخروج إلى نطاق مؤسسات القطاع العام.

(ج) الحدود الزمنية للدراسة:

الجزء النظري من الدراسة حكمت بموجب الفترة الزمنية التي صدرت فيها آخر إحصائيات فهناك بعض البيانات والإحصاءات التي امتدت حتى أولر عام ٢٠٠٤م كما في خطة التدريب وهناك بعض الإحصائيات الخاصة بإعداد الموظفين وتوزيعاتهم في الجهاز والتي حكمتها آخر الإحصائيات المتوفرة وقت إجراء الدراسة.

عشرأ: مجتمع الدراسة:

نظراً لأن الدراسة ارتبطت بتناول للبرامج التدريبية ودورها المباشر على موظفي للجهاز المركزي فقط لتقتصر البحث على ثلاثة فئات هي:

بالحديث، كما قام بالعودة إلى النوريات والمقالات والتقرير والأبحاث والإحصاءات والوثائق والقوانين الحكومية ذات العلاقة، حتى تمكن من وضع الأسس السليمة لخط سير الدراسة صوما.

ب- القسم الميداني:

أو القسم العملي ويمثل في الدراسة الميدانية للقطاع محل الدراسة، بغرض ربط الإطار النظري بالواقع العملي وجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات اللازمة لتغطية كافة جوانب الموضوع، وذلك لاختيار الفروض المحددة للدراسة، واعتمد الباحث في هذا الجزء على استخدام أسلوب الاستقصاء عن طريق استمارة استبيان واحدة تم توجيهها للمعنيين بالأمر في الجهاز المركز للتتظيم والإدارة.

ثامناً: مصادر وأساليب جمع المعلومات وتحليلها:

اعتمد الدارس في جمعه للمعلومات على نوعين من المصادر هما:

للكتب والمراجع والأبحاث والتقرير والنوريات وغيرها من المطبوعات سواء كانت باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية... بالإضافة إلى الوثائق والقوانين والإحصاءات الحكومية بهدف تكوين الإطار العام للدراسة وكتابة الجزء النظري منها بالإضافة إلى تكوين الأراضية المناسبة لإعداد الاستبيانات اللازمة.

استخدام أسلوب الاستقصاء بواسطة استبيان متكامل وشمل على ما يرغب الدارس في جمعه من معلومات تتعلق بموضوع الدراسة لوضع الإطار العملي للدراسة وتحديد النتائج والوصول إلى الاقتراحات والتوصيات، وقد تم صياغة الاستبيان في ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

وشمل على نوعين من البيانات هما:

البيانات الشخصية: وتتكون العمر والحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسي.

البيانات الوظيفية: وتتكون الوظيفة الحالية وعدد سنوات الخدمة.

القسم الثاني:

وفي هذا القسم تم صياغة مجموعة من الأسئلة المتقدمة

١- الإدارة العليا:

وتشمل المستشارين ونوابهم ومساعديهم ومديري العموم والخبراء.

٢- الإدارة الوسطى:

وتشمل مديري الإدارات ورؤساء الأقسام.

٣- الإدارة التنفيذية:

وتشمل باقي الموظفين من التنفيذيين.

خاوي عشر : عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بصورة متكيفة بحيث تكون ممثلة

جدول رقم (١) : فئات العينة وعددها ونسبها

النسبة	العدد	الفئة أو المستوى الوظيفي
٥٠%	٧٥	المستشارون ونوابهم ومساعديهم ومديري العموم والخبراء
٢٠%	٣٠	مديري الإدارات ورؤساء الأقسام
٣٠%	٤٥	موظفو الجهاز المركزي في الفروع

ثاني عشر: الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة:

الدراسة الأولى: للتدريب والإنتاجية:

يؤكد الباحث أن التدريب ذو تأثير كبير على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة نسبها، ولقد الباحث أن للتدريب ذو تأثير كبير على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة نسبته، وأكد للباحث أن للتدريب يعمل في اتجاهين هما الأفراد والمنظمات، ولوضح أن دور التدريب في رفع الإنتاجية يتمثل في العناصر التالية:^(١)

- يساعد للتدريب على خفض حوادث وإصابات العمل بالنسبة للمصانع وما شابهها ، أما بالنسبة للمؤسسات الخدمية فهو يؤدي إلى الحفاظ على الوثائق والمستندات ولا يعرضها للتلف والإصابة.
- يعمل للتدريب على تنمية الروح المعنوية للموظفين، الأمر الذي ينعكس بدوره على اتجاهاتهم للعمل باعتبارها من أهم دوافع العمل والإنتاج.
- يساعد للتدريب على التلميط والتوحيد سواء في القطاع الصناعي أو على الصعيد الإداري بمحيطي أن للتدريب يساعد على أن يميز الجميع بطريقة موحدة وأساليب

مماثل.

- يعزز للتدريب الثقة في الوظيفة ويعمل على تخفيض معدلات الغياب.
- يساعد للتدريب الأفراد والمنظمات على مواكبة التقدم للتكنولوجي والعلمي.

الدراسة الثانية: تقييم لخطة التدريبية لموظفي الأجهزة الحكومية بمعهد الإدارة العامة عن عام ١٩٩٨م^(٢).

- توصل الباحث إلى أن هناك مجموعه من الصعوبات التي تفتقر طريق البرامج التدريبية المطبقة في المعهد ومن تلك الصعوبات ما يلي: عدم اختيار الوقت المناسب لمعد البرامج التدريبية ، حيث يعتمد بعضها في أوقات غير مناسبة لبعض الجهات الحكومية.
- عدم اهتمام المعهد بالتدريب الترتيبي، حيث لا يوجد برامج تكميلية للبرامج التي ينفذها المعهد.
- محدودية البرامج التي ينفذها المعهد لموظفي المناطق وعدم تنوعها.
- عدم توفيق بعض البرامج التدريبية للمعهد مع الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية.



المنظمة في إخلال ثقافة الجودة للشاملة، وهي تتمثل فيما يلي:

- التوافق مع المشاكل المختلفة التي تواجهها المنظمة.
- مشاكل متعلقة بالكيف مع ثقافة الجودة والتفكير والإحساس بجودها وأهمية تطبيقها.
- الثقافة في المنظمة الحالية نوع من الاختلافات بين الوحدات الثانوية محفوفة بصراعات المصالح.
- أهمية تطوير الموارد البشرية والاهتمام بالتدريب وفرق العمل.
- مناخ المنظمات يقوم على الاتجاهات فمن الممكن أن يتغير بسرعة وبجدة.

الدراسة الخامسة: دور التدريب في تنمية العمل الإداري:

توصل الباحث من خلال دراسته إلى نتائج عديدة منها: أن التدريب محدّد الأهداف يعمل على تنمية المعرفة والمعلومات والمهارات والاتجاهات وتثبيتها من خلال الربط بين النظرية والواقع ، كما أن التدريب يقلل من الهدر والإنفاق ويساعد على الإقناع، ويساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية للمنظمة وتحبيب الموظفين في أصنافهم ، كما توصل الباحث إلى أن التدريب في القطاع الحكومي ينقصه التخطيط العلمي المدروس حيث يقوم على العشوائية ويرجع الباحث ذلك إلى نقص الوعي للتدريب لدى القيادات الإدارية.

الدراسة السادسة: التدريب الإداري بالتطبيق على أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بجمهورية مصر العربية:

توصلت الدراسة إلى نتائج ملابية تمثّلت في أن البرامج التدريبية التي تقوم بها الأكاديمية ليست لها أهداف واضحة كما أن أساليب للتدريب المستخدمة غير ملائمة بالإضافة إلى عدم توفر المتابعة والتقييم لنتائج هذه البرامج وتلك النتائج يجب الوقوف أمامها طويلا فهي ترتبط بعلم من أعلام المؤسسات الأكاديمية الإدارية في العالم العربي، وهي نتائج يجب أن ترتبط بالتطوير الجاري حاليا - بالأكاديمية.

ثالث عشر: تقسيم الدراسة وتنظيم محتوياتها:

وقد تم تنظيم وعرض محتوى هذه الدراسة في إطار أربعة فصول على النحو التالي:

■ قلة تنفيذ المعهد للبرامج التخصصية الموجهة لموضوع واحد فقط.

الدراسة الثالثة: المؤسسات التدريبية الخاصة: (دورها في تنمية الموارد البشرية)

تناول الباحث القطاع الخاص ودور المؤسسات للتدريب فيه في تنمية وتطوير القوى الشريفة العاملة ووجد الباحث أن القطاع الخاص هو أكثر شرائح المجتمع تضرراً بالتنمية وتقليلاً فيها وذلك من خلال الأنشطة التي يقوم بها هذه الأنشطة ومستوياتها تمثل مؤشرات لمستويات النجاح التي تحقّقها خطط التنمية وعلى هذا الأساس فإن انتشار المؤسسات للتدريب الخاصة ونموها لا يمكن أن يفسر إلا على أنه تعبير عن نجاحات جهود التنمية وتزايد حاجاتها إلى القوى العاملة المدربة.

ووجد الباحث أن المؤسسات للتدريب الخاصة بما لديها من الاستقلالية والحرية في الحركة تتميز بدرجة أكبر من المرونة في الاستجابة للاحتياجات التدريبية ذات الطبيعة العاجلة والقصيرة المدى التي يتطلبها سوق العمل خاصة في القطاع الخاص لذلك فإن ما تقوم به هذه المؤسسات من توفير الفرص للتدريب للقوى العاملة الوطنية يعتبر مساهمة حقيقية في جهود تنمية الموارد البشرية في الساحة.

الدراسة الرابعة: تكوين برامج للثقافة الصالفة ودورها في نشر وتدهم ثقافة الجودة الشاملة وأثره على مستوى الأداء في المنظمات:

خلص الباحث في دراسته إلى أن لكل منظمة ثقافتها المتجددة باعتبار الثقافة فكر أو أيديولوجية أو خطوط إرشادية غير مكتوبة لدفع العاملين وحثهم على الاستمرار وهي تعمل على رفع الروح المعنوية وزيادة إحساس العاملين بهويتهم. والثقافة طريقة توضح ماذا يوجد حولنا أو هي القواعد التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات الأخرى.. ويرى الباحث أن ثقافة الجودة الشاملة أهم لمط

مقبول الآن لقرنته على التوافق مع المشاكل المختلفة التي تواجهها المنظمة المصرية.

ويوضح الباحث مجموعة من المشاكل التي تواجهها

الفصل الأول:

ويتضمن هذا الفصل ثلاث نقاط تبحث أولاً في مفهوم التدريب وتعريفاته بينما تتناول الثانية أهداف التدريب وما يسمى إلى تحقيقه أما النقطة الثالثة فهي تتركز حول أنواع التدريب وليس تصنيفه.

الفصل الثاني:

ويتركز هذا الفصل حول أربع نقاط تتعلق جميعاً بالاحتياجات التدريبية فتتناول النقطة الأولى مفهوم الاحتياجات التدريبية ومعناها بينما تتحدث النقطة الثانية عن أهمية تحديد هذه الاحتياجات ثم تأتي النقطة الثالثة لتوضح أنواع الاحتياجات التدريبية وفي النقطة الأخيرة يتم بيان طرق وأساليب تحديد الاحتياجات للتدريبية.

الفصل الثالث:

وفي هذا الفصل يحاول الباحث أن يلقى بالضوء على ثلاث جوانب من العملية التدريبية من خلال ثلاث نقاط تتناول النقطة الأولى لأساليب التدريب المختلفة وأسس المفصلة بينها بينما تتركز النقطة الثانية حول العوامل والإستراتيجيات التي تساعد على نجاح التدريب وما يتعلق به.

الفصل الرابع: التدريب في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأهميته وأهدافه:

يحاول هذا الفصل تسليط الضوء على التدريب في الأجهزة الحكومية من خلال أداء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

رابع عشر: النتائج والتوصيات

(١) نتائج الدراسة:

أ- نتائج الدراسة المكتوبة:

أوضحت الدراسة المكتوبة حداثاً من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يلي: -

١- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة له إسهاماته التاريخية في تنمية الحاضر البشري وتربيته في ج. م. ع. وهو جهاز أدى ويؤدي دوره من سلامة أهدافه ولحكام تنظيماته ودوره الفعال في ضبط سير العمل الحكومي ورقابة موظفيه وتنميتهم وتدريبهم.

٢- الخطة القومية للتدريب على مستوى الجهاز هي إحدى

دلائل الاهتمام الخاص بالتدريب في الأجهزة الحكومية.

٣- تركز أهداف التدريب الإداري في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على النهوض بالعنصر البشري باعتباره القلب النابض لمسيرة التنمية في ج. م. ع.

٤- هناك قصور في تنوع أساليب تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين الحكوميين في ج. م. ع. تبعاً لمتطلبات كل وحدة.

٥- البرامج التدريبية التي نفذها الجهاز المركزي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) شهدت تراجعاً ملحوظاً من سنة إلى أخرى.

٦- المعهد القومي للإدارة العليا التابعة لأكاديمية السادات هو الأداة الرئيسية في مجال التدريب الإداري بالنسبة للأجهزة الحكومية ويحرس الجهاز على إفاد كثير من المتدربين إلى المعهد للاستفادة من خبراته وغزارة موارده العلمية.

٧- يقوم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالإشراف على كافة الوظائف التدريبية في ج. م. ع. والقوانين والوائح المتعلقة بها ولعمل على سير لوائح العمل الحكومي وتطوير التعليم والقرارات المتعلقة بها، وإقليم بمسئوليات ترضيح العاملين وتزويدهم وتوزيع أجهزته ووحده على مختلف محافظات ج. م. ع.

٨- ويعتمد الجهاز قوته من وجود ما لا يقل عن ألفين موظف تهيئ له ومن الإرث التاريخي للجهاز وتوكلت مع متطلبات العصر الحديث نتيجة لروح التجديد والتطوير التي حظي بها، ولا توجد لوائح محددة لتطوير دور الجهاز ولكنه يتميز بالتطور والنمو بسبب ازدياد أعداد الموظفين باستمرار وتعدد الوائح والقوانين التي تحكم العمل الحكومي ورغبة الحكومة في وصول الخدمات إلى كافة المواطنين وترقية الحاضر البشري.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

توصل الباحث من هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أغلبية أفراد العينة يرون أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لا يقوم بإعداد خطة سنوية واضحة المعالم



١٠- يؤكد معظم أفراد العينة على أن الجهاز يعتمد على أسلوب المحاضرات كأسلوب رئيسي في برامجه التدريبية مع إغفال الوسائل والأساليب الحديثة مثل ورش العمل والمؤتمرات وبسلة القرارات والمحاكاة.... وما إلى ذلك.

١١- ذهب (٦١,٦%) من أفراد العينة إلى التعامل الحوافز والتشجيع اللازم للمساعدة على تطبيق ما تم التدريب عليه.

١٢- أكدت نتائج التحليل على عدم كفاية الموارد المالية المتاحة للتدريب مما يؤثر بشكل مباشر على كافة جوانب العملية التدريبية، ويقثل من فاعلية البرامج التدريبية المنفذة ويحوق لانقثال أثر للتدريب.

١٣- تؤكد الدراسة على ضعف عناصر التقييم والمتابعة للمتدربين بعد مرورهم بدورات تدريبية، الأمر الذي يحمل معه آثاره السلبية على مستوى الاستفادة المرجوة من تلك البرامج المنفذة.

١٤- أوضحت الدراسة أن هناك العديد من المعوقات وللصعوبات التي تحول دون أخذ التدريب لوضعه الطبيعي في هذه المؤسسة الحيوية من مؤسسات الجهاز الإداري للدولة والتي تقع علي رأس كلفة الأجهزة الأخرى، ومن تلك الصعوبات:

- نقص الوعي بأهمية للتدريب، مما يؤثر سلباً على هذا الجانب ويقثل من درجة الاهتمام به.
- عدم وضوح أهداف الخطة التدريبية التي يسعى الجهاز لتنفيذها.
- عدم وجود جهة ذفت مستوى إداري مناسب تشرف على العملية التدريبية في الجهاز وفروعه بالمحافظات المختلفة.
- عدم توفر الموازنة المالية لكفاية للتدريب، الأمر الذي ينعكس بدوره على كافة الجوانب للتدريبية الأخرى.
- عدم توفر العناصر المتخصصة لتخطيط وتنفيذ التدريب في الجهاز المركزي وفروعه بالمحافظات
- عدم إشراك العاملين في وضع خطة التدريب السنوية.

للتدريب يتم استطلاع الآراء حولها وإشراك العاملين بالجهاز المركزي في تحديد متطلباتها.

٢- أوضحت الدراسة أن (٦٦,٤%) من أفراد العينة للمختارة لم يلتحقوا بأي دورة تدريبية خلال الخمس سنوات الأخيرة وهذا مؤشر سلبي في هذا الجانب الحيوي إلهام من حياة الفرد الوظيفية.

٣- أوضحت الدراسة أن معظم أفراد العينة الملتحقين بدورات تدريبية خلال الخمس سنوات الأخيرة كانوا من العاملين في الإدارتين العليا والوسطى، الأمر الذي يعني تركيز الجهود التدريبية تجاه فئة من الموظفين هم أولئك المقربين من سلطة صنع القرار.

٤- أكدت نسبة (٦٦,٢%) من موظفي الجهاز أن الترشيع للوروات للتدريبية يتم على أساس العلاقات الشخصية بالرفساء، وذلك مؤشر هام يحتاج إلى وضع آليات محددة للاختيار تحكمك إلى الموضوعية والاحتياجات التدريبية الفعلية ولا تخضع للذاتية والأهواء.

٥- أكدت نسبة (٦٣,٣) أن معظم الوروات التي يقدمها الجهاز تعقد في معهد إعداد القادة في الديوان بينما لا تتم إلا دورات قليلة في وحدات الجهاز وفروعه بالمحافظات.

٦- أكدت نسبة (٦١,٥%) من العينة أن البرامج التدريبية تستهدف فئة معينة من الموظفين، وهذه النقطة ترتبط بساكنيتها.

٧- تفقر البرامج التدريبية المنفذة بواسطة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إلى عنصر لتحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية والذي يعتبر حجر الأساس لنجاح العملية التدريبية.

٨- يرى (٦١,١%) من أفراد العينة أن البرامج التدريبية المنفذة لا تلبي الاحتياجات الفعلية بينما يرى (٧٢,٥%) من العينة صعوبة تطبيق ما تم للتدريب عليه في الواقع العملي وتؤكد نسبة (٧٤,٣%) من أفراد العينة على نقص الوعي بأهمية للتدريب.

٩- أكد (٥٢,٩%) من أفراد العينة على عدم كفاية البرامج التدريبية التي ينفذها الجهاز من حيث العدد.



منتشياً وراغباً فيه... لذلك فإن الدراسة توصي بأن يتم ترشيح الموظفين للبرامج التدريبية اعتماداً على أسس علمية وموضوعية تتبعت عن العشوائية أو للتأثيرات الشخصية وتستهدف في المقام الأول مصالح العمل وتشمل كافة المستويات الوظيفية طبقاً للتوازن المطلوب.

٣. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بإنشاء إدارة أو وحدة معينة في الجهاز تصل طى تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الجهاز ووضع الخطة السنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم برامج التدريب ومتابعة المقتردين، ويتطلب القيام بهذا الدور توفير الموظفين لمخصصين في هذا المجال حتى يمكن إنجاز العمل بصورة صحيحة... على أن يتم مراعاة ما يلي بالنسبة لهذه الإدارة أو الوحدة:

- إعطائها الصلاحيات التي تسمح لها بمزاولة اختصاصاتها بحرية.

- ربط هذه الوحدة بأعلى جهة قيادية في الجهاز وذلك بهدف إعطاء قراراتها نوعاً من القوة والحصانة.

- تزويدها بالإمكانات الملائمة بشرياً ومادياً.

٤. توصي الدراسة بضرورة توفير الإعتمادات المالية السنوية الكافية لتنفيذ خطط التدريب والتي سوف تحقق جميع جوانب العملية التدريبية والتي منها:

- تنفيذ جميع البرامج التدريبية الواردة بالخطة والتي يتطلبها مصالح العمل.

- اختيار المعاهد التدريبية التي تستخدم في تنفيذ برامجها الوسائل والأساليب والأجهزة الحديثة المتطورة.

- تطوير البرامج التدريبية بحيث تشمل دراسة الحالات وورش العمل وغيرها.

- إتباع اللامركزية في تنفيذ البرامج التدريبية بالجهاز سواء مكاتب الجهاز ووحداته على مستوى المحافظات والتروع.

- التحفيز المادي للمتقنين من المقتردين وتشجيعهم على تطبيق ما تم للتدريب عليه.

- عدم توفر مرافق التدريب الخاصة بالجهاز، واعتمادها بصورة كلية على الجهات الأخرى.

- عدم دقة تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين.

- عدم توفر الحوافز للتشجيعية للمقتردين.

- عدم وجود نظام متابعة وتقييم فعال لأولئك الذين يمترون بدورات تدريبية في سواء داخل الجهاز المركزي أو في خارجه بالمعهد القومي للإدارة العليا لتقييم وقياس مدى الاستفادة من البرامج المنفذة، ووضع برامج للتنفيذ الرجعية للملائمة.

(٢) توصيات الدراسة:

بناء على ما تمخضت عنه للدراسة من نتائج، فإنه يمكن استخلاص المقترحات والتوصيات التالية:

١. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بوضع خطة سنوية متكاملة للتدريب بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأفرعه بالمحافظات مع تفصيل إعداد خطة خمسية للتدريب - يتم إشرافه المصنين في وضعها، على أن يتم أخذ العديد من الاعتبارات عند إعدادها في الحسبان ومن أهمها:

أ- أن تشمل الاحتياجات للتدريبية الفعلية والتي تعتمد على المعلومات الصحيحة والدقيقة عن جميع الموظفين الحكوميين في ج.م.ع. بكافة التسميات التنظيمية، وبذلك يمكن حصر الاحتياجات للتدريبية الواقعية.

ب- أن يراعى عند وضعها استخدام كل الوسائل التي تسهم في تحديد الاحتياجات للتدريبية الفعلية بعيداً عن كل السلاسل التي تخل بتحقيق أهداف التدريب، ومن أبرز تلك الوسائل:

- استخدام مؤشرات الخطط التدريبية للأعوام السابقة.

- مقارنة نتائج البرامج التدريبية في الأعوام السابقة.

- تحليل خطط العمل وبرامجه.

- استطلاع آراء شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية.

- تحليل الوظائف والتعرف على مكانها.

٢. نظراً لكون التدريب واجباً وظرفياً وعاملاً رئيسياً في استيعاب الموظف لأهداف عمله ويحبه فيه ويجعله



١١. توصي الدراسة بأهمية تشجيع الدراسات والبحوث المخصصة لتطوير التدريب بالإضافة إلى الجوانب الأخرى من جوانب العمل الإداري والميداني للجهاز بغية الوقوف على مواطن الخلل سعياً نحو تطوير مستويات الأداء.
١٢. توصي الدراسة بمقد ورشة عمل أو ندوة سنوية تشركه فيها مختلف فئات العاملين في الجهاز لمناقشة مسيرة التدريب خلال تلك السنة وتقييم الخطة التدريبية.
١٣. توصي الدراسة بالعمل على إنشاء وتجهيز مركز تدريبي متكامل تابع للجهاز ويلحق به فندق بمستوي درجة أولى للإقامة ويتبقى معهد إعداد القادة الحالي لدورات الإدارة للمقيمين بالقاهرة أو يخصص فقط للإدارة الوسطي يتم تدعيمه بكافة التجهيزات اللازمة وخاصة المعينات والوسائل المساعدة الحديثة.
١٤. ضرورة إعادة هيكلة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
- تزويد الموظفين بالدوريات والنشرات التدريبية التي تساعد على تطوير الأداء.
- تعزيز استخدام أساليب التدريب الذاتي، وتشجيع المبادرات الفردية في مجال التدريب.
٥. من أركان إجاح العملية التدريبية اتّباع بتقييم البرامج المنفذة وقياس مدى استفادة المتدربين منها حتى يمكن وضع المعايير والأسس المستقبلية واتخاذ ما ينسب من إجراءات حالياً، كما من الضروري متابعة المتدربين أنفسهم من كافة الجوانب سواء الالتزام أو التحصيل العلمي أو للتطبيق العملي بعد انتهاء التدريب وعليه توصي الدراسة بضرورة تكثيف الاهتمام بهذا الجانب.
٦. رغبة في تدعيم مشاركة العاملين توصي الدراسة بأن يتم ربط الترقية بالتدريب.
٧. توصي الدراسة بأهمية السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكفاءات المؤهلة والقادرة على تولي مهام التدريب بكافة مجالاته في الجهاز وفروعه بالمحافظات.
٨. نقترح الدراسة تشكيل لجنة في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تحت مسمى (لجنة متابعة للتدريب) أو (اللجنة العليا للتدريب) أو (لجنة التدريب) تضم في عضويتها ممثلين لمختلف فئات الموظفين في الأجهزة الحكومية المختلفة ، تكون مهمتها وضع التشريعات الملزمة في مجال التدريب ومتابعة سير العملية التدريبية لموظفي الحكومة بما يناسب لشخصته المختلفة.
٩. توصي الدراسة باستخدام أسلوب (المشاركة) في تحمل التكاليف) بالنسبة للموظفين الراغبين في الالتحاق بدورات تدريبية في مجال العمل بحيث يقوم الجهاز بتحمل ما نسبته ٥٠% أو أكثر من تكلفة للدورة التدريبية التي يرغب الموظف في الالتحاق بها على أن يتولى هو سداد باقي القيمة.
١٠. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالتوصيف المهني للمهام الإدارية لولجب تولفها في الموظفين بمختلف مستوياتهم الوظيفية بالصورة التي تساعد على تحديد نوع ومستوى التدريب اللازم بما يضمن تحقيق أهداف التدريب.

ندوة

"التعديل الدستوري وتأثيره على المناخ الاستثماري والإداري في مصر"

٢٠٠٥/٤/١٠

عقد مركز البحوث والمعلومات بكلية الساعات للمعلومات الإدارية ندوة بعنوان "التعديل الدستوري وتأثيره على المناخ الاستثماري والإداري في مصر" وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٠٥/٤/١٠ تحت رعاية الأستاذ الدكتور حمدي عبد العظيم رئيس لكلية الساعات للمعلومات الإدارية، وإشراف الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات، وقد مثل جانب المتحدثين كل من: أ. د/ مصطفى عوي أستاذ بكلية الاقتصاد والمعلومات السياسية ورئيس هيئة

تصور الثقل بوزارة الثقافة، وأ. د/ يمين الحاصلي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس وعضو مجلس الشورى، وكذلك المستشار الدكتور / عبد الحاملي رئيس محكمة الاستئناف ورئيس مجلس إدارة جمعية حراس النيل .

وقد حضر الندوة لفيف من السادة أساتذة الأكاديمية والجامعات المصرية، وكذلك خبراء الاقتصاد والإدارة في مصر، وجمع من الصحفيين والإعلاميين والقيادات المتخصصة.

وسبق للندوة أحاديث صحفية للسادة المتحدثين لكل من أ. د/ حمدي عبد العظيم رئيس لكلية الساعات للمعلومات الإدارية. و أ. د/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات لقنوات النيل المتخصصة.

وبدأت الندوة بكلمة الأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد الذي أعلن عن ترحيبه بالسادة المتحدثين وصفاة الحضور، مبيّناً سيادته دور مركز البحوث والمعلومات في مشاركته لتضامياً لوطن موضوع الساعة الممتلئة في التعديل الدستوري ومدى تأثيره على مناخ الاستثمار، حيث أوضح سيادته أن مزيداً من الديمقراطية يعني مزيداً من الاستثمار ولا تأتي فجوة الموردين المحفلة إلا من خلال زيادة جذب الاستثمارات، وألقى سيادته كلمته مسلطاً الضوء على كيفية استثمار هذا الحدث التاريخي -

ويعين سيادته في معرض حديثه عن تأثير التعديل الدستوري على المناخ الإداري في مصر بأن حرية الإدارة جزء لا يتجزأ من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والتي ينتج عن وجودها - متحققة على أرض الواقع - زيادة في الدخل القومي وتخفيف الديون الخارجية والتخفيف من حدة البطالة من خلال توفير فرص العمل للشباب.

وختم سيادته حديثه بذكر تأثير إيجابي آخر لتعديل المادة (٧٦) من الدستور بإمكانية التعاون مع الاتحاد الأوربي، ومدى تولف الحرية والديمقراطية للكين بينان عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين مصر والديمقراطية والاتحاد الأوربي.



وقد أوضحت ميخائيل أن الحزب الوطني قد عالج ذلك بطرح التحدية الحزبية؛ لتعميق الديمقراطية.

خامساً: كيفية التحكم في عملية الترشح، وذلك من خلال استنفار كل طوائف المجتمع.

ثم انتقلت ميخائيل للبعد الاقتصادي، وأوضحت مدى نجاح التجربة المصرية من الإصلاح الاقتصادي وذلك بشهادة المؤسسات العالمية، ومالها من آثار إيجابية وتحديات شديدة.

ويعد ذلك تطرقت وسلطت الضوء على ضرورة مناقشة الموازنة العامة للدولة من خلال: المصروفات في صور عديدة منها الخدمات من تعليم وصحة، والاستثمارات ومن الذي يقوم بها؛ ولا يتحقق ذلك إلا بتعديل المادة (٧٦) من الدستور والتي سوف تزيد من مساحة الحرية والديمقراطية التي تولجها الاستثمارات المصرية والأجنبية، ومن ثم يتم توزيع الموارد بالطريقة المثلى التي تستود شار للتنمية على غالبية منشآت المجتمع ولا تستأثر بقلّة دون باقي الفئات.

وبعد ذلك تحدث الأستاذ الدكتور/ مصطفى عظيمي موضحاً أن هذا التعديل (للمادة ٧٦) من الدستور المصري هو ترويج لجهود سابقة عليه، ولم يأت من فراغ.

ثم عرض ميخائيل الأكار التي سوف تفرزها هذه المادة المحملة على النظام السياسي للفكر السياسي المصري في المدى المتوسط والبعيد.

وتتمثل هذه الأكار - من وجهة نظر ميخائيل - في ست نقاط، وهي:

أولاً: سوف يجعل هذا التعديل للمادة (٧٦) من الدستور من منصب الرئاسة: مركز النقل هو رئيس الجمهورية، وكذلك فتح باب الممارسة السياسية على مصرعيه.

ثانياً: سوف يُدخل هذا التعديل المناقشة الكاملة بين المرشحين لمصلحة الأكارين؛ وهو ما يرتكب عليه إصطام للأحزاب الحق كمالاً غير مقبول في الترشح والاختيار الحر.

ثالثاً: يُحدث آلية لاختيار الأشخاص لكل المناصب القيادية الأخرى في مصر، مما ينتج عنه بث الحيوية في الحياة السياسية.

رابعاً: تعميل للجنة العليا المشرفة على الانتخابات؛ من

ثم أعقبته الأستاذة الدكتورّة مهن الحاصلي التي وضعت رؤوس موضوعات متعلّقة ثم تناولت كل نقطة ببعض من التفصيل مع التركيز الشديد.

والموضوعات الرئيسية التي تناولتها ميخائيل تتمثل فيما يلي:

(١) الحياة السياسية في مصر.

(٢) ورقة المواطنة والديمقراطية.

(٣) فاعلية الأحزاب.

(٤) البعد الاقتصادي.

(٥) مناقشة الموازنة العامة للدولة.

(٦) التعبير عن احتياجات التنمية بصورة سليمة.

ومما سبق يتضح لنا أن كلمة أ.د. مهن الحاصلي قد امتازت بشمولها لموضوع للدولة من خلال عدها الإداري من جهة متمثلاً في الحياة السياسية التي تضمنت ورقة المواطنة الديمقراطية وفاعلية الأحزاب، ومن جهة أخرى بُد الاستشارة المتمثل في البعد الاقتصادي الذي تضمن: مناقشة الموازنة العامة للدولة، والتعبير عن احتياجات التنمية بصورة سليمة.

لوضحت أ.د. مهن الحاصلي جهود الحزب الوطني منذ عام ٢٠٠٠ بعد انتخابات مجلس الشعب وللشورى باستفتاء منصب رئيس الجمهورية؛ من خلال طرح الحزب قضايا مرتبطة بحلولنا إلى وقفة وإعادة تقييم نحو الفكر الجديد للإصلاح السياسي، وكذلك بينت حقوق الإنسان في ممارسة الحياة السياسية من خلال مواظنته طارحة سؤالاً هاماً يمكن في: هل لنا كمصري لشعر باتمائي إلى مصر؟

ثم تطرقت إلى فاعلية الأحزاب في الحياة السياسية من خلال عرض ميخائيل لبعض الأفكار الفرعية وهي كما يلي:

أولاً: طرح ميخائيل السؤال التالي: هل أعضاء مجلس الشعب والشورى يهرون عن الشعب أم لا ؟

ثانياً: ضيف لمشاركة السياسية.

ثالثاً: سؤال يتضمن: للشروط التي تتوفر في الشخص الذي يرشح نفسه لمجلس الشعب وللشورى.

رابعاً: تأثير علمي المال والبطولة في سير عملية الانتخابات، وحجم التدخل الأجنبي.



وكد أوضح سيادته أربع نقطة وهي:
 أولاً: المداخلة في تأثير التعديل الدستوري.
 ثانياً: الفصل في ظل تعديل المادة (٧٦) من الدستور على
 تقويض سلطات رئيس الجمهورية.
 ثالثاً: الاستشارة لا يأتي من تعديل قانون أو مادة.
 رابعاً: تحقيق مطالب القوى الوطنية المتمثلة في فتح باب
 الانتخاب بين اثنين أو أكثر في الانتخابات وهو ما حققه
 تعديل المادة (٧٦) من الدستور، مدة الحكم تكون فترة أو
 فترتين على الأكثر، رفع قانون حالة الطوارئ للمسؤول به
 حقيقاً، خوض الانتخابات القائمة عن طريق هيئة لا يتم
 تشكيلها من قبل الهيئة الانتخابية.
 ثم تلاه رد من السادة المتحدثين مفاده أن هذه المطالبات
 هي مطالب شعبية في مجملها، وسوف تتحقق في التعديلات
 اللاحقة لتعديل المادة (٧٦) من الدستور.
 وقد ذكرت الدكتور يونس المحامي أن الحزب الوطني
 يعمل على خلق حياة سياسية تمتد على المشاركة والتكيف
 السياسي.
 أما الدكتور مصطفى غوي فقد أوضح أن ما حدث هو
 تعديل وليس ثورة ومن خصائص التعديل: التدرج
 والإصلاحي، والتدرج يحتاج إلى وقت حتى لا يحدث
 فوضى.
 ولخيراً عقب المستشار عبد المطلب الشافعي نقلاً: إننا
 نعيش في بيئة ديمقراطية تمثل بالحرية والاستماع إلى الرأي
 والرأي الآخر، والهدف من هذه التغيرات الملزمة هو تحقيق
 الأمن والحرية والتنمية الاقتصادية لبلدنا الحبيب مصر.
 أما ثاني هذه المداخلات فقد تناول في مدى تأثير هذا
 التعديل على كل مما يلي: للجنة المصري، والبرلمان،
 والفرع المصري، والتمارين الأوربي.
 وقد تعرض الأستاذ الدكتور حمدي عبد العظيم لهذا
 التأثير في بداية حديثه عن إيجابية هذا التعديل.
 أما ثالث هذه المداخلات، فكان في دور التعديل في
 المجال الإداري بالجامعات.
 وقد رد على هذه المداخلات الأستاذ الدكتور مصطفى
 غوي بما يلي:

خلال تحقيقها تكافؤ الفرص للمرشحين لهذا المنصب الرفيع،
 وكل للمنصب للقيادة الأخرى.
 خامساً: أوجد هذا التعديل التفكير في عرض قانون جديد
 للأحزاب السياسية في مصر، وكذلك قانون جديد لمجلس
 الشعب وللشورى للمناقشة في أروقة مجلس الشعب
 وللشورى
 سابعاً ولخيراً: هذا التعديل للمادة (٧٦) من الدستور
 المصري هو علامة على التصحيح الذي بدوره يعمل على
 ديمقراطية للنظام.
 وبعد عرض الدكتور مصطفى غوي للأثار التي أفرزتها
 المادة (٧٦) من الدستور المصري تحدث المستشار الدكتور/
 عبد المطلب الشافعي مبدئاً سيادته أن هذا التعديل يعتبر رمزاً
 لفتح الباب على مصراعيه لكل شخص أصبح له الحق كاملاً
 بالمشاركة في الحياة العامة.
 وقد أوضح سيادة المستشار أن هذا التعديل هو أحد
 المبادئ لثلاثة لثورة عام ١٩٥٢م في إقامة حياة ديمقراطية
 حرة.
 ثم تناول سيادته باعتباره رجل قضاء، ورجل قانون إلى
 حق التشريع والانتخاب وأيضاً إماماً بالولجب الوطني
 والديني والأخلاقي، وذلك من خلال مبدأ للشورى الذي ورد
 في القرآن الكريم بقوله تعالى مغالباً رسوله: «... والشورى
 في الأمر...» سورة (آل عمران) آية (١٥٩): فكان الرسول
 - صلى الله عليه وسلم - لا يأخذ برأيه في أمر لم يزل فيه
 وحى إلا بعد أن يشاور صحابته الأخيار مهما قل أو عظم.
 وقد أوضح سيادته أن معرفة للشعب وفئات للشعب
 الأخرى لهذا التعديل للمادة (٧٦) من الدستور بأنها ولجب
 وطني سوف يعطهم يتمكن على تقويم حكمهم في الانتخاب
 ولن يسموهم له قيمة ووزن في ترجيح وفوز مرشح دون
 آخر.
 وبعد إنهاء المستشار الدكتور/ عبد المطلب الشافعي
 كلمته، تم فتح باب المداخلات في مناخ من البحث الطي
 والحرية.
 وكانت أولى هذه المداخلات للأستاذ الدكتور/ صلاح
 صادق.



١) الاستفادة للوحدات ذات الطابع الخاص من تحرير الإدارة والحصول على موارد مختلفة.

٢) تلقي مراكز تكنولوجيا المعلومات دعماً ومعونات من الدول المانحة للأنظمة الديمقراطية.

٣) زيادة الانفتاح السياسي في إطار المشاركة والاستقلال.

٤) إشاعة الثقافة السياسية الديمقراطية داخل الجامعة يؤدي إلى إصلاح سياسي، توظيف تكنولوجيا المعلومات داخل الجامعة.

وأخيراً تأتي المداخلة الرابعة متمثلة في شروط من يقدم للترشيح.

وكان الرد كامناً في استطاعة أي مواطن أن يُرسل مساهمته الفكرية حول هذه الشروط وغيرها إلى إحدى لجنتي مجلسي للشعب أو للشورى.

وفي الختام أعلن الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم بمض النتائج والمقترحات التي تبنت عن كلمات المتحدثين ومداخلات الحضور، وهي كما يلي:

١) دراسة توصيف أو آلية للمرشح لمنصب رئيس الجمهورية؛ ويقوم مركز البحوث والمعلومات بهذه الدراسة.

٢) تحديد ضوابط لتعديل المادة (٧٦) من الدستور المصري.

٣) تفعيل المشاركة السياسية بتعدد الحياة الحزبية، ونشر التثقيف السياسي.

٤) مولكة تحرك اقتصادي مبني على مشاركة كبير لاستثمار لتعديل الدستوري.

٥) تصميم مقترح للتعديلات التالية لتعديل المادة (٧٦)

من الدستور متضمناً لما يلي:

أ - فتح باب الانتخاب بين اثنين أو أكثر.

ب- تكون مدة الحكم فترة أو فترتين على الأكثر.

ج- رفع قانون حالة الطوارئ.

د- إجراء الانتخابات للقائمة من خلال هيئة لا

تشكلها السلطة التنفيذية.



الملتقى العلمي السنوي الثالث لقطاع الأسمنت

بعنوان "مستقبل صناعة الأسمنت في ظل الخصخصة والعولمة"

٢٠٠٥/ ٥/ ٢٩، ٢٨

أولاً: مقدمة

إن صناعة الأسمنت ومواد البناء صناعة حيوية بالغاوية والرعاية من أجهزة العمل المصري المشترك فهي من أكثر الصناعات تحقياً للتشابه الاقتصادي والقيمة المضافة العالية ومن أكثرها ارتباطاً بالعديد من الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة العالية على توفير فرص عمالة. ومن هنا جاء الاهتمام بهذه الصناعة والتي شهدت تطوراً هائلاً في السنوات الأخيرة .

ومن الملاحظ أن كل الشركات المصرية المنتجة للأسمنت حققت نجاحاً في تطوير نفسها ويقالها على الساحات الدولية، وذلك لنضج في صناعة الأسمنت في مصر ويوجد فكر جيد لتكيفية للدخول في المرحلة القادمة وخلق ميزة تنافسية للأسمنت المصري، في الجودة والسعر . ففي مصر حالياً ١٢ شركة لإنتاج الأسمنت تلجج ٣٥ مليون طن سنوياً، يتم استهلاكه ٢٤ مليون طن، ويتم تصدير ١١ مليون طن أسمنت فاقص عن الاستهلاك المحلي، كما تمثل صناعة الأسمنت ٥٠% من إجمالي حجم الاستثمارات في مصر .

ويعد قطاع الأسمنت من القطاعات الواعدة التي تحظى باهتمام المستثمرين العرب والأجانب، وتشهد هذه الصناعة العديد من المتغيرات في ظل التحول لاقتصاد السوق الحر ودخول التحالفات الأجنبية إلى السوق المصري، كما يؤثر هذا القطاع تأثيراً مباشراً في حركة التداول بالبورصة وفي القطاعات الاستثمارية الأخرى .

كما يجب أن نراعي أيضاً أنه في الفترة للقائمة مولوجه تصدير فاقص الإنتاج المحلي للأسمنت صعوبات نظراً أنه في الفترة الأخيرة تم بناء العديد من مصانع الأسمنت في

الدول العربية ودول الخليج ودول شمال أفريقيا ذلك بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها صناعة الأسمنت في وسائل النقل والتي يجب تطويرها للمساعدة على زيادة الصادرات المصرية منها إلا أننا يجب أن ندرك الفرصة المتاحة الآن بعد توقف أوروبا عن إنشاء أي مصانع للأسمنت وتحول اتجاه المستثمرين في هذا المجال إلى أفريقيا وآسيا ونعمل على الفوز بهذه الفرصة بالتوسع في الإنتاج لمقابلة للزيادة في الطلب العالمي .

ومن هذا المنطلق ، رأى مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للمعلومات الإدارية في إطار خطته السنوية لعام ٢٠٠٥ ومواصلة رسالته في التفاعل مع القضايا الاقتصادية والإدارية والحيوية ذات الطابع القومي ، أن يمس إلى عقد الملتقى السنوي الثالث لقطاع الأسمنت هذا العام تحت عنوان : " مستقبل صناعة الأسمنت في ظل الخصخصة والعولمة " ، وذلك خلال يومي ٢٩ ، ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٥ وبحضور الأستاذة الدكتوراه مهاب أبو العزم وكيل أول وزارة البيئة نياحة عن وزير الدولة لشئون البيئة المهندس ماجد جورج إلياس، واللواء أحمد صلاح الملاحي مستشار وزير النقل بقطاع النقل البحري نياحة عن وزير النقل د / عصام عبد العزيز شرف، والأستاذ الدكتور / حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية وراعي الملتقى، والأستاذ الدكتور / عبد المطلب عبد الحيد عبد مركز البحوث والمعلومات وأمين عام الملتقى، ونخبة ممتازة من الخبراء المعنيين بقطاع الأسمنت .

ثانياً : أهداف الملتقى

هدف الملتقى إلى مناقشة الموضوعات التالية :

١ . اقتصاديات الصناعة ما بعد الخصخصة، وتلجج دخول



٣. معهد التخطيط القومي .
٤. قطاعات البنوك .
٥. مركز المصنوعات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .
خاصةً بالمهندسين الرئيسيين :
١. المهندس / أحمد محمود الرومان الأمين العام للاتحاد العربي للأسمنت .
٢. أ. د / حسن راتب رئيس شعبة الأسمنت باتحاد المصناعات المصرية .
٣. الأستاذ / حاتم خليل المستشار للتقني ورئيس شركة السويس للأسمنت سابقاً .
٤. الأستاذ / ماجد شوقي نائب رئيس البورصة .
٥. المهندس / صلاح حسن عفيفي رئيس قطاع نقطة للتجارة الدولية .
- ملاحقاً : الأوراق للبحوثية
تتم للمشاركين أوراقاً بحثية كان لها أكبر الأثر في إثراء المنتدى ، وهي كما يلي :
١. صناعة الأسمنت في الوطن العربي من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٣ م .
٢. حصص الشركات العالمية وكامل الوطن العربي . وكلاهما إعداد : المهندس / أحمد محمود الرومان الأمين العام للاتحاد العربي للأسمنت .
٣. "Egypt Cement Industry" إعداد : الأستاذ / حاتم خليل المستشار للتقني ورئيس شركة السويس للأسمنت سابقاً .
٤. "فترة التنافس للأسمنت المصري ودوره في تنمية الصادرات المصرية ." إعداد : المهندس / صلاح حسن عفيفي رئيس قطاع نقطة للتجارة الدولية .
٥. نشرة عن الأسمنت ، إعداد : اللواء / محمد صلاح رشاد أحمد مستشار قطاع النقل البحري .
٦. تمسكت عن قطاع الأسمنت في مصر ، إعداد : د/ حسين عمران وكيل أول وزارة للتجارة الخارجية .
٧. "تصانيف الاستثمار في صناعة الأسمنت" دراسة تحليلية ، إعداد أ. د/ حسن حسني محمد نائب رئيس الأكاديمية الأسبق، خبير بالأمن المتحدة .

- الشركات دولية للنشاط في صناعة الأسمنت .
٢. موقع صناعة الأسمنت من المنطقة الحرة والخرطة العالمية .
٣. تأثير المتغيرات في بورصة الأوراق المالية على قطاع الأسمنت .
- ثالثاً: محاور المؤتمر
المحور الأول: لتصانيف صناعة الأسمنت ما بعد الخصخصة، نظرة مقارنة مع باقي القطاعات (الربحية، الكفاءة الإنتاجية، الاستثمار، معدل النمو، السيولة....إلخ)
المحور الثاني: نتائج دخول الشركات دولية للنشاط في صناعة الأسمنت المصرية وتقييم الأثر على للصناعة.
المحور الثالث: صناعة الأسمنت في المنطقة الحرة وتوجهاتها المستقبلية.
المحور الرابع: موقع الصناعة المصرية من الخريطة العالمية لصناعة الأسمنت.
المحور الخامس: القدرات التنافسية لشركات الأسمنت ودورها في زيادة الصادرات.
المحور السادس: دور الدولة في تنمية البنية الأساسية التصديرية لصناعة الأسمنت وتنمية مواني التصدير وتأثيرها على الصناعة.
المحور السابع: مستقبل صناعة الأسمنت في ظل احتكار قلقة المحلى والعالمي.
المحور الثامن: الاندماج والاستحواد وتأثيرهما على مستقبل صناعة الأسمنت.
المحور التاسع: العلاقة بين التغيرات في صناعة الأسمنت والتغيرات الحادثة في بورصة الأوراق المالية والآثار المتوقعة.
المحور العاشر: تطبيق معايير الحوكمة وحماية حملة الأسهم وتأثيره على أداء صناعة الأسمنت.
رابعاً المشاركون الرئيسيون :
القيادات الإدارية في لوزارات التالية :
١. وزارة النقل والمواصلات، وزارة التخطيط ووزارة البيئة .
٢. مديرو شركات الأسمنت .

الجلسة الثانية : احتكار القوة المحلي والعالمي وعملات
الانتاج والاستحواد وتأثيرهما على الصناعة .

الجلسة الثالثة : العلاقة بين التغيرات في الصناعة الأسمنت
والتغيرات الحديثة في بورصة الأوراق المالية وتطبيق
معايير الحوكمة وحماية حملة الأسهم وتأثيره على أداء
صناعة الأسمنت

الجلسة الختامية :

إعلان التوصيات .

ثامناً: توصيات المنتدى

عقدت خمس جلسات على مدار يومي للمنتدى كانت على
النحو التالي:

الجلسة الأولى: للتصانيف صناعة الأسمنت ما بعد
الخصخصة. نظرة مقارنة مع باقي القطاعات ونتائج
دخول الشركات دولية النشاط في صناعة الأسمنت.

أولاً: يجب الإسراع بتفعيل قانون تنظيم المنافسة ومنع
الاحتكار، لتحقيق مالي:

أ- منع أي ممارسة احتكارية في سوق الأسمنت.

ب- المساعدة على وجود سعر عادل يحقق مصالح كل من
المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

ج- إيجاد آلية للقضاء على الممارسات الاحتكارية في سوق
الأسمنت، من خلال إنشاء "جهاز لتنظيم صناعة
الأسمنت" يضم للشركات المنتجة، ويهتم بما يلي:

(١) دراسة أحوال السوق المحلي والعالمي.

(٢) استقرار أسعار الأسمنت.

ثانياً: لابد من التفكير في جعل تكلفة الإنتاج هي المرجع
الأساسي في تحديد سعر الأسمنت.

ثالثاً: ضرورة الحفاظ الدولة بالشركة للباقي لها، مع تطوير
إدائها وإنتاجها حتى يتوافر للدولة بعض القدرة على
التأثير على سوق الأسمنت سواء لحماية المستهلكين
المحيطين والحفاظ على النشاط في قطاع العقارات أو

الضرورة الاستراتيجية؛ لتحكم الدولة في جزء من إنتاج
الأسمنت الضروري لإنشاءات العامة المدنية والعسكرية.
رابعاً: التفكير في مدى إمكانية إقامة مشروعات استثمارية
جديدة في صناعة الأسمنت من جانب القطاع الخاص.

٨. تأثير الخصخصة والعولمة على التصانيف صناعة
الأسمنت في مصر" إعداد أ. د/ عبد المطلب عبد الحميد
أسناد الاقتصاد وعيد مركز البحوث والمعلومات
بأكاديمية السادات .

٩. "العلاقة بين التغيرات في صناعة الأسمنت والتغيرات
في بورصة الأوراق المالية وتطبيق الحوكمة وحماية
الأسهم وتأثيرها على أداء صناعة الأسمنت"؛ إعداد
طارق عبد العال حماد أسناد الاقتصاد المساعد بكلية
التجارة . جامعة عين شمس .

١٠. "Cement Industry in the World"؛ إعداد أ /
عمر عبد العزيز مهنا رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت
السويس .

١١. "التنمية المستدامة في مجال للصناعة"؛ إعداد أ / ملوى
عبد الفتاح رئيس قطاع الاستثمار بشركة أسمنت
السويس .

١٢. "Achievements made in Assiut Cement
Company by Cemex Since Privatization"
إعداد : أ / عادل درز رئيس قطاع المبيعات شركة سمكس
"أسمنت أسوط" .

سابعاً : برنامج المنتدى

عقدت خمس جلسات بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية
وكانت الجلسة الختامية، وكانت على النحو التالي :

اليوم الأول :

الجلسة الافتتاحية الإطار العام للمنتدى وأهدافه .

الجلسة الأولى : لتصانيف صناعة الأسمنت ما بعد
الخصخصة نظرة مقارنة مع باقي القطاعات ونتائج
دخول لشركات دولية النشاط في صناعة الأسمنت .

الجلسة الثانية : صناعة الأسمنت في المنطقة العربية ومواقع
صناعة الأسمنت المصرية من الخريطة العربية
والعالمية.

اليوم الثاني :

الجلسة الأولى : القدرة التنافسية لشركات الأسمنت ونورها
في تنمية الصادرات ودور الدولة في تنمية البنية
الأساسية للتصديرية لصناعة الأسمنت .



والخدمات والاستثمار.

خامساً: ضرورة توحيد الجهات والهيئات المختلفة التي يتعامل معها المستثمر مثل: (الجمارك، هيئة الموانئ، جهاز المحافظة وقطاع النقل، الشرطة، الحجر الصناعي، والحجر الصحي) في جهة واحدة وتوفير الوقت والجهد والمال.

سابعاً: تطبيق مستمر لاستراتيجية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات للحد من المخاطر على الإنسان والبيئة في إطار مفهوم الإنتاج الأنظف كما يلي:

١- للتوسع في إنشاء لغابات الشجرية حول المصانع؛ مما يؤدي إلى رفع عجلة التنمية المستدامة، وانتعاش الصناعات الخشبية بما يخلق فرص عمل جديدة.

٢- توسيع مصانع الأسمنت في استخدام الغاز الطبيعي؛ لتخفيض التكلفة، وزيادة الفعالية، وتقليل خطر تلوث البيئة.

٣- تشجيع نشاطات التكاثر، مثل: إعادة استخدام تراب الأسمنت؛ لتصنيع طوب المباني، والبريدورات، والزجاج الملون، واللبلاء، والسيراميك بما يحقق جدوى اقتصادية ويحد من التأثير السلبى لصناعة الأسمنت على البيئة.

٤- يجب توجيه إستراتيجية البحث العلمي الأكاديمي نحو استخدام آليات الإنتاج الأنظف، وللتشديد على تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة.

الجلسة الرابعة: احتكار القوة المحلي والعالمي وعمليات الاندماج والاستحواذ وتأثيرها على الصناعة.

أولاً: ضرورة تحول الكيانات الصغيرة المحدودة إلى كيانات أكبر تمتلك قدرات كبيرة على تصنيص كل من:

١- خدمة للشركات للمجتمع المحيط؛ من حيث الدور الاجتماعي للشركات المنتجة، وإملاك القدرة على توفير خدمات جيدة للمجتمع المحيط بالشركة، وبما يؤدي إلى تأكيد المجتمع لاستمرار هذه الشركات، ودعم سياستها الإنتاجية.

٢- توفير المزيد من للتفاعل الإيجابي ما بين الكيان المنتج وبين الدولة التي يعمل فيها؛ من حيث زيادة المواد التي يؤديها إلى الدولة، سواء في شكل ضرائب أو رسوم، أو

الجلسة الثانية: صناعة الأسمنت في المنطقة العربية وموقع صناعة الأسمنت المصرية من الخريطة العربية والعالمية.

أولاً: تقليل وتنظيم حجم التجارة البينية العربية في صناعة الأسمنت بحيث تستورد الدول التي بحاجة إلى صناعة إعمار كما في دول العراق والسلطة الفلسطينية ودارفور بالسودان بحيث تستورد من دول لديها فائض تصديري ومخزون إستراتيجي من الأسمنت، مثل: مصر، والسعودية والإمارات.

ثانياً: يجب على من يقرر في بناء مصنع للأسمنت أن يقوم بدراسة مستفيضة عن السوق ونسبة استيعابه على المستويين المحلي والعربي، وكذلك تكلفة البناء والمعدات ومصادر الطاقة ووسائل النقل، ولا يكتفي فقط بالنظر إلى الأرباح؛ لأن صناعة الأسمنت تصغر من الصناعات الثقيلة.

الجلسة الثالثة: القدرة التنافسية لشركات الأسمنت ودورها في تنمية الصناعات ودور الدولة في تنمية البنية الأساسية للتصديعية لصناعة الأسمنت.

أولاً: ضرورة خلق كتكتلات وكيفيات كبيرة وبقوة في ظل لعملة؛ عن طريق تكتف رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى قدر أكبر من الإنتاجية ومستوى أعلى من المعيشة وتحقيق للتنمية المستدامة.

ثانياً: أهمية العمل على تنمية صادراتنا إلى دول أوروبا التي تحتل المراتب الأولى كمستورد للأسمنت المصري، وفتح أسواق جديدة أمام هذه السلعة.

ثالثاً: ضرورة الاستفادة من المزايا التنافسية التي توفرها الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر والعديد من التكتلات والدول الأخرى مثل: اتفاقية الكوموسا، اتفاقية الاتحاد الأوروبي، اتفاقية تيسير التجارة العربية للحرّة... إلخ.

رابعاً: تطوير برنامج يهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحسين فرص العمل، وحماية البيئة والتركيز على تنمية المناطق الريفية؛ لتحسين المساكن والبيئة التحتية



- ٢) أطراف رقابية مباشرة، مثل: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون للدخلين، المراجعون الخارجيون.
- ٣) أطراف أخرى، مثل: الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون.
- ثالثاً: بالانتماء لإدارة المخاطر:
- ١) وضع نظام لإدارة المخاطر.
- ٢) الإصحاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.
- وفي الختام؛ تفق المؤتمر على ما يلي:
- ١) دعوة وزير النقل لبحث توجهات الوزارة المستقبلية بخصوص إدارة الموائع ومدى تحصن كفاءتها الإنتاجية؛ من أجل خدمة للتجارة التصديرية.
- ٢) ضرورة للبحث في إمكانية تصدير الأسمنت في صورة سائب أم معاً.
- ٣) تفعيل اتجاه سياسة الدولة لفصخصة الخدمات الخاصة بالموائع لتكون دافعاً قوياً لتحسين الخدمات.

- في شكل تبرعات وإعانات، أو في شكل مشروعات إنتاجية استثمارية يقدمها للمنطقة التي عمل بها.
- ثانياً: ضرورة نشر ثقافة الاندماج والاستحواد، وإظهار المزايا والمنافع التي سوف تعود على كل من المستثمر في المشروعات المندمجة، والعمال فيها، والمستهلكين معها، وعلى الدولة المضيفة للمشروعات، وعلى المجتمع المحيط بها.
- ثالثاً: العمل على إظهار مدى ضرورة القيام بعمليات الدمج والاستحواد، ليس فقط من أجل امتلاك مزاياها المطلقة والنسبية والتنافسية، ولكن لضرورات عصر العولمة الاحتجاجية، ومتطلبات التواجد والاستمرار في هذا العصر.
- رابعاً: أهمية وضرورة استخدام المنهج العلمي الرشيد في تحقيق عمليات الدمج والاستحواد، والذي يتناول عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة عن قرب، وعدم الارتكان إلى الأساليب العشوائية.
- الجلسة الخامسة: العلاقة بين المتغيرات في صناعة الأسمنت والتغيرات الماحقة في بورصة الأوراق المالية وتطبيق معايير الحوكمة وحماية حملة الأسهم وتكثيره على أداء صناعة الأسمنت.
- يجب مراعاة ركائز حوكمة الشركات كما يلي:
- أولاً: بالانتماء للسلوك الأخلاقي:
- يجب ضمان الالتزام للسلوكي من خلال:
- ١) الالتزام بالأخلاقيات الجيدة.
 - ٢) الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد.
 - ٣) للتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة.
 - ٤) لشفافية عند تقديم المعلومات.
 - ٥) للقيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.
- ثانياً: بالانتماء للرقابة والمساءلة
- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المنشأة:
- ١) أطراف رقابية عامة، مثل: هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، لبورصة، البنك المركزي في حالة البنوك.

إطالة على الجديد بالأكاديمية

أولاً: عقد الاتفاقيات - رئاسة الأكاديمية

موف تقوم رئاسة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بعقد اتفاقية علمية مع مؤسسة للتطوير الذاتي بالملكة العربية السعودية في إطار للتعاون العلمي المتبادل في مجال التدريب والاستشارات والبحوث المعنية خلال المرحلة القادمة وتبدأ في ٢٠٠٥/١١/٥.

ثانياً: إعداد المؤتمرات والندوات بمركز البحوث

المؤتمر الدولي: "الرؤى المستقبلية للامركزية والتحديث في ظل الحوكمة المحلية"

The International Conference Decentralization and Local Governance

تعد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بالاشتراك مع جامعة بوتسدام الألمانية مؤتمراً دولياً تحت عنوان: "الرؤى المستقبلية للامركزية والتحديث في ظل الحوكمة المحلية"، وذلك يومي ٢٨ - ٢٩ يناير ٢٠٠٦ بالقاهرة تحت رعاية الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية ورئاسة الأستاذة الدكتورة/ هدى منقر رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وتسبق الأستاذة الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد مدير مركز البحوث والمعلومات.

المؤتمرات التي عقبتها الأكاديمية بالمشاركة مع جامعة بوتسدام:

- (١) تحديث القطاع الحكومي في عصر العولمة القاهرة، مصر ٤-٥ ديسمبر ١٩٩٩م.
- (٢) تحديث للتعليم الإداري في عصر العولمة ، القاهرة مصر ١٥ - ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢م.

أهداف المؤتمر :

يهدف المؤتمر إلى ما يلي :

- ١- تقديم العون إلى صانعي السياسة ممن يعملون في الوقت الراهن على تعزيز للامركزية الإدارية

والمالية والحوكمة المحلية.

٢- تمكين المجتمع المدني من المشاركة في عملية اتخاذ لقرار.

٣- المساهمة بشكل فعال في تحديث مؤسسات الدولة.

محاور للمؤتمر باللغة العربية :

- استقلالية الإدارة المحلية.
- للامركزية في موازنة الدولة.
- تمكين وتحسين أداء المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات العامة مثل:
 - الرعاية الصحية.
 - التعليم.
 - الخدمات الاجتماعية.
- دور تكنولوجيا المعلومات والحكومة الالكترونية في تطبيق للامركزية في توفير الخدمات العامة.
- الارتباط المتبادل بين للامركزية وتعدد الخدمات العامة.
- دور للامركزية في تحسين تدفق الاستثمارات القومية وقداية.
- للامركزية في الدولة لمتحدة.

محاور للمؤتمر باللغة الانجليزية :

- Autonomy for the local administration.
- Decentralization of the state budget.
- Empowering and improving the NGO's in providing public services such as:
 - Health care.
 - Education.
 - Social services.
- The role of IT/E-Government in enforcing the decentralization in providing Public Services.
- The mutual link between decentralization and diversification of the public services.
- The role of decentralization in improving the national and international investments.
- Decentralization in the in unitary state.



• جلسات المؤتمر

(١) شبكات الأجهزة التي تقدم الخدمات العامة: المشاركة بين الأجهزة العامة والخاصة والدور التنظيمي والتنسيقي للدولة

WG "1" Service Networks: Public-private partnerships and Coordinative and Regulatory Role of the State.

(٢) تعبئة الموارد المحلية: للمشاركة بين الأجهزة المحلية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

WG "2" Mobilization local resources: partnership between local and foreigner enterprises, civil society and NGOs.

(٣) الحكومة والمشاركة على المستوى المحلي خبرات دولية.

WG "3" New Participatory Arrangements at the Local Level and Local Good Governance" – Reviewing International Experiences.

(٤) الحكومة الإلكترونية.

WG "4" E-Government.

ثالثاً: مناقشة الرسائل العلمية بالمعهد القومي

للإدارة العليا

سوف يقوم المعهد القومي للإدارة العليا بمناقشة مجموعة من الرسائل العلمية خلال الفترة القادمة وببناها كما يلي:

• المتحدثون الرئيسيون :

- د. سمير عبد الرحمن - رئيس الإدارة المركزية بوزارة القوى العاملة والهجرة.
- د. عصام فاروق محيي الدين - مدير المتابعة بقطاع مكتب وزير الصحة والسكان.
- أ.د. محمد بدر منوسي - رئيس قسم الحاسب الآلي ونظم للمعلومات.
- أ.د. محمد ماهر الصواف - أستاذ الإدارة العامة والمحلية.
- د. ثيلو شويان - أستاذ الإدارة العامة - جامعة بوتسدام.
- أ.د. يوخين فرانسكة - أستاذ للتنظيم والإدارة العامة - جامعة بوتسدام.
- أ.د. سمير عبد الوهاب - أستاذ الإدارة العامة - ومدير مركز دراسات الاستشارات والإدارة العامة بجامعة القاهرة.
- اللواء/ محمود ياسين - نائب محافظ القاهرة.
- أ.د. هارالد فور - نائب رئيس جامعة بوتسدام وأستاذ ورئيس قسم "السياسة الدولية".
- أ.د. رضا عبد الخالق أبو حطب - لمستشار لطلبي لمحافظة شمال سيناء.
- أ.د. محمد شتا - أمين عام وزارة للتخطيط والتنمية المحلية.
- أ.د. كريستوفر ريشارد - أستاذ ورئيس قسم الإدارة العامة - جامعة بوتسدام - ومدير معهد دراسات الخدمات للمحلية.

لوائح الرسائل

ID	مستلم	اسم الباحث	المشرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	القسم العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
١٨٥٥	٥	لحمد احمد زهران فرغلي	محمد ماهر الصواف		دور تقنيات الإدارة في تحقيق الجودة الشاملة بالتطبيق على جهاز شئون البيئة	الإدارة العامة والمحلية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
١٨٥٠	١	ابراهيم عبد الجواد احمد جعفر	محمد حسن التميزاري	ناهد محمد مطايرد	دور بحوث السوق والتسويق في تحديث الإدارة في ظل العولمة	الإدارة العامة والمحلية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧



دليل الرسائل

ID	مستلم	اسم الباحث	المطرف	مشرف مشارك	عنوان الرسالة	الاسم العلمي	نوع الرسالة	السنة	تاريخ منح الرسالة
٢٢٠٦	٧٩	نبيل احمد على السقا	هدى محمد حزرت صقر	محمد عبد التواب البكري شاهين	التوافق المهني وعلاقته بالاحترق النفسي في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والبيئية	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢٢١٦	٨٢	لها مجدى كامل لشعر اوى	ثناء إبراهيم جميل		تقديم درجة رضا الطلاب عن جودة الخدمة التعليمية بالتعليم الجامعى الخاص - دراسة تطبيقية	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢٢٣٨	١١٧	يحيى محمد عبد القادر حصاين	أرماد محمد على الاهدن	نور عبد الودود ندا مصر	نموذج إقتصادي قياسي للمستقبل للخدمة الطبية في مصر	الاقتصاد	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢٠٢٢	٥٩	شكري رجب على العشماوى	سمير محمد عبد العزيز	اسماعيل حسين اسماعيل	الإصلاح الإقتصادي وتقييم تجربة اتحاد العاملين للمساهمين في مصر - دراسة ميدانية على بعض شركات النقل البحري المصري	الاقتصاد	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٠/١٧
٢١٢١	١٣	محمد جلال عبد الحميد سميد	أحمد إبراهيم حسن عبد	للت على كامل عبد للفتاح	نور مؤشرات التفتت للتقنية في تقييم الأداء المالي للشركات - دراسة تطبيقية في قطاع المقاولات	المحاسبة	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/٠٥
١٨٧٦	٥	إدهم احمد فؤاد الشربيني	حافظ احمد سود احمد		تقويم دور إدارة الموارد البشرية في تحسين الأداء بمؤسسات التصنيع الغذائي	إدارة الأفراد والعلوم السلوكية	زمالة	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/٠٥
١٩٠٦	١٢	ابن محمود محمد على الجري	السيد عبد المعطي الطبي	علاء الدين محمد الغزالي	اقتصاديات مشروع إدخال الحاسبات الآلية في المرحلل للتعليمية - دراسة تطبيقية على قطاع التعليم بإل الجامعى	الاقتصاد	عضوية	٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/٠٥



رابعاً دورات تدريبية بمركز التدريب

مقوم مركز التدريب في المرحلة القادمة - بمشقة الله تعالى - بعد دورات تدريبية متخصصة ، ويأخذها كالتالي :

برامج شهر أكتوبر ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد
البرامج الإدارية		
١	١٤-٢ إدارة المراسم والبروتوكول	٢٠٠٥/١٠/٥ - ١٠/١
٢	١٥-٢ أثر تغير الثقافة على أداء المنظمات	٢٠٠٥/١٠/١٢ - ١٠/٨
٣	١٦-٢ إدارة الجودة الشاملة	٢٠٠٥/١٠/١٩ - ١٠/١٥
٤	١٧-٢ فن الممارسة للتلمذة للملاقات العامة	٢٠٠٥/١٠/٢٦ - ١٠/٢٢
٥	١٨-٢ لتقنيات الشراء والتخزين	٢٠٠٥/١١/٢ - ١٠/٢٩
برامج التسويق		
٦	٣-٣ تنمية مهارات مندوبي البيع	٢٠٠٥/١٠/١٠ - ١٠/٨
البرامج المحاسبية والمالية		
٧	١٠-٤ للتخطيط المالي وإعداد الموزونات	٢٠٠٥/١٠/٥ - ١٠/١
٨	١١-٤ محاسبة التكاليف للمهندسين	٢٠٠٥/١٠/١٩ - ١٠/١٥
٩	١٢-٤ نظم المعلومات المحاسبية	٢٠٠٥/١٠/٢٦ - ١٠/٢٢
١٠	١٣-٤ أساليب المحاسبة الإدارية لتفعيل وظائف الإدارة	٢٠٠٥/١١/٢ - ١٠/٢٩
البرامج الاقتصادية والمصرفية		
١١	٧-٥ أساليب اكتشاف تزوير وتزييف العملات للبنوك	٢٠٠٥/١٠/٥ - ١٠/١
١٢	٨-٥ الاستثمارات في بورصة الأوراق المالية	٢٠٠٥/١٠/١٩ - ١٠/١٥
برامج الحاسب الآلي		
١٣	٢-٦ مفاهيم وتطبيقات شبكات المعلومات	٢٠٠٥/١٠/١٩ - ١٠/١٥
برامج التأمين والإحصاء		
١٤	٤-٧ التأمين وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي	٢٠٠٥/١٠/١٩ - ١٠/١٥
البرامج الأمنية		
١٥	٣-٨ نظم المعلومات الأمنية	٢٠٠٥/١٠/١٢ - ١٠/٨

برامج شهر نوفمبر ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد
البرامج الإدارية		
١	١٩-٢ تنمية مهارات التفويض وإيرام العقود	٢٠٠٥/١١/١٦ - ١١/١٢
٢	٢٠-٢ الأساليب الحديثة في إدارة المشروعات	٢٠٠٥/١١/٢٣ - ١١/١٩
٣	٢١-٢ مهارات السكرتارية وإدارة المكاتب	٢٠٠٥/١١/٣٠ - ١١/٢٦
برامج للتسويق		
٤	٤-٣ أساليب تصميم البحوث التسويقية	٢٠٠٥/١١/١٦ - ١١/١٢
البرامج المحاسبية والمالية		
٥	١٤-٤ المحاسبة عن الأصول الثابتة وإهلاكاتها	٢٠٠٥/١١/١٦ - ١١/١٢
٦	١٥-٤ معايير المحاسبة المصرية	٢٠٠٥/١١/٢٣ - ١١/١٩
البرامج الاقتصادية والمصرفية		
٧	٩-٥ دراسات الجدوى وتقييم المشروعات	٢٠٠٥/١١/١٦ - ١١/١٢
٨	١٠-٥ مهارات التفويض وإدارة الديون المتعثرة في البنوك	٢٠٠٥/١١/٢٣ - ١١/١٩
٩	١١-٥ الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان	٢٠٠٥/١١/٣٠ - ١١/٢٦
برامج الحاسب الآلي		
١٠	٣-٦ قواعد البيانات ودورها في تطوير الأداء	٢٠٠٥/١١/١٦ - ١١/١٢
١١	٤-٦ برامج التكميل للتطبيقات المحاسبية	٢٠٠٥/١١/٣٠ - ١١/٢٦
البرامج الأمنية		
١٢	٤-٨ السلامة والصحة المهنية	٢٠٠٥/١١/٢٣ - ١١/١٩
البرامج للقانونية		
١٣	٤-١٠ التنظيم القانوني لعقود نقل التكنولوجيا	٢٠٠٥/١١/١٦ - ١١/١٢

برامج شهر ديسمبر ٢٠٠٥

م	اسم البرنامج	تاريخ الانعقاد
البرامج الإدارية		
١	٢٢-٢ التخطيط الاستراتيجي	٢٠٠٥/١٢/٧ - ١٢/٣
٢	٢٣-٢ إدارة العمل الجماعي وبناء فرق العمل	٢٠٠٥/١٢/١٤ - ١٢/١٠



م	اسم البرنامج	تاريخ انعقاد
٣	٢٤-٢ تحليل المشكلات واتخاذ القرارات	٢٠٠٥/١٢/٢١ - ١٢/١٧
٤	٢٥-٢ تنمية مهارات إدارة الاجتماعات	٢٠٠٥/١٢/٢٨ - ١٢/٢٤
برامج التسيير		
٥	٥-٣ خدمات ما بعد البيع كمدخل للاحتفاظ بالعملاء	٢٠٠٥/١٢/٧ - ١٢/٣
٦	٦-٣ فن البيع وإجراءات المقابلات البيعية للفعالة	٢٠٠٥/١٢/٢٨ - ١٢/٢٤
البرامج المحاسبية والمالية		
٧	١٦-٤ تصميم وتطوير نظام للتكاليف	٢٠٠٥/١٢/٧ - ١٢/٣
٨	١٧-٤ أساليب إدارة ورقية للتكلفة	٢٠٠٥/١٢/٢١ - ١٢/١٧
البرامج الاقتصادية والمصرفية		
٩	١٢-٥ أساليب مواجهة عمليات خسران الأموال	٢٠٠٥/١٢/١٤ - ١٢/١٠
١٠	١٣-٥ الأساليب الحديثة للتعامل مع مخاطر الائتمان المصرفي	٢٠٠٥/١٢/٢٨ - ١٢/٢٤
برامج التأمين والإحصاء		
١١	٥-٧ الأساليب الكمية في إدارة الإنتاج ودعم اتخاذ القرار	٢٠٠٥/١٢/١٤ - ١٢/١٠
البرامج البيئية		
١٢	٣-٧ معايير تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	٢٠٠٥/١٢/٧ - ١٢/٣
البرامج الأمنية		
١٣	٥-١٠ المهارات القانونية للتفاوض وإبرام العقود	٢٠٠٥/١٢/٢١ - ١٢/١٧

الأستاذ الدكتور / عمرو غنایم رئيس أكاديمية السادات الأسبق

ويرتبط التفكير الإداري لجامعة هارفرد بموسم عام ١٩٧٥م، برنامج هيئة فولبرايت لتبادل الأساتذة ١٩٨٦م. كما اشترك سيادته في صولات استشارية لجهات عديدة منها: البنك الأهلي المصري، بنك الإسكندرية للكويت الدولي، شركة مصر للطيران، مصنع لقطرات، شركة النيل للأدوية، شركة القاهرة للأدوية، شركة النصر لصناعة السيارات. وفي مجال التأليف والإبداع؛ قدم الأستاذ الدكتور عمرو غنایم للمكتبة العربية في مجال إدارة الأعمال - ثمانية كتب دراسية، وعدداً من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية متخصصة.

أما مجال التدريب؛ فقد قام سيادته كمدرّب بمراكز للتدريب المختلفة في مصر، والوطن العربي، ومها؛ معهد التنمية الإدارية بالإمارات وسوريا والعراق ولبنان وليبيا والمنظمة العربية للعلوم الإدارية.

من هذا المنطلق يتبين لنا أن الأستاذ الدكتور عمرو غنایم قد نبأ مكانة علمية مرموقة أهله لتمكين أبحاث للترقية للمدرسين والأساتذة للمساعدین، وهذه مكانة لا يصل إليها إلا الأساتذة المتميزون والمتكثرون من مائتهم وتخصصهم العلمي النقي.

وقد قام سيادته بتحكيم مجموعة كبيرة من الأبحاث للمحكمة للمجلات العلمية المتخصصة؛ سواء بالقبول أو للرفض أو لإدعاء الملاحظات التي تجعل البحث يرقى لدرجة الإجازة للنشر ومن ثم للترقية.

كما تم تكريم الأستاذ الدكتور عمرو غنایم في مناسبات عديدة ومن جهات متنوعة، منها: حصوله على درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم الإدارية من كلية بنطي- بوسطن - بأمريكا عام ١٩٩١م، كما حُرّم من هيئة الشرطة المصرية، نقابة التجارین بالقاهرة، كلية التجارة بجامعة القاهرة، وكلاديمية السادات للعلوم الإدارية في احتفالها باليوبيل الذهبي لها وذلك في ديسمبر ٢٠٠٤م.

ولد الأستاذ الدكتور عمرو عبد المجيد غنایم يوم الخميس والعشرين من شهر فبراير لعام ١٩٣٧م، حيث حصل سيادته على دكتوراه الفلسفة في الإدارة كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

لقد تخرج سيادته في كلية التجارة جامعة القاهرة حيث حصل على بكالوريوس إدارة الأعمال عام ١٩٦٠م، ثم سافر إلى كندا ليحصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة وسترن أونتاريو بكندا عام ١٩٦٣م.

تخرج الأستاذ الدكتور عمرو غنایم في السلم الوظيفي، حيث عمل سيادته أستاذاً لإدارة الأعمال، وكذلك أستاذاً للأفراد والسلوك الإداري وذلك عام ١٩٧٧م.

وفي الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ تم تعيين سيادته رئيساً لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية. ثم قام سيادته في يناير ١٩٩٣ برئاسة قسم الأفراد والسلوك الإداري بكلاديمية السادات للعلوم الإدارية.

ومنذ يوليو عام ١٩٩٨ وحتى الآن يصل سيادته أستاذاً متفرغاً ومشرافاً على قسم الإنتاج بكلاديمية السادات للعلوم الإدارية.

لقد قام الأستاذ الدكتور عمرو غنایم خلال رحلته العلمية بالتدريس في الجامعات المصرية والعربية لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا بالجامعات: القاهرة وصين شمس والمنصورة والقاهرة والأهرار وبيروت.

كما اشترك سيادته في مجموعة من المجالس واللجان من خلال عضويته ورئاسته لبعضها، منها: عضو اللجنة المركزية للتدريب، عضو المجالس القومية المتخصصة منذ ١٩٨٧م، رئيس مجالس البحوث الإدارية بكلاديمية البحث العلمي، مدرّب ومستشار في المنظمة العربية للتنمية الإدارية. من ناحية أخرى؛ قدم سيادته عدداً من البحوث العلمية وأوراق العمل للندوات والمؤتمرات الدولية، ومنها: برنامج جامعة هارفرد لتدريب المدرسين بموسم عام ١٩٧٠م،

(٥) ويهدف هذا الباب إلى عرض السيرة الذاتية لكبار العلماء الذين أثروا حياتنا بأصابعهم البارزة التي تعتبر مساهمات إلهية لكل طالب علم يبحث عن المثالي والقوة، ويسعى للتبر على درب هذه العلامات المضونة. [لطائف ورثة الأنبياء ... صدق رسول الله (صلى الله عليه وسلم)].



مركز البحوث والمعلومات



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
تدريب - بحوث - استشارات - تعليم



جمهورية مصر العربية

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، محكمة

قسمة اشتراك

الاسم:
العنوان:
هاتف: فاكس (ناسوخ): محمول:
البريد الإلكتروني:

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الأفراد	المؤسسات	الاشتراكات السنوية:
٦٠ جنيهًا مصرياً	١٥٠ جنيهًا مصرياً	١- جمهورية مصر العربية:
٤٠ دولاراً	١٠٠ دولار	٢- للدول العربية والأجنبية:

يتمتع خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعيد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٢٣

البريد الإلكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحت وشكوى:

فى هذا العدد

أولاً افتتاحية العدد :

- * مدى تأثير كفاءة التمويل المصرفي على أداء الاقتصاد المصري
د.أ/ هدى صفّر
رئيس أكاديمية السادات
- * آليات منظمة التجارة العالمية
د.أ/ عبد المطلب عبد الحميد
عميد مركز البحوث والمعلومات

ثانياً بحوث مُحَقَّمة :

- * النظام السياسي والبناء الاجتماعي بحث في مفهوم النظام السياسي عند علماء الاجتماع
د. جمال سلامة على
- * تحديات العولمة.. وأثرها على السوق العربية المشتركة دراسة تحليلية
الشيءاء محمد محمود حسن
- * الاتحاد الأفريقي: الحاضر واستشراف المستقبل
د. ماجد رضا بطرس
- * توجهات طلاب جامعة الملك عبد العزيز نحو الدراسة عن طريق الإنترنت
د. كمال بن منصور جيمبي

A Knowledge Management Approach to
Developing Web-Based Education
Building Multi-agent Code Generation Tool
For component-based application

PhD. Mohamed Magdy Kabeil

Dr. Mohamed Mounir Eassa

ثالثاً ملخصات الرسائل :

- * نموذج اقتصادي قياسي لمستقبل الخدمة الطبية في مصر
إعداد : د. يحيى محمد عبد القادر
- * تقييم جودة التدريب بالتطبيق على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
إعداد : د. محمد إبراهيم على حجازي

رابعاً المؤتمرات والندوات :

- * ندوة: "التعديل الدستوري وتأثيره على المناخ الاستثماري والإداري في مصر" ٢٠٠٥/٤/١٠م.
- * الملتقى العلمي السنوي الثالث لقطاع الأسمنت بعنوان: "مستقبل صناعة الأسمنت في ظل الخصخصة والعولمة"

٢٠٠٥/٥/٢٩م

خامساً إطلالة على الجديد بالأكاديمية

سادساً شخصية العدد :

- * الأستاذ الدكتور / عمرو غنيم
رئيس أكاديمية السادات الأسبق

